

الشرق الأوسط..

إقليم في مفترق طرق

الشرق الأوسط.. إقليم في مفترق طرق



المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء. محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: جلال نصار

إخراج فني: أحمد حسني

الطبعة الأولى: يناير 2025

رقم الإيداع: 2024/34332

التقييم الدولي: 7-04-9694-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

الشرق الأوسط.. إقليم في مفترق طرق

07	فصل تمهيدي: الشرق الأوسط: قصة إقليم مضطرب
38	الباب الأول - الأبعاد السياسية:
39	الفصل الأول: عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الإقليم.....
73	الفصل الثاني: اتجاهات سياسات القوى الكبرى إزاء الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير.....
119	الفصل الثالث: التحالفات الإقليمية: ما قبل " طوفان الأقصى " ليس كما بعده.....
145	الفصل الرابع: تحولات النضال الفلسطيني: من النكبة حتى غزة بين فرص سانحة وفرص لم تسنح.....
175	الفصل الخامس: إشكاليات ترسيم الحدود البرية والبحرية في منطقة الشرق الأوسط.....
218	الباب الثاني- الأبعاد الأمنية:
219	الفصل السادس: تصاعد الدور: الأذرع والمليشيات في الشرق الأوسط.....
245	الفصل السابع: الإرهاب في إقليم مضطرب.....
271	الفصل الثامن: خيارات مفتوحة: قضايا المياه في إقليم الشرق الأوسط بين التعاون و"الأمننة".....
297	الفصل التاسع: مخاطر متنامية ومبادرات متعددة: استراتيجيات التعامل مع الممرات المائية في إقليم الشرق الأوسط.....
348	الباب الثالث- ترتيبات الأمن والتعاون الإقليمي:
349	الفصل العاشر: معضلات مترابطة: الاتجاهات الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد حرب غزة الخامسة.....
375	الفصل الحادي عشر: الهندسة الإقليمية: نحو نظام تعاوني أمني وإقليمي.....

فصل تمهيدى

الشرق الأوسط: قصة إقليم مضطرب

جلال نصار*

*رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«إسرائيل من البداية إلى النهاية استعمار من الدرجة الأولى والثانية معاً، استعمار بالأصالة والوكالة في نفس الوقت، ونقصد بذلك أن إسرائيل قامت وأقيمت بفعل ولحساب الصهيونية العالمية، وكذلك قامت وأقيمت بفعل ولحساب الاستعمار العالمي، فهي بالنسبة للصهيونية العالمية ملجأ من الشتات وأخطاره المحتملة أو الموهومة، وهي بالنسبة للاستعمار العالمي قاعدة متكاملة آمنة عسكرياً، ورأس جسر ثابت استراتيجياً، ووكيل عام اقتصادياً، وهي في كل أولئك تمثل فاصلاً أرضياً يمزق اتصال المنطقة العربية ويخرب تجانسها ويمنع وحدتها، وإسفنجة غير قابلة للتشبع تمتص كل طاقاتها، ونزيفاً مزمناً في مواردها، وأداة جاهزة لضرب حركة التحرير، وإسرائيل بهذا المعنى دولة مرتزقة لاشك تعمل مأجورة في خدمة الاستعمار العالمي بمثل ما هي صنعه وصنيعته وريبته، وهذا الالتقاء والتداخل العميق بين مصالح الصهيونية والإمبريالية العالميتين هو مفتاح الوجود والمصير الإسرائيلي برمته»

د. جمال حمدان

كتاب استراتيجية الاستعمار والتحرير 1968

المقدمة:

مر إقليم الشرق الأوسط على مدار تاريخه الحديث والمعاصر بسلسلة لا تنقطع من الأحداث والصراعات التي شكلت الواقع الجيوسياسي للمنطقة وشكلت إلى حد كبير ملامحه وتضاريسه وحدوده الملتهبة، وجعلت الأمن القومي للعديد من الدول مستباحًا ومقادير شعوبه في مهب رياح لا تتوقف عن العصف بمصائرهما، وتهدد الأمن والاستقرار والتنمية فيها؛ وفي القلب من الإقليم جسد ونظام عربي مترام الأطراف من المحيط الأطلنطي إلى الخليج العربي، وعلى تخومه قوى فاعلة لكل منها مشروعه واستراتيجيته التي تخصم من أمن واستقرار تلك المنظومة العربية التي تعاني من مشكلاتها الداخلية من جانب والتنافس والصراع مع تلك القوى من جانب آخر، وهو ما يجعل نظرتنا وتحليلنا ورؤيتنا للإقليم لا تقتصر على التعريف الجيوسياسي المتداول في الدراسات والمؤلفات دون الأخذ في الاعتبار تأثير تلك القوى والمناطق المتاخمة وما تمثله من تهديد وتحدي دائم في حاجة إلى دراسة مستمرة وعميقة توثق للمسيرة وتظل صالحة للرجوع إليها كلما اقتضت الحاجة.

بدايةً نشير إلى أن "الشرق الأوسط" هو مصطلح أوروبي حديث يعكس الرؤية والمصلحة والحدود لأصحاب المصطلح، ويخضع في بيان مدلوله لاعتبارات سياسية وحضارية وجغرافية، وقد يتسع أو يضيق وفق معايير متفاوتة تحدد مغزى معينًا وبعض القوى توسع المفهوم ليشمل أقاليم ودول وجبهات وتطلق عليه "الكبير أو الجديد" بينما البعض الآخر يربطه بنطاق عمليتي عسكري وأمني محدود على غرار القيادة المركزية العسكرية الأمريكية، ليؤكد حقيقة ترتبط بالتوجهات الاستراتيجية للقوى السياسية الفاعلة عالميًا؛ لذا نجد أن منطقة جنوب غرب آسيا وجزءًا من أفريقيا هما القاسم المشترك بين مختلف المدلولات. ويحتل إقليم الشرق الأوسط موقعًا جغرافيًا واستراتيجيًا فريدًا. ومن ثمّ فليس من قبيل المصادفة أن تسعى كل القوى العظمى على مدار التاريخ القديم والحديث والمعاصر إلى تعزيز مصالحها في المنطقة. وبالإضافة إلى تفرده الجغرافي والاستراتيجي، فإن الشرق الأوسط هو مهد الديانات التوحيدية الثلاثة الأكثر أهمية، وهي المسيحية واليهودية والإسلام، ومركزها الروحي، فضلًا عن كونه أكبر احتياطي للنفط والغاز.

ونظراً لأهميته الجيوسياسية، فإن أي صراع بين الدول وداخلها في الشرق الأوسط لديه القدرة ليس فقط على زعزعة استقرار المنطقة ككل أو الإخلال بتوازن القوى الإقليمي، بل وأيضاً التأثير في الاستقرار العالمي. ولهذه الأسباب، كان الشرق الأوسط ولا يزال مركزاً رئيسياً للشئون العالمية؛ ومنطقة حساسة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. والغرض الأكاديمي والبحثي من إصدار هذا الكتاب هو تقديم وصف دقيق للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط المعاصر. ولمعالجة مسألة النظام الإقليمي، وسوف يركز الاهتمام على سياسات الجهات الفاعلة الخارجية - مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة - فضلاً عن تتطلعات الهيمنة الإقليمية والتنافسات الناتجة عنها من قوى على تخومه وفي قلبه مثل إيران وإسرائيل وتركيا وإثيوبيا؛ وهو الأمر الذي يعكس التداخل الجيوسياسي بين الإقليم ومناطق القرن الأفريقي وجنوب أوروبا وشرق المتوسط وغرب آسيا حيث تتلاقى تيارات المد السياسي والعسكري والاقتصادي وتتقاطع المصالح في بعض الحالات وتتصادم في معظمها ويغيب عن المشهد صيغ التعاون الجادة التي تمهد الطريق لإقليم مستقر وأمن ومزدهر؛ بالتأكيد ليس الأول ولن يكون الكتاب الأخير الذي يشتبك مع حاضر وماضي الشرق الأوسط ولكنه يسهم في تراكم رؤى متكاملة نسبياً وتراكم مطلوب يملأ فراغاً بحثياً وأكاديمياً.

هذا الكتاب في أبوابه الثلاثة يعد رحلة توثق وتستشرف مسيرة ومستقبل إقليم الشرق الأوسط الممتد وفقاً لتعريفنا ورؤيتنا لخريطته، فمن عدم الاستقرار السياسي وأسبابه ومدلولاته في بعض دول الإقليم إلى إعادة رسم خريطته والأفكار والمشروعات المطروحة التي تقدم رؤى للتعاون على الطاولة مروراً ببنية التفاعلات والعلاقات الدولية والإقليمية ومسيرة "أم القضايا" التي شكلت جوهر كل صراع: فلسطين؛ ورصد المسارات والانكسارات في القضية ونضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير الأرض في إطار مشهد سياسي وأمني عام يتطرق إلى إشكاليات الحدود البرية والبحرية الملتهبة؛ وكذلك الصراعات المسلحة بين الدول وسباق التسلح الذي يستنزف القدرات، والأذرع والمليشيات التي تعبت تحت رايات عدة، والإرهاب الذي نهش في جسد وأمن واستقرار الدول والإقليم لعقود، وكيف

كانت مصادر الطاقة والثروة سبباً في الأطماع والحروب والنزاعات، ولماذا ستكون قضايا مياه الشرب ومصادرها هي التحدي والمستقبل المتأزم لهذا الإقليم، وكيف تمثل الممرات المائية والمضائق صورة من صور غياب الرؤية والتنسيق وجذب للصراع والنفوذ والهيمنة، ورغم كل مظاهر الاضطراب والضعف كيف أصبح الأمن السيبراني هاجساً ملازماً لكل الصراعات على كل المستويات، وصولاً إلى محاولة أكاديمية علمية لاستشراف المستقبل من خلال استعراض الاتجاهات الاستراتيجية التي تحدد مستقبل هذا الإقليم المتأزم ثم الخروج برؤية موضوعية تحاول أن ترسم وتضع خريطة طريق لمن يريد أن يخرج من نفق الصراعات المظلم وذلك بوضع تصور لمنظومة أمن وتعاون إقليمي تنتشل الإقليم وشعبه من دائرة العنف وغياب التنمية والصراع وسيطرة الأطماع إذا ما خلصت النوايا.

السؤال الكبير؟:

تواجه المنطقة سيلاً من التساؤلات وعلامات الاستفهام التي تخيم على كل السماوات ولا استثناء؛ جعلت كل مراكز الأبحاث وصنع القرار وأجهزة المعلومات والمعاهد الأكاديمية حول العالم وفي الإقليم وتخومه تبحث لها عن إجابات بداية من السؤال الكبير والمعتاد بعد كل أزمة من أزمات الإقليم الحادة؛ وهو: "ماذا عن اليوم التالي؟" لهذا المشهد المعقد والممتد على مدار عقود وقرون حيث أكدت الأحداث والصراعات الكبرى التي مر بها أنه لا مجال في الإقليم لممارسة السياسة على أساس توازن المصالح - على حد قول ووصف مدير المخابرات العامة المصرية الأسبق والمفكر الاستراتيجي الراحل أمين هويدي في جلساتنا الممتدة والمنشورة - حين أشار إلى أن القاعدة العامة للتحرك السياسي في الإقليم هي توازن القوى؛ لذلك نجد أن أهم ما يميز المنطقة هو عدم احترام الحدود السياسية وخطها الذي يخالف المفاهيم الثابتة مع الحدود الآمنة، ويسود فيها فرض الأمر الواقع على أساس الحقائق الجغرافية وليس على أساس العدالة والشرعية. ورغم رحيله منذ سنوات تظل رؤية أمين هويدي وغيره من أمثال الراحلان الدكتور جمال حمدان (عالم الجغرافيا الأشهر في تاريخ مصر والمنطقة) والدكتور حامد ربيع (أستاذ العلوم السياسية) تنطبق

وصالحة لتحليل أوضاع المنطقة وهو ما يعكس أن القضايا والملفات والصراعات والأطماع لم تجد سبيلاً للحل على مدار عقود إن لم تكن زادت تعقيداً، إضافة إلى مدخلات فرضتها طبيعة التنافس بين الفاعلين الدوليين ووكلائهم في الإقليم وتخومه.

وتظل "أم القضايا" وجوهر الصراع وبوصلة وترموتر الأحداث بكل أبعادها في المنطقة وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حيث شرح «هويدي» حقيقة أصبحت ملمحاً مهماً من ملامح الإقليم وأحدثت خللاً جيوسياسياً وهو أن هذه المنطقة القلقة تتوارى فيها قواعد القانون الدولي وتتضاءل فيها قرارات مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة بحيث يمكن لشعب بلا أرض أن يجل محل شعب موجود من قرون سحيقة على أرض أجداده وآبائه تحت سمع وبصر المنظمات الدولية والقوى العظمى، كانت تحتاج من الدول العربية أن تنتبه إلى هذا الفراغ الهائل الذي تستغله إسرائيل لقلقلة المنطقة وفرض أطماعها بالقوة فتحاول ملأه بنظام عربي إقليمي يفرض الاستقرار المنشود ويردع العدو الذي احتل قلب المنطقة وزرع نفسه فيها، وأخذ يتطلع إلى التوسع شمالاً وشرقاً وجنوباً في ظل تشجيع بعض دول المنطقة أحياناً وبعض الدول العظمى دائماً، أو عدم مبالاة من الآخرين أحياناً أخرى، وتفتت عربي كامل وإرادة عربية غائبة في كل الأحوال. وفي غياب العدالة الدولية وتطبيق القرارات المتتالية للمنظمات الدولية بطريقة انتقائية وفي ظل تآكل المنظمات الإقليمية ليس غريباً أبداً أن يحدث ما حدث فالسياسة غابة كبرى يسود فيها أعمال القوة إلا إذا وجدت قواعد لتهدئتها وتضعها في الإطار الصحيح ضمن نظام عالمي ونظم إقليمية تفرض العدالة والشرعية على أساس من توازن المصالح وليس توازن القوى.

ما بين الأمن القومي والتأمين الذاتي في الإقليم، تحدث فجوة كبيرة فلا يتحقق هذا ولا ذاك والنتيجة الحتمية لهذا الأمر وجود فراغ يدفع بعض الدول بالمنطقة إلى دعوة الغير من خارج المنطقة لبناء القواعد على أرضها سراً أو علانية للحفاظ على أمنها تحت أسماء؛ مثل التسهيلات، ومعاهدات الأمن، واتفاقيات الصداقة. وهذا الخلط هو الذي يجعل الحجم الهائل لنفقات الدفاع لا يضيف شيئاً ملموساً إلى القوة العسكرية لدول الثروة أو الثورة على حد سواء لأن توزيع القوات وتعيين القيادات بل ونقل السلاح والتكنولوجيا يتم على أساس تثبيت الحكم وتأمين

الحاكم وهنا لا يحقق توازن القوى مع الأعداء والمنافسين في المنطقة أو خارجها وعلى تخومها مهما ارتفعت نفقات الدفاع كما يثبت واقع وتطورات الإقليم.

قصة قصيرة ممتدة!:

للشرق الأوسط قصة تبدو قصيرة عندما نسردها، وطويلة وحزينة عندما ندقق كمتخصصين في تفاصيلها وتداعياتها نرويها هنا في فقرات ومحطات لا ترتبط بترتيب زمني في مراوحة متعمدة تحاول أن ترسم الملامح المميزة بداية بمرور سريع على أربع محطات شكلت واقع الشرق الأوسط الحديث؛ أولها: كان جلاء القوى الاستعمارية الأوروبية، وثانيها: تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي، وثالثها: العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 والمعروفة عالمياً بـ "أزمة السويس" أو شرارة حركات التحرر في الإقليم وتراجع بريطانيا وفرنسا؛ ورابعها: الأهمية المتزايدة لصناعة النفط. أدت هذه الأشياء الأربعة وتداعياتها إلى زيادة الإسهام الأمريكي في الشرق الأوسط؛ لقد كانت الولايات المتحدة الضامن الأساسي لاستقرار المنطقة -أو هكذا روجت لدورها- فضلاً عن أنها القوة المهيمنة في صناعة النفط منذ الخمسينيات. ولقد كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية في أوائل التسعينيات عواقب عديدة تتفاوت في تأثيراتها بالنسبة للشرق الأوسط. حيث تمكن أعداد كبيرة من اليهود السوفييت الذين يؤمنون بالفكرة الصهيونية وأرض الميعاد بالهجرة من روسيا وأوكرانيا إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل، فزاد ذلك من قوة دولة الاحتلال. فانقطع أسهل مصدر للائتمان والتسليح والدعم الدبلوماسي للأنظمة العربية المعادية للغرب؛ مما أضعف موقفها. وانفتحت آفاق النفط الرخيص من روسيا؛ مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وخفض اعتماد الغرب على النفط من الدول العربية. فقد ثبت خطأ نموذج التنمية من خلال اشتراكية الدولة، التي اتبعتها مصر والجزائر وسوريا والعراق منذ الستينيات، تقطعت سبل تلك الأنظمة في تلك الدول سياسياً واقتصادياً. ومن ثمّ اعتمد حكام مثل حافظ الأسد وصادق حسين اعتماداً قوياً على نموذج القومية العربية ليكون بديلاً للاشتراكية.

مسيرة الأحداث وصيرورتها عكست أن الشرق الأوسط لم يتأثر سياسياً إلى حد كبير بتفكك الاتحاد السوفيتي كما حدث عالمياً من تغيير في الحكم في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأجزاء من أفريقيا؛ حيث لا توجد ديموقراطيات - بالمفهوم الغربي - في منطقة الشرق الأوسط كلها عدا إسرائيل وتركيا وإلى حد ما لبنان؛ وإن كان لدى عدد من البلدان مجالس وهيئات تشريعية، ولكن حقيقة الأمر أن تلك المجالس لا تتمتع إلا بالقليل من السلطة والفاعلية.

هذا التغيير الذي لم يحدث في نظم الحكم من الاستبداد إلى الديمقراطية الذي حدث في العديد من الأماكن حول العالم بعد نهاية الحرب الباردة في الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، كان نمو اقتصادات السوق في معظم دول الشرق الأوسط محدوداً بالقيود السياسية والفساد والمحسوبية والإفراط في الإنفاق على الأسلحة والمشاريع الكبرى والإفراط في الاعتماد على عائدات النفط. كانت الاقتصادات الناجحة هي تلك البلدان التي كانت تتمتع بثروة نفطية وسكان منخفضين، مثل دول الخليج؛ حيث سمحت النخب الحاكمة ببعض التحرر السياسي والاجتماعي - ولكن دون التخلي عن أي من سلطاتها. كما أعاد لبنان بناء اقتصاد ناجح إلى حد ما بعد حرب أهلية مطولة في الثمانينيات قبل أن ينهار بسبب التجاذبات الإقليمية والدولية في المشهد الأخير. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت كل هذه العوامل إلى تكثيف الصراع في الشرق الأوسط، مما أثر في العالم بأسره. أدى فشل إدارة كلينتون في التوسط في اتفاق سلام بين إسرائيل وفلسطين في قمة كامب ديفيد في عام 2000 في نهاية المطاف إلى الانتفاضة الجديدة التي كانت أول اندلاع كبير للعنف منذ اتفاقيات أوسلو للسلام عام 1993.

في محاولة للهيمنة الإقليمية، غزا صدام حسين الكويت في عام 1990 ضارباً الأمن القومي العربي وكل مفاهيم القومية العربية في مقتل؛ ورداً على ذلك، شكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم دول الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا وطردت العراق من الكويت. ومع ذلك، أدت حرب الخليج لاحقاً إلى وجود عسكري أمريكي وأوروبي دائم في الخليج العربي؛ مما أثار استياء قطاع من الإسلاميين الذين بزغ وجودهم في تلك الفترة بالتوازي

مع انحسار كل الأفكار القومية والتجارب السياسية التي تستند على أفكار الاشتراكية، وكان سببًا غالبًا ما استشهد به مننفذو هجمات 11 سبتمبر كمبرر.

وفي ذات الوقت أدى إخفاق غالبية الأنظمة والحكومات العربية وإفلاس الراديكالية العلمانية العربية إلى قيام شريحة من العرب المتعلمين باتباع الإسلاموية التي روج لها (بدرجات متفاوتة) رجال الدين الشيعة في إيران وكذلك الحركة الوهابية القوية في المملكة العربية السعودية حينذاك. والإخوان المسلمين بأفروعهم المختلفة في الإقليم، وتحركوا جميعًا تحت شعارات دينية تم توظيفها سياسيًا في كل استحقاق انتخابي في مقدمتها كان شعار "الإسلام هو الحل" والدعوة لعودة دولة الخلافة بزعم أن كل الحلول والأفكار والأيديولوجيات المدنية قد سقطت في انتشال دول الإقليم من أزمتها. بالتوازي حصل العديد من الإسلاميين المتشددين على تدريبهم العسكري في أثناء قتالهم القوات السوفيتية في أفغانستان ومولت الولايات المتحدة العديد من المقاتلين الأفغان -على الرغم من عدم وجود أي من المتطوعين العرب في البداية- تحت بند عملية الإعصار وهو جزء من عقيدة ريجان، وعدت تلك العملية إحدى أطول عمليات CIA السرية وأكثرها كلفة على الإطلاق.

أحد هؤلاء العرب المتشددين كان الثري السعودي صاحب الأصول اليمنية أسامة بن لادن، فبعد قتاله السوفييت في أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين شكّل تنظيم القاعدة المسئول عن تفجير سفارات الولايات المتحدة 1998 وتفجيريو إس إس كول، وهجمات 11 سبتمبر التي بررت لإدارة جورج دبليو بوش غزو أفغانستان سنة 2001 للإطاحة بنظام طالبان الذي يأوي بن لادن والقاعدة. وصفت الولايات المتحدة وحلفاؤها هذه العملية بأنها جزء من الحرب العالمية على الإرهاب. في عام 2002، وضع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد خطة لغزو العراق وإخراج صدام من السلطة بزعم تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية ذات اقتصاد السوق الحر؛ حيث كانوا يأملون أن تكون نموذجًا لباقي دول الشرق الأوسط. لم تتمكن الولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسيون -بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وأستراليا- من الحصول على موافقة الأمم المتحدة لتنفيذ العديد من قرارات الأمم المتحدة، لذا فقد شنوا غزوًا للعراق وأطاحوا بصدام دون صعوبة كبيرة في 9 أبريل 2003.

لقد شكل ظهور جيش احتلال غربي جديد في عاصمة شرق أوسطية (بغداد) نقطة تحول في تاريخ المنطقة. على الرغم من الانتخابات (التي قاطعتها أجزاء كبيرة من السكان السنة في العراق) التي جرت في يناير 2005، فإن معظم العراق قد تفكك بسبب التمرد الذي نشأ بعد الحرب والذي تحول إلى عنف عرقي مستمر لم يكن الجيش الأمريكي قادراً على تهدئته في البداية. فر العديد من النخبة الفكرية والتجارية في العراق من البلاد، وأصبح العديد من العراقيين لاجئين بسبب الفوضى؛ مما زاد من زعزعة استقرار المنطقة. كانت الزيادة السريعة في القوات الأمريكية في العراق ناجحة إلى حد كبير في السيطرة على التمرد واستقرار البلاد. ثم انسحبت القوات الأمريكية من العراق بحلول ديسمبر 2011.

في عام 2004، بدأت انتفاضة شيعية في اليمن. وأدى هذا في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب، لا تزال مشتعلة حتى وقت كتابة هذه السطور، وإلى تدهور العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية حيث انخرطت كل منهما في حرب بالوكالة في اليمن.

بحلول 2005 توقف مشروع خارطة طريق السلام للرئيس جورج دبليو بوش بين إسرائيل والفلسطينيين، على الرغم من أن هذا الوضع قد بدأ يتغير مع وفاة ياسر عرفات. ورداً على ذلك تحركت إسرائيل بحل أحادي الجانب، ودفعت باتجاه بناء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية لحماية إسرائيل من الانتحاريين الفلسطينيين وكذلك الانسحاب الأحادي من غزة. وكان الجدار بعد الانتهاء منه بمثابة ضم واقعي لبعض مناطق الضفة الغربية إلى إسرائيل. وفي سنة 2006 اندلع صراع جديد بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان؛ مما أدى إلى تراجع أي آفاق للسلام.

وفي أوائل 2010 جاءت موجة ثورية عرفت إعلامياً باسم الربيع العربي فقامت احتجاجات كبيرة وانتفاضات وثورات في العديد من دول الشرق الأوسط، أعقبها حروب أهلية مطولة في سوريا والعراق واليمن وليبيا. وقد تحدى هذا النظام الاجتماعي والسياسي القائم في المنطقة وأدى في نهاية المطاف إلى حرب أهلية سورية مطولة شهدت التدخل العسكري من جانب القوى الغربية وروسيا والعديد من الدول الإقليمية مثل تركيا وإيران إما لدعم جماعات المعارضة السورية أو حزب

البعث الحاكم. وتمكنت الدولة الإسلامية (داعش) في 2014 من تحقيق مكاسب إقليمية سريعة في غرب العراق وشرق سوريا بلغ السكان في ذروة مناطقها حوالي 2,8 إلى 8 ملايين شخص، تم فقد 98% منها بحلول ديسمبر 2017 بعد تدخل عسكري دولي.

حرب الطوائف:

إن المذاهب المختلفة من الدين الإسلامي تساعد في تشكيل الولاءات السياسية في المنطقة. فالسنة هم الفرع الأكبر، ويشكلون أغلب المسلمين في العالم، بما في ذلك أولئك الذين كانوا يعيشون في المملكة العربية السعودية؛ حيث يمارس فرع صارم من السنة يعرف باسم الوهابية التي لا تزال قائمة رغم مظاهر الحداثة التي طرأت على الصورة الذهنية للمملكة ولكنها لم تتجذر بعد ولم تلقِ بظلالها على الأطراف وتحتاج المزيد من الوقت للتمكين السياسي الذي يقف خلف الفكرة والتطور. أما الإسلام الحركي الشيعي فهو ثاني أكبر فرع، وهو مهيمن حاليًا في إيران والعراق. وقد انفصل المسلمون السنة والشيعية في القرن السابع الميلادي بعد خلاف حول من يمكنه أن يخلف النبي محمد كزعيم.

لقد استغلت كل من المملكة العربية السعودية السنية وإيران الشيعية الانقسام الطائفي لتعزيز طموحاتهما، كما يكتب مجلس العلاقات الخارجية، وهو مؤسسة بحثية أمريكية مستقلة. وكثيرًا ما يكون الطرفان على طرفي نقيض في الصراعات. "إن الطريقة التي ستم بها تسوية التنافس بينهما من المرجح أن تشكل التوازن السياسي بين السنة والشيعية ومستقبل المنطقة، وخاصة في سوريا والعراق ولبنان والبحرين واليمن".

إن التوتر الأشد وطأة خارج غزة ولبنان هو التوتر بين إيران وإسرائيل. فحتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، عندما كانت إيران تحكمها ملكية الشاه، كانت علاقاتها بإسرائيل، الدولة اليهودية التي أسست عام 1948، تتسم في كثير من الأحيان بالتعاون. ولكن كل هذا تغير في عام 1979 عندما أطاح رجل الدين المتشدد آية الله روح الله الخميني بالحكومة ذات الميول الغربية وبدأ حكمه كزعيم روعي للجمهورية الإسلامية، وهي دولة دينية شيعية.

في ذلك الوقت، لم تعترف أغلب الدول العربية بإسرائيل (على الرغم من أن مصر كانت على وشك توقيع معاهدة سلام معها). وقد عارض الخميني إسرائيل بشدة وبدأ يدافع عن القضية الفلسطينية. ثم واصل منح رجال الدين السلطة التنفيذية على سياسة الحكومة، وفرض على النساء ارتداء الحجاب، وحظر الموسيقى والأفلام والكحول الغربية. وفي عام 1979 صاغ عبارته الشهيرة: "[أميركا] الشيطان الأكبر، الأفعى الجريحة".

في العقود التي تلت ذلك، دعا القادة الإيرانيون إلى إلغاء الدولة الإسرائيلية. واليوم ترى إسرائيل في إيران تهديدًا وجوديًا، وهو الوضع الذي تقاوم بسبب تمويل إيران للجماعات المسلحة على عتبة باب إسرائيل فيما يعرف بـ "محور المقاومة"؛ إضافة إلى احتمالات تطويرها لأسلحة نووية قابلة للتطبيق (تنكر إيران إدارة مثل هذا البرنامج ولكنها نجحت في تخصيب اليورانيوم بما يكفي لصنع عدة أسلحة نووية، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية) كما أنها تروج لوجود فتوى من المرشد الأعلى تمنع تصنيع وامتلاك قنبلة أو سلاح نووي.

إن عدوانية إيران يمكن تفسيرها جزئيًا على الأقل بكونها دولة شيعية ناطقة بالفارسية ولها جيران في الخليج - ليس فقط السعوديون ولكن الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين - يتحدثون العربية وهم من السنة إلى حد كبير (معظم سكان البحرين شيعة لكنها يحكمها ملك سني). إلى الشرق، تحد إيران بعض المناطق الأكثر تقلبًا في العالم، بما في ذلك أفغانستان. إلى الغرب، تقع إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي يُعتقد أنها تمتلك ترسانة نووية - على بعد ساعتين بالطائرة.

للتغلب على الانقسام العربي الفارسي والانقسام السني الشيعي، تبنت إيران موقفًا أكثر عدوانية بشأن القضية الفلسطينية لاستعراض أوراق اعتمادها القيادية في العالم الإسلامي ووضع الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة في موقف دفاعي". كما تستثمر إيران بشكل كبير في شئون العراق، جارها المجاور؛ حيث تدعم وتحافظ على العديد من الميليشيات، وتدعم الأحزاب الشيعية التي تشكل الحكومة المنتخبة.

تتمتع الولايات المتحدة بتاريخ طويل في ممارسة (أو محاولة ممارسة) نفوذها في الشرق الأوسط، نابغاً من دورها في السيطرة على احتياطات النفط في المنطقة في العصور الاستعمارية، وحروبها في العراق والكويت وأفغانستان، وعلاقتها المتوترة مع إيران، والتي تفاقمت بسبب أزمة الرهائن في طهران عام 1979، حيث احتجز مسلحون دبلوماسيين أمريكيين كرهائن لأكثر من عام. يبدو أن الدعم الأمريكي الطويل الأمد لإسرائيل والدول العربية الموالية للغرب يشكل رادعاً كبيراً ضد صراع إقليمي أوسع نطاقاً ولكنه يأتي بتكلفة كبيرة. في يناير 2024، قُتل ثلاثة جنود أمريكيين في قاعدة في الأردن في هجوم بطائرة بدون طيار ألقى باللوم فيه على مليشيا كتائب حزب الله المدعومة من إيران والمتمركزة في العراق. ورداً على ذلك، نفذت الولايات المتحدة غارات جوية على أكثر من 85 هدفاً في المنطقة تابعة لحرس الثورة الإسلامية الإيراني. كما أرسلت الولايات المتحدة سفناً بحرية، بما في ذلك مجموعة حاملة طائرات وغواصات مجهزة بصواريخ كروز، لدعم إسرائيل ضد هجوم تقوده إيران (كما حدث في أبريل /نيسان 2024، عندما أطلقت إيران صواريخ وطائرات بدون طيار على إسرائيل بعد غارة إسرائيلية على السفارة الإيرانية في سوريا) وحماية الشحن في البحر الأحمر من هجمات الجماعة المتمردة اليمنية المعروفة باسم الحوثيين. وقادت الولايات المتحدة غارات جوية ضد منشآت الحوثيين في اليمن.

وتظل القوات الأمريكية موجودة بشكل واضح في شمال سوريا، حيث يعمل نحو 900 جندي لمنع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، وفي العراق، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد جوية بعد احتلالها الذي دام ثماني سنوات. وواقع الأمر أن العراق يتعامل مع الولايات المتحدة لكنهم ليسوا في الحقيقة حليفاً موثوقاً به بأي حال من الأحوال للولايات المتحدة.

لقد شهدت المنطقة تراجعاً في النفوذ الأمريكي، منذ فترة أوباما، وخلقت اضطرابات الربيع العربي في عامي 2011 و2012 واستجابة واشنطن المترددة تصوراً بأن الولايات المتحدة ليست موثوقة أو متناغمة مع المنطقة كما كانت ذات يوم. فمن وجهة النظر العربية، لم يسع الأمريكيون قط إلى استخدام القوة المتاحة لهم للضغط على إسرائيل للامتنثال حتى لرغبات الأمريكيين ومصالحهم. لذا، يسود

اعتقاد أن هناك درجة من الشك تقترب من الازدراء تجاه الولايات المتحدة لم تكن موجودة قبل 10 سنوات. إنها موجودة الآن".

من جانبها، وضعت المملكة العربية السعودية نفسها مؤخرًا كصانعة سلام. قبل أن تنفذ حماس عملية 7 أكتوبر 2023، كان السعوديون على وشك تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتي لم يعترفوا بها رسميًا على الإطلاق، فقد أدت الهجمات والاستجابة العسكرية الإسرائيلية في غزة إلى إخراج تلك المفاوضات عن مسارها على الفور. زعم الرئيس الأمريكي جو بايدن أن وقف مسار التطبيع السعودي الإسرائيلي كان الدافع الرئيسي لحماس. قال بايدن في أكتوبر 2023: "أحد الأسباب التي دفعت حماس إلى التحرك ضد إسرائيل.. كانوا يعرفون أنني على وشك الجلوس مع السعوديين". "تخمين ماذا؟ أراد السعوديون الاعتراف بإسرائيل". قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إن تقديم إسرائيل تنازلات للفلسطينيين يظل نقطة خلاف تمنع التوصل إلى اتفاق سلام.

إن بعض الدول العربية وغير العربية في المنطقة تقف إلى جانب حماس والبعض الآخر لا يقف إلى جانبها؛ وهناك تفاوت ما بين مشاعر واتجاهات الشارع والحكومات. فبينما يسود غضب شديد في العالم العربي على مستوى الشارع بسبب ما تفعله إسرائيل في غزة ولبنان، هناك أنظمة وحكومات تقف ضد كل ما تفعله حماس لأنها ترى أنها في الأساس منظمة إسلامية متطرفة ولا تمثل المقاومة وتعمل لصالح أجندة إيرانية.

وعندما نستعرض بعض النماذج نجد أنه في تركيا، أشاد الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2023 بحماس باعتبارها "منظمة تحرير" ورفض نهج أستراليا ودول غربية أخرى في تصنيفها كجماعة إرهابية. ومع ذلك، وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، تدعم تركيا أيضًا حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتعترف بإسرائيل دبلوماسيًا؛ ورغم خطابها السياسي الشعبي والإعلامي الداعم لم تقدم أنقرة على أي خطوة مما هددت به إسرائيل أو ما وعدت به الفلسطينيين مع وجود شارع سياسي داعم لفلسطين والمقاومة.

في الأردن، على الجانب الشرقي لإسرائيل، يُنظر إلى الملك عبد الله الثاني وكأنه عالق بين دعوات من عامة الناس، وكثير منهم من أصول فلسطينية، للتدخل بطريقة ما في حرب غزة، والعلاقات الوثيقة لبلاده مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى معاهدة سلام محمية بعناية لمدة 30 عامًا مع إسرائيل تمنعه من حرب قد تكون نتيجتها تهجير سكان الضفة الغربية إلى الأردن والتهديدي المباشر لعرش الأسرة الهاشمية.

وفي إمارة قطر كنموذج متكرر؛ نجدها في موقف معقد لأنها تعيش أو هكذا تعتقد أنها معرضة للخطر دائمًا، وإحدى الطرق التي توفرها نفسها هي أنها تلعب العديد من الأدوار في وقت واحد. تمويل قطر حماس ولديها مكتب في عاصمتها الدوحة. ومع ذلك، تسمح قطر أيضًا للولايات المتحدة، بالحفاظ على أكبر قاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط والتي تقع جنوب غرب العاصمة، وهي قاعدة العديد الجوية. في الخليج، تشترك قطر في أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم مع إيران. في وضع يفضل أن يقارنه الأصدقاء القطريون بسويسرا؛ ترى قطر نفسها كدولة يمكن أن يجتمع فيها أشخاص من مجموعات متنوعة من المصالح. وترى في الأدوار التي تلعبها بين كل الفرقاء القوة والمكانة والنفوذ الذي يعوضها عن صغر مساحتها الجغرافية.

أصول الاضطراب وصراع الإرادات والثقافات:

يعتقد كثيرون أن حالة الاضطراب المستمرة في المنطقة هي نتيجة لفشل القوى الاستعمارية الأوروبية، بعد الحرب العالمية الأولى، في تحويل الشرق الأوسط الحديث بنجاح من منطقة شعوب خاضعة إلى دول مستقلة حديثة تتمتع بقيادة مستقرة وتسامح مع الاختلافات الدينية ومقاومة للتطرف. تبدأ هذه النظرية بالدبلوماسي البريطاني السير مارك سايكس ونظيره الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، اللذين لم يعودا من الأسماء المعروفة في الغرب ولكن ذكرياتهما تلوح في الأفق بشكل كبير وغير سار في الشرق الأوسط، وبصمات أيديهم وأقدامهم لا تزال غائرة وظاهرة على ملامح الإقليم.

في عام 1916، كان من الواضح أن الإمبراطورية العثمانية المحتضرة لن تنجو من الحرب العالمية الأولى، أيًا كان الفائز. كانت فرنسا قد أنقذت الأتراك من الجزائر وتونس بالفعل، كانت بريطانيا تمارس نفوذها في سلطنة عمان، منذ منتصف القرن التاسع عشر، والكويت، التي أصبحت محمية بريطانية في عام 1899. وكان سايكس وبيكو من البيروقراطيين من ذوي الرتب المتوسطة مكلفين بالمساومة على أي من أراضي الإمبراطورية العثمانية المتبقية في الشرق الأوسط سوف تقع تحت السيطرة البريطانية أو الفرنسية. ولم يكن اقتراحهما النهائي مكتوبًا على ظهر مندبل في أحد نوادي القاهرة، ولكنه كان من الممكن أن يكون كذلك -خريطة للمنطقة مقسمة بدقة إلى أقسام بقلم رصاص ملون.

لم يتم تنفيذ اتفاق سايكس بيكو، كما يطلق عليه عادة اليوم، كما تم رسمه في الأصل. ولكن لا يزال يستخدم كاختصار للطريقة التي قسمت بها القوى الأوروبية المنتصرة -بشكل تعسفي تقريبًا- منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، المعروفة آنذاك باسم بلاد الشام. وفي عام 1917 أيضًا، أعلن وزير الخارجية البريطاني آنذاك، آرثر بلفور، دعم حكومته لإنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي". وقد أدى هذا الالتزام، الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم إعلان بلفور، في نهاية المطاف إلى تعديل آخر على خريطة سايكس بيكو: تشكيل دولة إسرائيل الحديثة في عام 1948 على الأراضي التي كانت تديرها بريطانيا والمعروفة باسم فلسطين الانتدابية.

منذ البداية، كان من الواضح أن بريطانيا وفرنسا، اللتين استنزفتها الحرب وثقلت عليهما الديون، لا تملكان الموارد اللازمة للسيطرة بنجاح على عدد كبير ومتنوع من السكان، الذين لم يكن لديهم، بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أي اهتمام يذكر بأن يكونوا جوائز استعمارية لشخص آخر. وازدهرت القومية والاحتكاكات الدينية والتوترات الإقليمية.

في حين عانت كل دولة حديثة في المنطقة العربية من صراعاتها الخاصة، فإن الطريق الوعر الذي سلكته مصر نحو الاستقلال كان مفيديًا. فقد استغرق الأمر حتى عام 1956 للتخلص من النظام الملكي وتخليص البلاد من التدخل الاستعماري، في

أعقاب الثورة المناهضة للملكية في عام 1952، بقيادة مجموعة من ضباط الجيش من بينهم رئيس البلاد المستقبلي جمال عبد الناصر، وأزمة السويس. ولكن كانت هناك قوة أخرى تلعب دورًا في مصر أيضًا، والتي استمرت في نكته بعض صراعات اليوم: الجماعة القومية الدينية المسماة جماعة الإخوان المسلمين، والتي ظهرت لأول مرة في عشرينيات القرن العشرين والتي ألهمت أيديولوجيتها في وقت لاحق جماعات إرهابية متشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وغالبية الجماعات المسلحة التي تنشط تحت راية الدين وانتشروا في ربوع المنطقة في صورة أحزاب وجماعات خيرية وأجنحة سياسية وأخرى مسلحة تسعى للوصول للسلطة والسيطرة على مقادير الدول والشعوب، وتسببت في فوضى وعدم استقرار، ومثلت تحديًا وتهديدًا مباشرًا لمؤسسات الدولة الوطنية فانهار بعضها وقاوم السقوط البعض الآخر، ولم توجه سلاحها صوب المشروع الصهيوني المهدد لكل الوجود العربي ولكنها كانت تسير في الاتجاه ذاته الذي يسهم في هياكل ومكونات الدول ويخضعها للسيطرة والحصار والانسحاق.

تخضع العديد من دول الشرق الأوسط لحكم ملكي. بعض هذه الدول هي ملكيات مطلقة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، في حين أن بعضها الآخر ملكيات دستورية، كما هو الحال في الأردن والكويت والبحرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك دول أخرى لا تتعدى اصابع اليد الواحدة لديها نظام حكم ديمقراطي.

السياسة الدولية في المنطقة معقدة، حيث كانت مسرحًا للعديد من الصراعات والحروب والتدخلات الأجنبية. ومن الأمثلة على ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى، في أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية، عندما استعمرت فرنسا وبريطانيا العظمى المنطقة وفضلت الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية. ومن الأمثلة الأخرى حرب الخليج العربي (1990-1991)، وهي سلسلة من الصراعات المسلحة بين العراق والكويت، والتي دعمتها الأخيرة تحالف من الدول بقيادة الولايات المتحدة، وغزو العراق (2003-2011)، حيث غزا تحالف جديد من الدول بقيادة الولايات المتحدة المنطقة للإطاحة بالرئيس آنذاك صدام حسين.

ومن الجدير بالذكر أن أول دولة عربية حديثة كانت مصر محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك عندما أصبحت مصر بسبب الاحتلال الفرنسي (النابليوني) على دراية ببعض سمات "التقدم الأوروبي". ونتيجة لذلك، بدأ محمد علي بعض الإصلاحات التحديثية للمجتمع مثل إنشاء منظمة حكم حديثة وأكثر فاعلية، ونظام اقتصادي عقلاني، وجيش حديث أعيد هيكلته وتنظيمه وفقاً لمبادئ الحرب الأوروبية الغربية في ذلك الوقت. وقد تم تأسيسه في القاهرة كأول معهد من النوع الغربي، المعهد المصري، في العالم العربي بوظيفة حاسمة تتمثل في نشر كتابات الفلاسفة الأوروبيين الغربيين (الفرنسيين بشكل أساسي) (مثل روسو وفولتر).

أغلبية السكان الإقليميين هم من العرب والمسلمين. تعد القومية العربية واحدة من القضايا السياسية المحورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القرنين العشرين والحادي والعشرين. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، انتقلت القيادة داخل الحركة القومية العربية في البداية إلى أيدي العرب المسيحيين في لبنان وسوريا. وقد فشلت كل المحاولات السياسية لتشكيل نوع من الجمهورية العربية المتحدة، ولكن هناك قصص ناجحة للتكامل الاقتصادي الكلي الإقليمي، على سبيل المثال، التكامل الاقتصادي لست دول في الخليج العربي عندما أنشئ مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، بدلاً من الجمهورية العربية المتحدة، ظهرت جامعة الدول العربية (التي تأسست عام 1945 وتضم 22 دولة عضواً اليوم) والتي تعمل على تعزيز أنظمة الاتصال الأفضل للمنطقة باستخدام اللغة العربية ونظام الأقمار الصناعية الإقليمي العربي (عربسات).

ربما كان اكتشاف النفط وإنتاجه من السمات المميزة المحورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ولكن بشكل خاص الشرق الأوسط) في التاريخ المعاصر. تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول الخليج الغنية بالنفط بشكل شبه كامل على سياسة تصدير النفط، وبالتالي، من أجل تحسين التعاون الاقتصادي المتبادل، أنشأت الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) التي تعد النسخة الإقليمية لمنظمة أوبك العالمية (منظمة الدول المصدرة للبترول). في الواقع، يقع حوالي 65-70% من احتياطات النفط

العالمية في أراضي الشرق الأوسط. إن استخراج النفط وتكريره يلعبان دورًا مهمًا في الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وبالتالي فإنهما يؤثران بشكل كبير في رفاهة وسياسة أغلبية الدول الغربية (ما بعد الصناعية) (وخاصة دول مجموعة السبع).

إن الافتقار إلى نوع كامل من "الديمقراطية الليبرالية" الغربية هو سمة حاسمة أخرى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث تتراوح أشكال الحكم الإقليمية اليوم من الاستبداد الخالص إلى بعض أشكال التجارب الديمقراطية القائمة على النمط الغربي وتلك التي تتبع أنظمة إسلامية يحكمها زعماء دينيون (إيران بعد عام 1979). ومن بين دول جامعة الدول العربية الـ 22 اليوم، 8 منها جمهوريات (بما في ذلك جمهورية موريتانيا الإسلامية وجمهورية البعث الاشتراكية السورية)، و7 ملكيات، و4 دول يحكمها حزب واحد، والإمارات العربية المتحدة هي اتحاد سياسي من المشيخات، والصومال التي تفتقر في الواقع إلى الحكم الفعال، وأخيرًا فلسطين التي ليس لديها شكل حكومي واضح وحتى دولة. وبشكل عام، فيما يتعلق بالسياسة، لا تزال المنطقة في مرحلة انتقالية تطويرية نتيجة للتحديث والتغريب والعولمة بما في ذلك الإشارات إلى التنمية الاقتصادية والتعليمية مع الاتجاهات الحالية للتطرف الإسلامي كأيديولوجية مناهضة للاستعمار ضد الإمبريالية الغربية ما بعد الصناعية وسياسة الفصل العنصري (الفصل والتمييز) والتطهير العرقي التي تنتهجها إسرائيل والصهيونية (بدعم من الولايات المتحدة).

إن الصراع القديم بين فصيلين إسلاميين - السنة والشيعة - يشكل سمة أخرى من سمات انقسام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد ولد الانقسام الأول داخل الإسلام بعد وقت قصير من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في عام 633 م، عندما انقسم العالم الإسلامي العربي بين أولئك الذين كانوا يزعمون وراثته السلطة الدينية بعد وفاة النبي. وقد خلقوا فصيلين رئيسيين لهما ادعاءات مختلفة. فقد زعم الفصيل السني أن السلطة الدينية للخليفة بعد عام 632 م انتقلت إلى أبي بكر - والد زوجة النبي محمد - بينما زعم الفصيل الشيعي (أتباع علي) أن السلطة الدينية انتقلت إلى ابن عم النبي وصهره علي بن أبي طالب. لقد أدى اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان عام 656 م وانتخاب علي بن أبي طالب إلى تأجيج

الصراع المسلح الأول (الحرب الأهلية) بين المسلمين والذي انتهى بمعركة الجمل في 7 نوفمبر 656 م في العراق الحالي في البصرة بين أنصار السيدة عائشة (أرملة النبي) وأنصار علي بن أبي طالب (الخليفة الرابع وصهر النبي) الذين انتصروا في المعركة ضد عائشة. ومع ذلك، لم يحدث انقسام عقائدي وسياسي في الإسلام إلا بعد مقتل علي، وبعد بضع سنوات، قُتل ابنه الحسين بن علي في معركة كربلاء في 10 أكتوبر 680 م في العراق الحالي. يرفض المسلمون الشيعة شرعية الخلفاء الثلاثة الأوائل الذين يتبعهم المسلمون السنة، مع وجود بعض الاختلافات العقائدية والسياسية مع السنة في الوقت نفسه. إن النسبة الأكبر من المسلمين الشيعة اليوم في الشرق الأوسط توجد في إيران (90-95٪)، والبحرين (65-75٪)، والعراق (60-70٪)، ولبنان (45-55٪)، واليمن (30-40٪).

أما السمة المهمة الأخيرة في الشرق الأوسط فهي العنف الطائفي وتأثيره في بعض الدول الإقليمية. وسوف نذكر عدة حالات أدناه:

- إن الحكومة السعودية تتألف من السنة، والملكية نفسها التي تحكم تنتمي حصريًا إلى الفصيل السني الذي يتنافس باستمرار مع إيران الشيعية. وتخشى حكومة المملكة العربية السعودية أن تتسبب الجمهورية الإسلامية الشيعية في إيران في إحداث اضطرابات خطيرة داخل المجتمعين السعودي والخليجي الشيعي. ومع ذلك، فإن كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية يتعاطيان في الواقع من منطلق أنهما القوة الرائدة في المنطقة.
- إن غالبية سكان البحرين من الشيعة ولكن هناك ملكية سنية حاكمة. في عام 2011، بدأ الشيعة، مستلهمين الربيع العربي، في إظهار حقوقهم السياسية ولكن دون دعم من الإدارة الأمريكية. وقد قامت السلطات الحكومية السنية البحرينية وحلفاؤها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، باحتواء تلك المظاهرات وتحجيم تأثيرها.
- في العراق، تعرضت الأغلبية الشيعية في البلاد للقمع لفترة طويلة من قبل النظام السني في بغداد. علينا أن نضع في الاعتبار أن العراق يحتوي على أكثر

الأماكن الدينية قدسية للمسلمين الشيعة. بعد سقوط صدام حسين في عام 2003، وصل الشيعة إلى السلطة وبدأ السكان الشيعة في استهداف المجتمع السني. تعرض السنة للاضطهاد والتعذيب من قبل فرق الموت الشيعية، وردًا على العنف المتزايد ضدهم، ارتكب السنة العراقيون عدة هجمات انتحارية وتفجيرات. ونتيجة لذلك، أدت الطائفية الدينية الشيعية السنية في العراق إلى تفاقم المواقف القومية والأصولية للمسلمين الشيعة في السلطة وأسهمت في تعزيز الدعم السني لتنظيم داعش.

■ بالنسبة لإيران، فإن الأمر الأكثر أهمية هو حماية مصالحها الإقليمية، ومن بينها حقوق السكان الشيعة في الخارج. على سبيل المثال، بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 التي جلبت الحكومة الشيعية إلى السلطة في طهران، بدأت إيران في تمويل وتشجيع الثورات الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية الغنية باحتياطيات النفط. كما تدعم الحكومة الإيرانية حكومة الأسد العلوية (أحد فروع الإسلام الشيعي) في سوريا، التي تربطها علاقات وثيقة بلبنان.

■ في اليمن، المتمردون الحوثيون، الذين يتركزون بشكل أساسي في الجزء الشمالي من البلاد، هم من المسلمين الشيعة ويمثلون حوالي ثلث إجمالي السكان. تمكن الحوثيون من إجبار الرئيس هادي على الاستقالة، التي اعترف بها المجتمع الدولي. وبغض النظر عن حقيقة أن المتمردين الشيعة سيطروا سياسيًا خلال الثورة في 2014-2015، فإن غالبية القبائل السنية في جنوب اليمن لا تعترف بالسلطة الشيعية. في عام 2015، تم تشكيل تحالف من الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الرئيس السابق هادي ضد المتمردين الحوثيين، الموالين لإيران. كما تخضع أجزاء كبيرة من أراضي اليمن لسيطرة جماعة القاعدة الإرهابية المسلحة التي تعارض كل من الحوثيين الشيعة وحكومة هادي السابقة رغم أنها تحسب على المسلمين السنة. وقد استهدفت هجمات الطائرات بدون طيار الأمريكية المثيرة للجدل تنظيم القاعدة السني في اليمن لعدة سنوات.

■ وأخيراً، وراء الحرب الأهلية السورية التي بدأت في عام 2011، يكمن في جوهره العنف الطائفي. ينتمي الرئيس السوري بشار الأسد إلى أقلية المسلمين العلويين الذين يشكلون فرعاً من الطائفة الشيعية. ويستمد العلويون اسمهم من علي بن أبي طالب الذي كان ابن عم وصهر النبي محمد (العلوي = "تابع علي"). بدأت الاحتجاجات ضد حكم الأسد في مارس 2011 وتم قمعها بعنف. ومع ذلك، أسهمت الحرب الأهلية السورية جزئياً في تفاقم مشاعر الكراهية والاستياء بين الشيعة والسنة في البلاد. في أثناء الصراع، توافد الشيعة الإيرانيون وحزب الله الشيعي من جنوب لبنان، في لحظة التهديد والتحدي الأعظم لنظام الأسد، إلى جانب الرئيس الأسد لمنع الإطاحة به. ومع ذلك، على نحو مماثل، يقاتل المقاتلون السنة من جبهة النصرة وداعش السني في سوريا ضد الأسد. علينا أن نضع في الاعتبار أن جبهة النصرة هي الفرع السوري لتنظيم القاعدة وأن الملكيات السنية في الخليج العربي وتركيا السنية دعمت مقاتلي المعارضة السنة في سوريا مالياً وعسكرياً.

"النبي المسلح" و"حق الدفاع عن النفس":

في البحث عن أصل الاضطراب والصراع المستمر والافكار المؤسسة لمشروعات الدم والعنف واغتصاب الأرض نجد أن نشأة المشروع الصهيوني وتسلمه إلى تلك البقعة الاستراتيجية في قلب المنطقة كان له الأثر الكبير في التصادم مع بقية مكونات الإقليم: أفكار وأيديولوجيات ومعتقدات ودوائر أمن قومي وتعارض تام في المصالح وفي بعضها تهديد للوجود؛ حيث قام الفكر العسكري بالدور الأول والمهم في رسم السياسة الصهيونية الهادفة إلى خلق وتطوير الوجود الصهيوني بفلسطين، فترك بصماته واضحة منذ البداية على كافة المخططات والمناهج التي وضعت لإنشاء "الدولة اليهودية". واستتبع ذلك أن تبوأَت القوة المسلحة مركز الصدارة في تحقيق هذا المخطط، وصار للمنظمات العسكرية الكلمة المسموعة منذ بداية الأمر. ولعل في ذلك ما يفسر إلى حد كبير، تلك الظاهرة التي صاحبت إقامة الدولة، وهو ما سبق

إنشاء وتنظيم المؤسسة العسكرية على إقامة الدولة ذاتها. فعندما أُعلن عن قيام الدولة وأصبح لزاماً تكوين الجيش النظامي لم يتطلب الأمر سوى تغيير اسم المنظمة العسكرية السرية "هاجاناه" من "منظمة الدفاع" إلى "جيش الدفاع" .. "تسهال" التي هي اختصار للكلمات العبرية "تسفا هاجانا ليسرائيل" أي: "جيش الدفاع الإسرائيلي" .. وكانت عبارة "الدفاع والحراسة" التي استخدمت في العام الذي قررت فيه المنظمة الصهيونية "1907" البدء في ممارسة الاستعمار الصهيوني لفلسطين على أوسع نطاق لم تكن تعني في حقيقتها سوى "العنف والاعتصاب" ..

وقد كانت أفكار ديفيد بن جوريون المعروف لديهم بـ "النبى المسلح" كفيلة بشرح أسباب إنشاء القوة العسكرية المرتبطة ببناء وتوسيع المستوطنات بفلسطين في الوقت المبكر للصراع الذي سبق عام 1948 وغلفها حينذاك بكلمات ومصطلحات خادعة مثل: "الدفاع" و "الأمن والحراسة" و "حماية الأرواح" وصولاً إلى مشهدنا الحالي 2023 - 2025 بمصطلح "حق الدفاع عن النفس" .. وكلها ألفاظ ومصطلحات لا تمثل الحقيقة ولا تشكل سنداً أو حقاً للوجود الصهيوني من أساسه؛ لأنه وجود قائم على الاعتصاب والقهر، ويقول بن جوريون في إنشاء منظمة هاشومير: "كان من السخف أن يعتمد المستوطنون اليهود على الآخرين في حراسة محاصيلهم وحماية أرواحهم، فإذا استمر الحال على هذا المنوال فلن يتمتعوا بحريتهم أبداً ولن يشعروا بأنهم في أمان على الإطلاق، وإذا كان عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم، ولا بد من استئجار الحراس لهذا الغرض، فينبغي أن يكون هؤلاء الحراس من اليهود، وعلى ذلك أنشئت منظمة هاشومير من رجال الحراسة، وكانت في الواقع طليعة الهاجاناه قوة الدفاع الصهيونية السرية التي شكلت بعد الحرب العالمية الأولى، والتي لعبت دوراً عنيفاً في الدفاع عن اليهود بصفة مستمرة حتى إعلان الاستقلال في سنة 1948" Ben-Gurion Looks Back; In Talks with Moshe Pearlman; New York, Simon & Schuster, 1965, P.24

المشروع القومي اليهودي الذي واكب بداية التسلل إلى فلسطين ومن بعدها مرحلة اغتصاب الأرض وتقنين الوجود اليهودي وما تلاها من مراحل التوسع كان يواجه مقاومة من مشروع مقابل وتحدياً من حركة التحرر العربي النامية التي تمثلت

قمتها في الثورة المصرية عام 1952 وهو ما تجسد في الدخول في صراع مسلح مع كل ما كانت تمثله تلك الفكرة القومية العربية وامتدادها في أفكار التحرر في المنطقة والعالم النامي وبدأت الجولات مع عداون 1956 وما تلاه من تطوير لفكرة التوسع استعداداً لاندفاع عدواني جديد تحت ستار الحصول على "حدود آمنة" وتمكيناً للقوات الإسرائيلية المسلحة من تحقيق مهام طموحة في أكثر من جبهة عربية وفوق أنواع عديدة من مساح العمليات. وكانت الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة في صيف عام 1967 ختاماً مثيراً لهذه الحقبة التي انتهت بابتلاع أرض فلسطين كاملة، بل واحتلال مزيد من الأراضي العربية المجاورة.. حتى واجهت عقبة كبيرة في 6 أكتوبر 1973 التي أصابت مشروع التوسع والحدود الآمنة في مقتل أجبرت تل أبيب على القبول ببعض اتفاقيات السلام مع الدولة الكبرى في المنطقة وعدد من دول الجوار بهدف تقييدها وإخراجها من دائرة الصراع العسكري المباشر وفقاً للمفهوم والفكر الصهيوني القديم والحديث والمعاصر واعتمدت فكرة أن الحروب تخاض بعدة وسائل وأسلحة ليست كلها عسكرية وأن هناك أوجهاً عديدة للصراع والمواجهة والتسلل والتمكين والتوسع WAR BY OTHER MEANS ، وتعدد الأوجه والأسلحة يشمل: السياسي والاقتصادي والإعلامي والثقافي والأمني والمعلوماتي.. وذلك ارتباطاً بالتحالف وتضافر الجهود مع القوى الاستعمارية الفاعلة وفق كل حقبة زمنية ومعطياتها وموازين القوة التي تحكمها.. وهو ما يعني أن الصراع مع إسرائيل وجودي ويمثل تحدياً حضارياً وتفوقاً نوعياً مصحوباً بمصالح وخطط واستراتيجيات لتفتيت الجبهات المضادة على مستوى الدول والمؤسسات والجماعات البشرية.

وما يمارسه بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الذي قاد العدوان على غزة ولبنان بعد السابع من أكتوبر 2023 مع فريقه من اليمين المتطرف ما هو إلا صورة متكررة لكل الحكومات والقيادات الإسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مع فروق بسيطة في التكتيكات ومستويات ومدد التنفيذ، وكل اتفاق وهدنة كانت بمثابة التقاط أنفاس وتسليم لراية من يأتي لاحقاً ليكون أميناً على المبادئ المؤسسة لأساطير دولة دينية متطرفة حتى لو ارتدت ثوباً غريباً حديثاً.

إن إسرائيل وفق هذا المنظور لا تستطيع تحقيق أهدافها في غزة أو غيرها لأنها لا تمتلك هدفاً سياسياً - ولم تكن تمتلكه قط، بل إنها خاضت عدداً من الحروب دون هدف سياسي. ومن المحتمل أن يكون هذا هو نقطة ضعفها. ولكن نتياها هو وغيره ممن يعملون وفق فكرة وطاقة أيديولوجية ربما لا يشعرون بأنهم في حاجة إلى السعي إلى أي نوع من النتائج السياسية لأنه يستطيع أن يخوض حرباً لا نهاية لها، ومع ذلك يظل أغلب العالم الغربي إلى جانبه وتلك معضلة على بقية أطراف الإقليم للتعاطي معها بفاعلية.

وقد لخص عالم الجغرافيا المصري الراحل الدكتور جمال حمدان المشروع الصهيوني في جملة شهيرة سطرها سنة 1968 ولا تزال صالحة لتفسير السلوك والدور الإسرائيلي في المنطقة حتى الآن؛ وذلك حين قال في كتاب استراتيجيته الاستعمار والتحرير:

"إن إسرائيل من البداية إلى النهاية استعمار من الدرجة الأولى والثانية معاً، استعمار بالأصالة والوكالة في نفس الوقت، ونقصد بذلك أن إسرائيل قامت وأقيمت بفعل ولحساب الصهيونية العالمية، وكذلك قامت وأقيمت بفعل ولحساب الاستعمار العالمي، فهي بالنسبة للصهيونية العالمية ملجأ من الشتات وأخطاره المحتملة أو الموهومة، وهي بالنسبة للاستعمار العالمي قاعدة متكاملة آمنة عسكرياً، ورأس جسر ثابت استراتيجياً، ووكيل عام اقتصادياً، وهي في كل أولئك تمثل فاصلاً أرضياً يمزق اتصال المنطقة العربية ويخرب تجانسها ويمنع وحدتها، وإسفنجة غير قابلة للتشبع تمتص كل طاقاتها، ونزيفاً مزمناً في مواردها، وأداة جاهزة لضرب حركة التحرير، وإسرائيل بهذا المعنى دولة مرتزقة لا شك تعمل مأجورة في خدمة الاستعمار العالمي بمثل ما هي صنعه وصنيعته وربيبته، وهذا الالتقاء والتداخل العميق بين مصالح الصهيونية والإمبريالية العالميتين هو مفتاح الوجود والمصير الإسرائيلي برمته".

ما بعد السابع من أكتوبر 2023:

لقد حققت إسرائيل من جهة وحماس ومحور المقاومة/الممانعة من جهة أخرى نتائج وانعكاسات غير مسبوقة على المستوى الفردي والجماعي خلال الصراعات التي دارت ما بين 2023 و2024. ولا يزال من غير الواضح إلى أي مدى قد يستفيد أو يقوض الصراع الذي لا يزال مستمرًا بعد السابع من أكتوبر المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية لكل من الجانبين. ومع ذلك، فمن الممكن أن نستشف عدة مسارات محتملة:

أولاً: من منظور استراتيجي بحت، كانت قدرة حماس على إلحاق ما يعادل "تكاليف غير مقبولة" (وهو مصطلح مستعار من نظرية الردع النووي) بإسرائيل سبباً في التدمير المتبادل غير المتناسب لمساحات شاسعة من قطاع غزة. ومن منظور الردع، فرضت إسرائيل، بعد أن عانت من أسوأ كارثة في تاريخها، تكاليف مادية وبشرية مدمرة على غزة بشكل عام وعلى حماس وقيادتها بشكل خاص، فيما يشكل فعلياً شكلاً تقليدياً وغير متماثل من أشكال التدمير المتبادل. والواقع أن الانتقام البربري الشرس الذي شنته إسرائيل يشكل المثال الأكثر تطرفاً في تاريخها على "الردع بالعقاب". لقد دمرت إسرائيل كياناً مقاوماً رداً على هجوم واسع النطاق شنته حركة مقاومة مسلحة، والذي تميز بمظاهر تحفظ عليها البعض ووصفها بأنها عنيفة. إن إرساء مثل هذا المعيار المدمر للعنف، وبالتحديد مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين جلهم من الأطفال والنساء والعجائز، وظهور موضوع "وجودي" في المعجم الاستراتيجي للجهات الفاعلة مثل إسرائيل وحزب الله وإيران، من شأنه أن يخلف تأثيراً تكوينياً على كل من إسرائيل وخصومها في المستقبل.

ثانياً: وفيما يتصل بالنقطة السابقة، كانت المفاجأة الكبرى التي واجهتها إسرائيل هي أنها فشلت في ردع حماس، على النقيض المذهل من مزاعمها وتقييماتها قبل السابع من أكتوبر. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نذكر حقيقة مفادها أن إسرائيل نفسها كانت حتى السابع من أكتوبر تعاني من ردع وتقييد من جانب حماس وحزب

الله. ومن المرجح أن يؤدي هذا الإدراك وحده إلى إلهام عقلية استباقية لا هواده فيها في إسرائيل تجاه هذه الجهات الفاعلة في الاشتباكات المستقبلية.

ثالثاً: إن إبعاد حماس عن رقعة الشطرنج الاستراتيجية، ولو مؤقتاً، لن يؤدي فقط إلى قطع الارتباط الاستراتيجي بين غزة وجنوب لبنان، بل سيؤدي أيضاً إلى إعادة تشكيل داخل محور المقاومة نفسه. وسوف يحتاج المعسكر الذي تقوده إيران إلى التعويض عن القضاء على قطاع غزة كعامل استراتيجي. وقد يؤدي هذا إلى زيادة التعاون بين قوى محور المقاومة المتبقية في المنطقة. وفي هذا الصدد، برزت حركة الحوثيين في اليمن (أنصار الله رسمياً) كلاعب إقليمي حازم ومرن وفعال. ونظراً لموقعهم الجغرافي الاستراتيجي، لم يتحد الحوثيون إسرائيل بقطرات ثابتة من الصواريخ والطائرات بدون طيار بعيدة المدى فحسب، بل أظهروا أيضاً قدرة على تعطيل الشحن الدولي بشكل كبير في نقطة الاختناق العالمية "مضيق باب المندب"، وبالتالي في قناة السويس المصرية التي لا تقل أهمية. وعلى الرغم من أن الحوثيين لم يكونوا مجرد لاعب إقليمي حتى السنوات الأخيرة، فقد اندمجوا منذ ذلك الحين في "محور المقاومة" وأصبحوا مصدر قلق عالمي. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن يزيد هذا المحور من جهوده الرامية إلى تهديد الحدود الإسرائيلية الأردنية، فضلاً عن جهوده الرامية إلى زعزعة استقرار الضفة الغربية. ففي شهر يونيو 2024، أشار أحد المسؤولين في كتائب حزب الله العراقية إلى أن "الأردن، نظراً لموقعه الجغرافي، يشكل أهمية بالغة بالنسبة لمحور المقاومة". ومن المؤكد أن هذه التطورات قوبلت بزيادة التعاون بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية وشركائهما الإقليميين.

رابعاً: سوف يحتاج حزب الله، الذي يدور منطقه واستراتيجيته الأساسية حول الردع، إلى التعويض عن خسارة حليفه الاستراتيجي في غزة، وحاجته إلى هيكلة وإعادة بناء هيكله القيادي بعد أن اغتيلت جميع قياداته. والواقع أن إسرائيل قد تصبح في وضع أفضل لمواجهة حزب الله بشكل مباشر، رأس حربة استراتيجية الردع المتقدمة التي تنتهجها إيران، والذي يشكل في كثير من النواحي العنصر الأكثر أهمية في "محور المقاومة" بالكامل. والواقع أن الصراع الحالي لا يترك مجالاً للشك في أن الحرب الشاملة بين إسرائيل وحزب الله لن تكون ببساطة "حرباً لبنانية ثالثة" بل مواجهة

مختلفة تمامًا في الحجم. وبعيدًا عن الدمار الذي قد يلحق بالطرفين، فإن مثل هذه الحرب من المرجح أن تمتد إلى ما هو أبعد من المجال الإسرائيلي اللبناني.

مجمال الأحداث التي ختمت بها المنطقة سنة 2024 واقتحمت بها سنة 2025 ورغم التغيير الكبير في الإدارة الأمريكية، تدفعنا لرؤية المشهد في نقاط تلغرافية سريعة كالآتي:

- يبدو أن إسرائيل قد رفعت أهدافها من إضعاف حزب الله إلى فرض اتفاق لوقف إطلاق النار يضمن أمن شمال إسرائيل، إلى السعي إلى تحييد حزب الله بشكل دائم. وعلى الرغم من إلحاق خسائر فادحة بحزب الله، فإن الحملة العسكرية الإسرائيلية لن تجعل حزب الله يختفي.
- من الصعب أن نميز بين خطاب الحكومة اليمينية الإسرائيلية وما تنوي فعله على الأرض. فما تقوله الحكومة هو إزالة التهديد الذي يشكله حزب الله لحماية المدنيين في شمال إسرائيل الذين يعيشون في أراض ذات سيادة ويحتاجون إلى العودة بعد أن شردوا لمدة عام نتيجة لإطلاق الصواريخ المستمر من جانب حزب الله، الذي انضم إلى القتال مع حماس بعد السابع من أكتوبر. ولكن هذه الحكومة لديها أيضًا قوى دينية تطرح، ليس استراتيجية، بل رؤية تتجاوز الردع وتحقيق الأمن. وعلى هذا فلا نستطيع أن نستبعد وجود روح توسعية.
- إن إسرائيل تريد أن تعيد الدولة اللبنانية فرض سلطتها على حزب الله. وهذا يعيد للأذهان الحرب البرية التي خاضتها إسرائيل في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982. ولم تسفر هذه الحرب عن نتائج إيجابية على المدى البعيد بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون بالقرب من الحدود اللبنانية. وفي هذه الحالة سوف تحتاج إسرائيل إلى التركيز على المكسب القصير الأجل المتمثل في تهدئة الوضع بما يكفي لتمكين النازحين من سكان شمال إسرائيل البالغ عددهم 60 ألف نسمة من العودة إلى ديارهم.

■ لقد بدأ ميزان القوى في الشرق الأوسط يتحول على نحو يضعف نفوذ إيران في المنطقة. ولكن أي تغيير من هذا القبيل في الوضع الراهن هو عملية سوف تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتحقق. من السابق لأوانه التوصل إلى هذا الاستنتاج، ولكن المؤكد هو أن المحور الذي تقوده إيران يترنح ويبدو أن إسرائيل حققت بعض المكاسب التكتيكية المهمة. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قادرة على ترجمة هذه المكاسب إلى مكاسب استراتيجية من خلال الدبلوماسية.

■ ليست الخريطة، ولكن توازن القوى بالتأكيد. على مدى السنوات العشرين الماضية، كانت إيران ووكلائها (حماس وحزب الله) من جهة وإسرائيل من جهة أخرى يفرضون التعادل على بعضهم البعض، مما يعني وجود ردع متبادل. وقد تحطم هذا في السابع من أكتوبر، وتحاول إسرائيل الآن أن تكون لها اليد العليا. إن حقيقة أن إيران فقدت حماس وحزب الله بوضوح كقوة ردع فاعلة تعني أن عددًا متزايدًا من الشخصيات في المؤسسة الإيرانية سوف يرغبون في تطوير سلاح نووي، وقد يكون ثمن القضاء على الأذرع هو امتلاك طهران قنبلة وسلاح نووي.

ختاماً، هذا الكتاب يحاول أن يخوض في كل معضلات وتعقيدات المنطقة ليس بهدف رسم صورة قاتمة للمشهد بقدر ما يحاول أن يرسم طريقاً نحو الأمن والتعاون الإقليمي ليس من سبيل التفاؤل الذي ينفصل عن الواقع على الأرض لكن لأن هذا الواقع يقول ويقرر أن المنطقة أمام خيارين لا ثالث لهما. الأول: هو الاكتفاء بهذا القدر من الحروب والصراعات والاحتلال وانتهاك كل المواثيق الأممية والأحكام العادلة الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع والسير صوب منظومة أمن وتعاون إقليمي تنهي الاحتلال وتقضي على النزاعات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحاصر تمويل وتسليح ودعم كل الجماعات والمليشيات والأذرع وتفرغ كل مزاعم ومبررات التدخل الخارجي. الثاني: أن تستمر المعادلات الصفرية واحتلال الأرض وانتهاك السيادة واشتعال الحروب والصراعات وسياسات المحاور والمشروعات الإقليمية المتضاربة ويعيش الإقليم حالة مستمرة

من الفوضى وعدم الاستقرار وغياب التنمية وحالة السيولة التي تسمح بالتدخل الخارجي وانتشار الجيوش والقواعد العسكرية والبحرية والجوية بالتوازي مع استمرار انهيار هيكل الدول ومؤسساتها الوطنية.

إن الحقيقة التي يجب أن تدركها كل دول الإقليم أن الأمن والاستقرار والتنمية لن تأتي بحلول ورؤى من خارج الإقليم، بل على النقيض تمامًا يجب على كل الدول على كافة تناقضاتها أن تعمل على الحد من التدخل الخارجي والذرائع التي تبيح الانتهاكات المتكررة لسيادة الدول، وتضع بصورة برجماتية رؤيتها للتعاون والأمن الإقليمي على غرار المنظومات التي تنتشر في مناطق عدة من العالم، وتنتهي لعبة الابتزاز والضغوط والاستنزاف لكل الثروات والقدرات؛ أي تدرك معنى وقيمة العيش في سلام.

الباب الأول

الأبعاد السياسية

عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الإقليم

1

نرمين ناصر*

*باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”إن القمع المطول للشعب الفلسطيني ودورات ”الكراهية والموت والدمار“ المتكررة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأماكن أخرى في الشرق الأوسط، دليل مأساوي على حقيقة أن عدم معالجة أسباب عدم الاستقرار والحروب في الإقليم يؤدي إلى انتشارها إلى مناطق قتال جديدة وأن آثارها ستستمر بل وتتفاقم في الأجيال القادمة“

فولكرتورك؛

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

المقدمة:

يعتبر الاستقرار بكافة أنواعه ركيزة من الركائز التي تقوم عليها كافة المجتمعات، كما يشكل الشرط الأساسي لشعور الأفراد داخل المجتمع بالأمان؛ حيث تتسبب حالة عدم الاستقرار في حدوث اضطرابات، ولعل "الاستقرار السياسي" من أهم أشكال الاستقرار التي يسعى إليها أي مجتمع؛ الأمر الذي يفسر وجود العديد من التعريفات لهذه الظاهرة؛ حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف واحد، وفيما يلي سيتم التركيز على بعض تعريفات الاستقرار السياسي، على النحو التالي؛ أولاً: قدرة الحكومة على تحقيق متطلبات المجتمع دون التأثير بالمصالح الشخصية؛ لأن ذلك قد ينجم عنه انقسامات حادة بين الأحزاب السياسية المختلفة، ثانياً: نجاح النظام السياسي بالنهوض بمجالات التنمية السياسية والاقتصادية، ثالثاً: قدرة مؤسسات الدولة على حل المشكلات والصراعات الداخلية بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك القوانين. رابعاً: إن الاستقرار السياسي يعتبر مفهوماً غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد حكومة مستقرة، ونظام سياسي مستقر، وتوفر قانون عام ونظام داخلي، واستقرار خارجي¹.

وتتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي في الدول والتي من بينها، قدرة الدولة على الدفاع عن سيادتها وشعبها ضد أي تهديدات وممارسة أدوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة، إلى جانب، قيامها بتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب؛ مما يضيء الشرعية على النظام السياسي ويعزز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة، فضلاً عن غياب العنف السياسي والنزعات الانفصالية والولاءات التحتية والحروب أهلية، وتوفر آليات حاكمة للتداول السلمي للسلطة².

وانطلاقاً مما تقدم سيتم قياس مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي على بعض الدول العربية لا سيما في ظل التطورات الإقليمية الأخيرة التي شهدتها كل من إقليم الشرق الأوسط وإقليم القرن الأفريقي، التي تُعد امتداداً للأزمات متجذرة وصراعات متعددة الأبعاد. وعليه، وقع الاختيار على عدد من الدول العربية مثل لبنان وسوريا واليمن والعراق وليبيا والسودان والصومال، لأنها تتشابه إلى حد كبير في مسببات غياب الاستقرار السياسي والصراعات التي تدور داخلها وعلى أراضيها وحولها والتي شكلت مجتمعة أهم ملامح الإقليم المضطرب، وهو ما سيتم إيضاحه عبر مجموعة من العوامل يتعرض لها المبحث.

أولاً - سوء إدارة التوافقية

لقد ظهر مفهوم "الديمقراطية التوافقية" منذ عقود كنموذج بديل للديمقراطية التمثيلية؛ لأن الأخيرة لم تكن قادرة على حل مشكلات المجتمعات التعددية، وكان الهدف من تبني الديمقراطية التوافقية هو ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في إدارة البلاد بشكل عادل والحد من الصراعات وضمن الاستقرار السياسي. ظهر هذا النموذج لأول مرة في الدول الغربية مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا، ثم انتقل إلى دول العالم العربي مثل لبنان والعراق، وبينما تهدف الديمقراطية التوافقية إلى خلق بيئة سياسية أكثر شمولاً، إلا أن التوجه نحو تعزيز الهوية الطائفية وإهمال الهوية الوطنية في كل من لبنان والعراق ضرب بعرض الحائط التوافقية، وهو ما سيتم إيضاحه وفقاً لما يلي³:

1. لبنان:

كان للمحاصرة الطائفية المُنبثقة عن اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، دوراً كبيراً في ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية وفي زيادة حدة التدخلات الخارجية التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل النظام السياسي اللبناني، فبموجب اتفاق الطائف تم تقسيم النظام السياسي اللبناني بين المسلمين والأقباط، على النحو التالي، رئيس الجمهورية "مسيحي ماروني"، ورئيس مجلس النواب "مسلم شيعي"، ورئيس مجلس الوزراء "مسلم سني"، لمنع هيمنة طائفة على الطائفة الأخرى وتجنب الصراعات ومن ثمّ انهيار النظام السياسي، وهذا لم يحدث على أرض الواقع؛ حيث استغلت القوى السياسية اللبنانية المحاصرة الطائفية لإحكام قبضتها على السلطة؛ مما عزز الفساد والمحسوبية وغياب المسائلة وانعدام الثقة بين القوى، وبدلاً من العمل على إيجاد حلول لبنانية-لبنانية لإخراج بيروت من الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها طوال عقود، لجأت الأطراف اللبنانية إلى القوى الخارجية، ويمكننا الاستدلال على ذلك من خلال حالات الجمود السياسي التي شهدتها لبنان⁴، كما هو الحال الآن؛ حيث جاءت آخر محاولة للبرلمان اللبناني لانتخاب رئيس في يونيو عام 2023 بالفشل، فإلى جانب عدم استطاعة أي كتلة إيصال مرشحها إلى الرئاسة بسبب تركيبة البرلمان التي أدت إلى عدم امتلاك أي من القوى السياسية الأغلبية المطلقة⁵، لم تتمكن أيضاً القوى الإقليمية والدولية من التوصل إلى اتفاق حول مرشح لرئاسة الجمهورية⁶.

2. العراق:

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 نظامًا سياسيًا غير متناسب مع طبيعة المجتمع العراقي، الذي اعتاد على النظم الشمولية، وعليه كانت المبادئ الديمقراطية غريبة بالنسبة لمعظم العراقيين، لا سيما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية التي لا بد وأن يكون الاختيار بها بناءً على البرامج الانتخابية وليس بناءً على المصلحة التي تخدم المكون الذي ينتمي إليه الناخب، وهو ما حدث في العراق؛ مما ألقى بظلاله على التحول الديمقراطي؛ حيث التأخير في تشكيل الحكومات، وضعف الممارسة الانتخابية⁷. إذ يُعد بناء النظام السياسي في العراق على أساس المحاصصة السياسية برعاية أمريكية من أبرز أسباب عدم الاستقرار السياسي؛ حيث لم تؤد إلى تشكيل تحالفات واسعة تهتم بالمصلحة العامة، بل على النقيض، اهتمت القوى السياسية بمصالحها الذاتية على حساب المصلحة العامة، إذ هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطنين؛ مما زاد من حدة الانقسامات والصراعات على أساس طائفي.

كذلك، انعدمت الثقة بين الأطراف السياسية، واستمرت الخلافات دون القدرة على اتخاذ القرارات، إذ تحولت الحكومات العراقية إلى "حكومات تصريف أعمال" تمرر أزماتها إلى الحكومة التالية؛ مما عطل تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وفي هذا الصدد، عززت المحاصصة الطائفية من التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون البلاد الداخلية؛ حيث لم يخلُ المشهد السياسي العراقي منذ الاحتلال الأمريكي وحتى الآن من تأثيرات القوى خارجية، التي استغلت الانقسامات الطائفية وعملت على التدخل في العراق لا سيما فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية وتشكيل الحكومات، إما بدعم مالي للأحزاب والتحالفات الانتخابية أو عن طريق الضغوط السياسية على شخصيات أو كيانات، بل يصل البعض منها إلى التلاعب بنتائج الانتخابات⁸.

ثانياً- الانقسامات المؤسسية

تعتبر الانقسامات المؤسسية من العوامل التي تؤثر بشكل ملحوظ في الاستقرار السياسي في العديد من الدول، ويبرز ذلك بوضوح في حالة كل من اليمن وليبيا، الذين عانوا، لا سيما بعد الربيع العربي عام 2011، من انقسامات مؤسسية أدت بدورها إلى تفتيت السلطة بين عدة هيئات تتحرك كل منها وفقاً لأجندتها الخاصة، وهو ما عطل تنفيذ السياسات الضرورية لانتشال البلاد من الأزمات المتتالية التي عصفت بهما، وهو ما سنفسره فيما يلي:

1. اليمن:

تشكل "مجلس القيادة الرئاسي" في اليمن في عام 2022 بمبادرة من السعودية ليحل محل حكومة "عبد ربه منصور هادي"؛ حيث نقل الأخير كافة صلاحياته للمجلس، ويرأس "رشاد العليمي" المجلس الرئاسي ويضم المجلس شخصيات من "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي تشكل عام 2017، ويرأسه "عيدروس الزبيدي"، وهو مؤيد للانفصال عن شمال البلاد⁹. ويعاني المجلس الرئاسي من انقسامات بين أعضائه، فعلى الرغم من اتفاق المجلسين على توحيد القوات مقابل مشاركة المجلس الانتقالي في الحكومة اليمنية ومن ثمّ التخلي عن مخططات الانفصال، رفض المجلس الانتقالي الهيكل التنظيمي الجديد للقوات المسلحة والأمن لدمج القوات والتشكيلات وإعادة تنظيمها في هياكل وزارتي الدفاع والداخلية الذي أقره المجلس الرئاسي. إذ يقود "الزبيدي" قوات أقوى من "العليمي"، كما يستمر المجلس الانتقالي في فرض هيمنته على معظم المحافظات الجنوبية، ولا يزال يناور ويطالب بالانفصال في العديد من المناسبات. ويأتي ذلك في ظل التصعيد الحوثي في البحر الأحمر؛ حيث لم يستطع المجلس تنفيذ المهمة التي شكّل من أجلها وهي توحيد قوات المجلسين لمواجهة جماعة الحوثي¹⁰.

2. ليبيا:

تعاني ليبيا من انقسامات مؤسسية على شبه كافة المستويات وهو ما سيتم إيضاحه على النحو التالي:

أولاً: تنقسم البلاد بين حكومتين؛ حكومة الوحدة الوطنية المنتهية الولاية في غرب ليبيا، ويترأسها رئيس الوزراء "عبد الحميد ديبية"، من ناحية، وحكومة الاستقرار الوطني المتمركزة في الشرق، والتي يقودها رئيس الوزراء "أسامة حمد" ويدعمها مجلس النواب والمشير "خليفة حفتر". من ناحية أخرى، عززت كل حكومة قبضتها على السلطة في المناطق التي تخضع لسيطرتها¹¹.

ثانياً: تواجه الآن ليبيا أزمة في المجلس الأعلى للدولة؛ حيث أجريت انتخابات لاختيار رئيس جديد للمجلس في أغسطس عام 2024 وفاز "خالد المشري" برئاسة

المجلس بفارق صوت على "محمد تكالة"، الرئيس السابق، ورفض الأخير النتائج ولجأ إلى القضاء للطعن في النتيجة، وأصدرت محكمة استئناف جنوب طرابلس الليبية حكماً بوقف تنفيذ انتخاب "المشري" رئيساً للمجلس في سبتمبر 2024، وعليه قدم "المشري" استشكالاً في الحكم الصادر¹².

ثالثاً: يوجد انقسامات حادة في ليبيا حول السلطات المخولة لكل جهة، وهو ما كان له تداعيات سلبية على جهود حل الأزمات السياسية التي تواجه البلاد، لا سيما تلك المتعلقة بالقوانين الانتخابية؛ حيث يرى البرلمان أنه الجهة الوحيدة المختصة بإصدار القوانين والتشريعات مؤكداً عدم أحقية مجلس الدولة¹³ بالاعتراض عليها، بينما يرى الأخير أن البرلمان يتخذ قرارات فردية دون التشاور معه، كما يتجاهل مطالبه¹⁴.

وتمثلت أحدث الأزمات المؤسسية في ليبيا في افتتاح مجلس النواب الليبي للمحكمة الدستورية العليا في بنغازي في سبتمبر عام 2024؛ حيث سبق أن أقر البرلمان في عام 2022 قانوناً لإنشاء المحكمة بدلاً من الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس، وقضت الأخيرة بعدم دستورية القانون في عام 2023؛ مما أثار حفيظة المجلس الأعلى للدولة، الذي رأى أن تلك الخطوة "مثلت إخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات، واعتداء على استقلال السلطات القضائية"، كما أعرب المجلس الرئاسي الليبي¹⁵، أن هذه الخطوة من شأنها "تعميق حالة الانسداد السياسي القائم، وتزيد من تعقيد المشهد الوطني"، مضيفاً "أن المشروع يمنح مجلس النواب سلطات واسعة تتعلق بتشكيل المحكمة، واختيار أعضائها؛ مما يعزز من نفوذ المجلس على القضاء، ويضعف من توازن السلطات في البلاد"¹⁶.

تجدر الإشارة إلى أن تلك الانقسامات طالت أيضاً ملف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فعلى الرغم من الاتفاق على القوانين الخاصة بإجراء الانتخابات، من قبل لجنة (6+6)¹⁷ في يونيو عام 2023 فإن قيام البرلمان الليبي بإقرار القوانين بعد إجراء تعديلات عليها أثار حفيظة المجلس الأعلى للدولة الذي يطالب بإقرار الصيغة التي تمت الموافقة عليها في يونيو عام 2023¹⁸. هذا إلى جانب رفض "الديبية" تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود البلاد إلى إجراء الانتخابات ويتمسك بعدم التنازل عن السلطة إلا لحكومة تأتي في أعقاب الانتخابات؛ مما يعني إطالة أمد الصراع الليبي¹⁹.

ثالثاً- التدخلات الخارجية

يتميز كل من إقليم الشرق الأوسط وإقليم القرن الأفريقي بأهمية جيواستراتيجية على كافة الصعد؛ حيث المساحة الجغرافية الهائلة والموقع الفريد، إذ يربط الشرق الأوسط بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما يطل القرن الأفريقي على المحيط الهندي، وفضلاً عن امتلاكهم للثروات الهائلة، بجانب إطلالهم على أهم الممرات الدولية التي تلعب دوراً حاسماً في حركة التجارة العالمية، علاوة على التوترات المستمرة التي يشهدها الإقليم، والتي تؤثر بدورها في الاستقرار الإقليمي والتوازنات العالمية؛ مما جعلهما نقطة تماس شديدة الأهمية خلقت مطامع فيهما من قبل القوى الإقليمية والدولية، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1. لبنان:

تعد التدخلات الخارجية في شؤون لبنان الداخلية "قاعدة" وليس "استثناء"؛ حيث كانت بيروت دائماً عرضة لهذه التدخلات منذ الانتداب الفرنسي عام 1920 وحتى كتابة هذه السطور، إلى حد أنه لا يقال إلى أي مدى هناك تدخلات خارجية، بل يُقال إنه لا حل للبنان إلا من خلال تدخل إقليمي ودولي، وفي هذا الصدد، تعد فرنسا أحد الفواعل الرئيسية في لبنان؛ حيث كان لبنان جزءاً من الانتداب الفرنسي (1920-1943)، وانطلاقاً من الروابط التاريخية بين البلدين، مثّل لبنان دائرة اهتمام فرنسي، وعليه قامت باريس بالوقوف إلى جانب لبنان في العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية، لعل أبرزها كان انفجار مرفأ بيروت في عام 2020. كما يحتل لبنان موقعاً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تهدف إلى تحجيم الانخراط الإيراني في الشأن اللبناني عبر حزب الله؛ لأنه يقوض مصالحها في المنطقة ويهدد إسرائيل، وفي هذا الإطار، قامت الإدارة الأمريكية بالدفع تجاه ترسيم الحدود البحرية بين طرفين متحاربين وهما لبنان وإسرائيل في عام 2022، وهو ما كان له انعكاسات إيجابية نوعاً ما على العلاقات اللبنانية-الإسرائيلية قبل اندلاع حرب غزة.

علاوة على ذلك، يعتبر لبنان ساحة للتنافس بين السعودية وإيران، ويرجع ذلك جزئياً إلى التركيبة الطائفية في بيروت؛ حيث تسعى كل قوى إلى موازنة نفوذ

القوى الأخرى في البلاد عبر ضمان وصول رئيس للجمهورية أو رئيس للحكومة موالٍ لها، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، انتهى أطول فراغ رئاسي شهدته لبنان في عام 2014، بتولي "ميشيل عون"، الموالي لإيران، رئاسة الجمهورية، بينما شغل "سعد الحريري"، المقرب من السعودية، منصب رئيس الحكومة²⁰.

2. سوريا:

تُعد سوريا ساحة للتنافس الإقليمي والدولي؛ ففي السنوات الماضية تمتعت إيران بنفوذ كبير على منطقة الحدود الشرقية مع العراق، وعلى الحدود الغربية مع لبنان عبر حزب الله، حيث سعت طهران من خلال وجودها في دمشق إلى دعم حزب الله والنظام السوري، ناهيك عن الضغط على القوات الأمريكية في سوريا، وعلى إسرائيل من خلال نشر الفصائل المسلحة الموالية لها في دمشق، والتي من خلالها استطاعت إيران ربط العراق بشرق سوريا، ومن هناك بجنوب سوريا ولبنان. إلى جانب ذلك، تحظى سوريا بأهمية خاصة لروسيا؛ لرغبتها في إيصال رسالة مفادها أنها لا تزال قوة مؤثرة في الساحة الدولية، وخصوصاً عبر نجاحها في تثبيت نظام الرئيس السوري "بشار الأسد"²¹ علاوة على مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة، كما تمكنت موسكو عبر دعمها العسكري للنظام السوري من استعراض التصنيع العسكري الروسي ومن تثبيت نفوذها في المنطقة عبر إنشاء عددٍ من القواعد العسكرية مثل قاعدة "حميميم الجوية" وقاعدة "القامشلي"، فضلاً عن تعزيز قاعدتها البحرية "طرطوس" التي تم إنشاؤها في عام 1971²².

وفي سياق متصل، أرادت الولايات المتحدة عبر سوريا مواجهة داعش في دمشق وبغداد، وأن تكون على مقربة من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني ووكلائه، علاوة على ضبط إيقاع الأوضاع في البلاد بما يتناسب مع مصالحها ومصالح إسرائيل. وفي هذا الصدد، تنتشر العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا، ومن بينها قاعدة "التنف" وقاعدة "تل بيدر"؛ مما منحها ثقلاً سياسياً وعسكرياً في المنطقة²³. علاوة على ذلك، تكتسب سوريا أهمية كبيرة لتركيا لعدة أسباب، من أهمها وجود الجماعات الكردية المسلحة ك"وحدات حماية الشعب YPG" التابعة لـ"حزب العمال الكردستاني PKK" على حدود أنقرة؛ مما يشكل تهديداً أمنياً مباشراً لأنقرة، كما تعتبر تركيا أن

الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا قد تكون خطوة نحو تحقيق حكم ذاتي أكبر وأحتى استفتاء للانفصال، وهو ما تعتبره تهديداً لوحدها الإقليمية نظراً للعدد الكبير من السكان الأكراد في أنقرة، وعليه قامت تركيا بدعم المعارضة في سوريا التي تعارض أي نوع من الحكم الذاتي للأكراد، وتنفيذ عدد من العمليات العسكرية في شمال سوريا في السنوات الماضية، فضلاً عن إنشاء جيوب للسيطرة على طول الحدود، وفي هذه المناطق أنشأت أنقرة مجالس محلية تابعة للمحافظات التركية التي تحدها، مع توفير بعض الخدمات الأساسية²⁴.

بيد أن العمليات العسكرية التي قامت بها مجموعة من الفصائل المعارضة المسلحة السورية وعلى رأسها "هيئة تحرير الشام"، في 27 نوفمبر 2024، والتي نجحت من خلالها في السيطرة على العديد من المناطق السورية في غضون 10 أيام فقط حتى دخلت العاصمة السورية دمشق وأعلنت إسقاط نظام "الأسد"، أحدثت تغييراً في خارطة النفوذ في سوريا، حيث أظهرت التطورات الأخيرة في البلاد تراجع النفوذ الإيراني والروسي بشكل كبير ولا سيما في ضوء الضربات الموجعة التي تلقتها إيران وأذرعها في الفترة الماضية من إسرائيل إثر الحرب على غزة، بما في ذلك انشغال روسيا بالحرب الأوكرانية، خاصة بعدما سمحت واشنطن لأوكرانيا باستخدام الأسلحة طويلة المدى. وعليه، إن تراجع نفوذ حلفاء "الأسد" يمهّد الطريق أمام تركيا للعب دور أكبر داخل الساحة السورية والسيطرة على مساحات أكبر في البلاد لاستخدامها كأوراق ضغط على أي طاولة مفاوضات مستقبلية بشأن حلحلة الأزمة السورية، بما في ذلك تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا مقابل رفع المكانة الجيوسياسية التركية في البلاد²⁵.

3. اليمن:

جعل موقع اليمن الاستراتيجي البلاد ساحة صراع إقليمي؛ حيث مثّل أهمية خاصة لإيران لكونه البوابة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر؛ مما يمكن طهران من التحكم في الممر البحري، بما في ذلك امتلاك أوراق ضغط تجاه الدول العربية والغربية، فضلاً عن تطوير مصالحها الاقتصادية عبر مضيق باب المندب الذي يشكل ثقلًا في

حركة التجارة الدولية، وعليه عملت إيران بعد ثورات الربيع العربي على التغلغل في الداخل اليمني عبر تعزيز نفوذ الحوثيين سياسياً وعسكرياً²⁶.

وفي سياق متصل، انخرطت السعودية في النزاع بين حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين بناءً على طلب الرئيس اليمني آنذاك، وشكلت تحالفاً من الدول العربية لمواجهة الحوثيين، وعليه، ازدادت التهديدات الأمنية في اليمن؛ حيث استغلت الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، حالة عدم الاستقرار وتموضعت في البلاد، كما ازدادت الانقسامات السياسية في اليمن، وهو ما تجلّى من خلال تدخل الإمارات والسعودية في تشكيل مجلس القيادة الرئاسي؛ مما عزز الانقسامات داخله، وظهر ذلك من خلال عدد من الشواهد، ينصرف أولها: إلى عدم تعامل الدولتين مع المجلس على أنه كيان موحد؛ حيث تدعم كلتاها أعضاء مختلفين، ويتصل ثانيها: بعدم تحديد الرياض و"أبوظبي" لصلاحيات وامتيازات رئيس مجلس القيادة الرئاسي؛ مما ساعد كل عضو على الاحتفاظ باستقلالته وتنفيذ أجندته الخاصة، وهو ما أدى بدوره إلى شلل القيادة وتفتت مؤسسات الدولة بشكل أكبر، ويتصل ثالثها: بالمصالح السعودية والإماراتية المتباينة، فقد دعمت الرياض تشكيل مجلس القيادة الرئاسي كمنافس للمجلس الانتقالي الجنوبي، هذا إلى جانب إنشاء "قوة درع الوطن" كتشكيل عسكري يضم العديد من الوحدات الموالية للمجلس الرئاسي لمواجهة المجلس الانتقالي الذي أنشأته أبوظبي لبطش سيطرتها على جنوب اليمن؛ للحيلولة دون نهوض ميناء عدن لكي لا ينافس موانئ دبي العالمية²⁷.

4. العراق:

فاقم الاحتلال الأمريكي للعراق من حدة التنافس بين القوى عليه؛ حيث تمكنت الولايات المتحدة من خلال احتلالها للبلاد خلق موطن قدم لها في منطقة الشرق الأوسط، التي تُعد بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما أن العراق يتمتع بموقع جغرافي متميز؛ حيث تربط بغداد ما بين دول الخليج وتركيا وتتشارك في الحدود مع إيران وسوريا؛ مما يحد من امتداد روسيا والصين وإيران في منطقة الشرق الأوسط من ناحية، ويؤمن الجبهة الشرقية لإسرائيل من ناحية

أخرى، هذا إلى جانب امتلاك العراق لثروات طبيعية يأتي على رأسها النفط، وهو ما يمكن واشنطن من السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسعاره²⁸. كما تُعد إيران من بين القوى التي لديها حضور قوي في العراق؛ حيث عملت طهران على بسط نفوذها في بغداد كونها تخشى من نجاح المشروع الأمريكي، من ناحية، كما أرادت تشكيل ضغط على السعودية بدعم الشيعة في الجنوب من ناحية أخرى، لذلك قامت بدعم الاقتصاد العراقي، وتمكين الأحزاب الشيعية العراقية من الوصول إلى السلطة، بالإضافة إلى دعمها للمليشيات العراقية المسلحة.

إضافة إلى ذلك، تعمل تركيا على تعزيز نفوذها في العراق لعدة اعتبارات، يتعلق أولها: بتنفيذ عمليات عسكرية ضد "حزب العمال الكردستاني" في شمال البلاد، ويتصل ثانيها: بموازنة النفوذ الإيراني في بغداد، ويرتبط ثالثها: بأهمية إقليم كردستان بالنسبة لتركيا؛ حيث تعتبر أنقرة من أكبر الشركاء التجاريين والمستثمرين في قطاعات مختلفة في الإقليم. إلى جانب ذلك، يلعب إقليم كردستان دوراً مهماً في توفير جزء من احتياجات أنقرة من الطاقة، بما في ذلك تسهيل الإقليم عبور المنتجات التركية إلى دول الخليج العربي²⁹.

5. ليبيا:

شهدت ليبيا تدخلات من قبل القوى الإقليمية والدولية منذ عام 2011؛ حيث استغلت الأخيرة الوضع الليبي الهش. إذ دعمت تركيا حكومة "الوفاق الوطني"، التي انتهت في عام 2021، للحصول على موطئ قدم في البحر المتوسط؛ حيث أبرم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" اتفاقية مع الحكومة لترسيم الحدود الليبية-التركية في عام 2019 إلى جانب اتفاق آخر لتوسيع نطاق التعاون الأمني والعسكري؛ مما سمح لها بنشر قوات تركية في ليبيا³⁰. تنطلق أهمية ليبيا بالنسبة لروسيا من مجموعة من المحددات والتي من بينها، زعزعة الاستقرار في الدول الأوروبية عبر تدفقات الهجرة غير الشرعية، واستخدام ليبيا كقاعدة للضغط على دول حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وإحيائها كسوق للأسلحة الروسية كما كانت في عهد الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي"، واتخاذها كمنفذ على شرق المتوسط وكمدخل للتغلغل في أفريقيا، واستخدام حقول النفط الليبية كأداة ضد الدول الغربية، لا

سيما في ظل استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، هذا إلى جانب رغبتها في الحصول على عقود إعادة الإعمار³¹.

وعليه، قامت روسيا في الأشهر الأخيرة بإرسال جنود ومقاتلين إلى ليبيا يتمركزون في الأراضي التي يسيطر عليها المشير "حفتر"، كما قامت البحرية الروسية بإرسال عدد كبير من الأسلحة إلى ليبيا عبر ميناء طبرق³². علاوة على ذلك، وجدت الإمارات في ليبيا بيئة خصبة للظهور كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة ولفرض وجودها بين القوى الكبرى، إلى جانب التحكم في محطات النقل العالمية في ليبيا، وبناءً على ذلك، قدمت الإمارات الدعم العسكري واللوجستي لقوات المشير "حفتر"³³. بالإضافة إلى ذلك، سعت إيطاليا إلى استقرار الوضع السياسي في ليبيا لعدة أسباب؛ ومن بينها الاستعمار الإيطالي لليبيا (1911-1943)، والحد من تدفق الهجرات غير الشرعية إليها، وضمان مصالحها الاقتصادية لاسيما في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى رغبتها في المشاركة كغيرها من الدول في إعادة إعمار ليبيا، وفي إعادة ملء الفراغ السياسي المتروك للأطراف الخارجية الأخرى، والحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، وتجلى ذلك من خلال احتضان روما لمؤتمر "باليرمو" في عام 2018 لحلحلة الأزمة الليبية، وعبر عدد الزيارات التي قامت بها رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني" إلى ليبيا والتي كان آخرها في أكتوبر عام 2024 للمشاركة في افتتاح أعمال الدورة الـ30 لمنتدى الأعمال الليبي - الإيطالي بعد انقطاع عشر سنوات³⁴.

6. السودان:

استغلت القوى الإقليمية والدولية هشاشة البلاد وتغلغت في الشأن السوداني؛ حيث مثل السودان للولايات المتحدة محور ارتكاز في استراتيجيتها تجاه البحر الأحمر المتمثلة في تأمين الممرات الملاحية ومكافحة الإرهاب والقرصنة، بجانب تحجيم النفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة، إذ أوضح نص وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكية"، والتي نُشرت في أكتوبر 2022، أن "الولايات المتحدة لن تسمح للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتعريض حرية الملاحة عبر الممرات المائية في الشرق الأوسط للخطر، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب".

وفي هذا الإطار، سعت واشنطن لحلحلة الأزمة السودانية عبر تحركات سياسية، أبرزها "منبرجدة"³⁵. كما تعمل روسيا على تعزيز حضورها في السودان للوجود في البحر الأحمر وإنشاء قاعدة عسكرية في بورتسودان، وللدخول من النفوذ الأوكراني في البلاد خاصة بعد أن شنت وحدة الاستخبارات العسكرية الأوكرانية "تيمور" حملة عسكرية لمطاردة المرتزقة الروس من السودان في أغسطس 2023³⁶. وعليه، تتحرك موسكو في اتجاهين؛ فمن ناحية، تدعم قوات الجيش السوداني ومن ناحية أخرى، أشارت بعض التقارير إلى الدعم الروسي لقوات الدعم السريع من خلال مجموعة "فاجنر" سابقًا والمعروفة بـ "الفيلق الأفريقي" حاليًا³⁷.

علاوة على ذلك، ترغب إيران في أن يكون لها موطئ قدم في البحر الأحمر عبر السودان، لمراقبة حركة الملاحة البحرية ودعم الحوثيين في هجماتهم ضد السفن التجارية في المنطقة، وعليه قامت طهران بتزويد الجيش السوداني بطائرات بدون طيار متفجرة، وعرضت تقديم سفينة حربية إذا وافقت السودان على إنشاء القاعدة، وهو ما قوبل بالرفض³⁸. هذا إلى جانب سعي الإمارات إلى توسيع نفوذها في البحر الأحمر لتعزيز دورها كقوة إقليمية، لموازنة النفوذ السعودي بما في ذلك تأمين وصولها إلى الموانئ البحرية والموارد المعدنية والزراعية؛ حيث تستورد أبوظبي 90٪ من إمداداتها الغذائية، وعليه، استثمرت الإمارات عبر شركتين في زراعة أكثر من 50 ألف هكتار في الأراضي السودانية، ووضعت مشاريع مستقبلية للاستثمار في نحو 160 ألف هكتار³⁹. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة السودانية شكوى لمجلس الأمن في مارس عام 2024 تتهم بها "أبوظبي" بدعم قوات الدعم السريع، وهو ما نفته وزارة الخارجية الإماراتية⁴⁰. بالإضافة إلى ذلك، سعت تركيا كغيرها من الدول إلى توسيع نفوذها في السودان لتعزيز دورها كطرف إقليمي، ولمنافسة القوى الأخرى اقتصاديًا عبر الاستثمارات الزراعية، وعسكريًا من خلال تقديم الخبرات المهنية للجيش وبيع الطائرات بدون طيار، وتجلى ذلك في تضمين "البرهان" لأنقرة ضمن الدول التي توجه إليها في سبتمبر عام 2023، والتي صاحبها توقعات بدعم تركيا للجيش السوداني بطائرات "بيرقدار" التركية⁴¹.

7. الصومال:

إن الأهمية الاستراتيجية لإقليم القرن الأفريقي جعلت من الصومال مَطْمَعًا للقوى الخارجية؛ حيث تسعى تركيا لتعزيز وجودها في البحر الأحمر، وعليه، قامت بافتتاح أكبر قاعدة عسكرية لها في الخارج في مقديشو عام 2017، هذا إلى جانب

توقيعها اتفاقية للتعاون الدفاعي والاقتصادي مع الصومال في عام 2024، كما تسعى أنقرة لأن تكون موردًا لسوق الأسلحة في القرن الأفريقي إذ زودت الصومال بطائرات بدون طيار⁴². علاوة على ذلك، ترغب إثيوبيا في تعزيز مكانتها الإقليمية، وإيجاد منفذ بحري على ساحل البحر الأحمر أو خليج عدن للتخلص من عقدة الدولة الحبيسة، وتنويع طرق تمرير الصادرات الإثيوبية للخارج عبر موانئ قريبة، ومحاولة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة، في ظل اعتمادها الكبير على الموانئ الجيبوتية في التجارة الخارجية. وبالتالي، قامت أديس أبابا بتوقيع مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي في يناير 2024، بما أفرزت توترات إقليمية متصاعدة بين الصومال وإثيوبيا، وقوض محادثات السلام بين الصومال وأرض الصومال التي رعاتها جيبوتي⁴³. كما تهتم روسيا بالصومال؛ نظرًا لموقعه الاستراتيجي المطل على المحيط الهندي حيث تعزيز مكانتها الجيوسياسية والتنافس مع الولايات المتحدة، وعليه تسعى موسكو إلى تعزيز التعاون مع مقديشو في مختلف المجالات⁴⁴.

رابعًا - الفاعلون من دون الدول

يُعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وفقًا للنظرية الواقعية، هو "الدولة"، في حين أن باقي الجهات الفاعلة غير المنتمية للحكومة، لا تزال تستمد أهميتها من الدولة ولا يمكنها التصرف على الساحة الدولية إلا من خلالها. بيد أن في العقود الأخيرة ظهرت العديد من الانتقادات للنظرية الواقعية، وذلك نظرًا لتنامي دور "الفاعلين من دون الدول" بشكل واضح، لا سيما في ظل التوترات الإقليمية على النحو التالي:

1. لبنان:

نشأ حزب الله عام 1982 لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، حتى أصبح يلعب دورًا رئيسيًا داخل وخارج حدود الدولة اللبنانية، فمن ناحية، لدى حزب الله بنسبة كبيرة الكلمة العليا في اتخاذ القرارات داخل لبنان، ويُعد من المسببات الرئيسية لحالة الفراغ الرئاسي في بيروت؛ لأنه لكي يوافق على مرشح للرئاسة لا بد ألا يتعارض مع توجهاته، كما استغل ضعف استثمار الدولة اللبنانية في البنية التحتية

في المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية وأنشأ شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية؛ مما خلق له حاضنة شعبية. ومن الجدير بالذكر، كان حزب الله المليشيا الوحيدة المصرح لها بالاحتفاظ بسلاحها، بموجب اتفاق الطائف عام 1989؛ حيث وصفه تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في عام 2018 بأنه "أكثر الجهات الفاعلة غير الحكومية تسليحًا في العالم"⁴⁵.

في المقابل، يفتقر الجيش اللبناني إلى الأسلحة اللازمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، ففي تصنيف مؤشر القوة النارية العالمية (GFP)-الذي يقارن قوة الجيوش الوطنية في جميع أنحاء العالم- احتل الجيش اللبناني المرتبة 118 من بين 145 جيشًا، بينما احتل الجيش الإسرائيلي المرتبة 17⁴⁶. ومن ناحية أخرى، لعب حزب الله دورًا في تدريب عناصر من الحوثيين في معسكرات تابعة له في لبنان وسوريا والعراق، وفي بقاء نظام "الأسد"، ففي أوائل عام 2013، انخرط في الحرب الأهلية السورية لدعم الحكومة السورية؛ كما قام أيضًا بتشكيل وتدريب المليشيات الموالية للنظام؛ حيث يعتبر مركز التدريب الموجود في مدينة القصير في سوريا أكبر مركز تدريب تابع لحزب الله في البلاد⁴⁷.

وفي سياق متصل، ألقى انخراط حزب الله في حرب غزة عبر تبادل الهجمات مع إسرائيل وصولًا إلى شن الأخيرة لعملية برية في جنوب لبنان في سبتمبر عام 2024 بظلاله على لبنان على كافة المستويات؛ حيث عُلقَت عملية انتخاب رئيس للجمهورية، وزاد أعداد اللاجئين اللبنانيين إلى الدول المجاورة، وكذلك تضررت ممتلكات الشعب، وأغلقت المدارس، كما عملت إسرائيل على محاكاة نموذج غزة في لبنان؛ حيث استهداف المستشفيات ومراكز الطوارئ في بيروت، وعليه، أصبح النظام السياسي والشعب اللبناني غير قادرين على وقف قرار حزب الله بشأن التدخل في الصراع الدائر في المنطقة، وبتاتا عرضة لعواقب خارجة تمامًا عن إرادتهم⁴⁸.

2. سوريا:

في ديسمبر 2024، سقطت سوريا في قبضة الفصائل المعارضة المسلحة التي تشكلت عقب ثورات الربيع العربي عام 2011، حيث انتشرت العديد من الفصائل في سوريا والتي أبرزت عدم إحكام سيطرة النظام السوري على البلاد، ومن بينها "قوات سوريا الديمقراطية" في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، و"هيئة تحرير الشام" في شمال غرب البلاد، و"الجيش الوطني السوري" الموالي لتركيا في شمال سوريا. إلى جانب ذلك، انتشرت في سوريا المليشيات الشيعية التي تشكلت بإشراف مباشر من حزب الله وبدعم من الحرس الثوري الإيراني، ومن بينها "لواء فاطميون"، و"حركة النجباء"، و"فيلق الوعد الصادق"، هذا إلى جانب تشكيله مليشيات محلية، مثل "لواء رضا"، وقامت الفصائل المسلحة الموالية لإيران باستهداف قوات التحالف الدولي في سوريا في أعقاب حرب غزة؛ حيث أوضح المرصد السوري في أكتوبر عام 2024، أنه رصد نحو 151 هجومًا ضد قواعد التحالف الدولي في سوريا منذ 19 أكتوبر عام 2023⁴⁹.

علاوة على ذلك، لا يزال تهديد داعش قائمًا في البلاد على الرغم من جهود الولايات المتحدة و"قوات سوريا الديمقراطية" للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، فقد يستغل التنظيم الوضع الحالي المضطرب لإعادة تنظيم صفوفه، ناهيك عن إمكانية قيامه بإحياء استراتيجية "هدم الأسوار"، التي تهدف إلى تحرير عناصره من السجون⁵⁰، لا سيما أن القيادة المركزية "سنتكوم" أوضحت في يوليو عام 2024 أن التنظيم يحاول إعادة تشكيل نفسه، مُشيرة إلى أن داعش تبنى نحو 153 هجومًا في سوريا والعراق خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، مقارنة بـ121 هجومًا في سوريا والعراق خلال عام 2023⁵¹.

3. اليمن:

أسهمت عدد من العوامل الداخلية في اليمن في نشأة وتعزيز نفوذ عدد من الفاعلين من دون الدول، ومن بينهم، الحوثيون؛ حيث بدأت الحركة في النشاط مع تشكيل أول حركة باسم "الشباب المؤمن" في بداية التسعينيات، مدفوعة بواقع التهميش الذي تعاني منه مناطق الزيديين في اليمن، واتسع فيما بعد نطاق نشاط

الحركة، ليشمل تقديم خدمات اجتماعية، ثم اكتسب طابعًا سياسيًا أكثر وضوحًا عبر معارضة حكم الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح". علاوة على ذلك، فإن ضعف وهشاشة الدولة اليمنية وعدم الاستقرار السياسي بها في أعقاب سقوط حكم "صالح" في صنعاء عام 2012 عقب الربيع العربي، كان بمثابة فرصة ثمينة للحوثيين لتعزيز موقعهم ونفوذهم في البلاد، هذا إلى جانب تحالف "صالح" معهم في عام 2014، بعد سقوط السلطة الشرعية، لاستعادة السيطرة على صنعاء، وهو ما أوقع شمال البلاد في يد الحركة؛ حيث يسيطر الحوثيون على معظم المناطق الشمالية، بما في ذلك صنعاء وميناء البحر الأحمر، بينما تسيطر الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا على المناطق الجنوبية والشرقية، مع اتخاذها عدن كعاصمة مؤقتة.

إلى جانب الحوثيين، يوجد أيضًا فرع تنظيم القاعدة في اليمن المُلقب بـ "قاعدة الجزيرة العربية"، الذي تأسس في شبه الجزيرة العربية عام 2009 في أعقاب اندماج عناصر التنظيم في السعودية واليمن، وقد اتخذ التنظيم من جنوب اليمن معقلًا رئيسيًا له، واستغلت "قاعدة الجزيرة العربية" حالة الفوضى وغياب الدولة عقب سقوط صنعاء في يد الحوثيين، وعملت على توسيع نفوذها في عدد من المحافظات في جنوب اليمن. وعلى الرغم من تراجع التنظيم وانقسامه بشكل كبير في هذه المنطقة، فإنه لا يزال يشكل تهديدًا رئيسيًا لليمن وللمنطقة برمتها. تجدر الإشارة إلى أن الحوثيين متحالون الآن مع "قاعدة الجزيرة العربية"، برغم اختلافاتهم المذهبية ودخولهم في العديد من المواجهات؛ حيث قامت حركة الحوثي بتزويدهم بصواريخ وطائرات مسيرة، وهو ما يحمل تداعيات خطيرة؛ لأن تطور العلاقات بينهما من شأنه أن يزيد الضغوطات الحوثية على الحكومة المعترف بها شرعيًا، ويأتي هذا التقارب في سياق التغيرات الإقليمية، على رأسها حرب غزة والتي اعتبرها الحوثيون فرصة من أجل توطيد نفوذهم باليمن⁵².

بالإضافة إلى ذلك، أشارت المخابرات الأمريكية، في يونيو عام 2024، إلى رغبة الحوثيين في التعاون مع "حركة الشباب الصومالية" التابعة أيضًا لتنظيم القاعدة؛ لتوفير أنظمة أسلحة متقدمة لـ "حركة الشباب" مقابل توسيع نفوذ الحوثيين على عمليات الشحن في مضيق باب المندب. ومن غير الواضح نوع الأسلحة التي سيتم

تبادلها، ولكن من المرجح أن يقدم الحوثيون لـ "حركة الشباب" طائرات مسيرة هجومية أو صواريخ أرض جو⁵³.

علاوة على ذلك، انخرط الحوثيون في حرب غزة لخدمة أغراض محلية متعلقة باكتساب شعبية إقليمية من منطلق مساندتهم للقضية الفلسطينية، بما في ذلك، صرف الانتباه عن الأزمة الداخلية واستمرار التوازنات السياسية الداخلية الراهنة لإحكام سيطرتهم على السلطة، في وقت تفتقر فيه الحكومة المعترف بها دولياً والمنقسمة على ذاتها إلى القدرة على التصدي للجماعة⁵⁴. وعليه، قامت الحركة باستهداف السفن المارة في البحر الأحمر؛ مما كان له تداعيات على اليمن وعلى المنطقة، فمن ناحية، تسببت هجمات البحر الأحمر في توقف المحادثات والجهود الرامية لتحقيق السلام في اليمن، علاوة على حدوث موجة غلاء في البلاد وتعطيل لنشاط عشرات الآلاف من صيادي الأسماك وبقية العاملين في هذا القطاع على الساحل الغربي لليمن⁵⁵.

ومن ناحية أخرى، أسفرت الهجمات الحوثية عن حدوث أكبر عملية تحويل لمسار التجارة الدولية منذ عقود؛ حيث قامت العديد من الدول بتغيير مسار سفنها من مضيق باب المندب وقناة السويس إلى طريق رأس رجاء الصالح؛ مما أدى بدوره إلى زيادة تكلفة الشحن ومدة الوصول، كما أجبر التصعيد في البحر الأحمر عددًا من الشركات على تعليق مرور سفنها عبر البحر الأحمر⁵⁶. هذا إلى جانب الهجمات التي قاموا بها في تل أبيب والتي أعقبتها رد من قبل إسرائيل بضرب ميناء الحديد، وتسبب الهجوم في أزمة وقود حادة في كثير من المدن اليمنية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، فبحسب التقارير، استهدفت العملية الإسرائيلية 20 خزانًا للوقود من أصل أكثر من 82 خزانًا في الميناء⁵⁷.

4. العراق:

قامت واشنطن، إبان الاحتلال العراقي، بجل مؤسسات الدولة العراقية المدنية والسياسية والعسكرية؛ مما أدى بدوره إلى حدوث فراغ سياسي وأمني، انعكس في شكل تحديات أمنية لاتزال آثارها بارزة حتى وقتنا هذا على النحو التالي؛ أولاً: استطاع داعش احتلال مساحات من شمال وغرب العراق ومارس التنظيم شتى

أنواع العنف ضد سكان هذه المناطق؛ مما أدى إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية في الحياة الانتخابية، وعليه عادت القوات الأمريكية من جديد إلى العراق في عام 2014، بعدما انسحبت في عام 2011، لتشكيل تحالف دولياً لمواجهة داعش⁵⁸. ثانياً: أقر البرلمان العراقي قانون دمج قوات "الحشد الشعبي" داخل المؤسسة العسكرية في عام 2016، ليصبح لإيران أول ذراع عسكرية رسمية داخل جيش دولة عربية؛ حيث يرتبط بعضها بعقيدة النظام الإيراني؛ مما يضعها في صراع مع رؤية الدولة العراقية.

ثالثاً: يوجد في العراق فصائل مسلحة موالية لإيران وترتبط بـ "الحشد الشعبي"، ومن بينها "حركة النجباء" و"كتائب حزب الله العراقية" و"كتائب سيد الشهداء" وهي تشن هجمات ضد إسرائيل وضد القوات الأميركية، لا سيما في ظل حرب غزة. رابعاً: يمتلك إقليم كردستان العراق قوات أمنية خاصة تُعرف باسم "البشمركة"، ورغم أن هذه المنظمة تخضع رسمياً لقيادة وزارة شؤون البشمركة داخل الحكومة الإقليمية، فإن العشرات من كتائبها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحزبين السياسيين المهيمنين في كردستان، "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، وهو ما يتناقض مع مبادئ الدستور العراقي؛ لأن هذه القوات تلعب أدواراً سياسية، ولديها أهداف غير متسقة مع الحكومة العراقية، وبالتالي، فإن وجودها يشكل تحدياً أمنياً للحكومة⁵⁹.

5. ليبيا:

أدت الانقسامات المؤسسية في الدولة منذ عام 2011، إلى جانب فشل مؤسسات الدولة الأمنية في القيام بأدوارها إلى سيطرة الميليشيات على المشهد الأمني الليبي، لا سيما في غرب ليبيا؛ حيث سعت الحكومات إلى إضفاء الشرعية على عمل الميليشيات وإعطائها مسؤولية تأمين مناطق الغرب، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، توجد مليشيا "دعم الاستقرار" التي تُعد من ضمن الأذرع العسكرية المهمة لـ "الديبية"؛ حيث تعمل الميليشيا على فرض بعض القرارات السياسية، ومواجهة أي تحركات احتجاجية ضد "الديبية"، وهو ما نتج عنه عدد من التداعيات ومن بينها، عدم وجود أي سلطة مركزية على الميليشيات؛ مما خلق حالة من الفوضى الأمنية تجلّت في زيادة حدة

التنافس بينهما، فتلك الميليشيات ليست على وفاق ودائمًا ما تتجدد الاشتباكات بينهما، هذا إلى جانب توسيعهم لرقعة نفوذهم، والقضاء على مبدأ احتكار الدولة للسلاح⁶⁰.

6. السودان:

تتمثل أحد جوانب عدم الاستقرار السياسي في السودان في تعدد الفواعل المسلحة وتأثيراتها في تعقد الأوضاع السياسية والأمنية، نتيجة لما شهدته البلاد من اضطرابات منذ الإطاحة بنظام "عمر البشير" في عام 2019، فمنذ ذلك التاريخ تصارعت النخبة السودانية بمكوناتها المدنية والعسكرية على السلطة؛ حيث حاولت تقاسم السلطة ودمج الحركات المسلحة في الجيش السوداني، إلا أن الانقسامات غلبت تلك المحاولات سواء داخل المكون المدني أو المكون العسكري؛ حيث شهدت جوبا، عاصمة جنوب السودان، في أكتوبر 2020 توقيع "اتفاق جوبا للسلام" بين الحكومة السودانية وعدد من الحركات المسلحة بهدف إنهاء سنوات من الصراعات المسلحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، بيد أن أبرز هذه الحركات، "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يقودها "عبد العزيز الحلو" في إقليمي كردفان والنيل الأزرق، و"حركة تحرير السودان" بقيادة "عبد الواحد محمد نور" في دارفور، لم توقع على الاتفاق⁶¹.

علاوة على ذلك، وقعت القوى المدنية مع قادة الجيش "الاتفاق الإطاري" في ديسمبر 2022، ومنذ التوقيع انخرط الجانبان في إجراءات تهدف للوصول إلى اتفاق نهائي، وكان من ضمن تلك الإجراءات الجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني؛ حيث أراد "البرهان" دمج قوات الدعم السريع في الجيش خلال عامين، في المقابل طالب "حميدي" بدمج القوات خلال عشر سنوات، وهو ما أشعل فتيل الصراع المسلح في السودان في أبريل عام 2023. وفي سياق متصل، توجد "القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح" التي خرجت عن الحيادة واصطفت إلى جانب الجيش السوداني في القتال ضد قوات الدعم السريع، كما تنشط حركات ومليشيات مسلحة أخرى في البلاد. وبناءً على ما سبق، تنطلق كل حركة مسلحة من أهدافها الخاصة التي تعبر في الغالب عن مصالح المجتمعات الحاضنة لها، بما يزيد من تصاعد حدة الاستقطابات الداخلية⁶².

7. الصومال:

نجحت "حركة الشباب الصومالية"، التي تشكلت في الثمانينيات لتدمير الحكومة الفيدرالية الصومالية، وتطهير البلاد من القوات الأجنبية، في أن تكون عاملاً أساسياً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الصومال وذلك لسبيين؛ يتصل السبب الأول بمعضلة بناء الجيش الصومالي، فعندما انهارت الدولة الصومالية في عام 1991 لم يكن بناء الجيش جزءاً من عملية إعادة بناء الدولة؛ حيث اعتمدت مقديشو لتدريب الجيش الصومالي على المعسكرات التدريبية والقواعد العسكرية وبعثات الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي شكل تهديداً لاستقلالية القرار الوطني الصومالي والسيادة الصومالية على أراضيها، هذا إلى جانب الانتماء العشائري لأفراد الجيش الصومالي والذي يجعل ولاء أفراد الجيش للعشائر التي ينتمون إليها بغض النظر عن مصلحة الدولة⁶³.

ويتعلق السبب الثاني بعدم بسط الحكومة الفيدرالية في الصومال نفوذها على كافة أنحاء البلاد؛ حيث استغلت "حركة الشباب" ضعف الحكومة المركزية في الصومال للسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي غير الخاضعة للحكم، وتظل الحركة واحدة من أقوى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، فعلى الرغم من الجهود الدولية لمكافحة الحركة في الصومال منذ عام 2007 فإنها تواصل استغلال القدرات المحدودة للحكومة الصومالية والأزمات الإنسانية المروعة في البلاد لشن هجمات عشوائية ضد القوات الحكومية وقوات حفظ السلام الأجنبية والمدنيين؛ مما يشكل تهديداً لاستقرار الصومال والمنطقة برمتها⁶⁴. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الصومال ساحة تنافس بين تنظيم داعش "ولاية الصومال" وبين ذراع تنظيم القاعدة "حركة الشباب"، ويسعى الجانبان إلى تكريس نفوذهم في الدولة الصومالية، وهو ما أدى إلى اندلاع العديد من المواجهات المسلحة بينهم⁶⁵.

خامساً - تلبية الاحتياجات الأساسية

لا شك أن من ضمن مسببات عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية هو عدم قدرة البعض منها، لا سيما لبنان واليمن والسودان، على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب التي تُعد مطلباً أساسياً لتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ومن ثمّ إضفاء الشرعية على النظام السياسي، وهو ما تفاقم من خلال انتشار الفساد والمحسوبية، وعدم إيلاء أي أهمية للمصلحة العامة، علاوة على الشلل السياسي الذي يعوق القدرة على اتخاذ القرارات، فضلاً عن الصراعات المسلحة، وهو ما سيتم تفسيره على النحو التالي:

1. لبنان:

يعاني لبنان منذ عقود من أزمات إنسانية، آخرها حرب غزة وما أسفرت عنه من تداعيات على الداخل اللبناني؛ حيث عجزت بيروت عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، لا سيما مع انتشار الفساد على نطاق واسع في لبنان، فتحتل بيروت المرتبة 149 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية⁶⁶. إذ انتهت العديد من حالات الفساد بتسويات بين القوى الطائفية دون إجراءات قضائية، ومن أبرز معالم الفساد في لبنان، القطاع الكهربائي، فطوال عقود، أنفق لبنان مليارات الدولارات على مشاريع لتحسين القطاع، إلا أن الشعب اللبناني لا يزال يعاني من انقطاع الكهرباء بشكل مستمر؛ نظراً لفسل الحكومات المتعاقبة في تبني خطط دائمة لحل الأزمة بسبب الانقسامات والشلل السياسي. ولا شك أن طبيعة النظام السياسي في لبنان أدى بدوره إلى إضعاف النظام الاقتصادي؛ حيث شهدت بيروت سلسلة من الأزمات الاقتصادية والتي بدأت منذ عام 2019، ثم تدهور الوضع أكثر مع انتشار كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت؛ بسبب إهمال السلطات اللبنانية رغم علمها بوجود نترات الأمونيوم، كما شهدت العملة اللبنانية انخفاضاً حاداً بنسبة تزيد عن 90% مقابل الدولار الأمريكي، وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر وأسعار الكهرباء والمياه والغاز، وهو ما أجج مشاعر الغضب لدى المواطنين وخروجهم في احتجاجات وتراجع ثقتهم في مؤسسات الدولة⁶⁷.

2. اليمن:

لا شك أن اليمن عجز عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، حيث لا يزال من ضمن البلدان التي تواجه أكبر الأزمات الإنسانية في العالم خاصة في أعقاب الحرب الدائرة في قطاع غزة وتوقف جهود إحلال السلام في اليمن، فيعاني المواطنون من انقطاع التيار الكهربائي والذي يمكن أن يستمر لأكثر من 16 ساعة يوميًا، علاوة على نقص مياه شرب آمنة؛ حيث توقعت تقارير دولية أن يجف مخزون المياه بمناطق عدة في صنعاء بحلول العام المقبل، كما تعمل مؤسسات الصحة والتعليم بدون ميزانية تشغيلية⁶⁸. إذ لم تتمكن الحكومة اليمنية الشرعية من الاستجابة للاحتياجات اليومية للشعب اليمني؛ حيث ظهر غياب مؤسسات الدولة في الاعتماد على المنظمات الدولية غير الحكومية لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تلعبه المنظمات الدولية، فإن استبدال مؤسسات الدولة يعني إضعاف الثقة بين المواطن والحكومة، وهو ما يفقد النظام شرعيته.

3. السودان:

عانى السودان طوال السنوات الماضية من ظروف اقتصادية وإنسانية صعبة إثر عدم الاستقرار السياسي، ازدادت حدتها مع استمرار الصراع المسلح، حيث عجزت الدولة عن توفير الاحتياجات الأولية للشعب السوداني؛ مما تسبب في كارثة إنسانية غير مسبوقة؛ حيث أدى الصراع إلى نزوح أكثر من 11 مليون شخص، كما واجه نحو 26 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، وانهار النظام الصحي وقطاع التعليم، وانتشرت الأمراض والأوبئة، وتدمرت البنية التحتية والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية، هذا إلى جانب تدهور الاقتصاد السوداني؛ حيث ارتفعت معدلات التضخم، ومعدل البطالة الذي ارتفع من 14,32٪ في عام 2022 إلى 47,2٪ عام 2024، وفقًا لصندوق النقد الدولي⁶⁹.

سادسًا - أزمات الاندماج والتفكيك

توجد جملة من العوامل المحفزة لتعريض بعض الدول العربية إلى خطر التقسيم وتنامي النزعات الانفصالية؛ أبرزها اتساع الفجوات التنموية بين المركز والهامش، وزيادة مستويات التهميش السياسي والاقتصادي، وتصادم الاستقطابات الداخلية، وعدم قدرة الحكومات على بسط نفوذها في كافة أنحاء البلاد، وتأجيج التدخلات الخارجية حدة هذه العوامل، لا سيما في سوريا وليبيا والسودان، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1. ليبيا:

بعد سقوط نظام "القذافي" لوحث مخاطر تقسيم ليبيا في الأفق⁷⁰، وتجلى ذلك من خلال مجموعة من التحركات الداخلية والخارجية، إذ لعبت القبائل الليبية دورًا مهمًا لا سيما بعد سقوط نظام "القذافي"؛ حيث اتسع دورها من خلال انخراطها في الصراع المسلح، وفي العملية السياسية بشكل كبير، من خلال الدفع بأبنائها لتولي مناصب في الدولة، بل واتسع دورها خارج الحدود الدولية الليبية من خلال الزيارات إلى دول خارجية لدعم توجه مُعين في الداخل⁷¹. علاوة على ذلك، أعلنت برقة نفسها إقليمًا فيدراليًا في عام 2012 إلا أن القرار لم يطبق على أرض الواقع، ثم في عام 2013، أسس "إبراهيم الجضران"، قائد إحدى المجموعات المسلحة؛ مما أطلق عليه "المكتب السياسي لإقليم برقة"، واقترح تسمية حكومة تابعة له للمطالبة بتنفيذ نظام فيدرالي في ليبيا، وأغلق "الجضران" موانئ النفط مستغلًا مطلب الفيدرالية، حتى قام الجيش الليبي بعملية "البرق الخاطف" في عام 2016 وحرر الموانئ النفطية وسلمها للمؤسسة الوطنية بالنفط⁷².

بالإضافة إلى ذلك، كان "سيباستيان غوركا"، نائب مساعد الرئيس الأميركي "دونالد ترمب"، قد اقترح فكرة تقسيم ليبيا في عام 2017 إلى ثلاث دول على أساس أقاليمها الثلاثة القديمة، طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب⁷³. وفي سياق متصل، مع الذكرى الـ 71 لاستقلال ليبيا في عام 2022، كان الشعب الليبي متخوفًا من تقسيم البلاد لا سيما مع وجود أنباء عن نية أطراف فاعلة في

إقليمي بركة وفزان إعلان الحكم الذاتي، احتجاجاً على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتمركز السلطة في طرابلس، حيث لمح المشير "حفتر" آنذاك إلى "احتمال اتخاذ إجراءات مؤلمة لكسر الجمود السياسي في البلاد الذي أثر في كل مستويات الحياة للمواطنين"، مشيراً إلى استئثار الميليشيات المسلحة بالسلطة حتى تحولت مؤسسات الدولة التنفيذية إلى كيانات هشة؛ "مما قد يدفع الليبيين من خارج طرابلس، إلى اتخاذ قرارهم الحاسم بإدارة شؤونهم وبناء مؤسساتهم وتوظيف مواردهم الطبيعية لصالحهم ورسم خريطة الطريق نحو النهضة والتقدم بمعزل عن العاصمة مؤقتاً". بيد أن المشير "حفتر" لم يقبل على تلك الخطوة لكنه مع ذلك، أعلن عن فرصة أخيرة لرسم خارطة طريق وإجراء انتخابات، وهو ما بدا للبعض كتهديد بتنفيذ التهديد بالانفصال ببرقة وشرق ليبيا⁷⁴.

2. سوريا:

عقب الواقع الجديد الذي فرض على البلاد مع سقوط نظام "الأسد"، قد تواجه سوريا خطر التقسيم، إذ ينتشر في دمشق عدد من الفواعل المتنافسة على النفوذ داخل سوريا، والتي من بينها الفصائل المعارضة المدنية والمسلحة، إلى جانب القوى الإقليمية والدولية السالف ذكرها، وهو ما يزيد من تعقيد الأوضاع ويعزز فكرة التقسيم، لا سيما أن كل جانب في الداخل السوري له تفضيلاته الخاصة، إذ تهدف "هيئة تحرير الشام" إلى استبدال الجمهورية العلمانية لحزب البعث بحكومة دينية مع ترسيخ نظام غير ديمقراطي في البلاد، بينما تريد المعارضة المدنية المنخرطة في "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" دولة مدنية علمانية ديمقراطية، في حين تسعى "قوات سوريا الديمقراطية قسد"، التي تأسست في عام 2015 بعدما أعلن الأكراد في عام 2012 عن إقامة إدارة ذاتية في شمال وشرق سوريا عقب انسحاب الجيش السوري من المناطق ذات الأغلبية الكردية إلى توسيع نطاق حكمها الذاتي، وهو ما لن تسمح به المعارضة الموالية لتركيا في شمال البلاد والتي تتمثل في فصائل "الجيش الوطني السوري" التي تعارض أي نوع من الحكم الذاتي للأكراد⁷⁵.

3. السودان:

يُعد المشهد الحالي في السودان امتدادًا لسلسلة الأزمات الطاحنة التي شهدتها الدولة السودانية منذ الاستقلال في عام 1956؛ حيث كانت مُعضلة المركز والهامش دائمًا حاضرة في البلاد، فقامت الحكومة المركزية بانتهاج سياسات إقصائية ضد الهامش، وبدلاً من بناء مشروع الدولة الوطنية السودانية، قام المركز بتغذية قضايا التهميش والعنصرية والصراع على السلطة والثروة، وهو الأمر الذي أدى إلى كثرة المطالب الانفصالية في بعض الأقاليم السودانية، مثل انفصال الجنوب في عام 2011 إثر الحرب بين الشمال والجنوب، إلى جانب الأزمة في إقليم دارفور في عام 2003، والأزمات في الشرق، وكلها أزمات ناتجة عن الشعور بالتهميش السياسي والاقتصادي؛ حيث عانت الأقاليم الهامشية من السياسات المركزية التي تمثلت في عدم مشاركة الهامش في اتخاذ القرارات، وعدم صياغة أطر عادلة لتقاسم السلطة والثروة، إلى جانب تغذية الفجوات التنموية⁷⁶. فضلاً عن انتشار الفواعل المسلحة في البلاد وهو ما يهدد السودان ليس فقط بتنامي النزعات الانفصالية بل بتقسيمه ليس إلى دولتين بل إلى دويلات.

4. الصومال:

يُعد من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في الصومال وجود نزعات انفصالية على غرار ما حدث مع ولاية بونتلاندي التي أعلنت في عام 2023 أنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومة الفيدرالية، هذا إلى جانب "أرض الصومال"، التي أعلنت انفصالها عن الصومال في عام 1991، ولم يعترف بها المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي، لكن هناك دول تتعامل معها؛ حيث قامت إثيوبيا في يناير 2024 بتوقيع مذكرة تفاهم مع أرض الصومال تتمحور حول تخصيص إثيوبيا منطقة ساحلية على ساحل أرض الصومال لاستخدامها كميناء تجاري وقاعدة بحرية، واستئجارها لميناء بربرة الواقع على ضفاف خليج عدن، وإنشاء خط سكة حديد يربط بينها وبين أرض الصومال، وكذلك إنشاء خط أنابيب نفط يربط بينها وبين ميناء بربرة، منتهكة بذلك سيادة جمهورية الصومال الفيدرالية، وهو ما قد يثير الجدل حول الاعتراف بالأراضي الانفصالية لأنه إذا اعترفت إثيوبيا بأرض الصومال كدولة، فإن ذلك سيشكل سابقة للاعتراف بالأراضي الانفصالية، ويمكن أن يحفز المناطق الأخرى في الصومال على الانفصال.

علاوة على ذلك، يوجد تنافس على السلطة بين العشائر الصومالية؛ إذ مع عدم قدرة الحكومة الفيدرالية على بسط نفوذها على الدولة بأكملها ازدادت حدة الاشتباكات بين العشائر واستغلت "حركة الشباب" ذلك لسببين؛ فمن ناحية، تريد الحركة إبعاد العشائر عن دعم الجيش الصومالي في حربه عليها، ومن ناحية أخرى، تريد إشغال الجيش بالتدخل لإيقاف هذه النزاعات العشائرية، حيث أوضحت تقارير صادرة عن "مشروع قاعدة بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة" عام 2023 كيف فتحت المنافسات القبلية الباب لتواصل "حركة الشباب" مع بعض العشائر الفرعية وكسب ولائها، وهو ما أدى بدوره إلى تعميق الانقسامات السياسية وعدم قدرة الدولة الصومالية على تشكيل بنية أمنية وطنية متماسكة في مواجهة حركة الشباب.

ختامًا، يتضح مما سبق أن الدول العربية التي تعرض لها المبحث تعاني من عدم استقرار سياسي وليس وليد اليوم بل تمتد جذوره لعقود؛ إذ عانى لبنان من عدم القدرة على حماية سيادته ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية، بما في ذلك حل المشكلات الداخلية والنهوض بالمجتمع سياسيًا واقتصاديًا، وعليه يجب الدفع في اتجاه انتخاب رئيس للجمهورية يتوافق لبناني-لبناني بعيد عن مصلحة الأطراف الخارجية، وتشكيل حكومة قادرة على تقديم خطط للإصلاح الاقتصادي، وتقليص نفوذ حزب الله في بيروت، حتى يتمكن لبنان أن يصبح مرة أخرى "سويسرا الشرق الأوسط".

علاوة على ذلك، افتقرت سوريا طوال السنوات الماضية إلى نظام داخلي مستقر، وتفاقت حدة عدم الاستقرار مع عدم قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة أدوارها على كامل امتدادها الجغرافي، وهو ما تجلّى من خلال انتشار القوى الإقليمية والدولية، والفصائل المعارضة المسلحة التي نجحت في إسقاط نظام "بشار الأسد" بعد 24 عامًا. إذ أبرز تقدم تلك الفصائل بشكل سريع في الأراضي السورية تراجع أقوى حلفاء الأسد، إيران وروسيا، عن الدور الذي لعبوه طوال السنوات الماضية. فمن ناحية، قد تكون إيران تخلت عن "الأسد" نظرًا لنأيه بنفسه عن وحدة الساحات وبسبب انشغالها أيضًا بالمواجهة مع إسرائيل، ومن ناحية أخرى من المرجح أن روسيا تراجع عن دعمها للأسد لصالح صفقة أخرى، وهو ما يفسح المجال لتغيير خارطة النفوذ لصالح تركيا. وفي هذا الإطار، قد تسعى إيران وروسيا إلى فتح قنوات اتصال مع النظام الجديد في سوريا لضمان لعب أي دور مستقبلي، فبعد سقوط "الأسد" صرح مسؤولون روس بأن موسكو على اتصال بممثلي

المعارضة السورية المسلحة التي ضمنت أمن القواعد العسكرية الروسية والمؤسسات الدبلوماسية في سوريا، كما أوضحت إيران أنها تتوقع استمرار العلاقات الودية مع سوريا رغم سقوط حليفها، وحتى كتابة هذه السطور، تواجه سوريا مستقبلاً ضبابياً فليس من الواضح ما الذي سيشهده الداخل السوري، فقد تستقر الأوضاع ويتم تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات رئاسية، أو قد ينفجر المشهد ولا سيما مع تعدد الفاعلين الداخليين والخارجيين الذين يتبنون أجندات متباينة، ومع مخاطر عودة التنظيمات الإرهابية.

كما يشهد اليمن حالياً عدداً من التحديات، ومن بينها، انقسامات مؤسسية تُفاقم من حدتها أطراف خارجية، وتنامي نفوذ الفاعلين من دون الدول، وهو ما شكل تهديداً لليمن بصفة خاصة وللمنطقة بصفة عامة، لا سيما في ضوء التطورات الحالية، إلى جانب عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية للشعب. وعليه، يظل الطريق نحو السلام غير مؤكد في البلاد، في ضوء عدد من الاعتبارات؛ أولاً: استمرار التفاعلات الإقليمية في لعب دور حاسم في تشكيل مستقبل البلاد، ثانياً: التحديات التي يواجهها مجلس القيادة الرئاسي لتوحيد قواته ضد الحوثيين في ظل الانقسامات الداخلية وعدم التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بتعهداته، ثالثاً: استعادة الحوثيين للزخم حولهم من خلال تحركاتهم الأخيرة. وعليه، لا بد من توحيد مجلس القيادة الرئاسي، حتى يستطيع مواجهة وضبط النفوذ الحوثي في البلاد، علاوة على إيجاد حلول يمنية - يمنية، ووضع حد للأطراف الإقليمية التي تسعى لفرض أجندتها على الداخل اليمني.

وفي هذا الإطار، فإن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق أسبابها سياسية أكثر منها اجتماعية، فعانت بغداد طوال عقود من شكل الحكم الذي فرضه الاحتلال الأمريكي دون مراعاة خصوصية العراق، حيث أسهمت هيمنة الأحزاب الطائفية في تغذية المصالح الطائفية على حساب الوحدة الوطنية، بما في ذلك تدخل القوى الخارجية في الشؤون العراقية، وجعل العراق ساحة لانتشار الفصائل المسلحة؛ مما فاقم الصراعات الداخلية وقوض سيادة الدولة العراقية، وعليه، يجب تعزيز تقاسم السلطة على أساس المصلحة العامة لإعادة بناء الثقة في العملية الديمقراطية، هذا إلى جانب الحد من التدخلات الخارجية والقضاء على التهديدات الأمنية عبر تحسين القدرات العسكرية للجيش العراقي.

إلى جانب ذلك، فإن احتمالات حدوث انفراجة في الوضع السياسي في ليبيا لا تزال بعيدة المنال، بل إن خطر تقسيم البلاد يلوح في الأفق، إذا ما استمرت حالة التشرذم السياسي، لا سيما في ظل استمرار ازدواجية السلطة، والخلافات بين الفواعل الليبية بشأن قوانين وتسلسل الانتخابات، التي غالبًا ما تفضل إبقاء الوضع كما هو عليه بدلاً من إجراء انتخابات قد تطيح بنفوذهم، هذا إلى جانب التدخلات الخارجية، فعلى الرغم من توافق القوى الدولية المنخرطة في الصراع الليبي حول أولوية إجراء الانتخابات، فإنها تتحرك وفق أجندات سياسية متباينة، فضلاً عن انتشار الميليشيات المسلحة لا سيما في غرب ليبيا، والتي يمكن أن تنقلب على السلطة التنفيذية خاصة مع ما تتمتع به من نفوذ سياسي وعسكري واسع. وعليه، يجب الدفع تجاه حل الإشكاليات الخاصة بإجراء الانتخابات، والحد من التدخلات الخارجية في تقرير المصير الليبي، فضلاً عن اتخاذ خطوات نحو توحيد المؤسسة العسكرية المنقسمة بين شرق البلاد وغربها.

وفي سياق متصل، شهد السودان أزمات مُركبة على مدار العقود الماضية، أفرزت تداعيات جمة على بنية مؤسسات الدولة وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، وهو ما ظهر جلياً من خلال النزعات الانفصالية، وانتشار الفواعل المسلحة، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية، حتى تفجر الوضع في عام 2023، وحتى الآن فشلت جميع محاولات حل الصراع وسط تعنت الأطراف المتنازعة، وتأجيج القوى الخارجية للوضع عبر دعمها لطرفي الصراع، وعليه يجب الدفع تجاه مسار وقف إطلاق النار غير المشروط تمهيداً لتسوية سودانية-سودانية.

بالإضافة إلى ذلك، عانى الصومال من الهشاشة طوال العقود الماضية؛ نظراً لغياب الحكومة المركزية؛ مما أفسح المجال لتنامي النزعات الانفصالية والصراعات القبلية وانتشار الفصائل المسلحة، بجانب التدخلات الخارجية التي تؤثر في الديناميكيات السياسية، كما ألقى ضعف الأجهزة الأمنية الصومالية واعتمادها الدائم على الدعم الخارجي لمكافحة التهديدات الإرهابية بظلاله على استقلالية مقديشو، وعليه، فعلى الدولة الصومالية أن تعمل على بناء الجيش الوطني ومحاولة بسط سيطرتها على كافة أنحاء البلاد للقضاء على "حركة الشباب".

قائمة المراجع:

1. محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، دفاتر السياسية والقانون، العدد رقم 15، 2016، ص.310-312
2. عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف، تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالي "حزب الله" وهيئة الحشد الشعبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2023، ص.67.
3. Julien Lacabanne, La démocratie consociative, Persée, 2016, pp. 18-19, Ziad Majed, Consensus democracy and representation in Lebanon, Conciliation Resources, Juin 2012, Accessed on 22 October, https://rc-services-assets.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/accord24_Lebanon_ENG_0.pdf.
4. شهد لبنان حتى الآن شغورًا رئاسيًا أربع مرات؛ المرة الأولى في عام 1988 واستمر لمدة عام و44 يومًا، والمرة الثانية في عام 2007، ودام نحو 6 أشهر، والمرة الثالثة في عام 2014، واستمر لمدة عامين وخمسة أشهر، والمرة الرابعة في أكتوبر عام 2022 ويستمر الفراغ السياسي حتى الآن.
5. بحسب المادة 49 من الدستور اللبناني، "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".
6. رحاب الزيايدي، سياق محفز: متى ينتهي الشغور الرئاسي في لبنان؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 26 مارس 2023، تم الدخول في 24 أكتوبر 2024، <https://ecss.com.eg/33402>.
7. أحمد شحادة محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد رقم 65، يوليو 2021، ص.43، 42.
8. طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، المرجع السابق.
9. تصاعدت الخلافات بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في أغسطس عام 2019 عندما سيطر المجلس على عدن التي كانت تتخذها الحكومة مقرًا مؤقتًا لها، لكن جرى التوصل لاتفاقين الأول في 2019 والثاني 2022.
10. الحرب الباردة في الجنوب تتصاعد... المجلس الانتقالي والحكومة اليمنية على حافة المواجهة، بمن مونتور، 22 أكتوبر 2024، تم الدخول في 30 أكتوبر 2024، <https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/124988>.
11. Libya: Vote on a Draft Resolution Extending UNSMIL's Mandate, What is In Blue, 30 October 2024, Accessed on 1 November 2024, <https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2024/10/libya-vote-on-a-draft-resolution-extending-unsmil-mandate.php>.
12. خالد محمود، ليبيا: تجديد أزمة رئاسة «الأعلى للدولة» بعد تحرك قضائي، الشرق الأوسط، 14 أكتوبر 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/4fxMT3o>.
13. يعد المجلس الأعلى للدولة بمثابة جسم تشريعي ثانٍ للبلاد، حيث إنه يشترط وفقًا لبنود اتفاق الصخيرات ديسمبر عام 2015، توافقه مع البرلمان حول الدستور وكل القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية.
14. خالد سميح السحاتي، آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام 2024، مركز دعم واتخاذ القرارات، 17 مارس 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9122>.
15. المجلس الرئاسي هو المؤسسة السياسية في ليبيا المكلفة بإدارة البلاد وتسيير شؤونها بموجب اتفاق الصخيرات ديسمبر عام 2015.
16. ليبيا: قانون الدستورية العليا يحدد الجدول بين الرئاسي والبرلمان، الشرق الأوسط، 27 سبتمبر 2024، تم الدخول في 2 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/3YEK0vm>.
17. اللجنة (6+6)، تشمل ستة أعضاء من مجلس النواب وستة أعضاء من مجلس الدولة.
18. آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام 2024، مرجع سبق ذكره.
19. محمد فوزي، لماذا يتعثر مسار إجراء الانتخابات الليبية؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 يوليو 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/46491>.
20. إسماعيل عزام، نذر حرب سعودية إيرانية في المنطقة.. مبعثها لبنان، دويتشه فيله، 8 نوفمبر 2017، تم الدخول في 24 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3YE6CJ7>.

21. تدخلت روسيا عسكريًا بناء على طلب من الرئيس السوري "الأسد" في عام 2015 لدعمه في مواجهة الفصائل المسلحة والمعارضة وتنظيم داعش. ماذا تريد روسيا في سوريا؟ أسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد، العربية، 8 فبراير 2016، تم الدخول في 5 نوفمبر 2024، <https://arabic.russia-syria-intrest/08/02/cnn.com/middleeast/2016>.
23. Kheder Khaddour and Armenak Tokmajyan, Borders without a Nation: Syria, Outside Powers, and Open-Ended Instability, Carnegie Endowment for International Peace, 10 September 2024, accessed on 30 November 2024, <https://carnegieendowment.org/research/2024/09/borders-without-a-nation-syria-outside-powers-and-open-ended-instability?lang=en>.
24. Flavie Holzinger and Riccardo Pravettoni, En cartes : le jeu des influences étrangères en Syrie, Le monde, 18 September 2024, Accessed on 30 November 2024, <https://bit.ly/48xGEKs>, Christopher M. Blanchar, Syria and U.S. Policy, Congressional Research Service, 15 July 2024, Accessed on 30 November, 2024, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11930>.
25. ماري ماهر، تسخين الجبهة السورية.. طبيعة الدور التركي في عملية "ردع العدوان"، المركز المصري للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 7، 2024، تم الدخول في 8 ديسمبر 2024، <https://ecss.com.eg/50457>.
26. Faozi Al-Goidi, Iran's Role in the Yemen War: Real Influence and Regional Gains, Middle East Council on Global Affairs, 19 April 2024, accessed
27. زينب محمد ياسين، التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، جامعة كريباء، 7 أغسطس 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://uokerbala.edu.iq/archives/34848>.
28. هدى فرغل محمد جنيدى، تأثير الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي دراسة مقارنة (العراق- لبنان) 2005 - 2023، المركز الديمقراطي العربي، 24 أغسطس 2024، تم الدخول في 25 أكتوبر 2024، <https://democraticac.de/?p=99447>.
29. Dr. Serhat Suha Cubukcuoglu, Türkiye-Iraq Relations: A New Era?, Trends Research & Advisory, 26 April 2024, Accessed on 26 October 2024, <https://trendsresearch.org/insight/turkiye-iraq-relations-a-new-era/>, أهمية إقليم كردستان العراق التجارية بالنسبة لتركيا وإيران، 14 سبتمبر 2024، تم الدخول في 26 أكتوبر 2024، https://www.geo-strategic.blog-post_90.html/09/com/2024.
30. جمال جوهر، التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب، الشرق الأوسط، 4 يناير 2024، تم الدخول في 5 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/4enBPVo>.
31. بن رحو سهام وقاضي نعيمة، مبادرات الجزائر الدبلوماسية: طريق نحو حل الأزمة الليبية، مجلة السياسة العالمية، المجلد رقم 8، العدد (1)، يونيو 2024، ص 319.
32. Libya: two Russian military ships on a "courtesy visit" to Tobruk, Agenzia Nova, 18 June 2024, Accessed on 2 November 2024, <https://www.agenzianova.com/en/news/Libya-two-Russian-military-ships-on-courtesy-visit-to-Tobruk/>.
33. التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مرجع سبق ذكره.
34. خالد محمود، الدبيبة وميلوني يفتتحان منتدى الأعمال الليبي - الإيطالي في طرابلس، الشرق الأوسط، 29 أكتوبر 2024، تم الدخول في 4 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/3UE1O46>.
35. نرمين ناصر، فشل الاستراتيجية الأمريكية: الحوثيون وتهديد الملاحة البحرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 سبتمبر 2024، تم الدخول في 27 أكتوبر 2024، <https://ecss.com.eg/48260>.
36. David Kirichenko, Ukraine is taking the fight to Russia in Africa, Syria, The Hill, 7 February 2024, Accessed on 28 October 2024, <https://thehill.com/opinion/international/4749817-ukraine-fights-russia-africa/>.
37. محمد أمين ياسين، السودان يؤكد أن روسيا ترغب في منفذ على البحر الأحمر، الشرق الأوسط، 7 يونيو 2024، تم الدخول في 28 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/4fjZBTx>.
38. Nicholas Bariyo and Benoit Faucon, Iran Tried to Persuade Sudan to Allow Naval Base on Its Red Sea Coast, The Wall Street Journal, 3 March 2024, Accessed on 27 October 2024, <https://www.wsj.com/world/>

- middle-east/iran-tried-to-persuade-sudan-to-allow-naval-base-on-its-red-sea-coast-77ca3922.
39. May Darwich, Sudan is burning and foreign powers are benefiting – what's in it for the UAE, the conversation, 12 September 2024, Accessed on 4 November 2024, <https://theconversation.com/sudan-is-burning-and-foreign-powers-are-benefiting-whats-in-it-for-the-uae-238695>.
40. Michelle Nichols, Sudan and UAE clash at UN Security Council over Sudan civil war, Reuters, 18 June 2024, Accessed on 4 November 2024, <https://www.reuters.com/world/africa/sudan-uae-clash-un-security-council-over-sudan-civil-war-2024-06-18/>.
41. شيماء البكش، حدود التوافق: انعكاس التقارب المصري التركي على مستويات التنسيق المشترك في أفريقيا، المرصد المصري، 20 فبراير 2024، تم الدخول في 2 نوفمبر 2024، <https://marsad.ecss.com.eg/80834>.
42. إيمان الشعراوي، تحديات النفوذ التركي المتصاعد في دول القرن الإفريقي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 9 سبتمبر 2024، تم الدخول في 29 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3NSRDor>.
43. Gauri Narain Mathur, The Somaliland-Ethiopia Deal: Impact and Implications, April 1, 2024, Accessed on 29 November, 2024, Indian Council of World Affairs, https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=10714&lid=6810.
44. كاليدان بيبیتال وأخرون، ما أهمية التوصل إلى اتفاق يمنح إثيوبيا منفذاً بحرياً؟، 3 BBC NEWS، 20 يناير 2024، تم الدخول في 29 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3UDtkyD>.
45. 45. تامر الهاللي، ما دلالات التقارب بين روسيا والصومال؟، الشرق الأوسط، 28 مايو 2024، تم الدخول في 29 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3YyxRU5>.
46. Kali Robinson, What Is Hezbollah?, Council on foreign relations, 23 October 2024, Accessed October 24 2024, <https://www.cfr.org/backgrounder/what-hezbollah>.
47. نرمين ناصر، اغتيال حسن نصرالله: دلالات التوقيت وانعكاسات داخلية وإقليمية محتملة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 أكتوبر 2024، تم الدخول في 24 أكتوبر 2024، <https://ecss.com.eg/48327>.
48. Antonito Pita, Israel replicates Gaza model in Lebanon: Ambulances and hospitals are legitimate targets, El País, 29 October 2024, Accessed on 30 October 2024, <https://english.elpais.com/international/2024-10-29/israel-replicates-gaza-model-in-lebanon-ambulances-and-hospitals-are-legitimate-targets.html>.
49. انفجار يهز أكبر قواعد "التحالف الدولي" في سوريا، سكاى نيوز عربية، 28 أكتوبر 2024، تم الدخول في 5 نوفمبر 2024، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1750762-نفجار-يهز-اكثر-قواعد-التحالف-الدولي-سوريا>.
50. تقى النجار، تهديد مرتقب: اقتحام سجون "داعش" بعد سقوط "الأسد"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 8، 2024، تم الدخول في 8 ديسمبر 2024، <https://ecss.com.eg/50489>.
51. نرمين ناصر، اغتيال حسن نصرالله: دلالات التوقيت وانعكاسات داخلية وإقليمية محتملة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 أكتوبر 2024، تم الدخول في 24 أكتوبر 2024، <https://ecss.com.eg/48327>، مقارنة بالعام الماضي.. تقرير: داعش يضاعف عملياته في سوريا والعراق، الحرة، 17 يوليو 2024، تم الدخول في 31 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3Ark3mg>.
52. جهاد نصر، تطور المشهد اليمني في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، 30 يونيو 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://rcsseypt.com/18122>.
53. نرمين ناصر ومحمد فوزي، تداعيات سلبية: تنامي العلاقات بين الحوثيين والقاعدة وحركة الشباب الصومالية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 26 أغسطس 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/47670>.
54. نرمين ناصر، "الفاعلون من دون الدول واستقرار الأمن البحري: الحوثيون نموذجاً"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 فبراير 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/43199>.
55. "الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن: الاقتراب من نقطة الانهيار"، مركز الإمارات للسياسات، 29 مايو 2023، تم الدخول في 2 نوفمبر 2024، <https://epc.ae/ar/details/featured/alazma-alaiqtisadia-wal-insania-fi-alyaman-alaiqtirab-min-nuqtat-alainhiar>.
56. نرمين ناصر، الفاعلون من دون الدول واستقرار الأمن البحري: الحوثيون نموذجاً، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 فبراير 2024، تم الدخول في 5 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/43199>.

57. نرمين ناصر، "اليد الطويلة: دلالات التصعيد الحوثي-الإسرائيلي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 29 يوليو 2024، تم الدخول في 5 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/47164>.
58. طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003، مرجع سبق ذكره.
59. Dr. Adel Abdulhamza Theeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, July 2020, Accessed on 25 October, 2024, <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16592.pdf>.
60. محمد فوزي، معضلة مستعصية: ما أبعاد تجدد الاشتباكات الميليشياوية في الغرب الليبي؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 21 أبريل 2024، تم الدخول في 2 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/45257>.
61. أحمد إمبابي، أزمة السودان وإشكالية الانتقال السياسي، السياسة الدولية، 30 أبريل 2023، تم الدخول في 2 نوفمبر 2024، <https://www.siyassa.org.eg/News/18555.aspx>.
62. محمد عثمان، "تقسيم السودان" خطري لبلد في الأفق مع تزايد نفوذ الدعم السريع في دارفور، BBC News، 22 أكتوبر 2024، تم الدخول في 3 نوفمبر 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/ce9j929y94mo>.
63. أحمد عسكري، حدود ومستقبل دور الجيش الوطني في الصومال، قراءات أفريقية، 19 أبريل 2020، تم الدخول في 29 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3AugPOQ>.
64. Conflict With Al-Shabaab in Somalia, Global Conflict Tracker, 15 October 2024, Accessed on 29 October 2024, <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/al-shabab-somalia>
65. علي بكر ونورة الحبسي، تنافس جهادي.. دلالات تصاعد هجمات "داعش" ضد حركة الشباب الصومالية، تريندز للبحوث والاستشارات، 6 مارس 2024، تم الدخول في 4 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/4ea5Sji>.
66. Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2023, accessed on 24 October 2024, <https://www.transparency.org/en/cpi/2023>.
67. Sonia Martínez Girón and Anna Lorenzini, Lebanon: a story of crisis upon crisis, International Team For the Study of Security Verona, 29 January 2024, Accessed on 24 October, 2024, <https://www.itssverona.it/lebanon-a-story-of-crisis-upon-crisis>.
68. مياه الشرب... أزمة متفاقمة تؤرق سكان صنعاء، الشرق الأوسط، 13 مارس 2024، تم الدخول في 30 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3NTFvna>.
69. صلاح خليل، حالة أفريقية.. الاتجاهات الجديدة للأزمة السودانية في بداية عامها الثاني، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد رقم 4، ص 22-24، مايو 2024.
70. حيث كانت ليبيا تعمل بالنظام الفيدرالي حيث كانت مقسمة لثلاثة أقاليم، طرابلس وبرقة وفزان، حتى عام 1963، عندما تم إلغاء الفيدرالية واعتماد النظام الموحد.
71. حسام فتحي محمد وعبد الرحيم أحمد خليل، الدوافع غير المعلنة للتدخل العسكري للناطو في ليبيا، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، العدد رقم 8، 2 أكتوبر 2024، ص 165-166.
72. في ذكرى إلغاءه... هل يحل "النظام الفيدرالي" الأزمة الليبية أم يدفعها نحو التقسيم؟، سيوتنيك، 25 أبريل 2023، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://bit.ly/4hC0qIP>.
73. Stephanie Kirchgaessner and Julian Borger, Trump aide drew plan on napkin to partition Libya into three, The Guardian, 10 April 2017, Accessed on 3 November 2024, <https://www.theguardian.com/world/2017/apr/10/libya-partition-trump-administration-sebastian-gorka>.
74. حفتر يعلن عن فرصة أخيرة لرسم خارطة طريق وإجراء انتخابات، العربية، 24 ديسمبر 2022، تم الدخول في 31 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/4faFbw1>.
75. ما بعد الأسد: سيناريوهات تطور المشهد السوري، تريندز للبحوث والاستشارات، ديسمبر 2024، تم الدخول في 8 ديسمبر 2024، <https://bit.ly/4gr6OKM>.
76. عبد اللطيف فاروق، غياب المشروع الوطني: معضلة السودان المزمّنة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 يوليو 2024، تم الدخول في 1 نوفمبر 2024، <https://ecss.com.eg/46959>.

اتجاهات سياسات القوى الكبرى إزاء الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير

2

نوران عوضين*

* نائبة رئيس وحدة الدراسات الآسيوية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

آية عبد العزيز*

* باحثة أول بوحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«لم تعد السياسة الخارجية صنعة الهواة. لم يعرف الإنسان في تاريخه الطويل مرحلةً بلغت فيها إدارة سفينة التعامل الدولي ما بلغته اليوم من تعقيد. إن فهم الحقائق التي تحيط بنا - ولو في إطار محدود - في حاجة إلى حياة كاملة. ولا يجوز أن يخذعنا سماع أن أشخاصًا محدودي الثقافة والتاريخ العلمي، قدّرت لهم القيادة العليا في مجتمعات عظمى كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي! وذلك أن حول القائد في تلك النظم مجموعةً كاملةً من الخبراء، والسياسة القومية في تلك الدول لا تصنعها إرادة فردية، وإنما هي وليدة تقاليد ثابتة صاغتها مؤسسات قد لا تبدو واضحة للعيان ولكنها ذات فاعلية ثابتة. هذه الحقيقة تزداد خطورتها عندما نرتفع إلى مستوى التعامل الإيجابي، بما يعنيه من محاولة التحكم في الأحداث وقيادة سفينة الصدام الدولي، بما يفرضه ذلك من ضرورة بناء تصور واضح للأهداف وأساليب للممارسة، ليس في حالة النجاح فحسب، بل في حالة الفشل كذلك؛ حيث إن كلا الافتراضين - النجاح والفشل - يملك درجاته المختلفة. وتزداد الخطورة عندما يجد القائد نفسه وقد تعيّن عليه أن يتخذ قرارًا سريعًا في عدة لحظات، وهو قادر - ذلك القرار - على أن يحدد مصير أمته ومصير نظامه لعدة أجيال»

د. حامد ربيع

كتاب نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر

للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط

المقدمة:

على مدار عقود، اجتذب إقليم الشرق الأوسط اهتمام القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، نتيجةً لموقعه الاستراتيجي المحوري على طرق التجارة العالمية، فضلاً عن امتلاكه ثروات طبيعية متنوعة ووفيرة، مما أسهم في تنامي ارتباط مصالح هذه القوى مع الإقليم، ودفع نحو تحوله إلى ساحة من ساحات التنافس الدولي، خاصة مع توجه الولايات المتحدة إلى آسيا محدثة فراغاً استراتيجياً عزز من فرص حضور القوى الدولية الأخرى وفي مقدمتها روسيا والصين.

وقد أوجد هذا النمط من التفاعلات حالة من الاستقطاب المتنامي الناتج عن رغبة كل طرف في تأكيد تأثيره في معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي، من خلال توظيف حالة السيولة الأمنية والانقسامات السياسية التي شهدها الإقليم منذ عام 2011، والتي لاتزال تداعياتها قائمة حتى الآن، ومؤثرة في نمط التفاعلات الإقليمية، كما كشفت عن حدود الدور الدولي في الإقليم في سياق التحولات المتتالية التي يمر بها الشرق الأوسط؛ الأمر الذي أفرز نوعاً من علاقات التأثير التبادلي برهنت عليها الحرب الروسية-الأوكرانية، علاوة على الحرب في غزة.

وعليه، يسלט هذا الفصل الضوء على طبيعة الحضور والدور الذي تلعبه القوى الكبرى في الشرق الأوسط، بجانب التركيز على دوافع تغير هذا الدور الذي ارتبط في جوهره بتطور مصالح هذه القوى بالأساس، وتعارض -في كثير من الأحيان- مع معادلة الاستقرار التي كانت سائدة من قبل داخل الإقليم، الذي أصبح ساحة مفتوحة أمام العديد من الفاعلين الساعين نحو فرض وضع متناسب مع أولوياتهم الوطنية وطموحهم العالمي.

أولاً- تطور الحضور الدولي في الشرق الأوسط

ارتبط الحضور الدولي متعدد الأطراف في الشرق الأوسط، بالعمليات السياسية الكبرى التي أسهمت في تشكيل وتطور النظام الدولي؛ حيث الانتقال من نظام ثنائي القطبية، إلى نظام أحادي القطبية أضحت الولايات المتحدة بمقتضاه القوى المهيمنة الوحيدة على النظام الدولي. وبرغم من سعي الولايات المتحدة نحو ترسيخ دورها القيادي، كانت لتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مآلات معرقله تجلت في تأكيد الصين لصعودها العالمي مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية. وهو ما برهن على أن النظام الدولي في حالة انتقال، وأن هناك قوى أخرى على خريطته أصبح لها دور فاعل ومؤثر في بنية تفاعلاته.

وفي الواقع، لم يكن إقليم الشرق الأوسط بعيداً عن هذه التحولات، إذ شكلت خريطة حضور القوى الدولية بداخله، وطبيعة تفاعلاتها، انعكاساً مباشراً لهذه التحولات، وهو ما يمكن رؤيته على النحو التالي:

بالنسبة للولايات المتحدة، اتسمت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعدد من المتغيرات كنتيجة للتطورات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية، علاوة على ارتباطها بالمصالح الأمريكية المتغيرة. إذ اقتصر في البداية على ضمان وبقاء أمن إسرائيل، وتدفق إمدادات الطاقة، والحد من تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وهو ما انعكس على بروز الدور الأمريكي في الإقليم سواء على الصعيد السياسي في إطار عملية السلام عام 1978، أو على المستوى العسكري وخاصة في قيادة التحالف الدولي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات.

ولكن مع انتفاء العدو التقليدي للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية، ارتهنت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بضمن تعزيز مكانة واشنطن عالمياً باعتبارها القوى العظمى القادرة والراغبة في قيادة النظام العالمي، بشكل منفرد، وهو ما تجلّى في قيادتها للتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وغزو أفغانستان عام 2001 ردّاً على هجمات 11 سبتمبر، ثم غزوها للعراق في عام 2003، وعودتها عسكرياً مجدداً، بعد أكثر من عقد، لمحاربة

تنظيم "داعش"؛ حتى لا يتحول الشرق الأوسط ذو الأهمية الاستراتيجية إلى بيئة حاضنة للإرهاب يستهدف المصالح الأمريكية الحيوية.

وخلال هذه الفترة، برز أيضاً تنامي التهديدات النووية في إطار محاولة إيران تطوير برنامج نووي، يسمح لها بحيازة سلاح نووي؛ الأمر الذي أضاف إلى أولوياتها بعداً جديداً يتمثل في الحد من الانتشار النووي بالإقليم¹.

ولكن مع تراجع عوامل الارتباط التاريخية التي أسهمت في تعميق العلاقات مع دول الإقليم، خاصة بعد أن أضحت الولايات المتحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، بجانب عدم الرغبة في التدخل في الأزمات الإقليمية ذات التكلفة المرتفعة التي كانت لها تداعيات على الداخل الأمريكي، والعمل على التوجه نحو آسيا في محاولة لاحتواء الصعود الصيني وهو ما تجلّى خلال إدارة الرئيس الأسبق "باراك أوباما"²، واستمر خلال الإدارات المتعاقبة؛ الأمر الذي انعكس تبعاته في حجم الحضور الأمريكي في الإقليم وأيضاً على ثقة الشركاء في الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، أعادت الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب في غزة الزخم والاهتمام الأمريكي للشرق الأوسط، وبرهنت على أن سياسة "القيادة من الخلف" والتحول بعيداً عن التفاعلات الإقليمية لا تصب في مصلحة واشنطن، ولا سيما مع تنامي الحضور الروسي والصيني.

وبالانتقال إلى تطور الحضور الصيني في الشرق الأوسط، يتضح مدى ارتباطه بمراحل الصعود العالمي للصين. إذ تشكل العقود اللاحقة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، في عام 1949، حتى عام 1992، المرحلة الأولى التأسيسية لهذا الحضور، والذي اقتصر على إرساء أسس العلاقات الدبلوماسية الودية مع دول الإقليم، دون الانخراط بشكل أوسع في قضايا وأزمات المنطقة.

فيما شهدت المرحلة اللاحقة لتحول النظام الدولي نحو القطبية الأحادية تطوراً في السياسات الصينية إزاء الإقليم. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتكزت التحركات الصينية على الإيفاء بمبدأ "تعزيز الدور"، عبر استمرار الالتزام بتوثيق العلاقات السياسية والدبلوماسية، بجانب بحث سبل تطوير الشراكات الاقتصادية والتجارية مع دول الإقليم، بما يفي متطلبات النمو الاقتصادي الداخلي

ويحقق في الوقت نفسه الكسب المشترك للجميع، وهو ما مهد الطريق لاحقاً أمام تطور الدور الصيني، والتحول بدلاً من "تعزيز الدور"، نحو تبني نهج "الحضور النشط"، الذي لا يقتصر عند حد توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الإقليم، وإنما يمتد نحو تطوير علاقات عسكرية وأمنية، بالتوازي مع تأسيس دور فاعل بأزمات المنطقة.

وقد ارتبط هذا التحول مع تأكيد الصين لمكانتها العالمية في النظام الدولي الراهن، حيث الانتقال من وضع الدولة النامية إلى قوة منافسة للولايات المتحدة، تتفق أطروحاتها ورؤاها إزاء القضايا الإقليمية والدولية مع مواقف غالبية دول الإقليم، الذين ارتأوا من جانبهم تبني سياسة تنويع الشراكات، بدلاً من الاعتماد كلية على الحليف الأمريكي؛ الأمر الذي أسهم بدوره في دفع جهود التطوير الشامل للعلاقات الصينية، الثنائية ومتعددة الأطراف، مع دول الإقليم؛ الأمر الذي اتخذ أبعاداً أكثر وضوحاً مع الحرب الروسية الأوكرانية، ولاحقاً الحرب في غزة، أسهمت بدورها في ارتفاع مستوى التنافس الدولي داخل الإقليم³.

وبالنظر إلى الدور الروسي في الشرق الأوسط، تبرز الأهمية المتزايدة للإقليم في حسابات المصلحة الروسية، بدءاً من تطلعها إلى الوصول إلى البحر المتوسط، وتأمين طرق التجارة التي تربطها بالأسواق العالمية، وصولاً إلى تحول الإقليم إلى ساحة من ساحات التنافس الرئيسية، خلال مرحلة الحرب الباردة، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي نحو إقامة علاقات وثيقة مع العديد من دول الإقليم، كمصر والجزائر والعراق وسوريا وليبيا⁴، وتأكيد الدور المؤثر - كقوة عظمى - في مجريات أزماته، لا سيما الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب العراقية الإيرانية.

ومع ذلك، أدت الاضطرابات الداخلية والصعوبات الاقتصادية التي مر بها الاتحاد السوفيتي منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى تخفيض انخراطه الخارجي. فيما أدى انهياره عام 1991 إلى انسحاب روسيا - إلى حد كبير - من تفاعلات الشرق الأوسط.

ومع تولي الرئيس " فلاديمير بوتين " لمقاليد السلطة عام 2000، أصبحت الأولويات الروسية في الشرق الأوسط أكثر وضوحًا، والتي تتمثل في؛ أولاً: الحيلولة دون تشكيل تحالفات معارضة لموسكو في الإقليم، بالتوازي مع تأكيد حضورها السياسي كفاعل مؤثر بالأزمات. ثانيًا: محاولة تقويض التهديد الأمني الإرهابي القادم من المنطقة، ومنع ظهور الصراعات التي قد تشكل تهديدًا للفضاء الروسي. وثالثًا: تعزيز الحضور الروسي في أسواق النفط والغاز، فضلًا عن اجتذاب الاستثمارات وتأمين الأسواق لعدد من الصناعات الروسية، واستخدام إمكانات النقل والعبور في المنطقة للوصول إلى الأسواق الآسيوية، وتخفيف عبء العقوبات⁵.

وعليه، أسهمت التحركات الروسية في تعزيز دعائم القبول لدورها المتصاعد داخل الإقليم، تمثلت أبرز مؤشرات في استمرار علاقات موسكو مع دول الإقليم برغم حالة العزلة الغربية التي فرضت عليها عقب ضم شبه جزيرة القرم عام 2014⁶. فيما أكد تدخلها العسكري في سوريا، في سبتمبر 2015، على وضعها كفاعل لا غنى عنه داخل الإقليم⁷.

ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تحولت الاهتمامات الروسية لتصبح مرتكزة بشكل أكبر على حشد الدعم الدولي لصالح موقفها، وهو ما دفعها نحو استمرار الالتزام بمسار تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول الإقليم، التي التزمت غالبيتها بتبني موقف محايد إزاء الصراع، من منطلق رغبتها في تعميق علاقاتها مع جميع القوى الكبرى الفاعلة بالنظام الدولي⁸.

وفيما يتعلق بالحضور الأوروبي، فقد فرضت التحولات التي شهدتها أوروبا مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتنامي صعود اليمين المتطرف، بجانب اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية نحو إعادة هيكلة سياساتها الخارجية والأمنية، بجانب إمكانية لعب دور مستقل عن الولايات المتحدة. ليس بمعنى " فك الارتباط "، ولكن استنادًا على المشاركة في تحمل الأعباء عبر زيادة الإنفاق الدفاعي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، وامتلاك آليات تعزز من حضوره والتزامه تجاه الأقاليم المرتبطة بمصالحه الحيوية وتحديدًا الشرق الأوسط؛ إذ لم تعد السياسات الأوروبية

قاصرة على دعم عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والتحول الديمقراطي فحسب، بل أخذت عدّة مسارات كان بعضها استمراراً للنهج القائم على التعاون والشراكة الاستراتيجية، فيما تشكل البعض الآخر نتاجاً لجملة من التطورات المتتالية التي مرت بها القوى الأوروبية ودول الشرق الأوسط خلال العقد الماضي.

وعليه؛ فقد اكتسب الإقليم أهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الأوروبية، نتيجةً التقارب الجغرافي، والعلاقات التاريخية الممتدة، والمرتكزة على التعاون والشراكة متعددة المجالات، فضلاً عن ارتباط الأمن الأوروبي بمعادلة الأمن والاستقرار الإقليمي، وذلك في سياق سعي القوى الأوروبية لتعزيز دورها ومكانتها في النظام الدولي، علاوة على التوجه الأمريكي نحو آسيا وعدم الانخراط المباشر في أزمات الإقليم، بالتزامن مع عودة النفوذ الروسي بالتوازي مع الصعود الصيني في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي دفع القوى الأوروبية سواء على مستوى المؤسسات أو الدول إلى مراجعة سياساتهم نحو الشرق الأوسط.

ثانياً - أبعاد الحضور الدولي في الشرق الأوسط

ارتكزت سياسات القوى الكبرى إزاء التحولات المتتالية والأزمات المركبة التي شهدها الشرق الأوسط على تحقيق مصالحها المرتبطة بأولوياتها الداخلية؛ مما جعل دول الإقليم أمام سياسات متعارضة أثرت بدورها في مصالحهم، وامتدت ارتداداتها على الأمن والاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تُشكل طبيعة الحضور الدولي في الشرق الأوسط، وذلك على النحو التالي:

1. البعد السياسي:

ارتكزت أهداف السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط على تعزيز الاستقرار الإقليمي عبر التعاون مع الشركاء الإقليميين لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة، وهو ما تجلّى خلال الإدارات المتعاقبة. ففي حين حاول الرئيس الأسبق "باراك أوباما" احتواء إيران بما يمهد لعودة الاستقرار في منطقة الخليج العربي، جاء

الرئيس "دونالد ترامب" ليعيد تشكيل التوازنات الإقليمية عبر ممارسة الضغط الأقصى على طهران، وهو ما تمثل في الانسحاب من الاتفاق النووي، واستكمال مسار التطبيع من خلال "اتفاقيات أبراهام".

ورغم ذلك لم تستمر العلاقات الخليجية الأمريكية دون عثرات، إذ سمح التعاطي الأمريكي غير الفعال مع التهديدات الأمنية التي مرت بها القوى الخليجية إبان هجمات الحوثيين على الإمارات في عام 2022، وهجومهم السابق على منشآت النفط السعودية في سبتمبر 2019⁹ إلى تبنيهم سياسات "التحوط الاستراتيجي" القائمة على أولوية الإدارة الإقليمية للأزمات فيما بين دول الشرق الأوسط، علاوة على تعزيز التعاون والشراكة مع روسيا والصين، بالتوازي مع الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة، التي أكدت بدورها على التزامها تجاه دول الإقليم خلال إدارة الرئيس "جو بايدن"، وهو ما تأكد خلال قمة "جدة للأمن والتنمية"، التي تعد الأولى من نوعها في يوليو 2022، وشاركت فيها الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والأردن والعراق، وقد أكد خلالها الرئيس الأمريكي على جملة من المبادئ وهي:

- تعزيز الشراكة مع الدول التي تلتزم بالنظام الدولي المرتكز على القواعد، كما ستتأكد واشنطن من مدى قدرة هذه الدول في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الأجنبية.
- عدم السماح للقوى الأجنبية أو الإقليمية بعرقلة حركة الملاحة في الممرات الدولية لا سيما مضيق باب المندب، ومضيق هرمز.
- التصدي لأي محاولة من قبل أي دولة للسيطرة على دولة أخرى عبر التوغل أو التهديد أو التعزيزات العسكرية.
- ستعمل واشنطن على خفض التوتر وتهدئة وإنهاء الصراعات عبر الآليات الدبلوماسية حيثما أمكن، بجانب ردع التهديدات التي تؤثر في الاستقرار الإقليمي.
- ستعزز واشنطن علاقاتها على الشركاء من خلال بناء روابط أمنية وسياسية واقتصادية، فضلاً عن احترام سيادة الدولة الوطنية وخياراتها المستقلة. كما ستعمل واشنطن على تعزيز حقوق الإنسان والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة¹⁰.

وعليه؛ كانت هذه المبادئ بمثابة إطار للعلاقات الأمريكية-العربية، يستهدف تحقيق المصالح المشتركة، بالتزامن مع استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية والتي أظهرت مدى أهمية الشرق الأوسط في الحفاظ توازن أسعار الطاقة العالمية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية-التركية، فقد أدت الرؤية غير المتوافقة بين واشنطن وأنقرة بشأن النظام الدولي، وخاصة في ضوء اعتقاد الأخيرة اتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وهو ما اعتبرته بمثابة فرصة يمكن أن تستفيد منها لتأمين مصالحها الحيوية، إلى توتر العلاقات التي ازدادت حدتها مع إصرار تركيا على شراء منظومة الدفاعي الجوي الروسي "S-400" في عام 2017. وبموجب الصفقة، حصلت أنقرة على المنظومة في يونيو 2020؛ مما عرضها للعقوبات الأمريكية بحسب معايير قانون "أعداء أمريكا" وتم استبعادها من تصنيع واستلام طائرات "F-35".¹¹

توازي هذا التوتر مع توترات أخرى، كان أبرزها انتقاد أنقرة لعلاقات واشنطن مع الأكراد في سوريا والاعتماد عليهم في محاربة الإرهاب. ولكن مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، حاولت واشنطن تبني نهج مغاير قائم على احتواء تركيا وتقليل حدة الصدام معها بما يسهم في توسع حلف "الناتو"، بعد اعتراض أنقرة على انضمام السويد وفنلندا لعضوية الحلف في البداية¹² وعليه لا تزال العلاقات مرتكزة على التعاون البراجماتي بما يتوافق مع مصالح كل طرف. ويرغم توتر العلاقات للمرة الثانية نتيجة انتقاد تركيا للدور الأمريكي الداعم لإسرائيل خلال الحرب في غزة، دفعت موافقة أنقرة على انضمام السويد لحلف "الناتو"، مارس 2024، واشنطن نحو الموافقة على شراء تركيا للطائرات "F-16".

وبالانتقال إلى الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أظهر التعاطي الأمريكي خلال الإدارات الأمريكية الثلاث الأخيرة مع جولات العنف المتجددة بين إسرائيل وفلسطين مدى تراجع الدور الأمريكي كوسيط موثوق به في إدارة الصراع، إذ تبنت نهجاً قائماً على توسيع نطاق التطبيع باعتباره هدفاً في حد ذاته لتعزيز الاستقرار الإقليمي، دون الأخذ في الاعتبار مستقبل القضية الفلسطينية. رغم ذلك شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية خلال إدارة "بايدن" بعض التوترات على خلفية

خطط الإصلاح القضائي التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي " بنيامين نتنياهو"¹⁴، ولاحقًا خلال الحرب في غزة عندما رفضت إسرائيل الانصياع إلى مطالب الإدارة الأمريكية لوقف الحرب. ولكن هذا لا يعني أن واشنطن قد تتخلى عن إسرائيل أو تتراجع عن التزاماتها تجاهها، وهو ما تجسد في دعمها اللامحدود لحليفها، وتأكيدا المستمر على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها¹⁵.

في المقابل، ترتبط الصين بمستويين أساسيين من العلاقات مع دول الشرق الأوسط. فعلى مستوى العلاقات الثنائية، ارتقت علاقات الصين مع كل من مصر والجزائر والسعودية والإمارات وإيران إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، فيما جمعتها علاقة "شراكة استراتيجية" مع كل من قطر، والعراق، والأردن، والسودان، والمغرب، وعمان، وجيبوتي، والكويت، وفلسطين، وسوريا، وتركيا¹⁶. بينما ترتبط مع إسرائيل بعلاقة "شراكة شاملة مبتكرة"، تركز على التعاون في مجال الابتكار والتكنولوجيا¹⁷.

وعلى الصعيد متعدد الأطراف، أسست الصين، بالتعاون مع دول الإقليم، مجموعة من الآليات من شأنها تنسيق سياسات التعاون المشترك، من ضمنها منتدى التعاون العربي الصيني، والحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما تشكل التجمعات الدولية ساحة أخرى للتعاون، فخلال الشهور الأخيرة، انضمت بعض دول الإقليم إلى تجمعات شاركت الصين في تأسيسها وقيادتها لاحقًا. ففي يناير 2024، انضمت مصر والسعودية والإمارات وإيران رسميًا إلى تجمع البريكس. وفي يوليو 2023، اعترفت منظمة "شنغهاي" للتعاون بإيران كعضو كامل العضوية، وهو الوضع الذي سعت طهران إلى تحقيقه منذ عام 2008، كما قبلت المنظمة كلاً من مصر وقطر والسعودية والكويت والإمارات كشركاء حوار¹⁸.

ومع تنامي الاهتمام الصيني بتعزيز الحضور داخل الإقليم، اتجهت القيادة الصينية نحو إرساء دور سياسي إزاء الأزمات الإقليمية؛ الأمر الذي تجلّى في تعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط، في سبتمبر 2002، للتعامل بشكل رئيسي مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومبعوث آخر للشئون الأفريقية في مايو 2007، للتعامل مع

النزاع حول إقليم دارفور بالسودان، ولاحقًا تم تعيين مبعوث خاص إلى سوريا، في عام 2016. وعلى خلاف الفاعلين الدوليين الآخرين بالمنطقة، التزمت الصين إلى حد كبير بنهج التدخل الحذر القائم على الدعوة إلى خفض التصعيد وطرح عروض للوساطة بين الأطراف المتنازعة. وقد أسفرت هذه الجهود عن نجاحات ملموسة، كان من أبرزها التوصل، بجانب كلٍ من الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، إلى الاتفاق النووي مع إيران، المعروف باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة"، عام 2015.

فيما شكلت الوساطة الصينية ما بين السعودية وإيران، مارس 2023، نقطة التحول الرئيسية في الدور الصيني داخل الإقليم. فمن خلالها، نجحت بكين في طرح نفسها كقوة داعمة للأمن والاستقرار، مؤكدة في الوقت نفسه على فاعلية مبادراتها للأمن العالمي، والتي سبق وأن طرحتها في فبراير 2023، والمستندة إلى مبادئ الحوار والتشاور السلمي وعدم التدخل واحترام سيادة جميع البلدان في حل النزاعات، بدلاً عن نهج العقوبات الأحادية والمواجهة والسعي لتحقيق الأمن على حساب الآخرين، والذي أسفر عن تقويض الأمن العالمي.

وعلى صعيد متصل، لا يمكن فصل نجاح الوساطة الصينية عن إطار المنافسة الأمريكية الصينية، إذ يعد اتفاق تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية مكافئًا للاتفاقات الإبراهيمية التي توسطت فيها الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب¹⁹.

وفي إطار الحرب الإسرائيلية على غزة، تبنت الصين خطابًا متقاربًا مع خطاب دول الجنوب العالمي والذي يخلص إلى أهمية وقف الأعمال العدائية تجنبًا لمزيد من التصعيد الإقليمي، إلى جانب التأكيد على أن الطريق لحل هذا الصراع يكمن في تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما استمرت - بشكل رسمي²⁰ وغير رسمي - في تسليط الضوء على مسؤولية الولايات المتحدة في استمرار العنف نتيجة لدعمها طويل الأمد لإسرائيل والذي جعلها تغض الطرف عن مصالح الفلسطينيين²¹.

وفي أبريل 2024، استضافت بكين اجتماعات لمثلي حركتي فتح وحماس، بهدف بحث سبل تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية وتشكيل قيادة فلسطينية

موحدة، وذلك استنادًا إلى أنه لا يمكن وضع تصور بشأن اليوم التالي في غزة دون جبهة فلسطينية موحدة. وقد أسفرت هذه الاجتماعات، في يوليو 2024، عن توقيع ممثلي أربعة عشر فصيلًا فلسطينيًا على "إعلان بكين" للمصالحة الفلسطينية، الأمر الذي فسرتة وسائل الإعلام الصينية الرسمية على أنه امتداد لموجة المصالحات التي انطلقت بفضل نجاح الوساطة الصينية بين السعودية وإيران، كما أنها تعد تطبيقًا ناجحًا لمبادرة الأمن العالمي، والتي أصبحت ذات منفعة عامة في الشرق الأوسط²².

على صعيد آخر، تتمتع روسيا بعلاقات تعاون ثنائي وشراكة استراتيجية مع كافة دول الشرق الأوسط، بما في ذلك، مصر، والسعودية، والإمارات، وتركيا، وسوريا، وإيران، وإسرائيل. وفي هذا الإطار، تبرز العلاقات الشخصية التي تجمع بين الرئيس "بوتين" مع قادة الإقليم، إلى جانب الأطر المؤسسية المتمثلة في منتدى التعاون العربي الروسي، والحوار الاستراتيجي الخليجي الروسي، باعتبارهما عاملًا أساسيًا في مسار الدفع نحو توطيد العلاقات الروسية الشرق أوسطية.

توازي ذلك مع انخراط روسي متزايد في أزمات الإقليم؛ الأمر الذي دفع موسكو نحو تعيين مبعوث خاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ومبعوث آخر لشئون التسوية السورية. كما كان لموسكو حضورًا لافتًا ضمن الجهود الدولية متعددة الأطراف الساعية إلى تسوية أزمات الإقليم، بما في ذلك الإسهام في تأسيس مجموعة الرباعية الدولية، عام 2002، لتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط، هذا فضلًا عن المشاركة في تشكيل مجموعة "1+5"، المعنية بالتفاوض مع إيران حول برنامجها النووي، في عام 2006.

فيما أسس التدخل العسكري في سوريا مرحلة جديدة لموسكو في الشرق الأوسط، مكنتها من التموضع كفاعل رئيسي، وليس ضمن أطر متعددة الأطراف، بإمكانها إدارة الأزمات الإقليمية وطرح مسارات للتسوية منفصلة عن المسارات الغربية، ويعزرو هذا الأمر بشكل أساسي إلى قدرتها على التوفيق بين المتناقضين.

استنادًا إلى خلفية تنافسهم التاريخي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فضلًا عن تباين مواقفهم وتعارض مصالحهم منذ بداية الأزمة السورية، فقد تمكنت

روسيا من جمع إيران وتركيا معاً ضمن ما يُعرف بتحالف الدول الضامنة، المؤسسة لمسار "الآستانة"، والذي بمرور الوقت أصبح أكثر فاعلية، إن لم يكن بديلاً عن مسار "جنيف" للحل السياسي في سوريا، المنبثق عن قرار مجلس الأمن رقم "2254"، والمدعوم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة. فقد نجح الضامنون الثلاثة بالفعل في إرساء عدد من الترتيبات الميدانية كمناطق خفض التصعيد والالتزام بنظام وقف إطلاق النار في العديد من المناطق، هذا فضلاً عن دورهم الحاسم في نشأة اللجنة الدستورية السورية.

كما كشف التدخل في سوريا عن نهج براجماتي قوامه القدرة على تجاوز وإدارة الخلافات في سبيل تحقيق المصلحة. فعلى سبيل المثال، لم يحول التوافق الروسي الإيراني دون تطور المنافسة وتعارض المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيما بينهما داخل سوريا؛ الأمر الذي امتد إلى تطوير موسكو علاقات سياسية وتجارية مع تل أبيب، وتشير تقارير في هذا الصدد إلى توصل الجانبين إلى تفاهم سمحت موسكو بمقتضاه بعمل القوات الجوية الإسرائيلية فوق المجال الجوي السوري وتنفيذ ضربات ضد أهداف إيرانية دون تدخل من جانب روسيا²³؛ الأمر الذي أثر بالسلب في مناخ الثقة ومسار التنسيق الروسي الإيراني، في بعض الفترات، ولكنه لم يسفر عن تراجع علاقتهما الثنائية أو تيرة تعاونهما ضمن إطار مسار الآستانة.

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا، أولت موسكو أهمية أكبر للجهود الدبلوماسية في الإقليم، باعتبارها ذا تكلفة منخفضة نسبياً لتسوية أزماته العالقة، ولتأكيد استمرار حضورها بداخله، برغم محاولات الغرب فرض العزلة عليها؛ الأمر الذي يمكن رؤيته في توسطها لإعادة العلاقات بين دمشق وأنقرة، فضلاً عن تقديم الدعم الدبلوماسي لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. وفي يوليو 2023، استضافت موسكو الاجتماع الوزاري المشترك السادس بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي للحوار الاستراتيجي²⁴. وفي ديسمبر 2023، انعقدت الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية²⁵.

فيما شهدت الفترة اللاحقة للحرب ازدهار العلاقات الروسية الإيرانية؛ حيث أسست العزلة الدولية المشتركة في تنامي التقارب بينهما، إذ عملت روسيا على دمج إيران ضمن مساعي الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب، وهو ما تجلّى في ترويج موسكو بنشاط لعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون ودعم طموحها للانضمام إلى تجمع البريكس؛ الأمر الذي تحقق في النهاية بانضمام طهران إلى كلتا المنظمتين في عامي 2023 و2024 على التوالي²⁶.

وبالوصول إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فقد أبدت موسكو موقفًا متناسبًا مع خطابها المناهض للولايات المتحدة والذي يتوافق في الوقت نفسه مع رؤية الجنوب العالمي للصراع. فبحسب الرئيس الروسي، يجب أن تنتهي الحرب في قطاع غزة بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وقد كان خطأ من جانب الولايات المتحدة تعطيل عمل الرباعية الدولية. وبدلاً عن ذلك، فقد أثرت واشنطن تولى زمام الأمور واحتكار جهود السلام وتولي المسؤولية كاملة؛ الأمر الذي باء بالفشل²⁷.

في المقابل، أبدت موسكو منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب استعدادها ممارسة دور الوسيط ما بين الفصائل الفلسطينية من ناحية، وما بين إسرائيل وحركة حماس من ناحية أخرى. ففي الثالث عشر من أكتوبر 2023، أعلن الرئيس بوتين عن استعداد بلاده للعمل مع شركاء "بناءين" للمساعدة في التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة²⁸. وفي السادس والعشرين من أكتوبر 2023، استضافت روسيا وفدًا رفيع المستوى من حماس في موسكو²⁹. وفي فبراير 2024، استضافت روسيا اجتماعًا للفصائل الفلسطينية، تضمن ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي، وعدداً من الفصائل الأخرى³⁰.

وفي خضم التصعيد الحوثي في البحر الأحمر ضد السفن الغربية، استقبل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لشئون الشرق الأوسط ودول أفريقيا وفدًا من حركة الحوثي، جرى خلالها التطرق إلى قضية التسوية الشاملة للأزمة اليمنية، مع إيلاء اهتمام خاص لتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتفاقم الوضع في البحر الأحمر³¹. وفي سياق ارتفاع حدة المواجهات الإسرائيلية الإيرانية، وكذا الغزو الإسرائيلي على لبنان، أبدت روسيا استعدادها للمشاركة في أي محادثات بين الجانبين إذا أبديا اهتمامًا³².

واستجابةً للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط، أوضح الاتحاد الأوروبي الملفات ذات الأولوية بالنسبة له إزاء الإقليم، وذلك ضمن وثيقة الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية الصادرة عام 2016 بعنوان: "رؤية مشتركة، عمل مشترك، أوروبا أقوى"، والتي أشار فيها إلى أهمية استمرار التعاون في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والطاقة، والمناخ، وأمن الحدود، والأمن المائي والغذائي، بجانب منع الانتشار، والاعتماد على سياسة الحوار والتفاوض في إدارة الصراعات الإقليمية. علاوة على التعاون مع كافة الأطراف الفاعلة لـ "الحفاظ على احتمالات التوصل إلى حل الدولتين القابل للتطبيق على أساس حدود عام 1967 مع تبادلات متكافئة للأراضي، وإعادة تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات ذات مغزى". وتعزيز العلاقات مع دول الخليج، هذا بجانب التركيز على المجالات ذات الصلة بمعايير انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في إطار تطور العلاقات بين الجانبين بما في ذلك ترسيخ الديمقراطية وتطبيع العلاقات مع قبرص³³.

واتصالاً بذلك؛ استمر التزام الاتحاد الأوروبي تجاه إيران وكبح طموحها النووي عقب الانسحاب الأمريكي من "خطة العمل الشاملة المشتركة" في عام 2018³⁴، ولكنه فشل في إقناع واشنطن وطهران خلال إدارة الرئيس "جو بايدن" للعودة للاتفاق في مارس 2022 على خلفية الدعم الإيراني لروسيا، وتوجه طهران نحو الصين عبر توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة في عام 2021 لمدة 25 عامًا³⁵. وفي إطار الحرب الروسية-الأوكرانية تبنى الاتحاد نهجًا رادعًا لتحركاتها؛ تمثل أبرزها في اعتماد المجلس الأوروبي جُملة من التدابير التقييدية ضد شركات طيران إيرانية، وكذا ضد بعض المسؤولين مثل نائب وزير الدفاع الإيراني، في أكتوبر 2024، على خلفية نقلها طائرات بدون طيار وصواريخ لموسكو³⁶، كما اعتبرت المفوضية الأوروبية أن هذا الدعم "غير مقبول" وينبغي أن يتوقف³⁷. وخلال التصعيد الإسرائيلي-الإيراني، أدان الاتحاد الأوروبي طهران، ودعا كافة الأطراف إلى ضبط النفس، والعمل على خفض التصعيد خوفًا من اتساع نطاقه، ومؤكدًا على التزامه بأمن إسرائيل³⁸.

وعلى الرغم من وضع تركيا كمرشحة لعضوية الاتحاد، وتعاونهما المشترك في العديد من الملفات كإدارة الهجرة واللجوء، شهدت العلاقات نوعًا من التوتر خلال

عام 2018 على خلفية وقف مسار الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي نتيجة تراجع المسار الديمقراطي وسيادة القانون والحقوق والحريات في تركيا. ومع ذلك، برهن الدور التركي المتنامي خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب رعايتها مع الأمم المتحدة لاتفاق بشأن تصدير الحبوب مع طرفي الحرب في يوليو 2022، على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية، وهو ما تجلّى في دعوة المجلس الأوروبي للممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية لمراجعة حالة العلاقة في يونيو 2023.³⁹

وبالانتقال إلى القوى الخليجية، فقد شهدت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تحولاً نوعياً، دفع إلى تعميق التعاون في العديد من المجالات لاسيما التجارة والاستثمارات وأمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، على خلفية إعلان الشراكة الاستراتيجية مع الخليج في مايو 2022، علاوة على ترجمة هذه العلاقات الممتدة بشكل عملي عبر تعيين وزير الخارجية الإيطالي السابق "لويجي دي مايو" كأول ممثل خاص للتكامل لدى مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2023. كما استضافت السعودية أول حوار أمني إقليمي منظم بين الجانبين في يناير 2024. وفي مايو من العام نفسه، تم افتتاح غرفة التجارة الخليجية الأوروبية في السعودية لتسهيل التبادلات التجارية بينهما⁴⁰، وقد مهدت هذه التطورات مجتمعة الطريق أمام انعقاد أول قمة أوروبية-خليجية في أكتوبر 2024.⁴¹

وبالنظر إلى الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، يلتزم الاتحاد الأوروبي إزاء هذا الصراع بأهمية العمل على إيجاد حل عادل وشامل له مُرتكز على حل الدولتين، وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلاهما⁴². وفي سياق ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً حازماً إزاء التصعيد الإسرائيلي الأخير على غزة؛ إذ أدان حركة "حماس"، وأكد على دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتوافق مع القانون الدولي، ودعا إلى أهمية وقف إطلاق النار، وضمان وصول المساعدات لأهالي القطاع⁴³. كما قدم الممثل الأعلى لشئون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خريطة طريق مكونة من عشر نقاط تضمن تحقيق تسوية شاملة ومستدامة⁴⁴. ودعت الدول الأعضاء في التكامل بالإجماع إلى "وقف إنسانية فورية تؤدي إلى وقف إطلاق نار مستدام" في غزة في مارس 2024 لأول مرة، بعد شهور من الانقسام الأوروبي حول وقف إطلاق النار⁴⁵. كما اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى الاعتراف بدولة فلسطين مثل: إسبانيا والنرويج.

2. البعد الاقتصادي:

أسهمت العلاقات التاريخية بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة في تعزيز أبعاد التعاون التجاري والاستثماري؛ إذ أدى البعد الاقتصادي المرتكز على قطاع الطاقة في تشكيل السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط وفي مقدمتهم دول الخليج العربي وخاصة السعودية؛ حيث تم الاعتماد عليها من قبل واشنطن في ضمان توازن أسواق النفط العالمية، وتحديدًا خلال فترة الانتخابات سواء كانت الرئاسية أو التجديد النصفي⁴⁶. كما لقي التعاون الإقليمي في منطقة شرق المتوسط اهتمامًا أمريكيًا نتج عنه انضمامها إلى "متدى غاز شرق المتوسط" بصفة مراقب في مارس 2021⁴⁷.

هذا بجانب اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الإقليم: المغرب والأردن وعمان، والبحرين، إذ وصلت قيمة واردات واشنطن من الدول الأربع حوالي 4,4 مليارات دولار في عام 2023، بموجب هذه الاتفاقيات. علاوة على تنامي حجم العلاقات التجارية الثنائية، فعلى سبيل المثال، وصل إجمالي تجارة السلع والخدمات الأمريكية مع الشرق الأوسط - بما في ذلك الدول غير العربية - ما يُقدر بحوالي 212 مليار دولار خلال عام 2022.

يُضاف إلى ذلك علاقات الشراكة في إطار المناطق الصناعية المؤهلة والتي تعرف باسم "QIZs" التي بموجبها، على سبيل المثال، يوجد لدى مصر بحلول نهاية عام 2023، نحو 1191 شركة في أكثر من 20 منطقة صناعية مشاركة في برنامج⁴⁸ "QIZs". واتصالًا بذلك، تُعد واشنطن ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية⁴⁹، فيما تعتبر ثالث أكبر شريك تجاري للقاهرة⁵⁰. أما على مستوى المنتجات محل الاهتمام، فعلى سبيل المثال، تضمنت الصادرات الأمريكية لمصر منتجات الحديد والصلب، والطاقة لاسيما النفط، بجانب الطائرات والألات والمنتجات الغذائية مثل الذرة والقمح. في المقابل تستورد واشنطن من القاهرة الأسمدة والملابس والغاز الطبيعي والمنتجات الزراعية⁵¹.

أما حجم الاستثمارات؛ فقد قُدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الإقليم بحوالي 94,7 مليار دولار في عام 2022. أما على مستوى الدول، فعلى سبيل المثال، زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في مصر بـ 8,6% خلال عام 2022،

مُقارنة بعام 2021، بما يقدر قيمته بحوالي 12,7 مليار دولار في عام 2022. فيما انخفض حجم الاستثمار الأجنبي الأمريكي في إسرائيل في عام 2022 بحوالي 2,2٪ مقارنة بعام 2021، إذ بلغ نحو 42,5 مليار دولار في عام 2022، كما تراجع أيضًا الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في السعودية الذي وصل إلى نحو 12,2 مليار دولار في عام 2022، منخفضًا بنسبة 1,9 ٪ مقارنة بعام 2021.⁵²

وعلى صعيد آخر، كان للعقوبات الاقتصادية دور في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، فرضت واشنطن المزيد من العقوبات على النظام السوري منذ عام 2011، تمثل أبرزها في قانون "قيصر" لحماية المدنيين السوريين الصادر في ديسمبر 2019.⁵³ هذا إلى جانب إيران التي تواجه عقوبات تستهدف قطاع الطاقة وتحديدًا صناعة النفط على خلفية برنامجها النووي⁵⁴، والتي ارتفعت حدتها على إثر الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 في عهد الرئيس الأسبق "دونالد ترامب"، وحافظ على استمراريتها الرئيس "جو بايدن"، كما وسع نطاقها خاصة في إطار الدعم الإيراني لروسيا خلال حربها على أوكرانيا.⁵⁵

فيما يعد الحضور الاقتصادي هو المجال الأكثر أهمية للصين في الشرق الأوسط، إذ تعد من أكبر الشركاء التجاريين لكافة دول الإقليم.⁵⁶ فمنذ أواخر القرن العشرين، ونتيجة لاستمرار حاجة القاعدة الصناعية المتوسعة للنفط، كان إقليم الشرق الأوسط هو المصدر الوحيد القادر على تلبية هذه الحاجة المتزايدة؛ مما دفع الجانبان نحو تطوير علاقتهما⁵⁷. وبناءً عليه، تشكل الهيدروكربونات والمواد الكيميائية، بما في ذلك البتروكيماويات، نحو 90٪ من إجمالي صادرات الشرق الأوسط إلى الصين، بينما تأتي نصف واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط.⁵⁸

ينصرف بعد آخر للعلاقات الاقتصادية الوطيدة بين الجانبين إلى طبيعة المقاربة الصينية القائمة على أن السبيل نحو الاستقرار والسلام يكمن في تحقيق التنمية المشتركة؛ حيث تشكل عوامل الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف البنية الأساسية، والنمو السكاني السريع أسبابًا رئيسية لانعدام الأمن الإقليمي.⁵⁹ ومن ثمّ تصبح عملية التنمية هي السبيل الأمثل نحو إعادة الاستقرار إلى المنطقة.

وفي هذا الإطار، تعد مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين عام 2013، نموذجًا للتعاون الدولي القائم على تحقيق التنمية المشتركة، والذي بمقتضاه أصبحت بكين، منذ عام 2016، المستثمر الأجنبي الرئيسي في الشرق الأوسط. وبجانب الاهتمام بالتجارة والاستثمار في قطاع الطاقة، وسعت بكين نطاق مشاركتها الإقليمية لتشمل الاستثمار في البنى التحتية ومشاريع المدن الذكية المتقدمة تكنولوجياً ومراكز الابتكار وشبكات الهاتف المحمول من الجيل الخامس⁶⁰.

وبحسب الجمارك الصينية، تضاعف حجم التجارة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط تقريبًا، خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022، حيث ارتفعت من 262,5 مليار دولار إلى 507,2 مليار دولار. فيما كان الشرق الأوسط أسرع شريك تجاري نموًا للصين في عام 2022، بزيادة 27,1% على أساس سنوي، متجاوزًا معدلات النمو مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (15%)، والاتحاد الأوروبي (6,5%)، والولايات المتحدة (3,7%)⁶¹.

وفي الوقت نفسه، فقد وقعت 21 دولة عربية، إلى جانب جامعة الدول العربية وتركيا وإيران، رسميًا على مبادرة الحزام والطريق. كما أيدت 17 دولة عربية مبادرة التنمية العالمية الصينية، وانضمت 15 دولة إلى عضوية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وشاركت 14 دولة في "مبادرة التعاون الصينية العربية لأمن البيانات"⁶².

وعلى صعيد آخر، فقد طورت الصين خلال العقد الماضي شراكتها مع إسرائيل، لا سيما في قطاع التكنولوجيا، بمجالات مثل الاتصالات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية؛ الأمر الذي أثار قلق واشنطن ودفعها نحو ممارسة الضغوط على حليفها. وفي عام 2019، أنشأت إسرائيل لجنة استشارية للاستثمارات الأجنبية، ورفضت العديد من العطاءات الصينية بشأن مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بأبعاد أمنية. وخلال السنوات الأخيرة، تمكنت واشنطن من تقييد نطاق التجارة الإسرائيلية الصينية، وخاصة في القطاعات الحساسة⁶³.

في المقابل، اتجهت بكين نحو تعزيز استخدام عملتها المحلية في تجارتها مع دول الإقليم. ففي مارس 2023، أبرمت الصين أول صفقة طاقة على الإطلاق باليوان

شملت نحو 65 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال الإماراتي، من خلال بورصة شنغهاي للبترول والغاز الطبيعي⁶⁴. تزامن ذلك مع محادثات صينية سعودية بشأن تسعير مبيعات النفط إلى الصين باليوان⁶⁵، وإصدار مصر، في أكتوبر 2023، سندات دولية "باندا" مستدامة بسوق المال الصينية، المخصصة لتمويل مشروعات بنحو 3,5 مليارات يوان صيني، بما يُعادل 500 مليون دولار⁶⁶.

وفي سياق متصل، استمرت بكين في شراء النفط الإيراني بأسعار مخفضة، متحايلة على العقوبات الأمريكية، ولتقوض بذلك قدرة الولايات المتحدة على استخدام العقوبات الأحادية والنظام المالي الدولي لمعاقبة الخصوم⁶⁷.

وبالانتقال إلى الحضور الروسي، يمثل البعد الاقتصادي ركناً أساسياً في تحديد تحركاته إزاء الشرق الأوسط. فمن منطلق رفض غالبية دول الإقليم لسياسة العقوبات الأحادية الغربية ضد روسيا، اكتسبت المنطقة أهمية متزايدة لدى صانع القرار الروسي بهدف الحد من تأثير العقوبات. وقد تأسست هذه الأهمية في أعقاب الضم الروسي لشبه جزيرة القرم، عام 2014، والذي أسفر عن تعليق عضوية روسيا بمجموعة الثماني، إلى جانب فرض عقوبات أمريكية أوروبية؛ الأمر الذي ولّد الحاجة الروسية إلى البحث عن وجهات اقتصادية جديدة من شأنها المساعدة في بناء اقتصاد روسي "مقاوم للعقوبات".

وفي هذا الإطار، شكل التعاون الروسي مع الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" طريقاً لاستمرار تغذية الاقتصاد الروسي بالإيرادات اللازمة لتمويل احتياجات وطموحات الدولة الروسية. يعود بداية هذا التعاون إلى أواخر عام 2016، حين وقعت أوبك إعلاناً للتعاون مع عشر دول بما في ذلك، روسيا⁶⁸، وذلك ضمن ما بات يعرف باسم "أوبك بلس".

وقد أسهم التنسيق الروسي مع كبار منتجي الهيدروكربونات في الشرق الأوسط ضمن إطار التعاون الجديد في مواءمة أسعار النفط مع احتياجات الدولة الروسية؛ الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية. فعلى الرغم من الدعوات الأمريكية الأوروبية المطالبة برفع مستوى الإنتاج النفطي

لتعويض النقص الناجم عن حظر النفط الروسي، التزمت دول "أوبك بلس"، بما في ذلك السعودية والإمارات، جنباً إلى جنب مع مصدري النفط الرئيسيين الآخرين، وكذلك روسيا، بسياسة خفض الإنتاج، والتي تم الإقرار في يونيو 2024 على استمرار الالتزام بها حتى نهاية عام 2025، في محاولة لإدارة التراجع الراهن في الطلب العالمي، وللحفاظ على استقرار أسعار النفط عند مستويات مناسبة مع الاحتياجات المالية للدول المنتجة⁶⁹.

واتصالاً بما تقدم، تشكل واردات الغاز الطبيعي والنفط والفحم أهمية محورية في مسار العلاقات التركية الروسية، والتي ارتفعت أهميتها في أعقاب الحرب الأوكرانية. فخلال عامي 2022 و2023، أصبحت تركيا ثالث أكبر مستهلك للوقود الأحفوري الروسي في العالم. فعلى الرغم من تعدد ساحات الخلافات بينهما، كالمعارضة التركية لـ "العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، وتكثيف أنقرة لوتيرة التعاون الدفاعي مع كييف، فضلاً عن موافقة أنقرة على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف "الناطو"، أسهم الطلب المتزايد من جانب تركيا على الطاقة وحاجة روسيا لبيع الهيدروكربونات الوفيرة لديها في تنامي الترابط الوثيق بين الجانبين، إذ أصبح الوصول المستمر إلى سوق الطاقة التركية أكثر أهمية بالنسبة لروسيا، في حين بات التنويع بعيداً عن روسيا أكثر صعوبة بالنسبة لتركيا، بالنظر إلى ما يرتبط بذلك من صعوبات مادية ولوجستية⁷⁰؛ الأمر الذي عزز من قدرة الجانبين على إدارة وتجاوز خلافاتهما في الملفات الإقليمية الأخرى، وأسهم في تعزيز دور تركيا كوسيط - إلى جانب الأمم المتحدة - ما بين روسيا وأوكرانيا في التوصل إلى اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية، عبر البحر الأسود في يوليو 2022⁷¹.

وعلى صعيد التعاون التجاري، يشكل الشرق الأوسط سوقاً رئيسياً للسلع الروسية، بما في ذلك الأسلحة والحبوب والفضاء والبتروكيماويات والطاقة النووية والنفط والغاز. فخلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، كانت المنطقة هي الوجهة الأولى لصادرات القمح الروسية، بواقع 17 مليون طن متري⁷². كما شهدت ذات الفترة زيادة كبيرة في صادرات النفط والأحجار الكريمة والمعادن الروسية والمنتجات البتروكيماوية والزراعية⁷³.

ووفقًا لدائرة الجمارك الفيدرالية الروسية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري الروسي عام 2023 نحو 710,1 مليارات دولار، وشكل التبادل التجاري مع الدول الآسيوية نحو 51٪ منه، مقابل 23٪ مع الدول الأوروبية، و11٪ مع دول الشرق الأوسط. فيما كانت دول مصر والإمارات والسعودية وتركيا وإيران هم الشركاء الرئيسيين لروسيا في الشرق الأوسط⁷⁴.

وعلى صعيد التعاون النووي، تعد شركة "روساتوم" الجهة الفاعلة الرائدة في السوق النووية لمنطقة الشرق الأوسط؛ حيث يتم بناء محطات نووية في مصر وإيران وتركيا، فضلًا عن مشاركتها في مشاريع في السعودية والإمارات⁷⁵.

من جانب آخر، يوفر موقع الشرق الأوسط مفترق طرق لربط روسيا مع الأسواق الآسيوية، بما يسمح بتيسير عملية تصدير المنتجات الزراعية والبتروكيماوية الروسية والغاز والنفط والآلات والأسمدة إلى هذه الأسواق. وارتباطًا بذلك، اتجهت روسيا بالتعاون مع إيران، منذ منتصف عام 2022، نحو تكثيف العمل على تنفيذ "الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب"، والذي من شأنه ربط الموانئ الشمالية لروسيا عبر القوقاز وآسيا الوسطى وإيران بالهند، بما يساهم في تعزيز التعاون أيضًا مع منطقتي القرن الأفريقي والشرق الأوسط⁷⁶.

وفي سياق متصل، يعد الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، يعتبر الشريك التجاري الأول لتركيا؛ إذ وصل إجمالي حجم التجارة بينهما نحو 198,1 مليار يورو، وهو ما يقدر بحوالي 3,6٪ من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي مع العالم في عام 2022⁷⁷. فيما يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023؛ إذ وصل حجم الواردات دول مجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي نحو 16,2٪⁷⁸.

فضلاً عن علاقات التعاون في مجال الطاقة المتجددة وتحديدًا الربط الكهربائي. فعلى سبيل المثال، وقع الاتحاد الأوروبي مع المغرب في عام 2022، اتفاقية شراكة خضراء شاملة هي الأولى من نوعها يتم توقيعها مع شريك ثالث في سياق الصفقة الخضراء الأوروبية⁷⁹. كما وقعت مصر واليونان وقبرص اتفاقًا بشأن نقل الكهرباء

إلى أوروبا في سياق التعاون بين دول شرق المتوسط لتعزيز أمن الطاقة⁸⁰. فيما تزايد حجم ونطاق الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار تحلي القوى الأوروبية عن إمدادات الطاقة الروسية بعد الحرب في أوكرانيا، وهو ما تمثل في توقيع المفوضية الأوروبية مذكرة تفاهم مع مصر وإسرائيل في يونيو 2022 بشأن تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا⁸¹.

وعلى مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد اتجهت ألمانيا في نوفمبر 2022 إلى توقيع اتفاقية لمدة 15 عامًا مع قطر للحصول على الغاز الطبيعي المسال على أن تبدأ عمليات الإمداد بحلول عام 2026. كما عملت على تفعيل دبلوماسية الهيدروجين الأخضر عبر افتتاح مكتب لها في الرياض، ووقعت إعلان نوايا مع عمان لتعزيز التعاون في الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في العام نفسه. بينما أبرمت فرنسا مذكرة تفاهم مع الرياض للعمل في مجال الطاقة النووية، والهيدروجين، والربط الكهربائي، وكفاءة الطاقة والتخزين والشبكات الذكية، والنفط والغاز ومشتقاتهما. كما توصلت شركة "إيني" الإيطالية إلى مذكرة تفاهم مع السعودية في سبتمبر 2022 متعلقة بالاقتصاد الدائري والصناعات الكيماوية والتنقل المستدام⁸². وخلال مؤتمر "كوب28-28" في نوفمبر 2023، تعهدت حوالي أكثر من 60 دولة في مقدمتهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والإمارات بمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة العالمية بحلول عام 2030 وتعزيز كفاءتها بنسبة 4٪ سنويًا⁸³.

3. البعد العسكري:

ارتبط البعد الأمني في السياسة الأمريكية بمدى تقدير واشنطن لمصالحها المرتبطة بالشرق الأوسط. فبالرغم من اختلاف تعاطي الإدارات المتعاقبة مع الأوضاع الإقليمية، كانت الركيزة الأساسية للتوجه الأمريكي نحو الإقليم قائمة على ضمان تدفق إمدادات النفط مقابل مشاركة واشنطن في تعزيز وإرساء الأمن. ومع التحولات التي شهدتها الداخل الأمريكي حاولت الإدارات الأمريكية ربط الأولويات الداخلية بالتحركات الخارجية⁸⁴.

ففي حين كانت مكافحة الإرهاب في مقدمة أولويات واشنطن في سياق قيادتها للتحالف الدولي لمناهضة تنظيم "داعش" في أغسطس 2014، إلا إنها لم تتبنَ نهجًا واضحًا إزاء التحديات التي شهدتها كلاً من العراق وسوريا في هذا السياق؛ الأمر الذي منح القوى الدولية فرصة للتموضع في كليهما، وفي مقدمتهم روسيا وإيران⁸⁵.

وبرغم ما يبدو من محدودية فاعلية الاستراتيجية الأمريكية إزاء كلتا الدولتين، عمدت واشنطن نحو الالتزام باستمرار حضورها العسكري، حتى وإن كان حضوراً رمزياً، إذ يتمركز نحو 900 جندي أمريكي في سوريا، أما في العراق فقد أصبحت جهود القوات الأمريكية، التي - بحسب ما أعلنته وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2021 - انخفض عددها إلى حوالي 2500 جندي، قاصرة على التدريب وتقديم استشارات للقوات المسلحة العراقية، ودعمهم استخباراتياً في مكافحة الإرهاب وتحديدًا تنظيم "داعش"⁸⁶.

هذا، وقد ظهرت تداعيات هذا النهج عقب اندلاع حرب غزة؛ الأمر الذي دفع واشنطن نحو توسيع وجودها العسكري في الشرق الأوسط، بغرض حماية إسرائيل، فضلاً عن تأمين قواعدها في كل من العراق وسوريا بعد استهدافهما. فعلى سبيل المثال، خلال أبريل 2024، تمكنت القوات الأمريكية من التصدي للهجوم الإيراني المباشر على إسرائيل، كما استمرت في اعتراض الصواريخ الإيرانية المتجهة نحو إسرائيل بالتزامن مع التصعيد الإسرائيلي على حزب الله⁸⁷. وسبق ذلك قيادتها تحالفاً دولياً، أُطلق عليه "حارس الازدهار" في ديسمبر 2023، لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر⁸⁸.

واتصلاً بما تقدم، تُشكل القواعد الأمريكية ركيزة أساسية للتعاون العسكري الأمريكي مع دول الإقليم. فعلى سبيل المثال، تستضيف قطر الحليف الرئيسي لواشنطن من خارج حلف "الناتو" قاعدة "العديد" الجوية التي تعتبر أكبر منشأة عسكرية في الإقليم، ويوجد بها المقر الإقليمي للقيادة المركزية الأمريكية، كما يتمركز فيها حوالي 8 آلاف جندي أمريكي. فيما يوجد مقر القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية والأسطول الخامس الأمريكي، والذي يضم نحو 9 آلاف عسكري بداية من عام 2022، بالبحرين، والتي تعد حليفاً رئيسياً من خارج حلف "الناتو". كما شهدت السعودية وجود نحو 2700 جندي أمريكي خلال ديسمبر 2022، لتقديم الاستشارة

والدعم والتدريب لقواتها المسلحة، وتأمين المصالح الأمريكية من التهديدات الإيرانية. أما في الإمارات، يتمركز في قاعدة "الظفرة" الجوية ما يقرب من 3500 فرد أمريكي⁸⁹. فيما بلغ إجمالي عدد القوات الأمريكية الموجودة في الشرق الأوسط بداية من أغسطس 2024 حوالي 40 ألف جندي أمريكي⁹⁰.

وفيما يتعلق بالمناورات العسكرية التي تستهدف تقارب الرؤى في التعاطي مع التهديدات في الشرق الأوسط، فقد تم تنفيذ بعض المناورات المشتركة مثل: "النسر المدافع" في سبتمبر 2024 بالتعاون مع القوات البحرية المصرية في البحر الأحمر⁹¹، ومناورات "النجم الساطع" في سبتمبر 2023⁹².

يُضاف إلى ما تقدم تصنيف واشنطن للإمارات في سبتمبر 2024 بأنها شريك دفاعي رئيسي، لترتقي بذلك العلاقات إلى مستوى أعلى من مكانة الحليف الرئيسي من خارج حلف "الناطو"؛ الأمر الذي سيسهم في تقوية الشراكة بين البلدين عسكرياً، وفي إطار تحالف غرب آسيا (I2U2)⁹³.

وبالانتقال إلى أهم آليات السياسة الأمريكية المتمثلة في مبيعات الأسلحة، فخلال الفترة من عام 2018 وحتى عام 2023 بلغت نسبة صادرات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط نحو 38٪، في انخفاض بحوالي 11٪ مما كانت عليه خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2018، التي وصلت فيها إلى حوالي 50٪. فيما كانت السعودية بنسبة 15٪، وقطر بنسبة 8,2٪، والكويت بنسبة 4,5٪، وإسرائيل بنسبة 3,6٪ من أكبر عشر دول متلقية للأسلحة الأمريكية خلال الفترة من عام 2018 وحتى عام 2023، وذلك بحسب تقديرات "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"⁹⁴.

في المقابل، تعود بداية اهتمام الصين بتطوير حضورها العسكري في الشرق الأوسط إلى عام 2008، حين أطلقت بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني أول مهمة بحرية حديثة للبلاد في الخارج لمكافحة القرصنة، وذلك من خلال نشر ثلاث سفن في خليج عدن، بما يخدم استقرار وصولها الاقتصادي إلى المنطقة ويعزز التدفق الحر للتجارة.

تبع ذلك إنشاء " جيش التحرير الشعبي " أول قاعدة خارجية له في جيبوتي عام 2017، والتي وصفها بكين بأنها منشأة لوجستية تدعم مهام مكافحة القرصنة، إلا أنها أقرت في وقت لاحق أنها منشأة دعم عسكري، و" نقطة قوة استراتيجية ". فبالإضافة إلى احتواء هذه القاعدة على معدات جمع المعلومات الاستخباراتية، تم توسيعها لاستيعاب حاملات الطائرات وسفن هجومية برمائية، وهي قدرات تتجاوز مهام مكافحة القرصنة؛ الأمر الذي يدفع في اتجاه رغبة الصين نحو تعزيز وجودها العسكري بالمنطقة⁹⁵.

وبحسب وسائل الإعلام الصينية، فإنه منذ ديسمبر 2008 حتى يونيو 2022، أرسلت البحرية الصينية أكثر من 100 سفينة حربية وأكثر من 30 ألف جندي إلى خليج عدن والمياه المقابلة للصومال لأداء مهام الحراسة. وقد رافقت فرق الحراسة البحرية الصينية أكثر من 7000 سفينة تجارية صينية وأخرى تابعة لدول أجنبية؛ مما يثقل من حجم الإسهام الصيني في حماية السلام العالمي وضمان أمن خطوط النقل المهمة عبر البحار المفتوحة⁹⁶.

وفي مارس 2011، برزت الصين كقوة صاعدة عسكريًا بالمنطقة؛ الأمر الذي تجلّى في قيام جيش التحرير الشعبي بأكبر عملية إجلاء لمواطنيه العالقين في ليبيا⁹⁷. وفي أبريل 2015، أجرت البحرية الصينية عملية إجلاء لمواطنيها في اليمن بالإضافة إلى مواطنين أجانب، وقد كانت هذه العملية هي المرة الأولى التي ينقذ فيها الجيش الصيني مواطنين أجانب من مناطق خطيرة⁹⁸.

فيما أسهم تبني غالبية دول الشرق الأوسط لسياسة تنويع الشركاء الأمنيين ومصادر التسليح في تقدم موقع بكين كشريك أمني للعديد من دوله. وبحسب وثيقة " السياسة الصينية إزاء المنطقة العربية "، الصادرة في يناير 2016، والتي تعد دليلاً استرشادياً للسياسة الصينية إزاء الشرق الأوسط، أكدت القيادة الصينية على تعميق التعاون في مجال الأسلحة والمعدات والتقنيات المتخصصة المختلفة، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، إلى جانب استمرار دعم تطوير الدفاع الوطني والقوات العسكرية للدول العربية للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة⁹⁹. ومنذ

ذلك الحين، ارتفعت صادرات بكين من السفن والطائرات وأنظمة الصواريخ المتقدمة إلى الإقليم. وفي الفترة ما بين عامي 2013 و2023، ارتفعت المبيعات العسكرية الصينية إلى الشرق الأوسط بنسبة 80%¹⁰⁰.

وقد دفع ارتفاع حجم مبيعات الأسلحة الصينية إلى الإقليم في اتجاه تطوير مبادرات البحث والتصنيع الدفاعي المشترك. يستدل على ذلك توقيع شركة "جولدن انترناشيونال" الإماراتية، عام 2021، على مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي مع شركة "نورينكو" الصينية، المختصة بصناعة الطائرات بدون طيار والأسلحة بمختلف أنواعها¹⁰¹. وفي فبراير 2023، أعلنت صناعة الطيران الصينية عن إبرام صفقة لتصدير طائرة التدريب المتقدمة L15 المطورة محلياً إلى الإمارات. ويأتي هذا الإعلان في أعقاب كشف وزارة الدفاع الإماراتية، في فبراير 2022 عن نيتها شراء 12 طائرة L15 من الصين، مع إمكانية إضافة 36 طائرة من النوع نفسه في المستقبل¹⁰².

كما وقعت شركة أنظمة الاتصالات والإلكترونيات المتقدمة السعودية اتفاقية استراتيجية، في مارس 2022، لتوطين صناعة أنظمة حمولات الطائرات بدون طيار محليةاً في السعودية، مع مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية (CETC)، المتخصصة في الإلكترونيات ذات الاستخدام المزدوج والتي تعد واحدة من أكبر شركات الدفاع في العالم¹⁰³.

وعلى صعيد متصل، أجرت قوات "جيش التحرير الشعبي" تدريبات مشتركة مع العديد من دول الإقليم، كمصر والسعودية والإمارات وإيران، كما أجرت قواتها البحرية زيارات إلى مصر والسعودية والكويت وعمان وقطر وإيران، لتوطيد العلاقات مع القوات البحرية، ولتعزيز الاهتمام الإقليمي بـ"مبادرة الحزام والطريق"¹⁰⁴.

وبالانتقال إلى طبيعة الحضور العسكري الروسي، يتضح وجود نمطين رئيسيين لمشاركتها العسكرية في الشرق الأوسط، يتمثل الأول في حضورها العسكري المباشر في سوريا وليبيا والسودان، وينصرف الثاني إلى الشراكات الدفاعية بما في ذلك مبيعات الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة.

وكما سبق التوضيح، تعد المشاركة العسكرية الروسية في سوريا بمثابة نقطة التحول للحضور الروسي في المنطقة. فبرغم أن التدخل العسكري الروسي في بدايته كان بمثابة حملة لمكافحة الإرهاب ضد تنظيم "داعش"، سمح هذا التدخل باستعادة دمشق سيطرتها على غالبية الأراضي السورية، بما منح موسكو نفوذاً في إعادة تشكيل البنية الأمنية في مناطق سيطرة الحكومة السورية¹⁰⁵.

يرتبط الدافع الثاني وراء تدخل روسيا العسكري في سوريا إلى رغبة موسكو في القضاء على التهديد الإرهابي المُحتمل، وذلك في ضوء اجتذاب الساحة السورية للعديد من المجاهدين الناطقين بالروسية، والذين قُدِّرَ أعدادهم عام 2015 بما بين 3000 و5000 شخص، يأتي 90٪ منهم من دول القوقاز؛ الأمر الذي شكل تهديداً أمنياً كبيراً للدولة الروسية، بما تطلب التدخل لمنع نقل هؤلاء الأفراد لتجربتهم الجهادية إلى مناطق الخارج القريب في القوقاز وآسيا الوسطى، أو إنشائهم شبكات بين الجماعات المتطرفة المختلفة هناك¹⁰⁶.

يتصل الدافع الثالث بالرغبة الروسية في تأسيس حضور بحري دائم لها على البحر المتوسط، وهو الأمر الذي نجحت موسكو عبر تدخلها العسكري من تأسيسه في قاعدة "طرطوس" البحرية، التي توصلت إلى اتفاق بشأنها مع حكومة النظام السوري، عام 2017، يسمح لها باستخدام الميناء والسيادة على القاعدة البحرية لمدة 49 عاماً¹⁰⁷. سبق ذلك وتوصل الجانبان إلى اتفاق يسمح باستمرار الوجود العسكري الروسي في قاعدة "حميميم" الجوية، الواقعة بمحافظة اللاذقية الساحلية، لمدة 50 عاماً مع إمكانية تمديدتها لمدة 25 عاماً أخرى¹⁰⁸.

وعليه، فقد حقق التدخل العسكري بعض المكاسب بالنسبة لموسكو، فمن ناحية، أتاح التدخل فرصة للتدريب العسكري واختبار أنظمة الأسلحة الروسية. من ناحية أخرى، أسس نجاح التدخل حضور روسي أقوى في شؤون الشرق الأوسط، وهو ما انعكس بالإيجاب على شعبية الرئيس الروسي داخلياً¹⁰⁹.

فيما أدى طول أمد الحرب في أوكرانيا إلى تحول بالأولويات العسكرية الروسية، وهو ما يمكن رؤيته في لجوء موسكو إلى إعادة نشر القوات والمعدات العسكرية

الروسية بالخارج لصالح القتال على الجبهة الأوكرانية، ولكن لم يعني هذا تخلي روسي عما تحقق من مكاسب في سوريا، إذ أصرت موسكو على الاحتفاظ بالقواعد الاستراتيجية في طرطوس وحميميم لضمان استمرار وجود جزء من أسطولها في البحر المتوسط¹¹⁰.

وبحسب مركز جسور للدراسات، تمتلك روسيا، حتى يوليو 2024، نحو 114 موقعًا عسكريًا في سوريا موزعين في أنحاء سيطرة النظام السوري وكذا بمناطق خفض التصعيد. ولا تزال روسيا محتفظة بتفوقها العسكري وبميزة الانتشار في المواقع الاستراتيجية المهمة، وذلك بالمقارنة مع القوات الإيرانية هناك¹¹¹.

وفي ضوء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتحول الأراضي السورية إلى ساحة من ساحات المواجهة الإسرائيلية الإيرانية، أبرزت الضربة الإسرائيلية التي نُفذت في أكتوبر 2024 ضد مستودعات قريبة جدًا من قاعدة حميميم، تراجع مستوى التنسيق الروسي الإسرائيلي المؤسس منذ عام 2018؛ الأمر الذي أدى إلى إطلاق روسيا تحذيرًا للجانب الإسرائيلي بأن "ينأى عن شن أي ضربات للأراضي السورية، وبأنه يمكن حل كل المسائل عبر قنوات الاتصال بين العسكريين الروس والإسرائيليين"¹¹².

لا يتوقف الحضور العسكري الروسي عند روسيا فقط، وإنما يمتد أيضًا إلى الساحة الليبية، والتي من شأنها أن توفر وصولًا إضافيًا لروسيا إلى شاطئ المتوسط، بما قد يشكل تحديًا للوجود البحري الأمريكي ولحلف "الناتو" في هذه المنطقة، هذا علاوة على تأمين نقطة انطلاق إلى أفريقيا؛ حيث تسعى روسيا إلى توسيع شبكة علاقاتها وحضورها هناك¹¹³. وقد أشارت العديد من التقارير إلى خطط روسية للحصول على قاعدة بحرية في "طبرق" شرق ليبيا، إلى جانب السيطرة على قاعدة "براك الشاطئ"؛ الأمر الذي تعزز في أبريل 2024 بعد ملاحظة عمليات الإنزال التي أجرتها طائرات شحن وسفن، يُظن أنها روسية¹¹⁴.

وفي السودان، تردد في يونيو 2024 توصل الجيش السوداني إلى مسودة اتفاق مع الجانب الروسي، يمنح الأخير مركزًا داعمًا فنيًا ولوجستيًا عسكريًا في ميناء "بورتسودان" على البحر الأحمر، لمدة 25 عامًا، وينتهي الاتفاق برغبة أحد الطرفين

في إنهائه. وتنص المسودة على ألا يتعدى الوجود الروسي 300 فرد بالقاعدة، يشغلون وظائف ثابتة، وألا يتعدى عدد السفن الموجودة بنقطة الدعم الفني 4 قطع بحرية في الوقت نفسه¹¹⁵.

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، فقد كان إقليم الشرق الأوسط تقليدياً سوقاً مهماً لصناعة الأسلحة السوفيتية. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح الإقليم السوق الثانية لروسيا بعد آسيا¹¹⁶.

ومع ذلك، أدى طول أمد الحرب الأوكرانية إلى تراجع أولويات قطاع الدفاع الروسي الذي أصبح يركز بشكل أكبر على زيادة الإنتاج للسوق المحلي بدلاً من التصدير¹¹⁷. وبحسب معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، فقد انخفضت صادرات الأسلحة الروسية بنسبة 53٪ بين فترتي 2014-2018 و2019-2023، وشكلت 11٪ من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية. وفي عام 2023، كان حجم صادرات السلاح الروسي أقل بنسبة 52٪؛ مما كان عليه في عام 2022. وخلال الفترة من 2019-2023، تلقت الدول في آسيا وأوقيانوسيا نسبة 68٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، بينما تلقت دول الشرق الأوسط نسبة 13٪ من صادرات السلاح الروسي¹¹⁸.

ومع تطور الأوضاع على الجبهة الأوكرانية، تحولت روسيا من موقعها كمصدر رئيسي للسلاح إلى مستورد. فمنذ منتصف عام 2022، توّطد التعاون العسكري الروسي الإيراني؛ حيث تلقت موسكو أنواعاً مختلفة من الطائرات بدون طيار القتالية الإيرانية، وقذائف المدفعية، وذخائر الأسلحة الصغيرة، والقنابل الانزلاقية؛ الأمر الذي تطور إلى توجه روسيا نحو بدء التصنيع المحلي لطائرات "شاهد" الإيرانية المُسيرة¹¹⁹. وفي المقابل، أعلن نائب وزير الدفاع الإيراني مهدي فرحي، في نوفمبر 2023، عن إبرام بلاده صفقة مع روسيا لشراء مقاتلات سوخوي سو-35، وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز ميل مي-28، وطائرات تدريب نفائثة من طرازياك 130-120. فيما تشير بعض التقارير إلى قيام روسيا ببيع أجهزة رادار حديثة إلى طهران أيضاً¹²¹.

أما فيما يتعلق بالمشاركة العسكرية والأمنية الأوروبية في الشرق الأوسط، فقد أسهمت تدفقات الهجرة غير النظامية التي شهدتها العديد من الدول الأوروبية

خلال عامي 2014 و2015 نتيجة حالة عدم الاستقرار الإقليمي؛ في تعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط في مجال الهجرة وفي مقدمتهم تركيا؛ إذ عقدت اتفاقاً في عام 2016 مع الاتحاد الأوروبي حصلت بموجبه على نحو 6 مليارات يورو للتعاون المشترك في إدارة ملف الهجرة. فضلاً عن توقيع اتفاقية مع تونس في يوليو 2023 شملت تعزيز التعاون في مجموعة من المجالات مثل: الهجرة والاستقرار الاقتصادي والتحول الأخضر، وتضمنت تعهداً بنحو 1,1 مليار يورو لدعم تونس في احتواء الهجرة غير النظامية لأوروبا. وبعد أقل من عام وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية في مارس 2024 مع موريتانيا تعهد بموجبه بتقديم حوالي 210 مليون يورو لتعزيز قدرات موريتانيا الأمنية للحد من الاتجار في البشر وتهريبهم¹²². تلا ذلك اتفاقية شراكة مع مصر تُركز على رفع العلاقات بين الجانبين إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، وتقديم حزمة من المساعدات المالية تُقدر بنحو 7,4 مليارات يورو لمصر خلال الفترة من عام 2024 وحتى عام 2027¹²³.

واستكمالاً لهذا النهج، أعلنت المفوضية الأوروبية في مايو 2024 عن تقديم مساعدات مالية للبنان تُقدر بحوالي مليار يورو خلال الفترة من عام 2024 وحتى عام 2027. والجدير بالذكر أن هذا التوجه لم يكن قاصراً على التكتل الأوروبي بل وامتد إلى الدول الأعضاء التي رحبت بهذه الاتفاقيات واتخذت نهجاً متوافقاً معها مثل: إيطاليا وإسبانيا. كما أضحى ملف الهجرة ذا أولوية في العلاقات الأوروبية متوسطة، نتيجة تأثيره في الداخل الأوروبي في ضوء تنامي صعود قوى اليمين المتطرف¹²⁴.

وفيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط، فقد شاركت كل من المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والدنمارك وبلجيكا في الضربات الجوية ضد "داعش" في العراق، كما شاركت ألمانيا في جهود التدريب بجانب إسبانيا والبرتغال وإيطاليا والمملكة المتحدة¹²⁵. يُضاف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكاً غير عسكري للتحالف الدولي ضد "داعش"¹²⁶. بجانب ذلك، يتولى الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مصر الرئاسة المشتركة للمنندى العالمي لمكافحة الإرهاب لمدة عامين بدايةً من مارس 2023¹²⁷.

وفي إطار الالتزام بقرارات الأمم المتحدة لاستعادة الأمن والاستقرار، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "إيريني" في مارس 2020، لتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، استناداً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1970) لعام 2011، وقد استمرت العملية إلى مارس 2023 ثم تم تمديدتها حتى مارس 2025¹²⁸. والجدير بالذكر، أن هذه العملية جاءت بعد انتهاء عملية "صوفيا" التي كانت قد أطلقت في البحر المتوسط في عام 2015 لمناهضة تهريب المهاجرين¹²⁹. ومع تجدد جولات العنف المرتبطة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "أسيدس" لحماية الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ومضيق باب المندب ضد هجمات الحوثيين¹³⁰. وفي هذا السياق، شاركت المملكة المتحدة في عملية "حارس الازدهار" بقيادة الولايات المتحدة التي انطلقت في عام 2023 لتأمين حركة الملاحة الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر من هجمات الحوثيين¹³¹.

فيما يعتبر التعاون العسكري بين القوى الأوروبية والشرق الأوسط ركيزة أساسية في مسار تطور العلاقات، وتحقيق الاستقرار الإقليمي بالأساس. وفي هذا الإطار، تعد القوى الأوروبية من أهم موردين السلاح للشرق الأوسط؛ إذ وصلت نسبة عمليات نقل الأسلحة الدولية إلى الإقليم خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2023 حوالي 30٪، فيما كانت السعودية وقطر ومصر من بين أكبر 10 مستوردين خلال الفترة نفسها. واتصلاً بذلك، جاءت أغلبية واردات الأسلحة إلى الشرق الأوسط من فرنسا بنسبة 12٪، وإيطاليا بنسبة 10٪، وألمانيا بنسبة 7,1٪¹³².

وانطلاقاً من تقارب الرؤى حول التهديدات والمصالح المشتركة تم تنفيذ مجموعة من المناورات العسكرية مثل: تدريب "ميدوزا 13" والذي استضافته اليونان في أكتوبر 2024، وشاركت فيه كل من مصر وقبرص واليونان وفرنسا والسعودية بجانب المغرب والبحرين وإيطاليا وبلغاريا ورواندا بصفة مراقب¹³³. علاوة على التدريب العسكري المشترك بين مصر وفرنسا في البحر المتوسط "رمسيس 2016"، و"رمسيس 2019" و"رمسيس 2022"، لتعزيز التعاون العسكري بين الجانبين وقدرتهما على مواجهة التهديدات وضمان تأمين مصالحهم الحيوية في منطقة البحر المتوسط¹³⁴. فضلاً عن تنفيذ التدريب العسكري بين المغرب والمملكة المتحدة تحت

اسم "جبل الصحراء" في نوفمبر 2022¹³⁵. واتصالاً بذلك شاركت القوى الأوروبية دول الشرق الأوسط في تحديث قدراتهم وقواتهم العسكرية وهو ما تجلّى في التعاون المصري-الفرنسي منذ عام 2015 لتحديث القوات البحرية والجوية المصرية¹³⁶.

هذا بجانب الانتشار العسكري الأوروبي في الشرق الأوسط مثل: القواعد العسكرية الفرنسية الدائمة في الإمارات والتي تستضيف نحو 700 جندي، منذ اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة في عام 2009¹³⁷. كما تستضيف قاعدة "العيد" الجوية في قطر المقر العملي للقوات الجوية البريطانية في الشرق الأوسط، هذا إلى جانب قاعدتي "المنهاد" الجوية في الإمارات، و"المصنعة" الجوية في عمان والتي تستخدمهما القوات الجوية البريطانية¹³⁸.

وبالانتقال إلى سياسات الضغط في إطار علاقات التعاون العسكري، فقد علقت المملكة المتحدة نحو 30 ترخيصاً لتصدير المعدات العسكرية لإسرائيل بعد إجراء مراجعة حول مدى امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي¹³⁹، كما سبق وأعلنت إيطاليا -ثالث أكبر مورد للمعدات العسكرية لإسرائيل- في يناير 2024 عدم إرسال المزيد من الأسلحة إليها¹⁴⁰. فيما أشارت إسبانيا في فبراير 2024 إلى أنه لم يتم التصريح بأي مبيعات أسلحة لإسرائيل منذ اندلاع الحرب في غزة¹⁴¹. كما سبق أيضاً وخفضت ألمانيا تصاريح تصدير الأسلحة إلى تركيا ردّاً على عملياتها العسكرية على شمال سوريا في عام 2016¹⁴².

ثالثاً - مستقبل الحضور الدولي في الشرق الأوسط

كشفت التفاعلات الدولية الأخيرة المرتبطة بتداعيات الحرب على قطاع غزة عن مستقبل أدوار القوى الدولية في الشرق الأوسط، وحدود التنافس فيما بينها. فبينما أكدت الحرب على مركزية الدور الأمريكي، برهنت أيضاً على محدودية الفاعلية الأوروبية والصينية والروسية، والتي ينصرف جزء من تفسيرها إلى اعتبارات المصلحة الوطنية والقدرة على امتلاك أدوات للتأثير، تتناسب مع رؤية دول الإقليم حيال دورها المنوط به إحداث تحول نوعي في مسار التفاعلات الإقليمية، بما يمهد لعودة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وبناءً عليه، يمكن النظر إلى مجموعة من المحددات التي أطرت التحركات الأخيرة لكل من الولايات المتحدة والصين وروسيا والقوى الأوروبية، والتي يمكن من خلالها استشراف مستقبل حضورهم وتفاعلهم في إقليم الشرق الأوسط.

فعلى الرغم من دور واشنطن الفاعل في معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي، فقد أضحى سياساتها إزاء الإقليم أكثر براجماتية قائمة على "الارتباط الانتقائي"، وبناء تحالفات مرنة تتوافق مع أولوياتها التي تتمثل في مواجهة واحتواء النفوذ الصيني المتصاعد، بجانب تأمين مصالح حلفائها وشركائها الإقليميين بما يتوافق مع مصالحها ويعزز من استمراريتهما كقوى عظمى مهيمنة على النظام الدولي.

يثير ما تقدم العديد من التساؤلات حول الاتجاهات المحتملة لسياسات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية في نوفمبر 2024، وذلك في ضوء تنامي بؤر الاضطراب في الشرق الأوسط الناتجة عن الحرب في قطاع غزة، بالتزامن مع الرغبة الأمريكية في تقليل الانخراط في الإقليم. وبناءً عليه، من المتوقع أن تكون أولوية الإدارة المقبلة هي عودة السلام المتوافق مع مبدأ "أمريكا أولاً" إلى الشرق الأوسط عبر عقد صفقة محتملة لليوم التالي في الشرق الأوسط سيترتب عليها إعادة ترتيب المشهد الإقليمي، كما ستُعِيد تشكيل أولويات السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط الذي أضى ميداناً للتنافس بين القوى الكبرى.

في المقابل، برغم ما أسفرت عنه حالة التصعيد في البحر الأحمر، المرتبطة بتطورات الحرب على قطاع غزة، عن تضرر حركة التجارة الصينية العالمية، أثرت الصين الالتزام بنهج عدم التدخل المباشر، وهو ما يمكن تفسيره تبعاً لمجموعة من الاعتبارات؛ يتعلق أولها: باستمرار قدرة بكين على تحمل تكلفة الضرر الناجم عن التصعيد، في مقابل عدم رغبتها في تحمل أي تكلفة أمنية كتلك التي تتحملها الولايات المتحدة بالمنطقة. بعبارة أخرى، تفضل بكين أن تستمر واشنطن في تحمل مهمة الضامن الأمني للمنطقة؛ الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على مصالحها بالإقليم، لا سيما التجارية والاستثمارية والأمنية، دون تحمل أي تكاليف إضافية¹⁴³.

يتصل بهذا الأمر افتقار الصين إلى قدرات نشر القوة اللازمة لضمان تأمين مصالحها الواسعة في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من قاعدتها البحرية في جيبوتي المجهزة برصيف قادر على استيعاب حاملات الطائرات، لا يزال الوجود العسكري الصيني في خليج عدن متواضعًا. وبحسب ما تشير إليه التقارير، تستضيف القاعدة حوالي 200 من مشاة البحرية الصينية، في حين يتضمن الانتشار البحري النموذجي ثلاث سفن عسكرية فقط في كل مرة تشارك بها الصين في مهام مكافحة القرصنة والإنقاذ¹⁴⁴.

يرتبط الاعتبار الثاني: برؤيتها الخاصة بتحقيق الانتقال إلى نظام عالمي مناهض للولايات المتحدة، وتعد الحرب الإسرائيلية على غزة هي أحدث المحفزات نحو تحقيق الانتقال المنشود. إذ تتفق الصين مع دول الشرق الأوسط بشأن ما أسفر عنه الدعم الأمريكي لإسرائيل من إطالة أمد الحرب. وارتباطًا بذلك، تأمل بكين أن يؤدي الوضع بالمنطقة إلى إضعاف الصورة العالمية لواشنطن، بما يعزز من السردية الصينية الخاصة بأهمية الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً.

فيما يمثل ثالث تلك الاعتبارات: في رغبة الصين في استمرار نجاح مبادرتها الأهم بالشرق الأوسط، المتمثل في اتفاق تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران؛ حيث تدرك بكين أن ممارسة أي ضغوط سواء على إيران أو على الحوثيين، لن يحقق أي نتائج إيجابية، وإنما قد يعرض العديد من المصالح الصينية بالإقليم إلى الخطر¹⁴⁵.

ومن ثمّ، في ضوء افتراض استمرار احتفاظها بالقدرة على تحمل التكلفة المترتبة عن الصراع، وعدم تعرض مصالحها الاقتصادية إلى التهديد بشكل خطير، من المتوقع أن يستمر نهج الحذر الصيني عند التعامل مع أزمات المنطقة، متجنباً أيًا ما من شأنه أن يضر بعلاقتها مع الفاعلين الإقليميين، مُفضلة بدلاً من ذلك استمرار تعزيز علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول الإقليم على أساس مبدأ الرج للجميع والتنمية المشتركة، والتدخل إما في المراحل النهائية للأزمات أو في إطار جهود إعادة الإعمار بما يعزز من الصورة العالمية للصين باعتبارها مزودًا للاستقرار والتنمية.

على صعيد آخر، برغم ما ألحقته الحرب في أوكرانيا من تداعيات على قوتها الاقتصادية والعسكرية، لا تزال روسيا محتفظة بطموحها لاستعادة دورها كقوة عظمى في المسرح العالمي، هذا الدور الذي فقدته مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وظلت طوال العقود الماضية في تنافس وتوتر مع الغرب بهدف استعادته. وفي ضوء ما يوفره حضورها متعدد الأبعاد في الشرق الأوسط من مكاسب سياسية واقتصادية، فمن غير المتوقع حدوث تغييرات جوهرية على نمط وأشكال هذا الحضور، وإنما من المرجح أن تستمر روسيا في مسار تعزيز علاقاتها الثنائية مع جميع الفاعلين بالمنطقة بما يضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية، والمرتبطة بشكل أساسي باستقرار أسعار النفط، وتأمين طرق تجارتها، وتجاوز العقوبات الغربية.

وارتباطًا بذلك، من المتوقع أن يظل هدف التعاون العسكري، وزيادة مبيعات الأسلحة ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية إزاء المنطقة، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال المشاركة المتزايدة لشركات الدفاع الروسية بالمعارض الدفاعية المنعقدة بالإقليم. فيما يضمن استمرار الحضور الروسي المباشر في مناطق الأزمات، كسوريا وليبيا والسودان، مقعدًا لموسكو على طاولة المفاوضات، بما يعزز من موقعها كفاعل مؤثر داخل الإقليم، ويسهم في تعزيز أطر التنسيق والتعاون مع كافة دول الإقليم، ويخدم في الوقت نفسه مساعيها الرامية إلى تقويض الدور العالمي للولايات المتحدة.

ختامًا؛ فقد اتسمت السياسة الأوروبية إزاء قضايا وأزمات الشرق الأوسط بنوع من الغموض وعدم الفاعلية، بالرغم من أنه أكبر شريك تجاري للشرق الأوسط، وثاني أكبر جهة مقدمة للمساعدات لدول الإقليم، علاوة على تأثير المصالح الأوروبية بالأزمات الإقليمية، وذلك نتيجة عدم التوافق الأوروبي إزاء قضايا الشرق الأوسط وهو ما تجلّى خلال الحرب في غزة والتي أظهرت كيف حولت بعض القوى الأوروبية الاتحاد الأوروبي من "فاعل محوري" إلى "رقم معطل" في معادلة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط¹⁴⁶. بجانب الافتقار إلى أدوات للتأثير وهو ما تمثل في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على كبح الطموح الإيراني من خلال العقوبات بالرغم من أن أولويته تكمن في عدم امتلاك طهران لسلاح النووي¹⁴⁷.

يُضاف إلى ذلك تداعيات تراجع الاهتمام الأمريكي بأزمات الإقليم، بالتوازي مع الصعود الصيني وتنامي الحضور الروسي تدريجيًا؛ الأمر الذي سيفرض على القوى الأوروبية مزيدًا من التحديات في تعاطيها مع أزمات الشرق الأوسط، وهو ما قد يدفعها نحو الاستمرار في علاقة الارتباط والتعاون مع دول الشرق الأوسط سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف في العديد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

قائمة المراجع:

1. "Middle East & North Africa: The Essentials", Council on Foreign Relations, 8 February 2022. <https://education.cfr.org/learn/learning-journey/middle-east-north-africa-essentials/economics-middle-east-and-north-africa>.
2. StevenCook, "The U.S. Needs a New Purpose in the Middle East", Foreign Policy, 3 June 2024. <https://foreignpolicy.com/2024/06/03/us-middle-east-policy-pivot-iraq-war-withdrawal-oil-israel-terrorism-climate/>.
3. نوران عوضين، استجابة مختلفة: الخليج العربي والأزمة الأوكرانية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 أبريل 2022، // <https://ecss.com.ge/19253>.
4. Eugene Rumer and Andrew S. Weiss, A Brief Guide to Russia's Return to the Middle East, Carnegie Endowment for International Peace, 24 October 2019, <https://carnegieendowment.org/posts/2019/10/a-brief-guide-to-russias-return-to-the-middle-east?lang=en>.
5. Nikolay Kozhanov, Russian Relations With the Middle East After Putin's Invasion of Ukraine, Italian Institute for International Political Studies, 11 September 2023, <https://www.ispionline.it/en/publication/russian-relations-with-the-middle-east-after-putins-invasion-of-ukraine-143131>.
6. Angela Stent, Russia's Return to the Middle East, American Foreign Service Association, July- August 2020, <https://afsa.org/russias-return-middle-east>.
7. نبيل فهدى، هل تصبح روسيا والصين معاً بديلاً للفراغ الأمريكي بالمنطقة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 10 مايو 2023، <https://shorturl.at/1q8n5>.
8. نوران عوضين، استجابة مختلفة: الخليج العربي والأزمة الأوكرانية، مرجع سبق ذكره.
9. Bader Mousa Al-Saif, "The Gulf will seek to manage Trump through self-reliance and pragmatism", Chatham House, 14 November 2024. <https://www.chathamhouse.org/2024/11/gulf-will-seek-manage-trump-through-self-reliance-and-pragmatism>.
10. "FACT SHEET: The United States Strengthens Cooperation with Middle East Partners to Address 21st Century Challenges", The White House, 16 July 2022. <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/16/fact-sheet-the-united-states-strengthens-cooperation-with-middle-east-partners-to-address-21st-century-challenges/>.
11. Sinan Ülgen, "Redefining the U.S.-Turkey Relationship", Carnegie Endowment for International Peace, 21 July 2021. <https://carnegieendowment.org/research/2021/07/redefining-the-us-turkey-relationship?lang=en¢er=europe>.
12. Asli Aydintaşbaş, "NATO, Gaza, and the future of US-Turkish relations", European Council on Foreign Relations, 5 February 2024. <https://ecfr.eu/article/nato-gaza-and-the-future-of-us-turkish-relations/>.
13. Asli Aydintasbas, "It's Time for America and Turkey to Reconcile", Foreign Affairs, 11 June 2024. <https://www.foreignaffairs.com/united-states/its-time-america-and-turkey-reconcile>.
14. Kali Robinson, "What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?", Council on Foreign Relations, 13 July 2023. <https://www.cfr.org/background/what-us-policy-israeli-palestinian-conflict>.
15. "Washington's Looming Middle East Dilemma", Italian Institute for International Political Studies, 12 January 2024. <https://www.ispionline.it/en/publication/washingtons-looming-middle-east-dilemma-160128>.
16. نوران عوضين، محددات حاكمية: دلالات انعقاد "منتدى التعاون العربي - الصيني"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 مايو 2024، <https://ecss.com.ge/46055>.
17. China, Israel announce innovative comprehensive partnership, Xinhua, 21 March 2017, http://www.xinhuanet.com/english/2017-03/21/c_136146441.htm.
18. Jonathan Fulton and Michael Schuman, China's Middle East policy shift from "hedging" to "wedging", Atlantic Council, 5 September 2024, <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/chinas-middle-east-policy-shift-from-hedging-to-wedging/#chinas-interests>.
19. Amrita Jash, Saudi-Iran Deal: A Test Case of China's Role as an International Mediator, Georgetown Journal of International Affairs, 23 June 2023, <https://gjia.georgetown.edu/2023/06/23/saudi-iran-deal-a-test-case-of-chinas-role-as-an-international-mediator/>.

20. Riyaz ul Khaliq, China blames US for failure on cease-fire as war on Gaza nears 1 year, Anadolu Ajansı, 17 September 2024, <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/china-blames-us-for-failure-on-cease-fire-as-war-on-gaza-nears-1-year/3332049>.
21. Li Jiayao, US siding with wrong side of history in Gaza, China Military, 24 October 2023, http://eng.chinamil.com.cn/OPINIONS_209196/Opinions_209197/16261312.html.
22. China's mediation in the Middle East, every step is for peace: Global Times editorial, Global Times, 22 July 2024, <https://www.globaltimes.cn/page/202407/1316445.shtml>.
23. Eugene Rumer and Andrew S. Weiss, Russia's Enduring Presence in the Middle East, Carnegie Endowment for International Peace, 1 November 2024, <https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russias-middle-east-diplomacy-relationship?lang=en>.
24. Nikolay Kozhanov, Russian Relations with the Middle East after Putin's Invasion of Ukraine, Op.Cit.
25. الإعلان المشترك الصادر عن الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على المستوى الوزاري - المملكة المغربية، 20 ديسمبر 2023، وزارة الخارجية روسيا الاتحادية، 20 ديسمبر 2023، <https://mid.ru/ar/1922346>.
26. Erika Holmquist and Ismail Khan, Isolated together.. Russian-Iranian Military Cooperation, Swedish Defence Research Agency, May 2024, <https://www.foi.se/rest-api/report/FOI%20Memo%208528>.
27. Elena Teslova, Putin says Gaza war must end with establishment of Palestinian state, Anadolu Ajansı, 18 October 2024, <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/putin-says-gaza-war-must-end-with-establishment-of-palestinian-state/3366661>.
28. Putin Says Russia 'Ready' to Mediate Israel-Hamas War, The Moscow Times, 13 October 2023, <https://www.themoscowtimes.com/2023/10/13/putin-says-russia-ready-to-mediate-israel-hamas-war-a82758>.
29. وفد "حماس" يعرب من موسكو عن تقدير الحركة الشديد لموقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، روسيا اليوم، 26 أكتوبر 2023، <https://shorturl.at/nMi8N>.
30. راند جبر، الفصائل الفلسطينية تتفق في موسكو على «مسار مشترك لمواجهة العدوان»، الشرق الأوسط، 1 مارس 2024، <https://shorturl.at/9MyNj>.
31. О встрече спецпредставителя Президента Российской Федерации по Ближнему Востоку и странам Африки, заместителя Министра иностранных дел России М.Л.Богданова с делегацией йеменского движения «Ансар Алла», Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 25 January 2024, https://www.mid.ru/ru/foreign_policy/news/1927752/
32. بوتين يعلن استعدادده للوساطة بين إيران وإسرائيل، سكاى نيوز عربية، 18 أكتوبر 2024، <https://shorturl.at/hLtrk>.
33. "Shared Vision, Common Action: A Stronger Europe", A Global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy, European External Action Service, June 2016. Pp 34-36. https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf.
34. Luigi Scazzieri, "Europe and a new Middle east", Centre for European Reform, 05 October 2023. <https://www.cer.eu/insights/europe-and-new-middle-east>.
35. Raluca Besliu, "EU-Iran: A Crucial Dialogue", Green European Journal, 17 November 2024. <https://www.greeneuropeanjournal.eu/eu-iran-a-crucial-dialogue/>.
36. "Iran: seven individuals and seven entities sanctioned in response to Iran's missile transfer to Russia", The European Council and the Council of the European Union, 14 October 2024. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/10/14/iran-seven-individuals-and-seven-entities-sanctioned-in-response-to-iran-s-missile-transfer-to-russia/>.
37. Alice Tidey, "EU targets 14 Iranian individuals and entities for providing missiles to Russia", Euro News, 14 October 2024. <https://www.euronews.com/my-europe/2024/10/14/eu-targets-14-iranian-individuals-and-entities-for-providing-missiles-to-russia>.
38. "Iran: Statement by the High Representative on behalf of the EU on the Iranian attack against Israel", The European Council and the Council of the European Union, 1 October 2024. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/10/01/iran-statement-by-the-hreu-on-the-iranian-attack-against-israel/>.
39. "EU relations with Türkiye", The European Council and the Council of the European Union. <https://www.consilium.europa.eu/en/policies/turkiye/>.
40. Camille Lons, "The EU-GCC Strategic Partnership in the Shadow of the Gaza War", Italian Institute for International Political Studies, 15 October 2024. <https://www.ispionline.it/en/publication/the-eu-gcc-strategic-partnership-in-the-shadow-of-the-gaza-war-187401>.

41. Philip Blenkinsop, John Irish, "EU, seeking allies, holds first summit with Gulf states", Reuters, 16 October 2024. <https://www.reuters.com/world/eu-seeking-far-flung-friends-holds-first-summit-with-gulf-states-2024-10-16/>.
42. "Middle East and North Africa (MENA)", European External Action Service, 02 May 2024. https://www.eeas.europa.eu/eeas/middle-east-and-north-africa-mena_en#12770.
43. "The EU and the Middle East Peace Process", European External Action Service, 2 May 2024. https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-middle-east-peace-process_en.
44. y Maria Psara, Jorge Liboreiro, "Revealed: Josep Borrell's 10-point peace roadmap for the Israeli-Palestinian conflict", Euro News, 19 January 2024, <https://www.euronews.com/my-europe/2024/01/19/revealed-josep-borrells-10-point-peace-process-for-the-israeli-palestinian-conflict>
45. . Mared Gwyn Jones, "In breakthrough, EU leaders call for eventual Gaza ceasefire for the first time", Euro News, 22 March 2024. <https://www.euronews.com/my-europe/2024/03/21/in-breakthrough-eu-leaders-call-for-eventual-gaza-ceasefire-for-the-first-time>.
46. Jim Krane, "US-Gulf Relations After OPEC+ Production Cuts", Arab Center Washington DC, 2 November 2022. <https://arabcenterdc.org/resource/us-gulf-relations-after-opec-production-cuts/>.
47. "أميركا وفرنسا تنضمآن إلى "منتدى غاز شرق المتوسط"، الشرق بلومبرج، 9 مارس 2021. <https://linkshortcut.com/OpPeT>.
48. "MENA-US Trade and Investment", The American Chamber of Commerce in Egypt, 2024. Pp 11- 18, <https://www.amchamegyptinc.org/mena/MENARepoort2024.pdf>
49. "U.S. Relations with Saudi Arabia", U.S. Department of State, 1 November 2023, <https://www.state.gov/u-s-relations-with-saudi-arabia/>.
50. "Egypt-U.S. Business Relations", The American Chamber of Commerce in Egypt, <https://www.amcham.org.eg/information-resources/trade-resources/egypt-us-relations/trade-investment-relations-profile>.
51. "U.S. Relations with Egypt", U.S. Department of State, 29 April 2022, <https://www.state.gov/u-s-relations-with-egypt/>.
52. "Middle East/North Africa (MENA)", The Office of the United States Trade Representative, <https://ustr.gov/countries-regions/europe-middle-east/middle-east/north-africa#:~:text=U.S.%20goods%20and%20services%20trade,was%20%244.9%20billion%20in%202022>.
53. "Caesar Syria Civilian Protection Act", U.S. Department of State, 17 June 2020. <https://2017-2021.state.gov/caesar-syria-civilian-protection-act/>
54. "Middle East & North Africa: The Essentials", Council on Foreign Relations, 8 February 2022. <https://education.cfr.org/learn/learning-journey/middle-east-north-africa-essentials/economics-middle-east-and-north-africa>.
55. Richard Nephew, "Before Maximum Pressure, Trump Needs an Iran Strategy", the Washington Institute for Near East Policy, 14 November 2024. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/maximum-pressure-trump-needs-iran-strategy>.
56. Jonathan Fulton and Michael Schuman, China's Middle East policy shift from "hedging" to "wedging", Op.Cit.
57. Jon B. Alterman, Statement before the U.S.-China Economic and Security Review Commission about "China and the Middle East", Centre for Strategic and International Studies (CSIS), 19 April 2024, p.1, https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2024-04/ts240419_Alterman_China_MiddleEast.pdf?VersionId=2OGSB8D0Qw4uIXOSKcs1Av4N.n8SdorU.
58. Jonathan Fulton and Michael Schuman, China's Middle East policy shift from "hedging" to "wedging", Op.Cit.
59. Camille Lons (project editor), China's great game in the Middle east, European Council on Foreign Relations (ECFR), October 2019, p. 18-24, https://ecfr.eu/wp-content/uploads/china_great_game_middle_east.pdf
60. Gedaliah Afterman and Allie Weinberger, China's growing influence in the Middle East, The Australian Strategic Policy Institute, 29 Jul 2024, <https://www.aspistrategist.org.au/chinas-growing-influence-in-the-middle-east/>
61. Sino trade volumes soar with Middle East, Africa, The State Council of the People's Republic of China, 17 July 2023, https://english.www.gov.cn/news/202307/17/content_WS64b49b48c6d0868f4e8ddd72.html
62. Dale Aluf, China's Influence in the Middle East and Its Limitations, The Diplomat, 26 February 2024, <https://thediplomat.com/2024/02/chinas-influence-in-the-middle-east-and-its-limitations/>

63. Gedaliah Afterman and Allie Weinberger, China is growing influence in the Middle East, Op.Cit.
<https://shorturl.at/GghCW>, 28 مارس 2023، CNBC عربية.
64. الصين تتم أولى معاملات الغاز الطبيعي المسال باليونان، CNBC عربية، 28 مارس 2023، <https://shorturl.at/GghCW>.
65. هل يصبح اليونان فاعلاً في تجارة النفط بين السعودية والصين؟، الشرق بلومبرج، 22 أغسطس 2024، <https://rb.gy/4ud6d6>.
66. وزير المالية: مصر نجحت في إصدار سندات «الباندا» المستدامة بالسوق الصينية بـ 1.6 مليار يوان، الهيئة العامة للاستعلامات، 16 أكتوبر 2023، <https://rb.gy/cugiqd>.
67. Jon B. Alterman, Statement before the U.S.-China Economic and Security Review Commission about "China and the Middle East", Op.Cit, p. 5-6.
68. Sergey Vakulenko, Russia's Great Energy Game in the Middle East, Carnegie Endowment for International Peace, 12 November 2024, <https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russias-great-energy-game-in-the-middle-east?lang=en>.
69. تحالف "أوبك+" يمدد اتفاق خفض إنتاج النفط حتى نهاية 2025، سكاى نيوز عربية، 2 يونيو 2024، <https://shorturl.at/9Xxjs>.
70. Alper Coşkun & others, Understanding Türkiye's Entanglement With Russia, Carnegie Endowment for International Peace, 15 October 2024, <https://carnegieendowment.org/research/2024/10/understanding-turkiyes-entanglement-with-russia?lang=en>.
71. روسيا وأوكرانيا: توقيع اتفاق في إسطنبول للسماح بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، بي بي سي عربية، 21 يوليو 2022، <https://www.bbc.com/arabic/world-62260849>.
72. Cyril Jordanow, The successful mini-max strategy of Russia in the Middle East, The Mediterranean Foundation for Strategic Studies (FMES), 24 June 2024, <https://fmes-france.org/en/the-successful-mini-max-strategy-of-russia-in-the-middle-east/>.
73. Nikolay Kozhanov, Russian Relations with the Middle East after Putin's Invasion of Ukraine, Op.Cit.
<https://shorturl.at/InYcV>.
74. معظمها آسيوية وبينها بلد عربي.. الكشف عن أبرز شركاء روسيا الاقتصاديين في العام 2023، روسيا اليوم، 7 أبريل 2024، <https://shorturl.at/InYcV>.
75. Cyril Jordanow, The successful mini-max strategy of Russia in the Middle East, Op.Cit.
76. Nikolay Kozhanov, Russian Relations with the Middle East after Putin's Invasion of Ukraine, Op.Cit.
77. "EU relations with Türkiye", Op. Cit.
78. "Gulf region", European Commission. https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/gulf-region_en.
79. "EU and the Maghreb countries", European External Action Service, 02 May 2024. https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-maghreb-countries_en.
80. "مصر واليونان وقبرص تتحد في إدانة التحركات البحرية التركية"، دويتشه فيله، 19 أكتوبر 2021، <https://linkshortcut.com/sWXTP>.
81. Sarah El Safty, Ari Rabinovitch, "EU, Israel and Egypt sign deal to boost East Med gas exports to Europe", Reuters, 15 June 2024, <https://www.reuters.com/business/energy/eu-israel-egypt-sign-deal-boost-east-med-gas-exports-europe-2022-06-15/>.
82. Cinzia Bianco, "Renewable relations: A strategic approach to European energy cooperation with the Gulf states", European Council on Foreign Relations, 16 June 2023, <https://ecfr.eu/publication/renewable-relations-a-strategic-approach-to-european-energy-cooperation-with-the-gulf-states/>.
83. Saeed Alblooshi, "Bridging Blocs: The EU-GCC Summit Through the Lens of Middle East Realities", 15 October 2024, <https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/bridging-blocs-eu-gcc-summit-through-lens-middle-east-realities>.
84. Camille Lons, Op. Cit.
85. Anthony H. Cordesman, "America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf", Center for Strategic and International Studies, 2 January 2020. <https://www.csis.org/analysis/americas-failed-strategy-middle-east-losing-iraq-and-gulf>.
86. Jacob Knutson, "Where U.S. troops are stationed in the Middle east", Axios, 31 October 2023. <https://www.axios.com/2023/10/31/american-troops-middle-east-israel-palestine>.
87. Jonathan Masters, Will Mellow, "U.S. Troops in the Middle East: Mapping the Military Presence", Council on Foreign Relations, 1 October 2024, <https://www.cfr.org/article/us-troops-middle-east-mapping-military-presence>.

88. "أكثرم من 20 دولة تنضم لتحالف "حارس الازدهار" بقيادة أمريكية للتصدي لهجمات الحوثيين بالبحر الأحمر"، فرانس 24، 22 ديسمبر 2023، <https://linksshortcut.com/eznUu>.
89. Jacob Knutson, Op. Cit.
90. Haley Britzky, Way Mullery, Amy O'Kruk , "The US has strengthened its military posture in the Middle East amid unrest. Here's where those assets are deployed", CNN, 4 October 2024, <https://edition.cnn.com/2024/10/04/politics/mapping-military-in-middle-east-dg/index.html>.
91. "U.S., Egyptian Naval Forces Conducts Inaugural Eagle Defender Exercise in Red Sea", U.S. Fleet Forces Command (USFFC), 20 September 2024. <https://www.usff.navy.mil/Press-Room/News-Stories/Article/3913717/us-egyptian-naval-forces-conducts-inaugural-eagle-defender-exercise-in-red-sea/>.
92. "Egyptian-US military exercises 'Bright Star 2023' continue activities", State Information Service, 15 September 2023, <https://www.sis.gov.eg/Story/185785/Egyptian-US-military-exercises-Bright-Star-2023-continue-activities?lang=en-us>.
93. Eleonora Ardemagni, "Emirati Arabi: super-alleati degli USA, per "difesa orizzontale"", Italian Institute for International Political Studies, 15 November 2024, <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/emirati-arabi-super-alleati-degli-usa-per-difesa-orizzontale-190297>
94. Pieter D. Wezeman & Others, Trends in International Arms Transfer, 2023, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), March 2024, https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-03/fs_2403_at_2023.pdf
95. خالد حماده، الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط وقواعد الاشتباك الأمريكية، المجلة، 6 مارس 2024، <https://rb.gy/rzg7tw>.
96. Chen Zhuo, Chinese naval escort taskforces conduct mission handover at Gulf of Aden, China Military, 13 June 2022, http://eng.chinamil.com.cn/CHINA_209163/TopStories_209189/10162767.html.
97. Shi Jiangtao, Lessons to learn from Libyan evacuation, South China Morning Post, 5 March 2011, <https://www.scmp.com/article/739925/lessons-learn-libyan-evacuation>
98. Yemen crisis: China evacuates citizens and foreigners from Aden, BBC, 3 April 2015, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32173811>.
99. Full text of China's Arab Policy Paper, Xinhua, 13 January 2016, https://english.www.gov.cn/archive/publications/2016/01/13/content_281475271412746.htm.
100. Aleksandra Gadzala Tirziu, China's strategic evolution in the Middle East: From oil to security, Geopolitical Intelligence Services, 4 July 2024, <https://www.gisreportsonline.com/r/china-middle-east-security/>
101. إنترناشونال جولدن جروب شريكاً استراتيجياً لـ "نورينكو الصينية" للطائرات القتالية بدون طيار، وكالة أنباء الإمارات - وام، 22 فبراير 2024، <https://www.wam.ae/ar/details/1395303023337>.
102. Liu Xuanzun, China seals deal to export L15 trainer jet to UAE, displays Y-20 cargo plane & FC-31 stealth fighter at expo, Global Times, 21 February 2023, <https://www.globaltimes.cn/page/202302/1285956.shtml>.
103. اتفاق سعودي صيني لبناء مصنع للطائرات بدون طيار بالمملكة العربية. نت، 5 مارس 2022، <https://rb.gy/8nwg5h>.
104. خالد حماده، الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط وقواعد الاشتباك الأمريكية، مرجع سبق ذكره.
105. Maha Yahya and Mohanad Hage Ali , Russia's Balancing Act in the Levant, Carnegie Endowment for International Peace, 19 September 2024, <https://carnegieendowment.org/research/2024/09/russia-middle-east-levant?lang=en>.
106. Cyril Iordanow, The successful mini-max strategy of Russia in the Middle East, Op.Cit.
107. بعد حميميم.. روسيا تعزز قبضتها على قاعدة طرطوس، العربية. نت، 13 مايو 2021، <https://shorturl.at/ck7MI>.
108. حميميم: موطن قدم روسيا في الشرق الأوسط، بي بي سي عربية، 12 ديسمبر 2017، <https://www.bbc.com/arabic/middle-east-42327925>.
109. Report | Russia in the Middle East: National Security Challenges for the United States and Israel in the Biden Era, Wilson Centre, May 2021, <https://www.wilsoncenter.org/publication/report-russia-middle-east-national-security-challenges-united-states-and-israel-biden>.
110. Armenak Tokmajyan, Rewriting Russia's Pursuits in the Middle East, Carnegie Endowment for

- International Peace, 27 July 2023, <https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2023/07/rewriting-russias-pursuits-in-the-middle-east?lang=ar>.
111. أنس شواخ وآخرون، خريطة المواقع العسكرية للقوى الخارجية في سورية منتصف 2024، مركز جسور للدراسات، 2 يوليو 2024، <https://shorturl.at/fVaNf>.
112. لافرونتيف: وجهنا تحذيراً لإسرائيل بعد قصف قرب حميميم ولن نسمح بجر سوريا إلى الصراع في الشرق الأوسط، روسيا اليوم، 13 نوفمبر 2024، <https://shorturl.at/y2vvP>.
113. Eugene Rumer and Andrew S. Weiss, Russia's Enduring Presence in the Middle East, Op.Cit.
114. قلق ليبي متزايد من «التغلغل الروسي»، الشرق الأوسط، 10 مايو 2024، <https://shorturl.at/cAVDN>.
115. "مركز بحري روسي عسكري" في بورتسودان.. تفاصيل اتفاق وشيك بين موسكو والخرطوم، الشرق بلومبرج، 4 يونيو 2024، <https://shorturl.at/dIKyU>.
116. Cyril Jordanow, The successful mini-max strategy of Russia in the Middle East, Op.Cit.
117. Armenak Tokmajyan, Rewriting Russia's Pursuits in the Middle East, Op.Cit.
118. Pieter D. Wezeman & Others, Trends in International Arms Transfer, 2023, p.5, Op.Cit.
119. Hanna Notte, What Russia Wants in the Middle East, Foreign Affairs, 15 July 2024, <https://www.foreignaffairs.com/russia/what-russia-wants-middle-east>.
120. Beatrice Farhat, Russia's Putin holds first meeting with Iran's Pezeshkian: What we know, Al-Monitor, 11 October 2024, <https://www.al-monitor.com/ar/originals/2024/10/bwtyn-yqd-awl-lqa-m-bzshkyan-alayrany-ma-nrft>.
121. Nikita Smagin, Russia Is Being Drawn Deeper into the Middle East Conflict, Carnegie Endowment for International Peace, 14 August 2024, <https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2024/08/russia-iran-vs-israel?lang=en>.
122. Emmanuel Cohen-Hadria, "Change and continuity in EU's foreign policy in the MENA region: What to expect from the new political cycle in Brussels", Middle East Institute, 10 September 2024. <https://www.mei.edu/publications/change-and-continuity-eus-foreign-policy-mena-region-what-expect-new-political-cycle>.
123. آية عبد العزيز، "الشراكة المصرية-الأوروبية.. آفاق أرحب للتعاون في الولاية الرئاسية الجديدة"، المرصد المصري، 2 أبريل 2024، <https://marsad.eess.com.eg/81255>.
124. Emmanuel Cohen-Hadria, Op. Cit.
125. Steven Keil, Derek Chollet, "Europe's Fight against ISIS: A New Security Leadership?", The German Marshall Fund of the United States, 12 May 2015. <https://www.gmfus.org/news/europes-fight-against-isis-new-security-leadership>.
126. "Counter-terrorism", European External Action Service, 4 October 2023. https://www.eeas.europa.eu/eeas/counter-terrorism_en#:~:text=The%20European%20Commission's%20EU%20Agenda,and%20following%20Dup%20after%20attacks.
127. أنظر آية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.
128. "Council extends mandate of EU military Operation IRINI in the Mediterranean until 2025", The European Council and the Council of the European Union, 20 March 2023. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/03/20/council-extends-mandate-of-eu-military-operation-irini-in-the-mediterranean-until-2025/>.
129. Federico Alagna, "From Sophia to Irini: EU Mediterranean Policies and the Urgency of "Doing Something"", Istituto Affari Internazionali, 5 May 2020. <https://www.iai.it/en/publicazioni/sophia-irini-eu-mediterranean-policies-and-urgency-doing-something>.
130. "EUNAVFOR Operation ASPIDES", European External Action Service. https://www.eeas.europa.eu/eunavfor-aspiden_en.
131. Louisa Brooke-Holland, "UK forces in the Middle East region", House of Commons, 15 October 2024. <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-8794/>.
132. "European arms imports nearly double, US and French exports rise, and Russian exports

- fall sharply”, Stockholm International Peace Research Institute, 11 March 2024. <https://www.sipri.org/media/press-release/2024/european-arms-imports-nearly-double-us-and-french-exports-rise-and-russian-exports-fall-sharply#:~:text=Thirty%20per%20cent%20of%20international,arms%20imports%20in%20the%20period.>
133. "بحرية وجوية وقوات خاصة.. مصر تشارك في 3 تدريبات عسكرية متزامنة باليونان"، روسيا اليوم، 16 أكتوبر 2024. <https://linkshortcut.com/mpNCL>
134. "Egyptian - French joint military training 'Ramses'", State Information Service, 16 March 2022. <https://www.sis.gov.eg/Story/164898/Egyptian---French-joint-military-training-%E2%80%98Ramses%E2%80%99?lang=en->
135. "جبل الصحراء" .. تدريب عسكري مشترك بين القوات المغربية والبريطانية"، الشرق بلومبرج، 19 نوفمبر 2022، <https://linkshortcut.com/FpOxR>
136. "La coopération militaire et de défense", La France en Égypte Ambassade de France au Caire. <https://eg.ambafrance.org/La-cooperation-militaire-et-de-defense>.
137. Adel Abdel Ghafar, Silvia Colombo, "France and the UAE: A deepening partnership in uncertain times", Brookings, 28 October 2021. <https://www.brookings.edu/articles/france-and-the-uae-a-deepening-partnership-in-uncertain-times/>.
138. Louisa Brooke-Holland, Op. Cit.
139. David Gritten, "Gaza war: Where does Israel get its weapons?", BBC, 3 September 2024. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68737412>.
140. Oliver Holmes, "Which countries have banned or restricted arms sales to Israel?", The Guardian, 3 September 2024, <https://www.theguardian.com/world/article/2024/sep/03/which-countries-banned-or-restricted-arms-sales-to-israel-gaza-war>.
141. Zain Hussain, "How top arms exporters have responded to the war in Gaza", Stockholm International Peace Research Institute, 3 October 2024, <https://www.sipri.org/commentary/topical-background/2024/how-top-arms-exporters-have-responded-war-gaza>.
142. "Scholz defends arms sales to Turkey after Erdogan talks", DW, 10 September 2024. <https://linkshortcut.com/cLafA>.
143. نوران عوضين، محددات حاكمة: دلالات انعقاد "منتدى التعاون العربي - الصيني"، مرجع سبق ذكره.
144. Dale Aluf, China's Influence in the Middle East and Its Limitations, Op.cit.
145. نوران عوضين، محددات حاكمة: دلالات انعقاد "منتدى التعاون العربي - الصيني"، مرجع سبق ذكره.
146. "Where is the EU in the great conflicts of the Middle East?", Crisis Group, 20 May 2024. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/israel-palestine/agenda-exterior-la-ue-y-orient-proximo>.
147. "EU Statement at IAEA Board of Governors on Verification and monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015), as delivered on 10 September 2024", European External Action Service, 10 September 2024, https://www.eeas.europa.eu/delegations/vienna-international-organisations/eu-statement-iaea-board-governors-verification-and-monitoring-islamic-republic-iran-light-united-3_en?s=66.

التحالفات الإقليمية
ما قبل "طوفان الأقصى"
ليس كما بعده

3

محمد فوزي*

«أخذ مسار التصعيد الراهن بعدًا إقليميًا في أحد أبعاده من منظور تكلفته وتداعياته على المستوى الإقليمي، وهي التداعيات التي شملت مجموعة من المظاهر الرئيسية؛ حيث أدت هذه الحالة التصعيدية إلى جعل كافة الدوائر الاستخباراتية والأمنية والبحثية تتحدث عن سيناريو الحرب الإقليمية أكثر من أي وقت مضى، كما أن هذا التصعيد حمل تداعيات اقتصادية سلبية، خصوصًا على الدول المرتبطة بمنطقة البحر الأحمر، أو الدول الرئيسية في الأزمة كلبنان والأراضي الفلسطينية، فضلًا عن الأراضي المحتلة والداخل الإسرائيلي، كذلك أدت هذه الحرب إلى موجات كبيرة من النزوح والتهجير ما يتجسد بشكل واضح في حالة قطاع غزة وكذا لبنان، وهو أمر يمثل عامل ضغط إضافيًا على العديد من الأطراف الإقليمية والعربي»

المقدمة:

يمر النظام الإقليمي حاليًا بمرحلة هي أقرب إلى طور الولادة التي قد يتمخض عنها منظومة إقليمية مختلفة تمامًا عن تلك التي كانت سائدة لسنوات، ولعل هجمات السابع من أكتوبر 2023 والتي عُرفت بعملية "طوفان الأقصى" كانت المحرك الرئيسي لهذه العملية والمتغير الأهم في السنوات الأخيرة، نظرًا لما تمخض عنها من حالة من الحراك والتفاعلات التي تدفع باتجاه تغيير شكل الإقليم، وكذا التغيرات المحتملة في طبيعة التوازنات فيه. ورغم أن إسرائيل في بادئ هذه الحرب قد روجت لسردية ومجموعة من الأهداف ركزت على فكرة استعادة الردع المفقود، واستعادة المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة حماس والفصائل الفلسطينية؛ إلا أنها مع مرور الوقت ومع طول أمد هذه الحرب، بدأت في توسيع بنك الأهداف تدريجيًا ليشمل إعادة رسم خريطة المنطقة وفق أسس جديدة، مع السعي لتكريس مكانتها كقوة متفردة في هذه المنظومة بدعم من الولايات المتحدة.

ومع تزامن هذه التطورات التي أعقبت "طوفان الأقصى" مع متغيرات عديدة واستراتيجية شهدتها المنطقة قبل "الطوفان" خصوصًا ما يتعلق باتفاقات أبراهام، والتقارب التركي العربي، وكذا المسار الموازي مع إيران، فضلًا عن واقع الدول المأزومة في المنطقة ووجود مؤشرات على خلق إرادات سياسية لحلحلة هذه الملفات، تحاول هذه الورقة الوقوف على مستقبل وشكل التحالفات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الجارية على وقع هذه التطورات.

أولاً - متغيرات إقليمية مهمة سبقت "طوفان الأقصى"

ركزت السرديات الغربية خصوصًا في بادئ الأمر في مرحلة ما بعد عملية طوفان الأقصى على مقارنة مفادها أن ما حدث هو عمليات إرهابية من قبل الفصائل الفلسطينية، وأن العمليات العسكرية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة تأتي في إطار رد الفعل، وقد انساق في ذلك خلف السردية الإسرائيلية التي روجت لادعاءات من قبيل "قتل حماس للمدنيين، واغتصاب النساء، وقطع رؤوس الأطفال" وهي الروايات التي كذبها الإعلام الغربي نفسه في مراحل لاحقة، وحقيقة الأمر أن تناول لحظة السابع من أكتوبر 2023 بمعزل عن سياقاتها التي سبقتها هو أمر يُفرض القضية من مضمونها، ويحول دون وجود مقاربات تحليلية جادة للوقوف على أبعاد المسألة، وطبيعة العوامل التي أوصلتنا لهذه النقطة، فضلًا عن الوقوف على مستقبل المنطقة وتحالفاتها في مرحلة ما بعد الحرب. وفي هذا الإطار يُمكن استعراض مجموعة السياقات التي سبقت هجمات السابع من أكتوبر 2023 وذلك على النحو التالي:

1. استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة:

حرمت إسرائيل قطاع غزة من أسبطن مقومات الحياة وذلك عبر الحصار الخانق الذي فرضته على القطاع منذ ما يزيد على 18 عامًا، وبالتحديد منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006، ولاحقًا السيطرة العسكرية للحركة على قطاع غزة في 2007، ما دفع إسرائيل إلى إعلان القطاع "كيانًا معاديًا"، وكرتجمة عملية لذلك بدأت إسرائيل في فرض عقوبات شديدة على غزة على غرار منع دخول الوقود والبضائع وحركة الأفراد من وإلى القطاع. وعلى مر السنين، عملت السلطات الإسرائيلية على ترسيخ سياسة عزل قطاع غزة، من خال فصله عن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، إلى جانب التحكم في كمية ونوعية البضائع والمواد التي تدخل إلى قطاع غزة وحظر المئات منها، وبالإضافة لكل هذه الإجراءات شنت إسرائيل العديد من الهجمات العسكرية المدمرة على غزة خلال فترة الحصار، وقد انعكست هذه الممارسات الإسرائيلية على طبيعة الأوضاع داخل غزة، ما تجسد في ارتفاع معدلات الأزمة

الاقتصادية - الاجتماعية، وحدوث ركود اقتصادي شامل في القطاع، ونقص السلع والمواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي بشكل عام، وعدم قدرة القطاع الصحي على الاستجابة لحاجات المواطنين، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، وحرمان الأفراد من حقهم في التنقل.

2. توسع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية:

بدأت عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث شكّل هذا الاستيطان آلية التطبيق العملي للصهيونية وتحوّل لاحقاً، إلى استراتيجية لإحياء وجود الشعب اليهودي بمفهومه الجديد كحركة قومية في الحيز الجغرافي الذي تدّعي هذه الحركة أن لليهود ارتباطاً به وحقاً تاريخياً فيه - وهو فلسطين. لذا، فإن الاستيطان اليهودي في فلسطين هو، عملياً، أحد نماذج الاستعمار، على الرغم من اختلاف حيثياته ومسبباته ودوافعه وانعكاساته على السكان الأصليين. وعلى الرغم من أن سكاناً يهوداً سكنوا في المدن التاريخية في فلسطين قبل ذلك (صفد وطبرية والقدس والخليل)، فإن دوافع سكنهم كانت دينية، لا استعمارية إحلالية، وقد كانت هذه الأنشطة الاستيطانية الاحتلالية الأساس الرئيسي الذي بُني عليه قرار التقسيم عام 1947، ما مهد لإقامة إسرائيل على نحو 70٪ من الأراضي الفلسطينية.

لكن مكنم الخلاف الرئيسي بين الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الحقبة الأولى للاحتلال وحالياً، يرتبط بمدى التوسع في هذه الأنشطة الاستيطانية، وكذلك بالآليات المتبعة في مسار الاستيطان، بمعنى أن الاستيطان كان يتم في بادئ الأمر وفي الحقب الأولى على أساس أراضي يتم تملكها بالشراء، أما الآن فيتم ذلك بواسطة مصادرة الأراضي والسيطرة عليها وتطبيق بعض الموروثات الدينية التي تدعي أحقية اليهود والإسرائيليين في هذه الأراضي، كما أن هذه الآلية تحولت إلى مسعى يستهدف تأمين عمق استراتيجي وظهير لإسرائيل.

وبشكل عام، شهدت السنوات التي سبقت عملية "طوفان الأقصى" توسعاً لافتاً في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية خصوصاً في ظل الحكومة الحالية لإسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو، إذ دفعت الحكومة الحالية مخططات لإقامة 12 ألفاً و885 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، حسب معطيات حركة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية الراضة للاستيطان، وذلك قبل هجمات السابع من أكتوبر 2023²، كذلك أشارت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن أعداد المستوطنين في الضفة الغربية تضاعفت 7 مرات منذ توقيع اتفاق «أوسلو» قبل نحو 30 عاماً، بينما تسيطر المستوطنات على نحو 40 في المائة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. وجاء في تقرير أصدره المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع للمنظمة، أن اتفاقيات «أوسلو» التي مر 30 عاماً على توقيعها، إنما تطويها الآن موجات متعاقبة من عمليات البناء والمخططات الاستيطانية الهدامة التي تستهدف ما تبقى للفلسطينيين من أرض³.

3. التداخيات المصاحبة لاتفاقيات "أبراهام":

مثلت اتفاقيات التطبيع التي عقدها بعض الدول العربية خلال عام 2020 والتي عُرفت إعلامياً باسم "اتفاقيات أبراهام" المتغير الأهم الذي طرأ على بنية التحالفات الإقليمية في السنوات الأخيرة، وقد ارتبطت خصوصية هذه الاتفاقيات بمجموعة من العوامل والاعتبارات، أولها أن هذه الاتفاقيات مثلت نقلة نوعية في مسار العلاقات العربية الإسرائيلية، وهي العلاقات التي ظلت مرهونة لسنوات بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، ليحل محل ذلك التركيز على أطر تعاونية جديدة تُركز على الأبعاد الاقتصادية، وثانيها أن هذه الاتفاقيات كانت تستهدف أيضاً في أحد أبعادها طرح مبادرات إقليمية مشتركة، ولعل هذا ما كشفت عنه تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "بيني غانتس"، في مارس 2021، حينما ذكر إنه ينوي إقامة "ترتيب أممي خاص" مع دول الخليج العربية التي لها علاقات مع إسرائيل وتشاركها المخاوف بشأن إيران، وثالثها أن هذه الاتفاقيات كانت مختلفة من حيث طبيعتها عن تلك الاتفاقيات التي عقدها دول كمصر والأردن مع إسرائيل، ففي الوقت الذي كانت

توصف فيه اتفاقات مصر والأردن مع إسرائيل بأنها تدخل في نطاق "السلام البارد"، كانت اتفاقات أبراهام تعبر في أحد أبعادها عن تحولات تحتاج إلى الدراسة والتمحيص في بنية وطبيعة تعاظم بعض النخب والقطاعات المجتمعية العربية مع القضية الفلسطينية ومع إسرائيل، ورابعها أن هذه الاتفاقات فتحت الباب أمام تطبيع كان سيكون الأهم في هذا المسار وهو التطبيع السعودي - الإسرائيلي، والذي وصفه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مقابلة مع "فوكس نيوز" في سبتمبر 2023 بأنه "سيكون أضخم اتفاق منذ نهاية الحرب الباردة" وفق تعبيره في ذلك الوقت.

وعملياً كان سيعتبر على هذا المسار مجموعة من التداخبات الرئيسية، التي تبدأ بالانخراط الإسرائيلي التدريجي في المنطقة وعلى مستويات أكبر، جنباً إلى جنب مع الشروع في إجراءات برعاية أمريكية لتشكيل بعض التحالفات الإقليمية الجديدة والتي تُركز على الأبعاد الاقتصادية والأمنية ممثلة في المواجهة مع إيران، بالإضافة إلى تقليل تكلفة الانخراط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، مروراً بتراجع مركزية القضية الفلسطينية، على وقع كون هذه الاتفاقات كانت غير مشروطة بأي ضمانات تجاه القضية الفلسطينية، ما جعل البعض يصفها بأنها كانت "صفقات تطبيع مجانية" أو "السلام مقابل السلام"، وكل هذه التداخبات كانت ستؤثر بلا شك على بنية وطبيعة المنظومة الإقليمية وطبيعة التحالفات التي تكتنفها.

4. التقارب التركي مع الدول العربية وإسرائيل:

شهدت العلاقات التركية العربية في مرحلة ما قبل "طوفان الأقصى" اختراقات نوعية وكان العنوان الأبرز في هذا الصدد هو أن العلاقات العربية التركية مُقدمة على مرحلة جديدة يغلب عليها التعاون على أرضية الملفات التوافقية والمصالح المشتركة، وذلك في عقب فترات غلب عليها التوتر والقطيعة بين الجانبين إثر التباينات والخلافات التي عصفت بالعلاقات الثنائية في مرحلة ما بعد الربيع العربي وحتى منتصف العام 2021، وهي الفترة التي بدأ فيها الطرفان في بعث رسائل إيجابية مشتركة، حيث تبدى أن تركيا بدأت في تبني مراجعات استراتيجية في مجال علاقاتها الخارجية، والعودة إلى سياسة "صفر مشاكل"، وتم ترجمة ذلك عملياً في إظهار

الانفتاح على العديد من الدول العربية، وتراجع الرهان تدريجيًا على تيار الإسلام السياسي والجماعات المسلحة، والتركيز على المصالح المشتركة كأساس للعلاقات مع الجانب العربي.

وبالإضافة لهذا المسار مع الجانب العربي، بعث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برسائل مفادها أن هذا المسار أيضًا سوف يشمل إسرائيل، حيث قال على هامش استقباله للرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد في فبراير 2021: "كما أقدمنا على خطوات مع الإمارات فإننا سنقدم على خطوات مشابهة مع كل مصر وإسرائيل"، كذلك توجه الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، في مارس 2022، إلى تركيا والتقى بنظيره التركي، ليكون بذلك أول رئيس إسرائيلي يزور تركيا منذ العام 2003.

وقد كانت الملاحظة الرئيسية على مسار التقارب التركي العربي أن هذا المسار اختلف من حيث محدداته ومخرجاته والمدى الزمني له بين دولةً وأخرى، حيث احتاج هذا المسار إلى عدة أسابيع من المباحثات مع بعض العواصم الخليجية، في الوقت الذي اتخذ فيه أشهرًا في الحالة المصرية، ولا يزال مستمرًا في حالات أخرى كسوريا، وفي حالة العلاقات التركية الإسرائيلية كان ملاحظًا أن الرسائل الإيجابية السابق الإشارة إليها كانت قد استبقت الانتخابات العامة في تركيا، وبشكل عام يُمكن تناول الملامح العامة الرئيسية لهذه المسارات والتحركات التركية في ضوء الاعتبارات والمحددات التالية:

- كان هناك مجموعة من المحددات الداخلية التي حكمت هذا المسار التركي، سواءً ما يتعلق بالمسألة الاقتصادية إذ أن الدولة التركية كانت ولا تزال تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة وتراجع في قيمة الليرة، ما دفع حزب العدالة والتنمية إلى الرهان على التقارب مع إسرائيل من جانب والدول العربية وخصوصًا الخليجية من جانب آخر، سعيًا لجذب السياحة والاستثمارات إلى الأراضي التركية، كذلك فإن قرب الانتخابات العامة في تركيا، وهي الانتخابات التي خسرها فيها "العدالة والتنمية"، في مقابل صعود حزب

الشعب الجمهوري، وتراجع أسهم الحزب والرئيس رجب طيب أردوغان، كلها عوامل كانت محركاً ودافعة في هذا الاتجاه التصالحي الذي تبنته تركيا.

■ يُمكن فهم هذا التوجه التركي في ضوء مقارنة تفسيرية تقوم على تجاوز تركيا لمقاربة "شخصنة" القضايا، والانجراف وراء الشعارات الشعبوية، والمحددات الأيديولوجية، والتحول في مقابل ذلك نحو تبني نهج استراتيجي ومؤسسي، يُعظم من المصالح التركية، في مواجهة الأزمات التي تعيشها البلاد، وجنباً إلى جنب مع ذلك يجدر الإشارة إلى أن جهاز الاستخبارات التركية المعروف باسم MIT كان له دور شديد الأهمية في هذا الإطار، ولعل ذلك ارتبط بشكل رئيسي بتنامي اعتماد "أردوغان" على جهاز الاستخبارات بعد إحباط محاولة الانقلاب الفاشل في صيف 2016، والتي قيل إن الجهاز لعب دوراً كبيراً في إخمادها، وقد تجلّى هذا النهج التركي في تولي رئيس الجهاز الأسبق هاكان فيدان لمنصب وزير الخارجية، و"أمننة إدارة ملفات السياسة الخارجية".

■ كان المتغير الأهم على مستوى العلاقات التركية السورية، يرتبط بمؤشرين: الأول، هو عدم قدرة الطرفين التركي والسوري على صياغات تفاهات تُفضي إلى تطبيع كامل للعلاقات، على وقع مجموعة من القضايا الخلافية، وخصوصاً ما يتصل بالحضور العسكري التركي في بعض مناطق الشمال السوري، وكذا الدعم التركي للعديد من الفواعل المسلحين من دون الدولة، فضلاً عن عدم وجود مقاربات شاملة لمعالجة مسألة اللاجئين السوريين. أما المتغير الثاني وهو الأهم فقد تمثل في عملية "ردع العدوان" التي أطلقتها مجموعة من الفصائل المسلحة السورية في 27 نوفمبر 2024، وأدت إلى الإطاحة بنظام الرئيس السوري بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024. وكان الملاحظ في نمط التعاطي التركي مع هذه العملية هو مجموعة من المؤشرات، أولها أن تركيا أبدت انفتاحاً على العملية وكأنها جاءت كرد على تعنت النظام السوري في مسألة التطبيع، وثانيها أنه وعلى الرغم من أن كافة التقديرات كانت تذهب إلى وجود دور أمريكي - إسرائيلي مشترك في

تأجيج الأوضاع في سوريا، كجزء من استراتيجية إضعاف إيران ووكلائها، إلا أن الدور التركي كان حاضراً بقوة في هذا المشهد على اعتبار الدعم والرعاية التركية لكافة الفصائل التي قادت هذه العملية، وثالثها الانسحاب الروسي الذي حدث من بعض المواقع والتمركزات في منطقة تل رفعت بريف حلب الشمالي، وانسحاب الجنود الروس من النقطة العسكرية الروسية من بلدة معصران بريف إدلب الشرقي، بتنسيق مع تركيا، وهي كلها مؤشرات عبرت عن كون العملية جاءت برعاية ودعم تركي، خصوصاً وأنها حققت عملياً العديد من الأهداف الاستراتيجية بالنسبة لتركيا في سوريا، وجعلت تركيا الفاعل الأهم في المشهد، خصوصاً بعد إضعاف الوجود الإيراني.

■ كان مسار التقارب التركي الخليجي أسرع من حيث الوتيرة والمدى الزمني من نظيره في حالة مصر، ويُمكن تفسير ذلك في ضوء بعض الاعتبارات الرئيسية، التي ارتبطت من جانب بعدم حسم العديد من الملفات الخلافية بين الجانبين في المرحلة الأولى من المباحثات الاستكشافية، ومن جانب آخر بتعدد الملفات ذات الاهتمام المشترك بما ينعكس على المدى الزمني اللازم لبناء تفاهات في هذه الملفات، وهي الملفات التي تتصل من جانب بمنطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي خصوصاً في الصومال، ومن جانب آخر بالملفات الخاصة بدول الجوار المصري وخصوصاً ليبيا والسودان وغزة، فضلاً عن ملف شرق المتوسط، بالإضافة لملفات مرتبطة بطبيعة وماهية أنشطة تنظيم الإخوان في تركيا، وفي الحالة الخليجية طغى على مسار التقارب التركي الخليجي الطابع الاقتصادي، ما انعكس على وتيرة ومدى الزمن لهذا التقارب.

■ ركزت تركيا بشكل كبير على مسار التقارب مع العراق، من منظورين، الأول يرتبط بالوزن الجيوسياسي المهم للعراق في منطقة الشرق الأوسط وتفاعلاته، والثاني يرتبط بكونها دولة جوار مباشر، وتتقاطع مع تركيا في العديد من الملفات الاستراتيجية المهمة، وقد تجسد هذا المسار التركي العراقي في أكثر من مؤشر بعضها تمثل في الزيارات المتبادلة والمباحثات التي عُقدت في مرحلة ما قبل "طوفان الأقصى" وحتى اليوم بين مسؤولين رفيعي المستوى

من الدولتين، وبعضها الآخر ارتبط بخلق مساحات تعاونية جديدة خصوصاً في الجوانب الأمنية والتنمية، وبعضها الآخر يرتبط بالوصول لتوافقات حول بعض الملفات على غرار تصنيف مجلس الأمن الوطني العراقي "العمال الكردستاني" كتنظيم إرهابي، وبشكل عام يوجد العديد من الشواغل التركية تجاه العراق، أولها يرتبط بالشق الأمني في الملف الكردي خصوصاً ما يرتبط بالعمليات الإرهابية وعمليات التسلل التي تجري من الأراضي العراقية نحو تركيا، فضلاً عن النزعات الانفصالية للأكراد والتي تمثل هاجساً مستمراً بالنسبة لتركيا، وثانيها يرتبط بسعي تركيا تحجيم التعاون بين حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية من ناحية الحدود العراقية السورية، وثالثها يرتبط بسعي أنقرة فك الارتباط أو التعاون بين حزب العمال الكردستاني وبعض الأطراف الشيعية الفاعلة في العراق على غرار الحشد الشعبي، ورابعها يتصل بالملفات الاقتصادية والطاقوية، وخامسها يتصل بمسألة الأمن المائي خصوصاً في ضوء التباينات بين الجانبين حول هذه المسألة، وسادسها يرتبط بالتفاهات ذات الطبيعة الإقليمية مع العراق.

5. تطبيع العلاقات العربية الإيرانية:

لم تكن الحالة الإيرانية بمعزل عن السياق العام التصالحي الذي شهده إقليم الشرق الأوسط في مرحلة ما قبل السابع من أكتوبر 2023، حيث شهدت العلاقات العربية الإيرانية تحولات ملحوظة كان من مؤشرات الإعلان في مارس 2023 عن اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية⁴ وهو الاتفاق الذي تم برعاية صينية، وفي أبريل من نفس العام شهدت العلاقات الإماراتية الإيرانية انفراجة كبيرة حيث شهد شهر أبريل من العام 2023، إعلاناً بتعيين سفراء لدى الجانبين⁵، وبالإضافة لما سبق شهدت العلاقات المصرية الإيرانية مؤشرات متنامية على حالة من الانفتاح، مع غلبة الطابع الاستكشافي على هذه المباحثات، لكن الملاحظ في هذا المسار وخصوصاً الخليجي منه أن العراق وسلطنة عمان لعبا دوراً كبيراً على مستوى الوساطة والسعي لتقريب وجهات النظر واستضافة المباحثات بين الجانبين، بحكم العلاقات المتميزة التي تربط كلا البلدين بإيران والخليج.

ويُمكن القول إن مسار التقارب العربي مع إيران كان محكومًا بمجموعة من المحددات والعوامل الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

■ كانت الانفراجة في العلاقات السعودية الإيرانية هي الحالة الأهم في هذا المسار، إلى الحد الذي جعل العديد من المحللين السياسيين والتقديرات تذهب إلى أن هذا الاتفاق السعودي الإيراني سوف يجلب السلام للمنطقة وينعكس بشكل إيجابي على عدد من الملفات، خصوصًا الملف اليمني، وذلك على وقع حالة العداء السائدة بين الجانبين منذ سنوات، وهي الحالة التي امتدت إلى ملفات استراتيجية بما يتجاوز حتى الأبعاد الأيدلوجية التقليدية، ما انعكس على أهمية الاتفاق الثنائي الذي تم توقيعه بين الجانبين، وبعيدًا عن مآلات هذا التقارب ومساراته المحتملة، إلا أن حساباته كانت تستند بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، أولها يرتبط بالتكلفة الهائلة للمقاربة الصراعية في العلاقات الثنائية، وعدم القدرة على حسم أيًا من الملفات استنادًا إلى هذه المقاربة، وثانيها يرتبط بسعي الدولتين لإظهار الانفتاح على حسم العديد من الأزمات الممتدة منذ سنوات، بما يعزز من الوزن الجيوسياسي لكلا منهما، وثالثها يرتبط بالجانب السعودي والذي بات يتبنى مقاربة خارجية تقوم على أولوية المصلحة الوطنية وتنويع التحالفات الخارجية، بعيدًا عن التقييد بأجندة محددة أو وفق مسار لتحالف بعينه.

■ كانت الحالة الإماراتية مختلفة بعض الشيء في مسألة التقارب مع إيران عن نظيرتها السعودية، إذ أن الطابع العدائي في الحالة الإماراتية كان أقل من نظيره في حالة المملكة العربية السعودية، فتاريخيًا ورغم الإشكالات العالقة بين الجانبين خصوصًا على خلفية أزمة الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران منذ 1971، إلا أن الإمارات حافظت في علاقاتها مع إيران على شعرة معاوية، فمن جانب كان التعاون الاقتصادي متميزًا بين الجانبين، ومن جانب آخر لم تنقطع قنوات الاتصال الخلفية بين الجانبين حتى في ذروة التوتر، حتى أن إيران كانت من أكبر الأسواق بالنسبة للمنتجات

الإيرانية في العديد من السنوات، وحتى في ثنايا الحرب العاصفة في اليمن بين تحالف "عاصفة الحزم" الذي قاده السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، كانت الإمارات متعاونة مع كلا الطرفين، ولديها مقاربتها الخاصة التي ضمنت الانخراط في جهود محاربة الحوثيين، وعدم قطع العلاقات التعاونية والاقتصادية مع إيران، ولعل الحسابات الإماراتية تستند بشكل رئيسي إلى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الخاصة بها، وكذا التهديدات والتداعيات شديدة السلبية التي قد تترتب على تفجر الأوضاع مع إيران.

■ كما سبقت الإشارة فإن مسار التقارب المصري الإيراني حمل مؤشرات شديدة الإيجابية خلال الأشهر التي سبقت "طوفان الأقصى" وحتى اليوم، حتى وإن لم يتم ترجمة ذلك عملياً على مستوى أكبر حتى لحظة كتابة هذه الورقة، على غرار التحول من النمط الدبلوماسي المعروف بـ "قائم بالأعمال" إلى نمط تبادل السفراء بشكل رسمي، ما عبر عن أن هذا المسار في مرحلة استكشافية متقدمة، ويُمكن القول إن حسابات الطرفين تستند إلى مجموعة من المحددات الرئيسية، أولها أن درجة ومستوى الخلافات المصرية الإيرانية أقل من نظيرتها في حالة دول الخليج، وثانيها أن حجم الملفات الخلافية بين الطرفين ليس كبيراً، وثالثها الإشارات الإيجابية التي يبعث بها الطرفين بين الحين والآخر، وإدراكهما لوجود العديد من المصالح الاستراتيجية المشتركة، ورابعها يرتبط بالمقاربة الخارجية المصرية والتي تقوم على تنويع الحلفاء، بما يخدم المصالح الاستراتيجية لمصر، وبما يرسم معالم للاستقرار في إقليم الشرق الأوسط المضطرب، وخامسها يرتبط بوجود منافع اقتصادية كبيرة لكلا البلدين جراء أي مسار للتقارب.

6. السعي لتسوية ملف دول الأزمات:

شهدت الفترة ما قبل السابع من أكتوبر 2023، حراكاً متنامياً على مستوى السع لحلحلة العديد من برالتوتر، أول حل ما يعرف بمعضلة "دول الأزمات"، وقد تجسد هذا المسار في العديد من المباحثات التي جرت بخصوص تسوية الأزمة السورية،

وكان المثال الأبرز على ذلك مرتبطًا بالحالة اليمينية، والتي شهدت طرح الأمم المتحدة خارطة طريق تستهدف تسوية العديد من الملفات العالقة ووقف الحرب الأهلية، جنبًا إلى جنب مع مباحثات مباشرة بين أطراف الأزمة، بمشاركة الرياض نفسها، ويُضاف إلى ذلك تحركات في مسارات متوازية لتسوية الأزمة الليبية الممتدة، ولعل هذا المسار قد ارتبط بجملة من المحددات الرئيسية والعوامل السياقية، التي ارتبطت في أحد أبعادها باتجاه التهدئة الإقليمية والمصالحات السابق الإشارة إليها، وبعضها الآخر ارتبط بإدراك الأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة في هذه الأزمات للتكلفة الكبيرة التي يتحملها الجميع نتيجة طول أمد الصراعات خصوصًا على المستوى الإنساني والاقتصادي، وبعضها الآخر ارتبط بوجود محاولات من بعض الأطراف الوسيطة فضلًا عن المجتمع الدولي والأممي لحلحلة هذه الملفات. خصوصًا وأن المستفيد الأكبر من طول أمد هذه النزعات هو التيارات الإرهابية التي تتغذى على مثل هذه السياقات وتمثل لها بيئة محفزة للحضور وممارسة الأنشطة الإرهابية. وقد ساهم هذا المناخ في رسم ملامح إيجابية بخصوص الوضع في دول الأزمات حتى وإن كانت وتيرة التسويات بطيئة نسبيًا إلا أنها جددت الآمال في أن يتم الوصول لتسويات شاملة بخصوص هذا الملف الذي مثل المعضلة الأكبر التي تواجه منطقة الشرق الأوسط في العقد الأخير.

ثانيًا- تداعيات "طوفان الأقصى" إقليميًا

كانت السمة الرئيسية الحاضرة والملازمة لعملية طوفان الأقصى، وما أتبعها من حرب إسرائيلية شرسة في عدد من الجبهات خصوصًا في غزة ولبنان، مرتبطة بـ "أقلمة" هذا الصراع، وحتى وإن لم نصل حتى اللحظة إلى سيناريو الحرب الإقليمية الشاملة، إلا أن هذه الحرب والحالة التصعيدية قد أخذت منحى إقليمي واسع وذلك على أكثر من مستوى:

1. حضور مبدأ "وحدة الساحات":

كانت الكلمة الأكثر حضورًا في المشهد الإقليمي في مرحلة ما بعد "طوفان الأقصى" والعملية الإسرائيلية الشاملة التالية على قطاع غزة والتي بدأت منذ 8

أكتوبر 2023 وحتى اليوم، هو "وحدة الساحات"، وهو المبدأ الذي تصاعد استخدامه من قبل الفاعلين المسلحين من دون الدول الموالين لإيران في المنطقة في السنوات الأخيرة، ويُقصد به أن "تتبنى مجموعة من الفصائل التي تتقاطع رؤاها ومصالحها وأهدافها تصعيداً ميدانياً في بعض ساحات النشاط العملياتي، ضد عدو واحد، بهدف الإضرار به ومنعه من تحقيق أهدافه، وإضعافه مادياً معنوياً".

وعملياً وبالإسقاط على الحالة الراهنة حضر مبدأ "وحدة الساحات" منذ لحظة عملية "طوفان الأقصى"، حيث بدأ التعبير عن هذا المبدأ من خلال انخراط العديد من الأطراف الموالية لإيران ومحور المقاومة في الإشادة والتأكيد على دعم العملية، جنباً إلى جنب مع المستوى الأهم ممثلاً في الانخراط العسكري في ثنانيا الأزمة، وهو ما تجلّى بشكل واضح في حالة حزب الله الذي انخرط كجبهة إسناد لغزة منذ 8 أكتوبر 2023، وحالة الحوثيين الذين بدأوا في تبني العديد من العمليات في منطقة البحر الأحمر ومناطق الجنوب الإسرائيلي منذ نهاية أكتوبر 2023، وصولاً إلى حالة اليوم والتي بات الحوثيين يستهدفون في ثناياها العمق الإسرائيلي نفسه وليس المناطق الطرفية أو الساحلية فقط. فضلاً عن انخراط بعض الفصائل المحسوبة على محور المقاومة في العراق وسوريا في هذه الحرب خصوصاً ما يُعرف بـ "المقاومة الإسلامية في العراق".

لكن وبعد ما يزيد على العام وثلاثة أشهر على بدء العملية وتحليل حصيلة نتائجها حتى اليوم على المستوى الإقليمي، يبدو أن مبدأ "وحدة الساحات" كان أقرب إلى اللعنة على "محور المقاومة"، إذ إن هذا المبدأ أدى عملياً إلى إضعاف هذا المحور، ويتجلّى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، أولها أن إسرائيل استطاعت تفكيك هذا المبدأ وتفريغته من مضمونه وعزل جبهة غزة، خصوصاً عقب التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار مع حزب الله في أواخر نوفمبر 2024، لكن الحزب خرج من هذه الحرب بحالة استنزاف كبيرة جداً وغير مسبوقه أدت إلى تراجع قدراته واغتيال كافة قيادات الصف الأول والثاني به، وثانيها أن أحد الإفرازات الرئيسية لهذا السياق هو تهيئة الأوضاع للإطاحة بنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وإضعاف النفوذ الإيراني بشكل كبير في سوريا، وحتى وإن لم ينخرط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد في معركة "طوفان الأقصى" بشكل مباشر إلا أن الساحة

السورية كانت مصدراً رئيسياً للإمداد التسليحي لهذه الفصائل وخصوصاً حزب الله والحشد الشعبي العراقي، وثالثها أن هذه الحرب دفعت عملياً إلى تأليب الرأي العام في عدد من البلدان ضد فصائل المقاومة على غرار لبنان واليمن على وجه الخصوص.

2. التصعيد الإيراني الإسرائيلي:

كان الانخراط الإيراني في مسار الحرب الجارية ملحوظاً منذ بدايتها، لكن العنصر الأهم في هذا الانخراط لا يرتبط فقط بالتصريحات الإسرائيلية التي اتهمت إيران بشكل مباشر بالمسئولية عن عملية "طوفان الأقصى" بقدر ما يرتبط بالتحول التدريجي في مسار الانخراط الإيراني في هذه الحرب، حيث كانت إيران في بادئ الأمر منخرطة وفق نمط الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي لعملية طوفان الأقصى، جنباً إلى جنب مع تحفيز مبدأ "وحدة الساعات" وخوض حرب ضد إسرائيل اعتماداً على الوكلاء.

إلا أن هذا المسار قد تغير بشكل كبير عقب قيام إسرائيل باستهداف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الأشخاص، بينهم قادة ومستشارون بالحرس الثوري الإيراني وذلك في مطلع أبريل 2024، ما مثل رسالة إسرائيلية ذات مدلولات متعددة، أولها يرتبط ببعث رسائل بالاستعداد لسيناريو المواجهة المباشرة مع إيران بدلاً من الاعتماد على المواجهات مع وكلائها، وثانيها ارتبط بكون هذا التحرك يبعث برسائل مفادها محاولة تطويق إسرائيل لمناطق النفوذ الإيرانية، والضغط عليها من أجل سحب الوجود من سوريا، وثالثها إيصال رسائل بالتفوق الاستخباراتي الإسرائيلي والتأكيد على القدرة على ضرب أهداف نوعية إيرانية، ومنذ ذلك الحين تحولت المواجهات بين إيران وإسرائيل إلى نمط الفعل ورد الفعل، في مشهد أقرب لمباراة كرة التنس، حيث قامت إيران في منتصف أبريل بالرد على هذا الهجوم الإسرائيلي عبر استهداف العمق الإسرائيلي بشكل مباشر وبصواريخ وطائرات مسيرة انطلقت من إيران، لترد إسرائيل لاحقاً بعمليات نوعية كان أبرزها اغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس في قلب العاصمة طهران، لترد إيران بعد ذلك مطلع أكتوبر 2024 عبر استهداف أكثر قوة للعمق

الإسرائيلي ولعدد من القواعد العسكرية الإسرائيلية، وصولاً إلى الرد الإسرائيلي على هذا الاستهداف في أواخر أكتوبر عبر استهداف بعض البنى التحتية العسكرية الإيرانية، مع ملاحظة أن إسرائيل تجنبت استهداف المنشآت النووية والنفطية الإيرانية. فيما بدا أنه توجه ارتبط بضغوط أمريكية كبيرة نظراً للتكلفة التي ستترتب على ذلك، وعلى ما يبدو التخوف الأمريكي الإسرائيلي من أن تستغل إيران هذا الأمر من أجل الإعلان عن تفجير قنبلة نووية وإعلان نفسها كدولة نووية وفرض هذا الخيار، جنباً إلى جنب مع التخوف الإسرائيلي من تكلفة الصراع المفتوح مع إيران.

3. التداعيات على منطقة الشرق الأوسط:

أخذ مسار التصعيد الراهن بعداً إقليمياً في أحد أبعاده من منظور تكلفته وتداعياته على المستوى الإقليمي، وهي التداعيات التي شملت مجموعة من المظاهر الرئيسية، حيث أدت هذه الحالة التصعيدية إلى جعل كافة الدوائر الاستخباراتية والأمنية والبحثية تتحدث عن سيناريو الحرب الإقليمية أكثر من أي وقت مضى، كما أن هذا التصعيد حمل تداعيات اقتصادية سلبية خصوصاً على الدول المرتبطة بمنطقة البحر الأحمر، أو الدول الرئيسية في الأزمة كلبنان والأراضي الفلسطينية، فضلاً عن الأراضي المحتلة والداخل الإسرائيلي، كذلك أدت هذه الحرب إلى موجات كبيرة من النزوح والتهجير ما يتجسد بشكل واضح في حالة قطاع غزة وكذا لبنان، وهو أمر يمثل عامل ضغط إضافي على العديد من الأطراف الإقليمية والعربية.

وفي ضوء هذا الطابع الإقليمي للصراع، وما اتسم به من حالة من السيولة والتعقيد، يُمكن القول إن هذه الحرب حملت مجموعة من التداعيات على مستوى المشهد الإقليمي، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

1. استغلال إسرائيلي للحرب:

بعيداً عن الاشتباك مع ومناقشة حيثيات "طوفان الأقصى" من حيث نتائج السياسية والعسكرية والاستراتيجية، على اعتبار أن القاعدة تقول أن

الحكم على مثل هذه التطورات التاريخية يكون محكومًا بالسياق الزمني وما تُسفر عنه من نتائج نهائية، إلا أن كافة المؤشرات الراهنة تشي بأن حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل سعت إلى استغلال عملية "طوفان الأقصى" من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أولها يرتبط بتثبيت وضع الائتلاف الحاكم في إسرائيل، بعد أن كان هذا الائتلاف يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بأزمة الإصلاحات القضائية، واتهامات الفساد التي كانت تلاحق "نتنياهو"، وتنامي مظاهر العنف والجريمة في الداخل المحتل، وثانيها أن إسرائيل راحت تشن حرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني من جانب لتحقيق التطهير العرقي وموازنة العامل الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية وهي معضلة وجودية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، ومن جانب آخر لتحقيق هدف قديم متجدد متمثل فيما يُعرف بمخطط تهجير سكان غزة إلى مصر وسكان الضفة إلى الأردن، وثالثها ارتبط بتوظيف إسرائيل للسياق الراهن من أجل كسر شوكة محور المقاومة وإضعافه الأمر الذي تجسد بشكل واضح في اغتيال إسرائيل لكافة القيادات المحورية في هذا المحور، واعتمادها على نمط العمليات الشاملة وطويلة الأجل وليس الحروب القصيرة التي اعتمدت عليها، ورابعها ارتبط بما يطلق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "تغيير وجه الشرق الأوسط"، وهو المصطلح الذي يُمكن تفسيره على اعتبار أن إسرائيل تسعى في المرحلة اللاحقة للحرب الجارية إلى فرض أمر واقع جديد سواءً داخل الأراضي الفلسطينية (من خلال توسيع الأنشطة الاستيطانية لتشمل حتى قطاع غزة) أو في دول الجوار، ما يتجسد في حالة مصر والأردن وسوريا.

2. خفوت وتجميد "اتفاقات أبراهام":

جاءت عملية "طوفان الأقصى" وما أتبعها من تداعيات، لتفرض متغيرات جديدة في مسار العلاقات العربية - الإسرائيلية، إذ أن العلاقات بين تل أبيب والدول التي انخرطت في مسار "الاتفاقات الإبراهيمية" شهدت حالة من الخفوت والجمود في ثنايا الحرب الجارية، ما تجسد في عدد من المؤشرات الرئيسية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الانتقادات التي توجهها الإمارات بشكل متكرر لإسرائيل وحكومة اليمين المتطرف، وإعلان مجلس النواب

البحريني في نوفمبر 2023 عن "وقف" المملكة علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، ومغادرة السفير الإسرائيلي المنامة وعودة السفير البحريني من تل أبيب، وفي حالة المغرب شهد مسار العلاقات بين الجانبين حالة من الجمود الكبير فضلاً عن تظاهرات شعبية واسعة تخرج بين الحين والآخر لتندد بالجرائم الإسرائيلية وتطالب بقطع أي علاقات مع إسرائيل.

وفي سياق متصل جمدت الحرب الجارية مسار التطبيع السعودي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي أكدته حتى الولايات المتحدة نفسها عبر مسؤوليها في عدد من المناسبات، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في التصريحات التي أدلى بها سفير السعودية لدى المملكة المتحدة، الأمير خالد بن بندر، لبي بي سي في مقابلة إذاعية يوم 9 يناير 2024، حينما ذكر أن الرياض لا تزال ترغب في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكن فقط مقابل إقامة دولة فلسطينية، ويبدو أن هذا المسار حتى وإن كان لا تزال هناك بعض المحاولات خصوصاً من واشنطن لإحيائه إلا أنه محكوم بالتأجيل حالياً، على وقع مجموعة من العوامل، وأولها تخوف صانع القرار السعودي من أن يكون لإعلان التطبيع مع إسرائيل في ذلك التوقيت تكلفة سياسية بالنسبة للرياض لأن الأوضاع ستكون غير مستقرة في الطرفين، وثانيها أن حالة الاستياء الشعبي تجاه إسرائيل في العديد من الدول العربية، وعلى مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ظهرت من خلال المسيرات التي اندلعت في بعض الدول العربية للتضامن مع عملية طوفان الأقصى، ربما يجعل الرياض تترتب وتتجنب التعجل في إقامة علاقات مع إسرائيل، وثالثها أن الرياض ترغب في تحقق مجموعة من الشروط قبيل اتخاذ أي قرار بهذا الخصوص ومنها ما يتعلق ببعض الضمانات والاتفاقات الأمنية، وبعضها يرتبط بالبرنامج النووي السعودي، وبعضها يرتبط بالمطالبات الخاصة بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ما يعني عملياً أن هذا المسار محكوم عليه بالتأجيل على وقع الرفض الإسرائيلي للعديد من هذه المطالب.

3. توتر العلاقات العربية الإسرائيلية:

كانت أحد الإفرازات الرئيسية للحرب الجارية، تتمثل في توتر العلاقات العربية الإسرائيلية، ليس على مستوى جمود العلاقات الخاصة باتفاق أبراهام، ولكن على مستوى الدول التي كان يربطها "سلام بارد" مع إسرائيل وبالتحديد مصر والأردن،

ففي حالة مصر تتحدث التقديرات الغربية والمحلية عن كون العلاقات وصلت إلى ذروة توترها بين الجانبين، خصوصًا في ضوء المساعي الإسرائيلية لفرض أمر واقع جديد داخل قطاع غزة، بما يتنافى وجملة الثواب المصرية، خصوصًا في المسائل الخاصة بالسعي لاحتلال أجزاء من القطاع أو السيطرة الكاملة عليه من قبل إسرائيل، فضلًا عن السعي الإسرائيلي لتغيير الواقع الحدودي، وفي حالة الأردن لم يختلف الأمر كثيرًا، بل إن الوضع ربما يكون أكثر توترًا، وذلك على وقع متغيرين الأول هو أن الفترات الأخيرة تشهد بين الحين والآخر عمليات فردية على مستوى المناطق الحدودية بين الجانبين، والثاني هو الصعود الكبير الذي حققه حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني في الانتخابات التشريعية الأخيرة، والذي قرأته بعض التقديرات على أنه رسالة من القصر الملكي الأردني بأن استمرار السياسات الاستفزازية من اليمين المتطرف في إسرائيل سوف يكون مقابله صعود الإسلاميين أو اليمين الديني. والثالث هو إعلان الأردن في 1 نوفمبر 2023 عن تجميد العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب واستدعاء سفيره من إسرائيل، ورفض عودة سفير تل أبيب إلى عمان⁷ بعدما غادرها منذ بدء الأحداث في قطاع غزة. كما ذكر وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، يوم 16 نوفمبر الماضي، إن الأردن لن يوقع اتفاقًا لتبادل الطاقة والمياه مع إسرائيل والذي كان من المقرر توقيعه شهر أكتوبر 2023.

4. دفع عجلة التقارب مع تركيا وإيران:

كانت الحرب في قطاع غزة، وما أتبعها من تداعيات وتوترات على المستوى الإقليمي في أحد أبعادها دافعًا لتكثيف وتيرة التنسيق والمباحثات بين الجانب العربي مع كلاً من تركيا وإيران، وذلك في ضوء اعتبارين، الأول هو أن هذا الأمر جاء كاستمرار لمسار التعاون الذي كان قد بدأ في الأصل قبل الحرب الراهنة، والثاني أن الحالة الراهنة في الإقليم تقتضي التنسيق مع الدولتين لما لهما من أدوار محورية في المنطقة، وخصوصًا إيران. وقد تجلّى ذلك في العديد من المؤشرات ومنها المباحثات التي عُقدت بين الجانب العربي مع كل من الدولتين في أكثر من مناسبة وعلى مستويات رفيعة، فضلًا عن تقارب وجهات النظر الثنائية تجاه التصعيد الراهن وغلبة الخطاب المندد بالممارسات الإسرائيلية، فضلًا عن سعي الدولتين إلى التنسيق مع الأطراف العربية بخصوص "اليوم التالي" للحرب.

5. معضلة التحالفات الأمنية في البحر الأحمر:

دخلت جبهة البحر الأحمر، بشكل تدريجي على خط التصعيد الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط، على خلفية العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023، وعلى الرغم من كون التصعيد في منطقة البحر الأحمر خضع لمبادئ "التدرج في التصعيد"، وتبني أنماط محسوبة من العمليات في بادئ الأمر، إلا أنه تحول حاليًا إلى واحد من أخطر الجبهات التصعيدية الموجودة في المنطقة، سواءً على مستوى طبيعة ونمط التفاعلات الموجودة به والتي غلب عليها "العسكرة"، أو على مستوى تداعياته التي امتدت لتشمل التأثير على عمليات التجارة العالمية، بل والبنى التحتية في منطقة البحر الأحمر.

وكان اللاف في هذا السياق أن القوى الكبرى جنحت في تعاملها التطورات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر إلى التعامل مع هذه التطورات من منظور عسكري وأمني، سواءً من خلال تعزيز وجودها العسكري في الممر الاستراتيجي المهم، أو من خلال الاعتماد على آلية خلق تحالفات وهيكل أمنية جديدة، تضمن من جانب ردع التحركات الحوثية، ومن جانب آخر تأمين سلاسل الإمداد وحركة التجارة عبر البحر الأحمر، وقد تجسد هذا المسار في تشكيل الولايات المتحدة لتحالف "حارس الازدهار" في 19 ديسمبر 2023، وتأسيس الاتحاد الأوروبي لـ "قوة أسبيدس" في 19 فبراير 2024، فضلاً عن إرسال الصين في 24 فبراير 2024، للأسطول الـ 46 للبحر الأحمر، وبشكل عام يمكن القول إن هذه الاضطرابات والتفاعلات التي شهدتها البيئة الأمنية في البحر الأحمر وما أحدثته من تداعيات، قد دفعت باتجاه عودة الحديث عن مسألة التحالفات في منطقة البحر الأحمر، وخصوصًا تحالف "الدول المشاطئة للبحر الأحمر"، فضلاً عن إشكال قديم متجدد متمثل في عدم وجود مقاربات شاملة للتعامل مع البيئة الأمنية في البحر الأحمر خصوصًا من قبل القوى الغربية.

6. المصالحة الفلسطينية و"اليوم التالي":

كان مصطلح "اليوم التالي" هو الأكثر تداولاً منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023 وحتى اليوم، وهو المصطلح الذي يرمز إلى مستقبل قطاع غزة والأراضي الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب، وبعيداً عن الحسابات الإسرائيلية الخاصة باليوم التالي والتي يبدو أنها ترمي إلى فرض أمر واقع جديد يقوم على مقومات رئيسية منها: توسع الأنشطة الاستيطانية، وتقسيم القطاع أو احتلال أجزاء منه، وتحييد أي تهديدات قادمة من غزة، والسيطرة على الملف الإنساني، وربما حتى إعادة احتلال القطاع، بعيداً عن كل هذه الحسابات الإسرائيلية، إلا أن المؤكد أن الحرب الجارية جعلت مسألة "المصالحة الوطنية الفلسطينية" أحد الأولويات الرئيسية والملحة على قاعدة أن المستفيد الأكبر من حالة الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني هو إسرائيل، وعلى قاعدة ما تؤكدته الدولة المصرية بشكل مستمر وهو أن "اليوم التالي يجب أن يكون فلسطينياً خالصاً".

كذلك ينصرف مصطلح "اليوم التالي" إلى الحالة اللبنانية، إذ أن هذه المسألة باتت شديدة الإلحاح بالنسبة للحالة اللبنانية، والتي تشهد أزمات متعددة المستويات ومستعصية على الحل والمعالجة منذ سنوات، خصوصاً ما يتصل بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وأزمة الشغور الرئاسي، وتراجع دور مؤسسات الدولة، والانقسامات الطائفية والعرقية التي تنذر بحرب أهلية قد يشتعل فتيلها في أي لحظة، ومع الخسائر الكبيرة التي مُني بها حزب الله اللبناني في ثنايا الحرب الجارية خصوصاً ما يتصل باغتيال كافة قيادات المجلس الجهادي والعسكري والجيل المؤسس وعلى رأسهم حسن نصر الله الأمين العام للحزب، ومع الأهداف الإسرائيلية المعلنة بضرورة تغيير الواقع الحدودي، وتراجع أي تشكيلات عسكرية إلى ما وراء نهر الليطاني، فضلاً عن توسع الأهداف إلى حد المطالبة بحل حزب الله، تظل مسألة "اليوم التالي" في لبنان شديدة الإلحاح، وتفرض على اللبنانيين بناء مقاربة متعددة المستويات للتعامل مع كل هذه التهديدات التي باتت تشكل خطراً وجودياً على لبنان نفسه.

ثالثاً - واقع النظام الإقليمي العربي ومستقبله

يمر النظام في المنطقة بشقيه الإقليمي والعربي بحالة من التحور والتي يتداخل فيها العديد من العوامل المتشابكة وربما المتناقضة في بعض الأحيان، بما يشي بأن ما بعد هذه الحرب لن يكون إطلاقاً كما قبلها، وفي ضوء ذلك يوجد حاجة إلى التأكيد على مجموعة من المحددات الرئيسية التي يُمكن في ضوءها فهم خريطة التفاعلات المستقبلية وضمن نظام إقليمي عربي أكثر فاعلية:

- يرتبط أحد مكامن الضعف الرئيسية في النظام الإقليمي العربي بما يُعرف بـ "الدول الهشة" أو "دول الأزمات" واليوم بعد سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وفي المقابل صعود الجماعات الإسلامية والمتطرفة على غرار هيئة تحرير الشام وتباعاً داعش والقاعدة "حراس الدين في سوريا"، يُرجح أن تنتقل دائرة الأزمات إلى العديد من المناطق، على اعتبار أن هذا النموذج سوف يمثل حافزاً للعديد من الجماعات العنيفة والإرهابية لتبني نفس النهج، كما أن سوريا قد تصبح خاصرة رخوة لنقل العناصر الإرهابية إلى بعض المناطق.
- أن غلبة الطابع الصراعى والتنافسى على التفاعلات الإقليمية وخصوصاً العربية تؤدي عملياً إلى تراجع فاعلية النظام الإقليمي والعربي، ما يجعل مسألة تسوية الملفات العالقة والخلافات العربية العربية أولوية رئيسية، جنباً إلى جنب مع مسألة التقارب مع كلاً من تركيا وإيران، فحتى وإن كان للدولتين مشاريع إقليمية تهدد بشكل مباشر الدولة الوطنية، إلا أن العلاقات معهما يُمكن البناء عليها وتوظيفها لإعادة صياغة المشهد الإقليمي، وأن فلسفة العلاقات مع الدولتين مختلفة عن الحالة الإسرائيلية، والتي أكدت الحرب الجارية أنها لا تستهدف السلام، ولديها مشاريع توسعية تمثل تهديدات وجودية بالنسبة للمنظومة العربية.
- تمثل مقارنة بناء نماذج وطنية تقوم على "الحكم الرشيد" أولوية كبيرة بالنسبة للدول العربية، من خلال تعزيز الحريات السياسية وزيادة

المعدلات التنموية المستدامة، بما يضمن جانب تعزيز الرفاهية الخاصة بالمواطنين والمجتمعات العربية، وغلق الباب أمام أي اضطرابات سياسية قد تحدث، فضلاً عن أن "الحكم الرشيد" يعد ضمانة رئيسية لخلق بيئات ممانعة لأي أفكار متطرفة وإرهابية.

ختاماً، يمكن القول إن المتغيرات التي سبقت "طوفان الأقصى" وما تبع الحرب الجارية من تداعيات تكشف عن افتراض مهم مضاده أن هناك اتجاهين رئيسيين للمشهد في الإقليم، الأول يغلب عليه تحولات مهمة وإيجابية على مستوى العلاقات العربية مع كل من تركيا وإيران، والثاني هو تراجع في وتيرة العلاقات العربية مع إسرائيل، لكن أيضاً يبدو أن وتيرة العلاقات العربية المتنامية مع كل من تركيا وإيران ليست كفيلاً وحدها بتغيير التوازنات وطبيعة التحالفات في المنطقة، على اعتبار أن هذا المسار لم يُفصّل حتى اللحظة إلى انعكاسات مباشرة على دول الأزمات، فضلاً عن أن مصير هذه التحالفات سوف يكون مرتين بشكل كبير للألية التي ستنتهي بها حالة التصعيد الراهنة في الإقليم.

قائمة المراجع:

1. خنق وعزلة، 17 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، متاح على: <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>
2. أرقام قياسية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية هذا العام، الجزيرة، 16 أغسطس 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/emEsY>
3. تقرير فلسطيني: المستوطنون تضاعفوا 7 مرات منذ اتفاق أوسلو، الشرق الأوسط، 16 سبتمبر 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/vJhxH>
4. نص البيان الثلاثي.. اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سكاى نيوز عربية، 10 مارس 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/pbjiT>
5. إيران تعين سفيراً لدى الإمارات للمرة الأولى منذ خفض العلاقات بين البلدين عام 2016، فرانس 24، 5 أبريل 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/dJITU>
6. البحرين تعلن وقف العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، الشرق الأوسط، 2 نوفمبر 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/mgVug>
7. الأردن يستدعي سفيره لدى إسرائيل ويوجه بعدم عودة سفيرها إلى عمان، الشرق الأوسط، 1 نوفمبر 2023، متاح على: <https://linksshortcut.com/nCSbH>

تحولات النضال الفلسطيني
من النكبة حتى غزة بين
فرص سائحة وفرص لم تسنح

4

«السؤال الأساسي الذي يواجه الكثيرين من الدارسين للقضية الفلسطينية بعد هجوم حماس على إسرائيل في أكتوبر 2023 والرد الإسرائيلي عليه، وهو أين يجب أن توضع تلك العملية ومآلاتها في سياق النضال الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال وفي سياق الصراع في الشرق الأوسط عامة. نسعى هنا أن نجد إجابة في ضوء نظرية "الفرص الضائعة"، الشائعة في أدبيات القضية الفلسطينية»

المقدمة:

عبر تاريخها الطويل الممتد لنحو قرن من الزمان اعتبر كثيرون القضية الفلسطينية أنها قضية الفرص المهترئة وكانوا بذلك يشيرون إلى المرات العديدة التي توفرت خلالها الاحتمالات، أو حتى الإمكانيات، التي كانت ستوقف المآلات الكارثية التي انتهت إليها ولكنها لم تستغل. ورغم ما قد يبدو في هذا التحليل من تحامل بسبب الظلم التاريخي الكبير الذي تعرض له الفلسطينيون في ضياع أرضهم ووطنهم وتشردهم في المنافي فإن ذلك الاستنتاج من الناحية الموضوعية قد لا يكون بعيداً عن الواقع، أخذاً بنظر الاعتبار أن ذلك الواقع بذاته حمال أوجه، كما ستسعى هذه الورقة لمناقشته.

ومثلما حدث في منعطفات كثيرة في تاريخ القضية الفلسطينية والتي بدأت مع بزوغ المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر فقد أثارت حرب التدمير الشامل الإسرائيلية على غزة التي بدأت في 8 أكتوبر 2023 بعد يوم واحد من الهجوم التعرضي الذي قامت به كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، داخل العمق الإسرائيلي الكثير من الأسئلة. على رأس تلك الأسئلة كان السؤال عما إذا كان الأمر يستحق كل هذه التضحيات الجسام التي تكبدها شعب غزة خلال أكثر من عام من الحرب، مما يعيدنا مرة أخرى إلى السؤال الأزلي عن الأولوية للسياسة أم للحرب في ظروف انعدام التوازن في القوى بين المتخاصمين وما يستتبعه من افتراض بأن الانخراط السياسي يوفر الفرص للحل.

وقبل أن نلج في صلب الجدل والحجج التي يسوقها أصحاب نظرية أن الفلسطينيين أهدروا فرصاً كثيرة في مساعيهم لإيجاد مخرج لقضيتهم فلا بد من محاولة تحديد معنى الفرص الضائعة. سنجد أن أقرب تفسير نظري ذي صلة هو أن الفرصة الضائعة هي "المكاسب أو المزايا التي كان يمكن تحقيقها لكنها أهدرت أو لم يتم متابعتها". إنها مفهوم يورد في ميادين كثيرة في عالم الأعمال والاستثمار وفي عملية اتخاذ القرار في ميادين كثيرة في السلم والحرب. وفي أحد تعريفاتها الأوسع يأتي أن الفرصة هي بمثابة "الصدفة أو الحظ أو السانحة التي تحظى بقيمة الاحتمال وأنها بمثابة حق مادي وروحي تم تخطيه أو التجاوز عنه"¹.

في التفسير الجيوبولتيكي التقليدي فإن المقولة تأتي في سياق نظرية "التحديات والفرص والمخاطر" التي تعتبر من أجديات الدرس الأكاديمي وفي عملية صنع القرار والتي تعود بواكيرها إلى المفكر الاستراتيجي الصيني سن تزو عبر وصاياه والتي من بينهما "وسط الفوضى هناك دائماً فرصة" و"الفرص تزداد كلما تم اقتناصها"². أما في الفكر الحديث فإن النظرية تحتل مكاناً رئيسياً في كافة المجالات التي تتطلب من المشتغلين فيها موازنة الفوائد والمكاسب مع الأخطار والتهديدات التي تواجههم في عملية اتخاذ القرار. سيكون التقييم النهائي وفق نموذج النظرية الحديثة، وهو "دمج التأثيرات الناتجة عن الفرصة مع التهديدات المحتملة من أجل الحصول على أفضل التوقعات"³.

وإذا ما عدنا إلى التاريخ سنجد أن دعاة نظرية الفرص الضائعة يركزون على المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية لإثبات فرضيتهم. هذه الفرضية تقوم بالضرورة على فكرة مضادة وهي نجاح اليهود على الجانب الآخر من استغلال أمثل للفرص من أجل تأسيس المشروع الصهيوني وبعد ذلك الدفاع عنه وحماية إسرائيل، وبذلك يقع التقابل أو التناقض بين الموقفين؛ أي بين إهدار الفرص وبين اقتناصها أو حتى صنعها.

أولاً- مسيرة كفاح.. من التيه إلى المقاومة

الفرصة الأولى -وربما الرئيسية- التي يدعي أصحاب فرضية الفرص الضائعة أن الفلسطينيين أهدروها هي عدم الموافقة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 من نوفمبر من عام 1947 والذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، إلى دولتين؛ إحداهما عربية والأخرى يهودية. وفي حين كانت مساحة الدولة اليهودية حسب خطة التقسيم تبلغ نحو خمسة آلاف ميل مربع كانت مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة تشمل حوالي 4300 ميل مربع أي ما يمثل 42,3٪ من فلسطين؛ أي ما يعادل النصف تقريبًا وهو برأي الداعمين للفكرة قسمة معقولة. وبينما بذل الزعماء الصهاينة جهودًا جبارة لإقناع الدول الكبرى بتمرير المشروع كما أعلنوا بعدها بستة أشهر قيام دولة إسرائيل فقد رفضها الفلسطينيون مسلحين بدعم عربي. وبغض النظر عن الملابس العديدة التي أحاطت بذلك فإن النتيجة التي أسفر عنها الخيار الفلسطيني هو قيام إسرائيل على نصف الأرض الفلسطينية ووقوع النصف الثاني تحت الإدارتين الأردنية والمصرية إضافة إلى خلق مشكلة اللاجئين⁴.

ستُعرف تلك الأحداث بالنكبة وهو توصيف محمل بدلالات شعورية دراماتيكية على المستوى الإنساني ولكنه أيضًا يعكس معاني التيه والخيبة والفشل على الصعيدين الوطني والسياسي. وفي توصيف ذي دلالة تاريخية وقومية عميقة سيسجل قسطنطين زريق الذي كان أول من استعمل مصطلح "النكبة" في سياق النزاع العربي الإسرائيلي في كتابه "معنى النكبة" الصادر في أغسطس 1948 أن النكبة لم تكن هزيمة للفلسطينيين فقط بل كانت "إحدى أصعب النكبات التي ألمت بالعرب خلال تاريخهم الطويل"⁵. وفي سياق بحثنا هذا في الفرص الضائعة فيستم الربط منذئذ بين خيبة الفلسطينيين بنكبتهم، من ناحية، ومن ناحية أخرى، بهزيمة العرب الذين سيتحملون بعد ذلك جزءًا من مسئولية البحث عن أدوات لإدارة الأزمة أو حلول للصراع ذاته ومواجهة تحدياته لهم في إطار العمل العربي المشترك تارة، وفي إطار تسويات ثنائية تارة أخرى.

في السياق الفلسطيني وفي الفترة اللاحقة ستتبلور حركة تحرروطني على أنقاض إرث من التحركات والنضال السياسي والاحتجاجات والمقاومة المسلحة التي أعقبت تبلور المشروع الإسرائيلي على الأرض. وشكل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 والتي تحولت إلى إطار شامل للفصائل والجبهات التي بدأت تتشكل بعد الإفاقنة من صدمة النكبة منجزاً كبيراً للفلسطينيين؛ حيث أصبح هناك من يمثلهم ويتولى قيادة مشروعهم الوطني ووضع برنامج استراتيجي له سمي بالميثاق (القومي) الوطني يؤكد على نضال الشعب الفلسطيني لـ "تحرير فلسطين" وعلى حقه في "تقرير المصير" وفي "السيادة" على أرضه⁶.

غير أن التطور اللافت الآخر كان ظهور الفصائل المسلحة والتي كانت أبرزها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أعلنت انطلاقها في 1 يناير 1965 كحركة ثورية تستهدف تحرير فلسطين. وبانطلاق فصائل أخرى تمثل الطيف السياسي الفلسطيني وعملها تحت مظلة منظمة التحرير ستظهر لأول مرة كحركة فلسطينية (موحدة) تجمع بين البندقية والعمل السياسي والدبلوماسية وستضع القضية الفلسطينية أمام اختبارات وتحديات البحث عن الفرص التي تستدرك ما مضى وتفتح صفحة جديدة في النضال من أجل تمكين الفلسطينيين من تحقيق طموحاتهم بتحرير أراضيهم وقيام كياناتهم الوطني وبعودة اللاجئين⁷.

ستشكل حرب الأيام الستة صيف عام 1967 محطة مفصلية أخرى في مسيرة القضية الفلسطينية؛ حيث سيفقد الفلسطينيون بقية أراضيهم لإسرائيل في نكبة وطنية ثانية تضعهم في امتحان عسير من جديد أمام خيارات الدفاع عن وجودهم كشعب وكأرض وكقضية. في العقد التالي سيأخذ العمل النضالي الفلسطيني منحى جديدة على الصعيدين العسكري والسياسي، ولكنه سيظل يواجه محنة الخيارات الصعبة وفق الفرص المتاحة أمامه. هذه الفترة التي ستستمر حتى التوصل إلى اتفاق السلام الإطار في أوصلو عام 1993 ستكون فترة تجريب قاسية ومريرة لأنها ستختبر ما لدى القيادات الفلسطينية من قوة وإرادة وحنكة في سبيل إنجاز البرنامج السياسي المحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام 1974⁸. وإذا ما وضع الإعلان الذي عُرف ببرنامج النقاط العشر في سياقه

التاريخي فإنه كان أوضح مشروع تضعه القيادة الفلسطينية بعد نحو ثلاثين عامًا من النكبة للعمل وفقه في سبيل إنجاز الأهداف الفلسطينية على ضوء مستجدات الواقع، أو مرحليًا كما يدل اسمه، أو تكتيكيًا كما يمكن قراءته.

ولكن كيف وصلت القيادة الفلسطينية إلى هذه اللحظة التاريخية ووسط أي ظروف سياسية وسياقات تاريخية؟ جاءت المراجعة وسط تطورات وطنية وقومية ودولية شديدة التعقيد أعقبت حرب عام 1967 طرحت على الحركة الوطنية الفلسطينية سؤال ما العمل؟ كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد بدأت تطلق على نفسها اسم "الثورة الفلسطينية" واعتمدت "الكفاح المسلح" أو "العمل الفدائي" شكلاً لنضالها، واعتبرته طريقًا وحيدًا لتحرير فلسطين. غير أن تجربة بضع سنوات أثبتت لفصائل هذه الحركة أن هناك اختلالًا كبيرًا في موازين القوى لصالح عدوهم" أثبت ضعف قدرتهم على تطوير الكفاح المسلح كشكل نضالي وحيدي؛ مما يستدعي إعادة النظر أو المراجعة الكلية للتجربة⁹.

تمتلك الحركة الوطنية الفلسطينية تراثًا زاخرًا من العمل المسلح منذ الاحتلال البريطاني وفي مقاومة الاستيطان اليهودي وأيضًا بعد تأسيس دولة إسرائيل. كما أن الفصائل الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير كانت قد بدأت فعليًا العمل العسكري بعد يونيو 1967 وبفترات زمنية متفاوتة محاولة استلهام تجارب عالمية أخرى في الحروب الشعبية أو حرب العصابات كالصين وكوبا والجزائر وفيتنام بما أطلقت عليه "الكفاح المسلح" والذي اعتبرته طريقًا وحيدًا للتحرير. كانت البداية "عمليات فدائية" تقوم بها خلايا صغيرة تتسلل من حدود الدول المجاورة أو موجودة في الضفة الغربية المحتلة وهي عمليات لم تكن تحظى بقبول الدول المجاورة لأسباب واقعية تتعلق بسياساتها الداخلية والخارجية. وفي حين فشل في مهده مشروع لم يثمر جيدًا لتفجير ثورة في الأراضي المحتلة ضد إسرائيل كانت تفكر به بعض قيادات حركة فتح إلا أن الفترة بين حرب 1967 وعام 1974 شهدت تطورًا كمياً بارزًا في العمل المقاوم.

كانت الفكرة التي اختمرت لدى القيادات الفلسطينية أن الثورة التي أطلقت شرارتها حركة فتح في الأول من يناير عام 1965 بعملية عبر الحدود هي بحاجة إلى قاعدة

إسناد خلفية في إحدى دول المواجهة تنطلق منها كي تشتبك مع إسرائيل. كان الرأي هو أن تكون هذه الدولة أشبه بفيتنام الشمالية في أثناء حرب تحرير الجنوب أو حتى أشبه بقواعد الإسناد الخلفية للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي في المغرب وتونس. كانت هذه التجربة قد اصطدمت وفي وقت مبكر بعد الشتات الفلسطيني إثر النكبة برفض قوي من دول كمصر وسوريا باعتباره تعارضاً مع الالتزامات باتفاقيات الهدنة مع إسرائيل وكذلك بالمصالح الأمنية والسياسية؛ مما سيؤدي إلى التركيز على خيارى الأردن أولاً ولبنان بعد ذلك¹⁰.

ولأسباب وظروف عديدة فقد ظهر الثقل الأساسي للمقاومة على الساحة الأردنية؛ حيث يتمركز جل اللاجئين الفلسطينيين وأيضاً بسبب الارتباط التاريخي والجغرافي بين ضفتي نهر الأردن. وإضافة إلى المتطوعين من الفدائيين فقد اتسع حجم القوات الفلسطينية التي تشكلت من الفصائل المختلفة ومن وحدات جيش التحرير الفلسطيني الذي كان قد تشكل قبل ذلك من كتائب كانت في العراق وسوريا ومصر وضعت تحت قيادة منظمة التحرير. في المرحلة الأولى خاضت الفصائل الفلسطينية مواجهات مسلحة محدودة مع إسرائيل انطلاقاً من الأردن كما قامت ببعض العمليات الخارجية ضد أهداف إسرائيلية أو غربية كخطف الطائرات وأخذ الرهائن. وبالرغم من الوهج الإعلامي والشعبي الذي قوبلت به هذه العمليات كونها جرت أساساً لرفع معنويات الفلسطينيين وتعزيز صمودهم فإن التباسات عديدة شابتها من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية أثارت التساؤلات بشأن نجاحتها.

لم تكن إسرائيل مطمئنة من الوجود الفلسطيني المسلح على مقربة من الأراضي التي احتلتها وكان لا بد من البحث عن ذرائع لتصفية ذلك الوجود والتهديدات التي يشكلها لها بعد أن كانت قد صفت معظم الخلايا التي أنشئت في الضفة الغربية قبل ذلك. ستأتي لإسرائيل الفرصة في 18 مارس 1968 حين انفجرت عبوة ناسفة في حافلة لتلاميذ مدارس إسرائيليين في أثناء قضاءهم عطلة في صحراء النقب وقتل في الانفجار تلميذان وجرح 27 آخرون قرر على إثرها وزير الدفاع الإسرائيلي موسى دايان الرد بشن هجوم على القوات الفلسطينية في وادي الأردن بهدف القضاء على القوات الفلسطينية المتمركزة هناك وستعرف المعركة فلسطينياً باسم "معركة الكرامة"¹¹.

برزت "معركة الكرامة" في 21 مارس 1968 والتي واجه فيها المقاتلون الفلسطينيون والجيش الأردني توغلاً إسرائيلياً على ضفاف نهر الأردن كنقطة تحول مهمة في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني. فقد انتهى الهجوم البري المسنود بالمدفعية والطائرات والدبابات الإسرائيلية بعد نحو 15 ساعة دون تحقيق كامل أهدافه وهو إنهاء الوجود الفلسطيني في المنطقة. ستخسر إسرائيل 28 فرداً من جنودها مقابل أعداد كبيرة من الفدائيين لكن المعركة ستعتبر انتكاسة للقوات المهاجمة ونصراً معنوياً للمقاومة حتى أن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وصفها يومها بقوله إنها "شكلت نقطة انقلاب بين اليأس والأمل". ومع ذلك فإن نشوة "الانتصارات هذه سرعان ما ستتبدد وتنتهي إلى انكسار لمشروع "هانوي" الفلسطينية حين يتقاتل الأردنيون والفلسطينيون فيما سيمسى بـ "أيلول الأسود" نهاية عام 1970 ويؤدي الاقتال إلى خروج القوات الفلسطينية من الأردن بغطاء عربي¹².

ستشهد المرحلة الثانية انتقال الثقل العسكري الفلسطيني إلى لبنان؛ حيث وجدت الفصائل هناك بطناً رخوة بسبب هشاشة الدولة اللبنانية من جهة، ووجود جالية فلسطينية كبيرة، من جهة ثانية، وتوفر بيئة سياسية ملائمة ممثلة بالأحزاب والجماعات القومية واليسارية المؤيدة للقضية الفلسطينية، من جهة ثالثة، واكتساب العمل العسكري الفلسطيني على شرعية عربية من خلال اتفاق القاهرة عام 1969 الذي نظم عمل الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان، من جهة رابعة. على مدى أكثر من عقد من وجودها هناك ستتمكن منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية تحت لوائها من إنشاء بنى تحتية تنظيمية واسعة كانت في الحسابات العسكرية والسياسية قادرة على أن تهب للحركة الوطنية الفلسطينية قاعدة صلبة للعمل وفي ظروف أخرى ربما كانت ستوفر فرصاً حقيقية للنجاح.

لكن كما حصل في الأردن ستصطدم الحركة الفلسطينية في لبنان بمانعين استراتيجيين؛ أولهما: صعوبة وجود حاضنة للثورة قوية ومتماسكة في دولة ذات سيادة ومجتمع متنوع دينياً ووطنياً وسياسياً، وثانيهما صلابة المقاومة الإسرائيلية للمشروع الفلسطيني واستعداد إسرائيل للذهاب إلى أقصى مدى في إجهاضه. فجر المانع الأول الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 على خلفية مقاومة الأحزاب والجماعات المسيحية

للوجود الفلسطيني وأدى إلى استنزاف الثورة في حين تطور المانع الثاني إلى حرب واجتياح إسرائيلي للبنان وصل إلى قلب العاصمة بيروت عام 1982 أجهز على الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني وأجبر المنظمة وفصائلها على الرحيل إلى شتات جديد وبطبيعة الحال أجهز فرصة أخرى من فرص المشروع التحريري الفلسطيني¹³.

ثانياً - من البندقية إلى غصن الزيتون

بانتقال مكاتب المنظمة إلى تونس على بُعد ثلاثة آلاف كم من فلسطين ونشر قواتها في بلدان أخرى بعيدة كالجزائر واليمن ستنتهي فعلياً مرحلة الكفاح المسلح وسيتوجب على الفلسطينيين أن يبحثوا عن استراتيجيات وتكتيكات أخرى من أجل إدامة زخم النضال والتعويض عن ضياع المكاسب التي تحققت من خلال وجودهم وعملهم الكفاحي على تخوم فلسطين. وكنتيجة للحرب الإسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين فقد كان الهدف الرئيسي لإسرائيل هو احتواء المنظمة بكل الطرق الممكنة بهدف إجبارها على التنازل عن هدفها في تحرير فلسطين والقبول بشرعية إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية. والواقع هو أن المنظمة تمكنت من الاحتفاظ بوجودها خلال هذه الفترة العصبية كي تصبح بعد ذلك نداءً لإسرائيل في مفاوضات كان هدفها التوصل إلى تسوية.

سيسجل تاريخ تلك المرحلة أن أغلب الصراعات دارت حول دفع منظمة التحرير للقبول بقرار مجلس الأمن الدولي 242 الصادر في 22 نوفمبر عام 1967 في أعقاب حرب يونيو ذلك العام. يكمن جوهر القرار في مادته الأولى التي تقول إن مجلس الأمن " يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: سحب القوات المسلحة من الأراضي التي احتلتها في النزاع وإنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة"¹⁴. ستعرض المنظمة التي خرجت مهزومة في الميدان العسكري بعد تجربتين مريرتين خلال السنوات العشر اللاحقة إلى وابل من الضغوط الإقليمية والدولية كي تعترف بالقرار الأممي مقابل وعود مبهمه.

لكاتب هذه الورقة الذي عمل في مجالات الصحافة والإعلام والأبحاث لنحو خمسة عقود منها العمل مراسلاً صحفياً في الشرق الأوسط لوكالة الأنباء الأمريكية الأسوشيتدبريس لثلاثة وعشرين عاماً تجربة في متابعة السجلات بشأن القرار كما أتاحت له خلالها الفرصة لكي يكون على تماس مع بعض التطورات التي جرت في هذا المجال قد تصلح كشهادة على جانب ما يتعلق بالتفاعلات الفلسطينية والإقليمية والدولية بشأن القضية الفلسطينية.

في نوفمبر عام 1978 كنت قد شهدت أروقة ودهاليز القمة العربية التي انعقدت في بغداد واجتماعاتها التي جاءت على خلفية توقيع الرئيس المصري أنور السادات على اتفاقيات كامب ديفيد في شهر سبتمبر من ذلك العام بعد نحو 14 شهراً من التفاوض. ورغم أن القرار 242 لم تتم الإشارة إليه في بيان القمة الختامي بشكل مباشر فإنه كان متضمناً في جوهر الإعلان كما أنه كان في صلب الموضوعات التي تمت مناقشتها بين القادة والتي تركزت على ضرورة شمولية كافة الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل بأي اتفاقية سلام معها¹⁵. كان تركيز ياسر عرفات في مداخلته داخل القمة وخاصة مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على تجاهل مبادئ الاتفاق الإطارى الخاص بالشرق الأوسط في اتفاقيات كامب ديفيد لقرار 242 باعتباره شمولياً؛ وهو الأمر الذي كان قد رفضه الإسرائيليون وكذلك وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر عراب عملية السلام تلك.

وبغض النظر عما جرى في تلك القمة العربية وبعدها إلا أنه من الناحية التاريخية سيبقى النقاش مفتوحاً بشأن ما إذا كانت فرصة أخرى قد ضاعت في كامب ديفيد لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط ومن يتحمل مسؤولية ذلك. الطرف الفلسطيني كان قد رفض دعوة السادات للمشاركة في جلسات فندق مينا هاوس في القاهرة في شهر ديسمبر 1977 للبحث في إطار حلول مشكلة الشرق الأوسط. وبغض النظر عن واقعية الدعوة للمؤتمر إلا أن الموقف الفلسطيني كان لا يزال ملتزماً بالبرنامج المرحلي وشروطه. الإسرائيليون من ناحيتهم كانوا رافضين لفكرة الجلوس والتفاوض مع منظمة التحرير. أما الولايات المتحدة فقد بقيت ملتزمة بجملة مواقفها الداعمة لإسرائيل والرافضة للاعتراف بالحقوق الفلسطينية إضافة إلى اتهام المنظمة بالإرهاب¹⁶.

ستروي شهادات العديد من المشاركين من الجانب المصري في كامب ديفيد ومن غيرهم وبعض الوثائق بأن السادات كان يؤكد "أنه لا تنازل عن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، وقضية القدس ووضعها في التسوية النهائية، وحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة." ووفقاً لتلك الشهادات كان السادات يفضل أن تكون القضية الفلسطينية جزءاً من التفاوض على أساس فكرة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وفقاً لقرار 242 لكن موقفه ذلك واجه مقاومة شرسة من رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن ورفضاً قاطعاً من الفلسطينيين¹⁷.

في عام 1981 على هامش الجهود التي قادها وزير الخارجية البريطاني اللورد كارنغتن لإصدار "إعلان البندقية" الذي ساند فيه الاتحاد الأوروبي، أو ما كان يدعى حينها بالسوق الأوروبية المشتركة، لأول مرة اقترحت فكرة ضم منظمة التحرير الفلسطينية إلى جهود السلام. جمعته الفرصة في لندن حينها مع اللورد كاردون الذي كان اسمه هيو فوت (Hugh Foot) قبل حصوله على اللقب والذي عمل مندوباً لبريطانيا في الأمم المتحدة في أثناء المفاوضات بشأن القرار وإقراره في يونيو 1967. كان الجدل لا يزال ساخناً بشأن ما إذا كان هو شخصياً قد تعمد صياغة القرار بشكل غامض كي تكون الإشارة في القرار إلى الانسحاب من (أرض) احتلت وليس من (الأراضي). كان جواب اللورد كاردون لي واضحاً حين أقرب بأن "الغموض كان مطلوباً من أجل الحصول على إجماع" من الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإقرار القرار. كان المعنى جلياً وهي أنه كتب المسودة بصيغة ملتبسة كي يتيح لكل طرف تفسيره كما يشاء، أي أن يكون حمال أوجه. وفي الحقيقة سيظل وجهاً واحداً هو السائد منذ لحظة إقراره لحد اليوم، وهو الوجه الذي تراه إسرائيل وحلفاؤها، أي دعوة القرار إلى انسحاب من (أرض) وليس من (الأراضي)، وهو ما سيشكل جوهر الصراع السياسي والدبلوماسي الذي ستخوضه منظمة التحرير على مدار مسيرتها القادمة.

في 15 يناير عام 1988 سيدي ياسر عرفات بتصريحات لي في مكتبه في بغداد هي الأولى من نوعها يعلن فيها نوعاً من "القبول" بقرار 242 كأساس لجهود عقد مؤتمر دولي بشأن السلام الفلسطيني الإسرائيلي.¹⁸ كانت التصريحات التي اختار أن ينقلها عبر وكالة أنباء أمريكية قد جاءت على خلفية مفاوضات سرية تجري بواسطة أطراف ثالثة

بين وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز وقيادة منظمة التحرير هدفها الضغط على عرفات للاعتراف بقرار 242 كجزء من محاولات رفع تهمة الإرهاب عن المنظمة وضمها إلى جهود عملية سلام كان قد بدأ التفكير بها حينذاك. في الأحاديث الجانبية التي جرت بيني وبين عرفات وبعض القيادات الفلسطينية كانت رؤياهم واضحة وهي أن القضية الفلسطينية وصلت في مرحلة تونس البعيدة عن فلسطين جغرافياً إلى لحظة قد يطويها النسيان ما لم يتم اجتراح حلول بديلة. كانت تلك الحلول تنتمي إلى نداء "غصن الزيتون" الذي أطلقه عرفات في خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 وليس إلى البندقية التي بدأ أنه مستعداً أخيراً كي يضعها جانباً.

ثالثاً - قبل الوصول إلى أوسلو

هناك ثلاث محطات سيعبرها الفلسطينيون خلال هذه المرحلة قبل الوصول إلى اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1993 وهي: ولادة حركة حماس، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وإعلان الدولة، في ظروف متزامنة وذات مغزى. وإذا كان بحثنا لا يزال في موضوع الفرص التي أتاحت للحركة الوطنية الفلسطينية لتحقيق اختراقات في كفاحها من أجل التحرر والاستقلال والدولة فإن المحطات الثلاث ستكشف عن الكثير من التعثر الذي جابهته الحركة عند كل محطة. وكما في كل مرة سنرى أن ضياع الفرص لن يكون بالضرورة من صنع الحركة الفلسطينية ذاتها، أو لوحدها، ولكن بسبب مقتضيات الصراع وتعقيدات الأجواء المحيطة به ومناورات إسرائيل وحلفائها.

في 7 ديسمبر 1987 سيعلم الإخوان المسلمون الفلسطينيون عن قيام حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) ثم يعلنون بعد أسابيع ميثاق الحركة في تطور نوعي كبير ينهي قطيعة استمرت عقوداً طويلة بامتناع التيار الإسلامي عن المشاركة في مسيرة العمل الفلسطيني الكفاحي. ستفشل كل المحاولات التي جرت لضم حماس إلى منظمة التحرير وعلى المدى البعيد سيقع الفلسطينيون في المصيدة التي حاولت كبرى تنظيمااتهم وهي حركة فتح تفاديها ألا وهي التخندق وراء تيار من التيارات السياسية والأيدولوجية السائدة وربط رهاناتها بسياساتها وارتباطتها الخارجية خشية على وحدة الصف الوطني¹⁹.

ومع قيامها بتعبئة وحشد قاعدة جماهيرية ومحاولة الهيمنة على الشارع الفلسطيني في الداخل والتجمعات في الخارج وبناء المؤسسات فستخوض حماس خلال نحو عقدين من الزمن نمط مقاومتها الخاصة أو كفاحها المسلح تجاه إسرائيل وغالبًا من خلال العمليات الانتحارية. لكن حماس ستضطر إلى وقف تلك العمليات بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة بسبب اتساع رقعة الاتهامات بالإرهاب التي ستطال حتى مموليها وداعميها من دول وجماعات وأشخاص. وفي تحول نوعي في عملها شاركت حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية عام 2006 بعد أن كانت تعتبرها غير شرعية لتفوز بأغلبية المقاعد أتاحت لها تشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية وهو ما اعتبر حينها انقلابًا تاريخيًا أذهل الجميع. غير أن انقلابًا هائلًا سيحصل حين تنقض حماس على السلطة بعد خلافات ومواجهات مع حركة فتح في غزة وتجعل من القطاع كيانًا منفصلًا عن السلطة الوطنية وتبدأ بذلك مرحلة جديدة قاتمة في مسيرة انحسار الكفاح الفلسطيني ستزيد من عمق المأزق الوطني.²⁰

بعد يوم واحد من إعلان انطلاق حماس، أي في 8 ديسمبر 1987، ستندلع هبة شعبية فلسطينية في غزة إثر دهس سائق شاحنة إسرائيلي لمجموعة من الفلسطينيين في جباليا. الأدبيات المتوفرة بشأن تلك الهبة تُجمع تقريبًا على أنها كانت عفوية ولكنها جرت في بيئة محتدمة ومناخ ملائم لانطلاق حراك شعبي واسع بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية وانسداد الأفق السياسي للحل. سيتاح لكاتب هذا الفصل يومها فرصة أن يكون في مكتب عرفات في بغداد ويشاهد المفاجأة التي ألمت به وهو يستمع إلى الأخبار القادمة من غزة عبر محطة إذاعة بي بي سي. وفي لقاء مع الرجل الثاني في فتح خليل الوزير (أبو جهاد) المسئول حينها عن التنظيم داخل الأراضي المحتلة في الليلة نفسها استمعت منه بأن الحركة لم تكن وراء اندلاع الانتفاضة وأنها فوجئت بها مثل غيرها من الفصائل. ما توفر من معلومات حينها وفيما بعد أن فتح والمنظمة التي كانت تركز جهودها على الجانب السياسي لم تكن راغبة بتنظيم أو دعم أي تحرك شعبي مثل حركة عصيان مدني كانت مطروحة فعليًا قبل بدء الانتفاضة.²¹ البيان الذي أصدرته حركة حماس يوم 11/12/1987 أطلق على ما حصل من مواجهات مع الاحتلال اسم انتفاضة، وقال: إنها جاءت "رفضًا لكل الاحتلال وضغوطاته، ولتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السّلام الهزيل، وراء المؤتمرات الدولية الفارغة".

لكن الانتفاضة ستبرهن خلال السنوات الثلاث اللاحقة رغم اقتصرها على مقاومة الاحتلال بالحجارة والنشاطات الشعبية من اعتصامات وإضرابات أنها كانت تحولاً نوعياً كبيراً في مسيرة النضال الفلسطيني؛ حيث أضحت أشبه " بثورة شعبية ذات قاعدة عريضة ". مما ميز الانتفاضة أنها كانت جهداً شعبياً كبيراً في مسيرة الكفاح الفلسطيني ستعمل على تعميق الهوية الوطنية الفلسطينية وتسهم في بلورة وصياغة ذهنية نضالية عند أجيال جديدة من الفلسطينيين، إضافة إلى تعضيد الوحدة بينهم من خلال العمل المشترك والمنسق. الشيء المهم أن الانتفاضة كونها عملاً شعبياً لمجتمع تحت الاحتلال كانت سلاحاً مهماً بوجه الضغوط التي كانت تتعرض لها منظمة التحرير وخاصة الاتهامات بالإرهاب من قبل القوى الغربية. أما من الناحية الإسرائيلية فيكفي القول إنها كانت السبب الرئيسي الذي دفع إسرائيل أن تخوض عملية السلام أولاً في مسار مدريد عام 1991 ثم مسار أوسلو بعد ذلك. أما سؤال هل تم التفريط إذن بالانتفاضة مقابل اتفاق أوسلو وضياع فرصة فلسطينية أخرى فأعتقد أن أحداث العقود الثلاثة التي تلت هي ما تجيب عن ذلك.²²

وجاء إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الـ 19 في الجزائر لإعلان الاستقلال والدولة في 15 / 11 / 1988 بمثابة هروب إلى إزاء تعثر الكفاح السياسي والعسكري وصعود حركة حماس وقرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية وازدياد الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية على قيادة المنظمة. ربما كان للإعلان مغزى رمزياً في حشد الجماهير الفلسطينية وراء الآمال والأحلام التي بقيت متقدمة داخلهم ولكن على أرض الواقع لم يكن الإعلان إلا نصاً غلب فيه الشعور على لغة الواقع القاسي الذي يأبى الاعتراف أولاً بحق تقرير المصير للفلسطينيين ثم بحريتهم بإقامة دولة مستقلة لأنفسهم. ورغم القبول الذي عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار ومنحها فلسطين مقعد عضو مراقب وبغض النظر عن عدالة المطلب فبعد ستة وأربعين عاماً لم تنزل الدولة الفلسطينية مجرد إعلان على الورق في حين أصبح تحقيقها فعلياً على أرض الواقع مستحيلًا بعد كل ما جرى.²³

كانت خطوة عرفات بالاعتراف بقرار 242 هي الأولى في مسيرة عسيرة ستستغرق سنوات عدة من الجهود الدولية والإقليمية في محاولات مستميتة لاحتواء منظمة

التحرير وتطويعها للاعتراف بشرعية دولة إسرائيل من خلال القبول بقرار 242 مقابل وعود غامضة واتفاقيات ناقصة وإنصاف حلول. ستتوج هذه الجهود بالتوقيع على اتفاق أوسلو والمعروف رسمياً بـ "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" في البيت الأبيض الأمريكي في 13 سبتمبر 1993 والذي ستلتزم المنظمة بموجبه بحق إسرائيل بالعيش بأمن وسلام مقابل اعتراف إسرائيل بـ "سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناءً على مجلس الأمن 242 و338. وبالرغم من الشعور لدى القيادة الفلسطينية بالمخاطر والتحديات التي كانت تعترض موافقتها على مبدأ الإقرار بشرعية دولة إسرائيل من دون توفر ضمانات حقيقية بإقرار إسرائيل بحق الفلسطينيين بدولة فلسطينية فإن المنظمة قبلت التحدي على أساس مبدأ "خذ وفاوض". حين سألت عرفات في ليلة مغادرته مقر المنظمة في تونس لدخول غزة والبدء بإجراءات تشكيل السلطة عن توقعاته بالمستقبل أجابني بثقة أنه لا يريد "غير سنتيمتر واحد من أرض فلسطين" كي يبدأ من هناك مسيرة تحقيق حلم الدولة.

رابعاً- من أوسلو حتى بركان "طوفان الأقصى"

جاءت عملية "طوفان الأقصى" وهو الاسم الذي أطلقته حماس على هجومها الكاسح داخل إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 في وقت كانت عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية قد وصلت إلى طريق مسدود وبدأ أفول أفق حل الدولتين. في أول بيان لها قالت "كتائب عز الدين القسام" الجناح العسكري للحركة: إن الهجوم هو "رد على العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني ومقدساته وأسراه". وأشار البيان الذي تلاه بصوته محمد الضيف قائد القسام أيضاً إلى "تنكر الاحتلال للقوانين الدولية في ظل الدعم الأمريكي والغربي والصمت الدولي" وإلى قرار القسام "لوضع حد لكل جرائم الاحتلال"²⁴.

إلا أن الحرب التي بدأت بعد الرد الإسرائيلي المتوقع على العملية أثارت أسئلة عديدة وخاصة بشأن أهداف هجوم حماس وتوقيته وتوقعات قادة التنظيم عن الرد الإسرائيلي المحتم وصلة الهجوم بتطورات إقليمية وحسابات بعض الأطراف التي

كانت على صلة بحماس ضمن ما يُدعى بمحور المقاومة الذي ترعاه إيران. سيأتي رد من قيادة حماس بعد نحو ثلاثة أشهر كي يحاول إزالة اللغظ الذي رافق العملية وتطورات الحرب الإسرائيلية على غزة ويضع النقاط على بعض الحروف بالقول: "إن العملية كانت خطوة ضرورية واستجابة طبيعية، لمواجهة ما يُحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها، وحسم السيادة على المسجد الأقصى والمقدسات، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة"²⁵.

لكن بعيداً عن البيانات يمكن طرح العديد من السيناريوهات والاحتمالات عن الأهداف الممكنة لعملية حماس على المستويين التكتيكي والاستراتيجي. لا نعرف على وجه التحديد متى بدأ التخطيط للعملية التي وُصفت بأنها أكبر هجوم تعرض له إسرائيل في عمقها كما لا نعلم مَن قيادات حماس في الداخل وفي الخارج اتخذ القرار، كما لسنا على اطلاع على حجم ومدى التنسيق بين حماس وحلفائها في محور المقاومة وهي أسئلة ستحدد الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالعملية التي ستؤدي إلى حرب تدمير شاملة في غزة وتحولها بعد ذلك كي تصبح مواجهة إقليمية واسعة.

لكن من المهم بداية عدم الوقوع في شرك التحليلات الإسرائيلية والغربية والمعادية لحماس عموماً ولا في فخ تلك المتحمسة والمؤيدة لها والتي تنظر إلى الهجوم وإلى حماس من منظور عقائدي ضيق أو أحادي النظرة. كما ستوضح الصورة فيما بعد من أن تبعات ومآلات هجوم حماس والحرب الإسرائيلية خلقا بيئة جديدة في الشرق الأوسط ستغير من أوضاع المنطقة ومستقبل شعوبها لأجيال قادمة؛ مما يحتم أن يكون النظر إلى ما حدث بمنظار أشمل.

على المستوى التكتيكي يمكن أن تُعزى أهداف الهجوم إلى رغبة قيادة حماس في غزة باستعراض هدفه في كسر حالة الجمود وتسجيل مواجهة جديدة مع إسرائيل في سلسلة مواجهاتها منذ عام 2006 بهدف اختبار عقيدة الردع الإسرائيلي وتحقيق بعض المفاجئات بالدخول في العمق الإسرائيلي وقتل وإصابة بعض الجنود وأخذ بعض الرهائن لكي تساوّم عليهم في إطلاق السجناء والأسرى الفلسطينيين عند إسرائيل.

أما على الصعيد الاستراتيجي فلا بد أن يكون لحماس أهداف أكبر سواء ما يتعلق بتعزيز وضعها الخاص فلسطينياً أو في الإطارين الإقليمي والدولي. من الممكن القول إن وضع هذا الهدف ينسجم مع قناعة حماس بأنها أصبحت أكبر قوة فلسطينية مقاومة للاحتلال وطموحها أن تكون بديلاً عن السلطة الفلسطينية وهو هدف يأتي في سياق هيمنتها طويلة الأمد على غزة وتنامي شعبيتها في الضفة الغربية²⁶. ما يعزز هذا الاستنتاج هو طرح حماس الهجوم باعتباره ردًا على التجاوزات المتصاعدة ضد الفلسطينيين في القدس وفي الضفة في عهد الحكومة الإسرائيلية الأخيرة التي ضمت عتاة المتطرفين هذا إزاء عجز السلطة الوطنية عن القيام بما يمكنها من الدفاع عن الفلسطينيين.

لكن بالإمكان النظر إلى البعد الاستراتيجي بمنظار أوسع وهو أن الهجوم في 7 أكتوبر جاء نتيجة انهيار عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وانسداد أفق حل الدولتين بسبب السياسات الإسرائيلية من ناحية، واتساع عملية التطبيع العربي مع إسرائيل الذي رأته حماس تهديداً للمشروع الفلسطيني، من ناحية أخرى؛ مما استدعى من حماس مراجعة حساباتها ومواقفها وفقاً للمعطيات الجديدة التي أجملتها الحركة بأنها "محاولات تصفية القضية الفلسطينية". فهم هذا الهدف لا بد أن يأتي أيضاً في سياق رؤية حماس وما قدمته من تنازلات في برنامجها المعدل عام 2017 بقبولها المشروط بخيار الدولتين المتضمن إقراراً بوجود إسرائيل وتخليها عن الارتباط بحركة الإخوان المسلمين وهو ما اعتقدت أنها تقدمه كورقة اعتدال لاعتمادها إقليمياً ودولياً.

هناك هدف استراتيجي ضمني لا يمكن بالتأكيد التغاضي عنه وهو تمتين علاقة حماس بمحور المقاومة التي تقوده إيران ضمن ما يدعى بمفهوم "وحدة الساحات" ودعم وترسيخ أهدافه المعلنة التي على رأسها إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من خلال ركيزتين أساسيتين؛ وهما: الأهداف الإقليمية المشتركة في مواجهة أعداء التحالف والدعم المتبادل. وجزء من عناصر هذه الاستراتيجية هو القيام بعمليات عسكرية هجومية تهدف إلى ضغط متعدد الجبهات على إسرائيل وتحويل الرأي العام الدولي ضدها²⁷.

من اللافت للنظر في هذا السياق أن حماس كانت قد أعدت العدة ووضعت الترتيبات لخوض معركة مع الجيش الإسرائيلي طويلة المدى نسبيًا. ففي تقديرات عيانية كان واضحًا أن حماس هيأت قوة قتالية كبيرة يتمتع أفرادها بالتدريب وبمعنويات عالية ووضعت نظامًا للقيادة والسيطرة أثبت فاعلية نسبية في حرب ضروس أمام جيش إسرائيلي جرار. كما بنت ترسانة كبيرة من الأسلحة المتنوعة من صواريخ ومسيرات وأسلحة قتال متنوعة من البنادق والهاونات والقذائف المضادة للدروع والألغام؛ مما يشير إلى قدرات هائلة على التصنيع والتجميع والتخزين مقارنة بأوضاع غزة الواقعة تحت الحصار. ولعل الظاهرة اللافتة في الحرب أيضًا هي التكتيكات القتالية المتطورة التي استخدمتها حماس التي عبرت عن إلمام بفنون حروب العصابات وحروب المدن وفنونها القتالية، وخاصة بناء الأنفاق والملاجئ التي استخدمتها بمهارة واضحة.²⁸ ولعل ما هو جدير بالإشارة هنا هو قدرة الحركة على الاحتفاظ ببيئة شعبية مساندة وحاضنة بالرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه سكان غزة من تدمير وقتل وتشريد ومعاناة قاسية.

لكن سؤالاً جوهرياً سيطرح منذ البداية وسيكرر خلال عام من الحرب وهو هل كانت أهداف حماس واقعية وممكنة التحقيق. تفترض عملية صنع القرار وخاصة في الحرب أن يتم ذلك وفق معادلة الكلفة والنتيجة وعلى ضوء توازن القوى بين الطرفين. وفي حين أن صنع القرار التكتيكي يتطلب خطوات من بينها "تحليل المهمة، ووضع تصور لسير العملية وتحليل نتائجها المتوقعة ثم اتخاذ القرار والتنفيذ" فإن صنع القرار الاستراتيجي يتطلب "حكماً وقراراً جماعياً وخبرة واستبصاراً من أجل اجترار أجوبة لأسئلة مستعصية بهدف الخروج بنتائج غير متوقعة وخلاقة"²⁹.

وعلى ضوء ذلك فإن الشكوك كانت دائماً ما تثار طيلة شهور الحرب عن إمكانية حماس بأن تحتفظ بقدرات قتالية تمكنها من مجابهة الآلة العسكرية الإسرائيلية المتجددة على مدى أطول كما أثيرت المخاوف من أن استمرار الحرب دون أفق سياسي قد يعرض صمود الجبهة الداخلية إلى التآكل في ظل ازدياد معاناة سكان غزة الذين أصبح 90 بالمائة منهم بلا مأوى أو بلا سكن يفتقر للمعايير الصحية والاجتماعية الطبيعية ويعانون من شحة الغذاء والدواء ومستلزمات الحياة الأخرى.

خامساً - إيران تريد لها قضيتها المركزية

تعود علاقة الجمهورية الإسلامية بالقضية الفلسطينية إلى سنوات ما قبل الثورة الإسلامية عام 1979 وتستند إلى عاملين سياسي / أيديولوجي، وعملي / ميداني. على الصعيد الأول كانت حركات المعارضة المختلفة لشاه إيران محمد رضا بهلوي تجمع على رفض سياساته المتحالفة مع الغرب والمؤيدة لإسرائيل، كما أنها كانت تدعم المقاومة الفلسطينية عبر مقاربات يسارية مضادة للإمبريالية أو إسلامية. أما من الناحية العملية فقد انخرط العديد من المناضلين الإيرانيين ضد الشاه في صفوف المقاومة الفلسطينية وخاصة في لبنان ومن بينهم مصطفى جمران الذي سيصبح أول وزير للدفاع بعد الثورة. وكنتيجة لذلك فقد قطعت حكومة الثورة العلاقات مع إسرائيل وطردت دبلوماسيها وسلمت السفارة إلى منظمة التحرير، كما استقبل آية الله الخميني ياسر عرفات كأول شخصية أجنبية تزور طهران في عهده.

مرت العلاقات الإيرانية الفلسطينية بعد ذلك بمنحنيات عديدة سببها الأول هو قيام الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988 وتناقضات في مسارات الطرفين بالنسبة لعملية السلام التي كانت إيران ترفضها تماماً. وخلال الحرب أرسلت إيران إشارات مهمة عن رغبتها بأن يكون لها موقف أو دور في القضية الفلسطينية ومن بين ذلك إطلاق تسمية (القدس) على سلسلة من المعارك التي خاضتها خلال الحرب كما رفعت شعاراً أن كربلاء هي طريق القدس في تعبير رمزي أنها تنوي احتلال المدينة الأكثر قداسة عند الشيعة في العراق وجعلها ممراً يصلها بفلسطين. إلا أن أبرز تلك الإشارات كان إطلاق اسم "القدس" على الفيلق المعني بالعمليات الخارجية في الحرس الثوري وهو دلالة رمزية على الدور الذي سينأط به فيما بعد.

أتت الطفرة الكبرى في الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية إثر انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988 وتصاعد الدور الإيراني في مؤازرة حزب الله في لبنان وبدء العلاقة بين طهران وحركة المقاومة الفلسطينية حماس التي كانت قد أُطلقت عام 1987. وسيوضح خلال هذه الفترة أن الانغماس الإيراني في الملف الفلسطيني سيكون جزءاً من استراتيجية التوسع الإيراني في المنطقة، أو ما سمي في الفترة الأولى للجمهورية الإسلامية بتصدير الثورة. وفي الواقع فإن التطور الأبرز الذي سيساعد إيران على تمديد

نفوذها فلسطينياً جاء بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والذي أدى إلى انهيار الدولة العراقية وتفكك المجتمع؛ مما فتح الطريق أمام إيران أولاً كي تبسط نفوذها وهيمنتها على جارتها الغربي مستغلة الصراع الطائفي هناك وبعد ذلك إلى أن تمد ذلك النفوذ إلى بعض دول المنطقة المجاورة؛ مما سيطلق عليه لاحقاً بالهلال الشيعي³⁰.

كانت أكثر دلالات هذا النفوذ في الوسط الفلسطيني العلاقات التي بدأت إيران بنسجها بعد الثورة بدقة وعناية مع تنظيمي "حركة الجهاد الإسلامي" وحماس وهي علاقات انبنت على أساس الموقف الجذري للجمهورية الإسلامية من إسرائيل ومن الولايات المتحدة والغرب عموماً أكثر من كونها ارتبطت بأسباب عقائدية أو مذهبية.

كان تأسيس العلاقة مع الجهاد الإسلامي أسبق وأكثر سلاسة كما حدثني أمينها العام الأول فتحي الشقاقي في مقابلة معه في الخرطوم عام 1994 بسبب استعداده هو شخصياً لبناء صلات مع إيران منذ اللحظة الأولى لإطلاق الحركة بسبب قناعته الذاتية بأن القدس وفلسطين والمقاومة الفلسطينية حاضرة بقوة في فكر الثورة الإسلامية، كما تحدث عن قناعته بتشكيل "حلف القدس". كان الشقاقي قد أصدر قبل قليل من انتصار الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية عام 1979 كتاباً بعنوان "الخميني: الحل الإسلامي والبديل" أشاد فيه بدور المرشد الإيراني القادم المتوقع في "نهضة الأمة وتحرير فلسطين". وتشير أغلب المصادر إلى أن حركة الجهاد أقامت علاقات مع إيران فور تأسيسها عام 1981 وتطورت تلك الصلات في عهد أمينها العام رمضان شلح، كما أطلعني زياد نخالة أمينها العام الحالي في مقابلة معه في القاهرة عام 2008 عندما كان لا يزال نائباً للأمين العام والتي ستبلغ العلاقة مع إيران في عهده أوجها³¹.

أما علاقات إيران مع حماس فستشير بعض التقارير إلى أنها بدأت فور إعلان تأسيس الحركة في ديسمبر 1987 وأنها تطورت بعد ذلك لكنها تقارير غير مؤكدة³². وكان كاتب هذه الورقة قد أجرى تحقيقات خلال فترة التسعينيات كما أجرى لقاءات مع قادة حماس في سوريا والأردن بشأن هذه الصلات آنذاك إلا أنه لم يتوصل إلى أنها كانت ذات تأثير كبير في الحركة، بل "تكتيكية"، وخاصة بسبب حصول حماس على دعم كافٍ من بعض الدول والجهات العربية يغنيها عن دعم إيران المشروط ويجنبها الشبهات والانتهاكات.

ستتأخر العلاقات الإيرانية (المتينة) مع حماس إلى ما بعد استيلاء الحركة على غزة عام 2006 وذلك لأسباب عديدة على رأسها تدهور العلاقات بين حماس والعديد من الأنظمة العربية المتوجسة من الارتباط بالمشروع الإيراني وحاجة حماس المتزايدة للدعم المالي والسياسي والأهم من ذلك الدعم في التسليح والتدريب العسكري الذي أخذ منحاً تصاعدياً منذ ذلك الحين. كان أول اتصال ذي شأن بين الطرفين هو حضور وفد من حماس إلى طهران في ديسمبر عام 1990 في ذكرى الانتفاضة التي تترامن مع ذكرى تأسيس حماس ثم عقب ذلك بعد عام افتتح مكتب لحماس عين لإدارته أسامة حمدان الذي سيصبح عضواً في المكتب السياسي للحركة بعد ذلك³³.

وبالإمكان القول إن الفترة التي أعقبت هيمنة حماس على السلطة في غزة شهدت حالة مثالية في العلاقات بين الحركة الفلسطينية على صعيد العلاقات والتنسيق السياسي والدعم المالي والدعم التسليحي والتدريب العسكري الذي مكن حماس من بناء قوة قتالية متدربة وكبيرة وترسانة سلاح هائلة. أما المحطة الأبرز فستأتي بعد انتخابات لقيادة حماس عام 2017 تولى خلالها إسماعيل هنية رئاسة المكتب السياسي للحركة بدلاً عن خالد مشعل وأخذ زمام الأمور في غزة بحجى السنوار؛ حيث اتجهت الحركة إلى إنشاء علاقة عضوية مع إيران ستتعمق مع التطورات الفلسطينية والإقليمية اللاحقة وتأخذ شكل تحالف يضم حماس في جبهة المقاومة أو الممانعة التي ترعاها إيران وتضم أذرعها في لبنان والعراق واليمن.

منذ الساعات الأولى لهجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر أثارت العملية أسئلة عديدة بشأن أي دور لإيران فيها؟ كان السؤال الأبرز وتفرعاته هو هل كانت إيران على علم بالعملية وهل أعطت لها الضوء الأخضر وهل أجرت حماس تنسيقاً مع طهران بشأنها. ستتوالى الأسئلة بعدئذ عماذا تكون إيران قد استهدفتها أو حتى جنته من ذلك. المسؤولون الإيرانيون وقادة حماس سينفون أياً من هذه الأسئلة أو الإيحاءات ويصرون على أن العملية هي من بنات أفكار قيادة عز الدين القسام وتنفيذها. وفي حين تبقى الأدلة عن الدور الإيراني المفترض شحيحة ومتناقضة إلا أن السياقات الزمنية والتطورات الجيوبوليتكية التي كانت تمر بها المنطقة قد تساعد في إلقاء الضوء على الدور الإيراني المحتمل. سيتم الربط منذ اللحظة الأولى بين هجوم حماس وبين

المساعي الجارية للتوصل إلى اتفاق للتطبيع بين السعودية وإسرائيل برعاية أميركية؛ حيث سترى إيران إحباط الاتفاق هدفًا استراتيجيًا كبيرًا. على المدى الأوسع ستشعر إيران بأن "هجوم حماس المباغت هو فوز استراتيجي لطهران و"محور المقاومة" بقيادة إيران لأنه سيعيد تشكيل الشرق الأوسط³⁴.

إن نظرة سريعة لما حصل للمفاوضات التي كانت تجريها واشنطن مع الرياض بشأن صفقة التطبيع مقابل التعاون الأمني الشامل مع الولايات المتحدة ستكشف عن حقيقة أن الرهان على نشأة دولة فلسطينية الذي كان مطروحًا كأجراء في تسويق الصفقة الأمريكية السعودية لم يعد متوفرًا، ربما إلى وقت طويل. هناك أيضًا تقديرات بأن التسوية السلمية بين الفلسطينيين وباقي الأطراف العربية مع إسرائيل ربما ستكون في مهب الريح وهو مكسب حقيقي لإيران لم يكن ممكنًا أن تحصل عليه قبل الحرب على غزة³⁵.

خلف التمدد الإيراني والصراع مع إسرائيل تكمن عوامل تاريخية وجيوسياسية تعطي انطباعات وتوفر رؤى وتحليلات أخرى مغايرة تتركز معظمها حول إمكانية أن يكون للصراع هدف آخر غير الدخول في صراع صفري كما قد يتوهم البعض. تقوم هذه التحليلات على فرضية أن الصراع الإيراني الإسرائيلي ليس تاريخيًا وليس من النمط الذي ينطوي على مخاطر وجودية، بل هو في توصيفه الأشمل صراع على النفوذ في المنطقة بين قوتين لديهما مشروعان يلتقيان في نقاط معينة ويتعارضان في أخرى. هذا النوع من الصراعات لا يكون عادة صفريًا وهو غالبًا ما يستخدم أدوات وأذرع أخرى وهدفه هو التوصل إلى حل وسط بشأن تقاسم النفوذ والمصالح³⁶.

داعمو هذه الفرضية يستشهدون أن المواجهة الإيرانية الإسرائيلية حديثة العهد قياسًا بالتاريخ المديد بين بلاد فارس واليهود الذي يمتد إلى آلاف السنين. في الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية كان نظام الشاه يقيم علاقات متينة مع إسرائيل كما كان اليهود يحظون بوضع جيد داخل إيران. أما في الماضي السحيق فقد ربطت بين الجماعتين وشأج تاريخية تعود لعصور قديمة وللفترة الأخمينية بالذات؛ حيث صورت تلك العلاقة في الكتب المقدسة اليهودية وخاصة في سفر إستر؛ حيث تروي

السردية الأسطورية أن الملك الأخميني هشويرس تزوج من اليهودية إيستر التي يُروى عنها أنها أنقذت اليهود من المذبح على أيدي أعدائهم. إلا أن الحدث الأبرز في التاريخ المشترك كان غزو الأخمينيين لبلاد بابل عام 539 ق.م وإسقاطهم إمبراطوريتها البابلية الأشورية العتيدة، عدوة اليهود التاريخية. لم يكن سقوط بابل حسب النبوءة التوراتية هو ما ربط بين الأمتين بل تحرير اليهود الذين كان قد تم سبيهم إلى بابل على يد الإمبراطور نبوخذ نصر بعد إسقاطه لمملكة أورشليم عام 586 ق.م.³⁷

بالتأكيد هناك إسقاطات تاريخية وفكرية وراء هذه الفرضية قد تثير الاعتراض عليها ولكن الدروس المستنبطة من تاريخ العديد من الصراعات في العالم وطرق إدارتها (Management) ووسائل حلها (Resolution) تشير إلى أهمية النظرة الكلية للأزمات ومن بين ذلك البعد التاريخي. ما يمكن ملاحظته في هذا المجال أن التاريخ المشترك بين شعوب تعيش في إقليم واحد بإمكانه أن يوفر دائمًا بدائل تستطيع في ظروف مختلفة أن توفر حلولًا غير تقليدية لحل الأزمات عبر الصفقات والوساطات والحلول الوسط. إن الأمر برمته يعود هنا في الحالة الإيرانية-الإسرائيلية إلى مشروعين متنافسين في الإقليم لا حل أمامهما سوى أن يخوضا صراعًا ممتدًا وقد يكون مدمرًا، أو الوصول إلى حلول وسطى³⁸. ربما سيكون هدف إيران من أن تجعل القضية الفلسطينية قضيتها المركزية، أي في قلب هذا الصراع، هو وسيلتها إلى تحقيق ذلك الهدف ولكن هل ستنجح في مسعاها هذا، ذلك سؤال آخر.

سادسًا - عودة إلى المربع الأول

في كل ما سبق يظل السؤال الأساسي هو إلى أين وصلت القضية الفلسطينية وهل استنفذت كل فرصها لتسوية عادلة تتيح في وقت ما للفلسطينيين إمكانية إعلان استقلال منجز ودولة فلسطينية على أرضهم التاريخية. إن خطوة مثل هذه كفيلة بأن تنهي حالة الصراع في الشرق الأوسط وتعيد السلام والأمن لدوله ومجتمعاته التي أنهكتها الحروب والأزمات المتكررة منذ نحو قرن. في الحسابات المنظورة فإن حل الدولتين الذي يعول عليه لإنهاء الصراع كان قد أصبح في مهب الريح قبل الحرب في غزة بسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة

منذ توقيع اتفاقات أوسلو. إن التصور الراجح لدى الكثير من الأوساط هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو هو الذي ساعد في صعود حماس من خلال سياسة إضعاف السلطة الفلسطينية التي مارسها سنين طويلة بهدف التملص من مستحقات الحل السلمي قبل أن تأتي حرب غزة كي تجهز عليها تمامًا منذ لحظتها الأولى. لا يتعلق الأمر هنا بمواقف الحكومة الإسرائيلية وسياساتها المعلنة الرامية إلى هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني فقط، بل بالحقائق على الأرض؛ حيث الوقائع السياسية والديموغرافية والجغرافية التي خلقتها إسرائيل في الضفة الغربية إضافة إلى الخراب الذي أنتجته حربها في غزة سيجعل قيام مثل هذه الدولة ضرباً من المستحيل³⁹.

وسط كل النتائج الكارثية التي جاءت بها معركة غزة وتشعباتها الإقليمية ستبرز من جديد مقولة "فرصة السلام" بعد اغتيال إسرائيل ليحيى السنوار رئيس المكتب السياسي لحماس. كان على رأس المروجين للفكرة وأسبقهم هو الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي ربط ذلك بشرط وضع "نهاية" لحكم حماس في غزة وهو ما يذكر بسلسلة الشروط الأمريكية منذ بداية انخراط الولايات المتحدة في أزمة الشرق الأوسط والتي تستهدف القضاء على حركة التحرر الوطني الفلسطيني بغض النظر عن يتولى زمامها. لكن تحليلاً معمقاً للتطورات التي بدأت منذ اليوم الأول لحرب غزة حتى اغتيال السنوار ستثبت خطل الحسابات والتوقعات بالخروج بفرصة من مشهد اغتيال السنوار الدرامي، وهو ما عبر عنه بيان كتائب عز الدين القسام الذي أكد استمرار المقاومة حتى "تحرير فلسطين"⁴⁰.

ما ستكشفه الحرب بعد صمت المدافع سيكون واقعاً مغايراً تماماً للهدف الذي سعت إليه الحركة الوطنية الفلسطينية عبر مسيرتها الطويلة منذ الحلم بالتحرر والاستقلال حتى الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل والقبول بجل الدولتين. بشرياً سيجد الفلسطينيون أنفسهم أكثر تمزقاً وتشرداً في أربعة مواضع في وطنهم الأصلي وهي القدس الكبرى، الضفة الغربية، غزة وداخل إسرائيل وكل منهم يعاني من ويلات الهيمنة والاحتلال. وسيظل هناك بطبيعة الحال فئة خامسة وهم ملايين من الفلسطينيين اللاجئين أو الذين يعيشون في منافي الغربة⁴¹. نظرياً تبقى هناك حلول مطروحة وعلى رأسها حل الدولة الواحدة ثنائية القومية بأشكالها المتعددة الفدرالية

والديمقراطية والعلمانية ولكنها تبقى أمام جدار الرفض الإسرائيلي مجرد ألعاب نظرية يتسلى بها خبراء مراكز التفكير. ما كشفته الحرب على غزة التي سيعيد تنياها وتسميتها بـ "البعث" عشية ذكراها الأولى هو أن هذا الصراع يعود مجدداً إلى المربع رقم واحد حيث بدأ عام 1948 وأن إسرائيل تحت قيادة اليمين المتطرف تسعى وتخطط لضم الأراضي الفلسطينية وطرد وتهجير أهلها وما يخشى منه الآن هو أن الإصرار على المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع سيترك الفلسطينيين أمام باب موصد دون أمل وقضيتهم في حالة اشتعال دائم كما سيترك الشرق الأوسط يعيش على لهيب جمرها الحامي.

- انظر كذلك: محمد حسنين هيكل، "الضغوط الامريكية على السعودية لتخفيف معارضتها العلنية للاتفاق"، في "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل و"عواصف الحرب وعواصف السلام"، ج2، مكتبة الشروق، 1996.
16. غالين جاكسون، "سلام مقنود: سياسات القوى العظمى والصراع العربي الإسرائيلي"، مطبعة جامعة كورنيل، 2024.
17. "أرشيف السادات"، موقع مكتبة الاسكندرية، متاح على: https://sadat.bibalex.org/More_Pages/PresidentialPeriod.aspx?Text=page=3&31-12-endDate=1979&01-01-ID=AR_1435&startDate=1979
- انظر كذلك: محمد حسنين هيكل، "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل"، دار الشروق، ج3، 1996.
18. "عرفات يقول انه سيعترف بإسرائيل لكنه يضع شروطا"، أسوشيتد برس، 15 يناير 1988، متاح على: <https://www.latimes.com/15-mn-24251-story.html-01-archives/la-xpm-1988>
19. "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 21، شتاء 1991، متاح على: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/35040>
20. أحمد سامح الخالدي، "المأزق الراهن، كيف وصلنا إلى هنا وما العمل؟" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد مزدوج 75/74، ربيع/صيف 2008.
21. ماري البرايث كنج، "ثورة هادئة، الانتفاضة الفلسطينية الاولى ومقاومة اللاعنف"، مكتبة الأمة، 2007.
22. يزيد صايغ، "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993"، مركز الدراسات الفلسطينية، 2002.
23. "في الضفة الغربية أصبحت الدولة الفلسطينية حلمًا بعيد المنال"، سي. ان. ان، 17 فبراير 2024، متاح على: <https://edition.cnn/middleeast/in-the-west-bank-an-independent-palestine-remains-a-distant-dream/index.html/17/02/com/2024>
24. "رسالة صوتية للقائد العام لكتائب عز الدين القسام محمد الضيف"، الجزيرة، 7 أكتوبر 2023، متاح على: <https://www.ajnet.me/8A%D8%A9-%88%D8%A%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D9%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%/7/10/news/202384%D8%A5%85-%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D9>
25. "لماذا طوفان الأقصى... وثيقة لحماس تروي أحداث 7 أكتوبر"، الجزيرة، 21 يناير 2024، متاح على: <https://www.ajnet.me/ne/86-%81%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B7%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A9-%8A%D9%88%D8%A%D9%84%D8%B9-%D9%82%D8%B5%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8A%D8%B3-%D8%AA%D8%B1%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%87%D8%A9%88%D8%A7%D8%AC%D9%5%D9>
26. دانيال بييمان، "لماذا هاجمت حماس حين تمكنت"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 6 ديسمبر 2023، متاح على: <https://www.csis.org/analysis/why-hamas-attacked-when-it-did>
27. "محور المقاومة، تحالف اقليمي لمواجهة إسرائيل"، الجزيرة، 19 يوليو 2024، متاح على: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/85%D8%A9-%88%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%85%D8%AD%D9%D9%/19/7/87%D8%A9%88%D8%A7%D8%AC%D9%5%D9>
28. عيدوليقي، "استراتيجية" محور المقاومة" في الحرب بين إسرائيل وحماس، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 9 يناير 2024، متاح على: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astratyjyt-mhwr-almqawmt-fy-alhrb-byn-asrayyl-whmas
29. "ما هو محور المقاومة الإيراني؟"، مجلة الايكونوميست، 15 نوفمبر 2023، متاح على: <https://www.economist.com/the-economist/what-is-irans-axis-of-resistance/15/11/explains/2023>
- انظر أيضًا: "تحدي محور المقاومة: سوريا وإيران والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، معهد الولايات المتحدة للسلام، متاح على: <https://web.archive.org/web/20160904085230/http://www.usip.org/events/challenging-the-axis-resistance-syria-iran-and-the-strategic-balance-in-the-middle-east>
- انظر أيضًا: "كيف أعدت حماس قوة لضرب إسرائيل في السابع من أكتوبر؟"، بي بي سي، 28 نوفمبر 2023، متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/articles/czr21dz8nv8o>

30. "العمليات التعرضية والاستخبارات: عملية صنع القرار التكتيكي"، اتحاد العلماء الامريكان، متاح على: <https://irp.fas.org/doddir/army/ioac/tdmplt.htm#:~:text=The%20three%20of%20Tactical,Comparison%2C%20and%20Decision%20and%20Execution>
- انظر كذلك: "عملية اتخاذ القرارات العسكرية، موقع مركز تعلم دروس الجيش" الأمريكي، نوفمبر 2023، متاح على: <https://api.army.mil/.594-military-decision-making-process-nov-23-public.pdf-07-f177a3c/23/17/11/e2/c/downloads/2023>
- انظر أيضاً: مارك هيرمان، "لعبة الحرب للقادة: صنع القرار الاستراتيجي من ميدان المعركة إلى صالة الاجتماعات"، ماكغرو هيل، 2008.
31. صلاح النصاروي، "النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق"، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2007.
- انظر كذلك: تريتيا بارسي، "التحالف الخبيث: التعاملات السرية بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل"، منشورات مطبعة جامعة يل، 2007، متاح على: <https://archive.org/details/treacherous-alliance-trita-parsi>
32. "حركة" الجهاد" الفلسطينية في غزة.. ذراع إيران الجديدة؟"، وكالة الأنباء الألمانية، 10 أغسطس 2022، متاح على: <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%8A-%81%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%81%D9%84%D9%D8%A7%D9%86-%8A%D8%B1%D8%A7%D9%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%B0%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A9/a-62767380%84%D8%AC%D8%AF%D9%D8%A7%D9>
- انظر أيضاً: فتحي عبد العزيز، "الخميني: الحل الاسلامي والبديل، المختار الاسلامي، القاهرة، 1979، متاح على: https://www.nli.org.il/ar/books/NNL_ALEPH990022007780205171/NLI
33. ماثيو ليفيت، "العلاقة بين حماس وإيران"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، نوفمبر 2003، متاح على: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaq-by-n-hmas-wayran>
34. محمد حسين ابو حديد، "ماذا تستفيد إيران من دعمها لحماس؟"، الجزيرة، 19 يناير 2020، متاح على: <https://www.ajnet.me/8A%D8%AF-%81%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%D9/19/1/blogs/2020-87%D8%A7-%85%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B3%84%D8%AD%D9%D9>
35. فاني نصر، "ما الذي تريد إيران أن تبرهن عليه" فورين بولسي، 3 أكتوبر 2024، متاح على: <https://foreignpolicy.com/2024/03/10/iran-israel-hezbollah-biden-netanyahu-war>
36. جيورجيو كافيرو، "هانات إيران في الصراع بين حماس وإسرائيل"، مؤسسة كارنيجي، 26 أكتوبر 2023، متاح على: <https://irans-stakes-in-the-hamas-israel-conflict?lang=ar/10/carnegieendowment.org/sada/2023>
- انظر كذلك: صلاح النصاروي، "نهاية السلام في الشرق الأوسط"، الأهرام ويكلي، 13 أغسطس 2024، متاح على: <https://english.ahram.org/NewsContent/50-AIAhram-Weekly/World/The-end-of-Middle-East-peace.aspx/530091/1203/org.eg>
37. "التزامات اللاصفرية"، ستانفورد، متاح على: <https://cs.stanford.edu/people/eroberts/courses/soco/projects/1998-game-theory/nonzero.html#:~:text=Non%2Dzero%2Dsum%20games%20are,interests%20that%20are%20completely%20opposed>
38. علي انصاري، "الجذور الدائنية لحرب إيران مع إسرائيل تحت تطرف طهران يكمن تاريخ عميق ضائع للعلاقات مع اليهود"، فورين أفيز، 29 مايو 2024، متاح على: https://www.foreignaffairs.com/israel/shallow-roots-irans-war-israel?utm_medium=newsletters&utm_source=fatoday&utm_campaign=The+Shallow+Roots+of+Iran%E2ar+With+Israel&utm_content=20240529&utm_term=FA+Today+-+112017&fbclid=IwY2xjawFob01eHRuA2FibQIxMQABHQmAEUnHQ_yxareV8MZOYCLOQ-CJ2wSZ3roJgL_5WmXk9xuffM55VXAKw_aem_uNTyyPfmFqIM2DFZ0wVRIA

- انظر أيضًا: هومان سيرشار، "أطفال إيستر: صورة اليهود الإيرانيين"، جمعية النشر اليهودية، الولايات المتحدة، 2022.
39. جون بيرتن، "تاريخ حل الأزمات الدولية"، مجلة تفاعلات دولية، يناير 2008، متاح على: <https://www.tandfonline.com/doi/10.1080/03050628508434646/pdf>
40. مارك لينش وشبلي تلحمي "وهم الدولتين: كيف تكسر حلقة العنف في واقع الدولة الواحدة"، فورين أفيرز، 20 فبراير 2024، متاح على: <https://www.foreignaffairs.com/israel/two-state-mirage-gaza-palestinians-lynch>
- انظر أيضًا: ريتشارد هاس، "دروس وأثار 7 أكتوبر"، بروجيكت سنديكيت، 2 نوفمبر 2024، متاح على: https://www.project-syndicate.org/commentary/lessons-and-legacy-of-october-7-for-israel-middle-east-and-us-by-richard-haass-2024?utm_source=Project+Syndicate+Newsletter&utm_campaign=560709b886-sunday_?10-richard-haass-2024&utm_medium=email&utm_term=0_73bad5b7d8mc_105512285-560709b886-newsletter_10_06_2024&utm_medium=email&utm_term=0_73bad5b7d8mc_cid=560709b886&mc_eid=a840090048
41. "بيان من الرئيس جو بايدن بشأن وفاة يحي السنوار" البيت الأبيض، 17 نوفمبر 2024، متاح على: <https://www.whitehouse.gov/briefing-statements/statement-from-president-joe-biden-on-the-death-of-yahya-sinwar/17/10/room/statements-releases/2024>
- انظر كذلك: بياني حركة حماس وكتائب القسام، فرانس 24، 18 أكتوبر 2024، متاح على: <https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D9%86%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%86-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

إشكاليات ترسيم الحدود البرية والبحرية في منطقة الشرق الأوسط

5

ماري ماهر*

* باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«ترتبط إشكاليات ترسيم الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط بأبعاد جيوسياسية وأمنية واقتصادية متداخلة؛ فقد شكل الموقع الجغرافي لشرق المتوسط كحلقة اتصال بين الشرق الأوسط وأوروبا مساحة جيوسياسية خاصة، بحيث يُمكن تعريف الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط اليوم من خلال أربع ديناميكيات مترابطة؛ الأولى: هي الطاقة بسبب الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي، والثانية: هي المنافسة الجيوسياسية وتشكيل توازن جديد للقوى في المنطقة، والثالثة: هي ظهور تطورات جديدة في المنطقة تسببت في أزمات إنسانية، والرابعة: هي الاهتمام المتزايد من جانب الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الكبرى مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بالمنطقة الذي أضفى مزيداً من التعقيدات على نمط التفاعلات فيها»

المقدمة:

تُعرف الحدود السياسية بأنها خطوط وهمية من صنع البشر يتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة لبيان الأراضي التي تمارس عليها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال، ويدخل ضمن أراضي الدولة ورفعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء كانت أنهاراً أو بحيرات أو قنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية، والمجال الجوي الذي يعلو هذه الرقعة السياسية المحددة، بحيث تنتهي سيادة الدولة عند هذه الحدود وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة.

ولما كانت مكونات الدولة القومية الحديثة بمفهومها الوستيفالي تشتمل على إقليم، وشعب، وحكومة، فإن الحدود السياسية الثابتة والمستقرة نسبياً لعدة قرون تبرز كأحد مُحددات وملامح الدولة القومية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تشكيل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية كونها تحدد الحدود الجغرافية للدول والأقاليم؛ الأمر الذي يؤثر في سيادتها وأمنها ومصالحها الاقتصادية وعلى حل النزاعات والتعاون بين الدول. وعليه، فإن مسألة ترسيم الحدود السياسية البرية والبحرية باتت موضوعاً أساسياً في العلاقات الدولية، لكنها لم تخلُ من التحديات بما في ذلك النزاعات الإقليمية بين البلدان التي قد تتصاعد إلى حروب أو أشكال أخرى من العنف، أو وجود مطالبات متنافسة على أراضي ومناطق بحرية معينة، أو بروز تعقيدات ترتبط بضرورة مراعاة عوامل مختلفة مثل الكثافة السكانية والتنمية الاقتصادية والاختلافات الثقافية داخل المناطق المختلفة، أو اعتقاد بعض الدول بأن حدودها القائمة لا تتناسب مع الحقائق الجيوسياسية الحالية.

ونظراً لكون النزاعات الحدودية السياسية أمراً شائعاً في العلاقات الدولية، خاصة بين الدول المجاورة أو تلك التي لديها مطالبات إقليمية طويلة الأمد، فإن إشكاليات ترسيم الحدود الدولية حظيت باهتمام المجتمع الدولي الذي حرص على صياغة أطر قانونية حاکمة لترسيم الحدود سواء كانت برية أو بحرية أو نهريّة،

تطرح آليات قانونية محددة لعملية الترسيم تستند إلى مبدأ المساواة والسيادة التي تتمتع بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعمل أحكامها كمرجعية قانونية استشهادية لتسوية وحل أي نزاعات تنشأ بين الدول ذات السيادة، وقد قبلت الأخيرة بتلك الأطر طواعية لضمان حقوقها السيادية ورضيت بالإرادة الحرة للانخراط في مفاوضات مع بعضها البعض بموجب تلك الأحكام الدولية بغرض إبرام اتفاقيات ترسيم حدودية لا يترتب بموجبها أي آثار جيوسياسية وجيواقتصادية على أي من الأطراف وبما يضمن تجنب اندلاع صراعات حدودية.

وتُعد منطقة الشرق الأوسط أحد النماذج الدولية المثالية لدراسة إشكاليات ترسيم الحدود، فهي موطن للعديد من النزاعات الحدودية البرية والبحرية المتأزمة وذات الأمد الطويل والمعقد، ويُمكن إيعاز ذلك إلى حقيقة أن الحدود السياسية الحالية لم تكن نتاج التشكيل الطبيعي للدولة القومية العربية، فالدولة القومية مفهوم نشأ أوروبياً ولم يعرف الشرق الأوسط منه سوى مسماه، أما الحدود الحالية فهي نتاج الإمبراطوريات والقوى الاستعمارية التي تعاقبت على حكم المنطقة بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية انتهاءً بالقوى الأوروبية المهيمنة وبالأخص البريطانيين والفرنسيين، ومن ثمَّ فإنَّ حدود الدولة في الشرق الأوسط نشأت نتيجة للتطلعات الاستعمارية واحتياجات القوى الكبرى العاملة في الشرق الأوسط كقوى منتدبة. وبالنظر إلى الخريطة، يتبين أن حدود العديد من الدول مُحددة وفقاً للحدود الإدارية القديمة للإمبراطورية العثمانية، وبعضها يُمثل خطوطاً مستقيمة بسيطة خاصة في المناطق التي تخترق الصحاري الشاسعة كونها الحل الأسهل لترسيم الحدود، فيما تتبع قلة من الحدود سمات جغرافية طبيعية مثل الأنهار أو الجبال أو الصحاري، وقد لعب النفط أيضاً دوراً بارزاً في ترسيم بعض الحدود في المشرق والخليج. وذلك باستثناء اتجاه بعض الدول المستقلة في الآونة الأخيرة إلى رسم حدودها الدولية بموجب مفاوضات سلمية، كما حدث على سبيل المثال بين الأردن والسعودية عام 1956، وبين الأردن والعراق عام 1982، وفي شبه الجزيرة العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

وبينما بقيت بعض الحدود السياسية التي رسمتها القوى الاستعمارية الرئيسية على حالها وباتت عنواناً للاستقرار والدولة القومية والسيادة بين الدول، استمرت بعض المناطق الحدودية البرية والبحرية غير مُحددة بحيث تظل واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في منطقة الشرق الأوسط التي تعاود الظهور على سطح التفاعلات الإقليمية بين الحين والآخر بحسب الظروف الداخلية في الدول المعنية والسياق الجيوسياسي الأوسع، وبالأخص خلال فترات انعدام الاستقرار الإقليمي، مع العلم أن مشكلة ترسيم الحدود البحرية أكثر انتشاراً من مشكلة الحدود البرية، وعادة ما تصبح مشكلة فقط عندما تقع الحدود البحرية في مناطق ذات أهمية استراتيجية عالمية كأن يُمكن استخدامها لأغراض عسكرية أو تطل على الممرات الملاحية الدولية أو المضائق الاستراتيجية، أو عندما تشتمل على الثروات الاقتصادية التي تزداد الحاجة إليها نتيجة رغبة الدول استغلال مواردها الواقعة ضمن حدودها البرية أو البحرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية مثل حقول النفط والغاز والمعادن النادرة ومصايد الأسماك وغيرها من الموارد الاقتصادية، لا سيّما أن تركها وعدم استغلالها نتيجة استمرار إشكاليات ترسيم الحدود يعني خسائر اقتصادية متنامية بمرور الوقت.

وبناءً عليه، يناقش هذا الفصل بالاستعراض والتحليل أبرز الصراعات الحدودية البرية والبحرية غير المحسومة بعد في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث نجحت بعض الدول في وضع حد لنزاعاتها الحدودية سواء بواسطة الآليات الدبلوماسية أو باللجوء إلى المحاكم الدولية أو التحكيم الدولي.

أولاً- النزاع الحدودي بين الكويت والعراق بشأن خور عبد الله والعلامة 162

يحكم العلاقات العراقية الكويتية إرث مضطرب لعل أكثره تعقيداً يتعلق بالحدود، فهي أحد المواضيع الشائكة بين البلدين وكانت سبباً لتأزم الوضع بينهما، وتعود جذور المشكلة إلى الحدود التي أرساها الاستعمار البريطاني للكويت والعراق والتي اعتبرها الأخير غير عادلة؛ مما خلق مطالبات عراقية مستمرة بتعديل الحدود الاستعمارية وجعل من الكويت قضية داخلية بالنسبة للنخب العراقية بحيث كان التهديد بغزو الكويت له جاذبية محلية دائماً في العراق، وقد نشبت العديد من الأزمات الحدودية بين الدولتين واحتل العراق عدداً من المراكز الكويتية على الحدود وطالب بضم جزيرتي وربة وبويبان الاستراتيجيتين اللتين يمنحان الدولة صاحبة السيادة عليهما وصولاً إلى المياه العميقة للخليج العربي، وقد انضمتا إلى الكويت بموجب المعاهدة السرية مع بريطانيا 1899¹.

وقد ظلت الاتهامات العراقية للكويت بانتهاك الحدود تتصاعد وصولاً لاتهام بغداد للكويت رسمياً بالتعدي على الأراضي العراقية والاستيلاء على أبار من حقل الرميلة العراقي المحاذاي للحدود الكويتية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية لتتعدد الأزمة وتنتهي بدخول القوات العراقية للكويت في 2 أغسطس 1990. ومع انتهاء الغزو العراقي ظهرت العديد من الملفات العالقة بين البلدين مثل قضية التعويضات وقضية المفقودين الكويتيين، إلا أن مسألة ترسيم الحدود تظل الأكثر تعقيداً لتبقى مثلاً صارخاً على دور الإرث الاستعماري في إثارة النزاعات؛ فرغم مرور ما يفوق ثلاثة عقود على الغزو العراقي للكويت 1990، وقراية عقدين على عودة العلاقات العراقية الكويتية إلى طبيعتها عام 2004، تبقى مسألة ترسيم الحدود عالقة وعائقاً أمام حل جميع الخلافات الثنائية.

ولم يكن ترسيم الحدود البرية بين البلدين من قبل الأمم المتحدة عام 1993، وإصدار مجلس الأمن القرار رقم 833 لسنة 1993 الذي ينص على تقسيم مياه خور عبد الله مناصفة بين البلدين، وتصديق البلدين في نوفمبر 2013 على اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الذي قسم الخور إلى قسمين

بحيث يفصل بين جزيرتي بويان ووربة الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية، كافيًا لإنهاء الخلافات الحدودية التي تجددت عام 2010 بخصوص العلامة 162 (النقطة التي توقف عندها ترسيم الحدود من جانب الأمم المتحدة نظرًا لاعتمادها على مراسلات تبادلها البلدين في الأعوام 1923 و1932 و1963 ولم تتطرق مباشرة إلى الحدود البحرية) حيث وضعت الكويت حجر الأساس لبناء ميناء مبارك على الضفة الغربية للخور وبالمقابل وضعت بغداد حجر الأساس لإنشاء ميناء الفاو الكبير في الضفة المقابلة².

الشكل 1 - خريطة توضح النزاع الحدودي بين الكويت والعراق بشأن خور عبد الله والعلامة 162



وتصاعدت التوترات الحدودية مجددًا عام 2019 نتيجة إنشاء الكويت منصة بحرية في "فشت العيج" وهي مساحة من الأرض تقع بعد النقطة 162 وتعتبرها الكويت واقعة ضمن سيادتها، وما كان من العراق إلا أن وجه شكوى رسمية إلى مجلس الأمن في 7 أغسطس 2019 ضد ما اعتبره قيام الكويت بإحداث تغييرات جغرافية في المنطقة البحرية الواقعة بعد العلامة 162 من طرف واحد دون علم وموافقة بغداد. وبحلول سبتمبر 2023 وصل النزاع لذروة جديدة بإصدار المحكمة الاتحادية العليا في العراق قرارًا ببطلان تصديق البرلمان على اتفاقية تنظيم الملاحة بين العراق والكويت في منطقة خور عبد الله نظرًا لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب كما تنص المادة 61 من الدستور³؛ مما أعاد تلك القضية الحساسة إلى الواجهة مجددًا.

وتتجدد المطالبات من البلدين بين الحين والآخر بحسم مسألة ترسيم الحدود نظراً لأهميتها الاستراتيجية لكليهما؛ إذ تتيح للعراق توسيع منافذه البحرية على الخليج العربي نظراً لامتلاكه خطاً ساحلياً ضيقاً بطول 58 كم فقط لا سيّما أن موقع جزيرتي وربة وبوبيان قبالة سواحلّه يحرمه من امتلاك منطقة اقتصادية واسعة أو موانئ عميقة واستقبال السفن العملاقة أو بناء قوة بحرية كبيرة، ويسهم استمرار الخلاف الحالي في ضياع الكثير من الفرص الاقتصادية التي يحتاجها العراق لدعم المشروعات التنموية ومشروعات إعادة الإعمار لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، كما أنها تُمكن الكويت من تطوير المناطق الشمالية.

وفي كل الأحوال فإن انتهاء إشكالية الحدود البحرية ينزع فتيل أحد مسببات الأزمات السياسية والعسكرية بين البلدين، ويعزز أمن الحدود من خلال إنهاء الاحتجاجات والاشتباكات الحدودية الناتجة عن غضب العراقيين المتضررين من ترسيم الحدود، ويفتح آفاقاً لتحسين بيئة التشاور السياسي ودعم بناء الثقة بين البلدين وتسهيل دمج القضايا الثنائية ضمن إطار تفاوضي واحد موسع، وتبني نهج تعاوني يركز على المنافع المشتركة ويقوض السرديات العدائية. وتشمل مجالات التعاون المحتملة تسهيل تدفق السلع والبشر عبر الحدود وإقامة مشروعات حدودية مشتركة كإنشاء منطقة تجارية حرة بين البلدين، علاوة على تعزيز الاستثمارات المشتركة في حقول النفط الحدودية (حقول الرميلة العراقي وحقول الرتقة الكويتي) إذ لم يتم استغلال الحقول بشكل كامل، وتحويل ميناءي مبارك الكبير الكويتي والفاو الكبير العراقي إلى فرصة لتعزيز الحركة التجارية المشتركة.

ومع ذلك، فإن صعوبة إنهاء القضية يعود للأزمات السياسية والأمنية المتلاحقة الذي يعيشها العراق منذ الغزو الأمريكي 2003، والضغط السياسي التي تمارسها إيران على حكومته؛ حيث تخشى طهران من أن تقوّس تسوية الخلافات الحدودية العراقية الكويتية العلاقات الحصرية مع بغداد، ويدعم ذلك وضع العراق ترسيم حدوده البحرية مع إيران شرطاً مسبقاً ضرورياً لتسوية مسألة الحدود البحرية مع الكويت رغم عدم الترابط بين مجاريه المائية المشتركة مع الكويت وتلك المشتركة مع إيران، كما أن تزامن قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية مع إثارة الخلافات بين

إيران والكويت والسعودية بشأن حقل الغاز البحري الدرة-آراش يعزز الاستنتاج ذاته؛ حيث قرئ القرار ضمن سياق الضغط على الكويت بشأن نزاع حقل الدرة، علاوة على وجود مشاعر معادية للكويت بين العراقيين، وبعضهم في موقع المسؤولية، وتوظيفها أحياناً لخدمة أجندات داخلية تتعلق بصرف الانتباه عن الأزمات الاقتصادية والقضايا الخلافية⁴.

ثانياً- النزاع بين السعودية والكويت وإيران على حقل "الدرة-آراش"

مرة أخرى أصبحت الحدود بين الكويت والسعودية وإيران مصدر نزاع في منطقة أدت فيها النزاعات الحدودية إلى تأجيل عقود من الانقسام والصراع، وذلك عندما هدد الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية محسن خوجسته مهر بمواصلة أعمال التنقيب عن الغاز في حقل الدرة / آراش. ويعود الخلاف إلى الستينيات عندما تقاسمت الكويت وإيران امتيازات بحرية بسبب عدم ترسيم الحدود، ومنحت إيران شركة النفط الأنجلو-إيرانية حق التنقيب والاستغلال، فيما منحت الكويت حقوقاً لشركة رويال داتش شل، وتداخلت الامتيازات في الجزء الشمالي بالحقل. وفي 2001 توصلت الكويت والسعودية إلى اتفاق بشأن حدودهما البحرية توج بخطط تطوير تعاونية للمنطقة البحرية، وحثت البلدان إيران على التفاوض بشأن ترسيم الحدود الشرقية للمنطقة المتنازع عليها، لكن طهران عارضت الاتفاقية السعودية الكويتية، وفي أكتوبر 2006 اتفقت الدولتان على البدء في استخراج النفط من الحقول الخاضعة لسيطرة مشتركة في المنطقة المحايدة، لكن السفن العسكرية الإيرانية انتهكت الحدود البحرية بين الكويت والسعودية في مايو 2016. وفي 21 مارس 2022 وقعت البلدان اتفاقية لتطوير الحقل بقدرة تصل إلى مليار قدم مكعب و84 ألف برميل من المكثفات يومياً، واتفقا على تقسيم المستخرج بالتساوي بناءً على خيار "الفصل البحري" أي فصل حصة كل شريك في البحر⁵.

وتتعلق الإشكالية بغياب اتفاقية ترسيم حدود بحرية بين الكويت وإيران، وقد انخرط البلدان في محادثات متقطعة لحل قضية ملكية الحقل منذ عام 1960، إلا أن التعقيدات الجيوسياسية والقضايا الفنية والجوانب القانونية مثل التفسيرات

الحياة للتجارة والطاقة العالمية ويجاوره عدة جزر صغيرة يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، كما ترغب إيران في الانضمام لمشاريع تطوير الحقل واستغلال ثرواته لتحسين أوضاعها الاقتصادية ومواجهة العقوبات الغربية لاسيما أن مخزوناتها من الغاز غير مستغلة نتيجة تقادم تكنولوجيا الاستخراج والإنتاج. ويُمكن لطهران أيضاً توظيف قضية النزاع الحدودي لتأجيج المشاعر القومية الداخلية وإشغال الشارع الإيراني عن المشاكل الداخلية، وتحقيق منافع سياسية عن طريق تصوير الحكومة باعتبارها مدافعاً عن المصالح الوطنية للبلاد، وربما تستخدمها كورقة للضغط أو الابتزاز للحصول على مكاسب أو تنازلات في أي مفاوضات بشأن قضايا أخرى مع السعودية والكويت، ولا يخلو الأمر كذلك من نزاع أيديولوجي بين الجانبين الخليجي والإيراني. وبالنسبة للكويت يُمثل الحقل شرياناً مهماً للغاز الطبيعي⁸ بعكس أهميته الثانوية للمملكة في هذا الخصوص، كونه الحقل الوحيد المهم للغاز التقليدي غير المصاحب؛ حيث يشكل الغاز الذي تنتجه الكويت منتجاً ثانوياً لإنتاجها النفطي، كما أنه يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي بالنظر لكون الكويت مستورداً للغاز الطبيعي المسار؛ حيث انتجت 1,29 مليار قدم مكعب يومياً فقط من الغاز عام 2022 بينما تستهلك 2,1 مليار قدم مكعب.

وتسعى طهران إلى فصل الكويت عن السعودية من خلال الدعوة إلى مفاوضات أحادية مع الكويت بشأن الحقل بهدف الضغط على الكويت لتقديم تنازلات وإثارة شكوك المملكة بشأن صفقة محتملة قد تنتهك حقوقها مما يخلق إشكاليات بين البلدين، كما تعتمد طهران نهج المزج بين التحفيز والتهديد بحيث تطرح صيغاً لمشاريع تنمية مشتركة محتملة بشأن الحقل بالتوازي مع تهديدات باتخاذ إجراءات تنقيب أحادية الجانب لإرغام الكويت على الاختيار بين التعاون أو المواجهة. وبالمقابل تبنت الكويت استراتيجية تقوم على ركيزتين أساسيتين لمواجهة السلوك الإيراني يتضمنان التحرك كجبهة واحدة مع السعودية في المفاوضات مع إيران، والتمسك بالأسس القانونية لحل النزاع، بمعنى ضرورة البدء بترسيم الحدود البحرية كأساس لتحديد ملكية الحقل بما يحرم إيران من مساحة المناورة ويوجه النزاع مرة أخرى إلى ترسيم الحدود وليس حقل الدرة⁹.

ورغم أن تفاقم النزاع سيحمل تبعات سلبية على الاستثمارات والتجارة والتعاون الاقتصادي بين الكويت وإيران فإنه يرجح أن يبقى في مستواه الحالي دون تصعيد دبلوماسي أو مواجهة عسكرية، كما يُستبعد التوصل لتسوية قانونية للنزاع نظراً لرفض إيران ترسيم الحدود البحرية باللجوء للتحكيم الدولي وهو شرط الكويت لمناقشة قضية حقل الدرة، خشية مطالبة الإمارات بإجراء مماثل بالنسبة لقضية الجزر الثلاثة.

ثالثاً - النزاع الإماراتي الإيراني بشأن الجزر الثلاث

على مدار أكثر من نصف قرن، ظل النزاع الحدودي بشأن الجزر الثلاث "أبو موسى" و"طنب الكبرى وطنب الصغرى" مصدرًا للتوتر بين الإمارات وإيران. ويعود الخلاف لعام 1971 عندما نشر شاه إيران البحرية التابعة لبلاده للسيطرة عليها في اليوم السابق لحصول الإمارات على استقلالها، وتقول طهران إن الجزر كانت تابعة لإمبراطوريات فارسية متعاقبة وتزعم أن مذكرة التفاهم التي أبرمت عام 1971 بين الحكومة السابقة لشاه إيران وحاكم الشارقة تبرر وجودها العسكري على الجزر، في حين يؤكد الإماراتيون أن التجار العرب حكموا جزر طنب الكبرى والصغرى و"أبو موسى" لقرون قبل وصول البريطانيين. وحتى عام 1972 كان عدد السكان الأصليين في "أبو موسى" 800 نسمة معظمهم من العرب المنحدرين من قبيلة القاسمي، ومع سيطرة إيران عليها عملت على تغيير التركيبة السكانية للجزيرة من خلال نقل المستوطنين الإيرانيين إلى الحد الذي أصبح فيه عدد الإيرانيين يفوق عدد المواطنين الإماراتيين والمغتربين في "أبو موسى"¹⁰.

وتتملك الجزر الثلاث موقعاً استراتيجياً يتعلق بإمكانية عملها كمراكز حيوية لمنارات المراقبة البحرية للسفن التجارية المارة ومركزاً للاستطلاع والمراقبة لسواحل السعودية وإيران والعراق، وإطلالتها على المدخل الشمالي لمضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20٪ من نفط العالم ونحو 25٪ من الغاز الطبيعي المسال في العالم بحيث تسمح بالسيطرة على أمن الملاحة الإقليمية والدولية، ومن ثمّ يمكن للدولة المسيطرة عليهم السيطرة على الممرات البحرية القادمة من وإلى الخليج عبر مضيق هرمز، فعلى سبيل

المثال، استخدم الحرس الثوري جزيرة "أبوموسى" خلال الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988) لشن هجمات ضد الملاحة فيما عُرف بـ "حرب الناقلات" (1984-1988)، كما تكتسب الجزر أهمية اقتصادية تتعلق باشتغالها على ثروات طبيعية مهمة مثل البترول وأكسيد الحديد الأحمر وكبريتات الحديد والكبريت، إضافة إلى المياه العذبة والواحات الزراعية الخضراء؛ مما يجعلها مجالاً لممارسة الأنشطة الاقتصادية¹¹.

الشكل 3 - خريطة توضح النزاع الإماراتي الإيراني بشأن الجزر الثلاث



وبين عامي 1971 و1992 حافظت البلدان على اتفاق مؤقت غير مستقر بشأن تقاسم عائدات النفط البحرية في "أبوموسى"، لكن بعد انهيار محادثات التسوية عام 1992 جعل الإيرانيون وجودهم العسكري على الجزر أكثر ديمومة من خلال إقامة منشآت عسكرية ونقل منظومات تسليحية وفرض إجراءات أكثر تشدداً ضد السكان العرب، وهو ما واجهته الإمارات بتحركات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية، بما في ذلك إرسال مذكرات ورسائل توضيحية للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية، تؤكد تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر وتحتج على الممارسات الإيرانية

هناك وتناشد المجتمع الدولي لحثّ طهران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر، علاوة على تسليم مذكرات الاحتجاج لحكومة طهران، وقد تواصلت التحركات الإماراتية بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979؛ نظراً لكون قضية السيادة الإيرانية على الجزر تمثل نقطة اتفاق بين الإدارات الإيرانية المتعاقبة وبين المحافظين والإصلاحيين، وبحلول 2006 اتبعت الإمارات استراتيجية تهدف إلى تدويل النزاع وحاولت الاستفادة من عزلة إيران النسبية على الساحة الدولية للحصول على دعم دولي أكبر لمطالبها¹².

وتكونت الاستراتيجية الإماراتية من الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائي بين الدولتين، وعرض القضية في اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة، وعرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومؤتمر القمة الإسلامي والأمم المتحدة وحثها على استخدام نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية بشأن الجزر، والاستعداد للذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحسم النزاع، بينما ترفض إيران اللجوء للمؤسسة العدلية الدولية خشية خسارة القضية¹³.

وجاءت أحدث جولات النزاع خلال أغسطس 2023 عندما أطلق الحرس الثوري تدريبات عسكرية قبالة ساحل "أبو موسى" لإظهار استعداد إيران الدفاع عن سيطرة على الجزر، وقد نشر الحرس صواريخ وطائرات بدون طيار ومركبات وطائرات وسفن لاستعراض القوة، ولعل الرسالة الأبرز تتعلق بتأكيد طهران أن دبلوماسية التهدة الإقليمية والرغبة في تحسين العلاقات مع الجيران والذي يعود بشكل كبير إلى حاجة طهران للتحويل على العقوبات الاقتصادية الغربية وجذب الاستثمارات الأجنبية، لا تعني أنها ستتجاهل مطالبها الإقليمية أو ستكون أكثر تنازلاً بطريقة ما بشأن الجزر الثالث، كما تحمل رسالة للصين وروسيا - حليفها الدوليين - بأنها مستعدة للدفاع عما تعتبره حقوقها الإقليمية رغم مواقف الصين وروسيا المؤيدة لأحقية الإمارات في الجزر¹⁴.

ويقدم البلدان أسانيد تاريخية وقانونية لدعم أحقيتهما بالسيادة¹⁵؛ فمن ناحية، تدفع إيران بكون الجزر جزءاً من بلاد فارس على مدار التاريخ وأن انقطاع سيادتها اقتصر على فترة الاستعمار البريطاني ولم يكن انقطاعاً طوعياً أو إهمالاً متعمداً، كما تستند على خرائط بريطانية وغير بريطانية صادرة خلال القرنين الـ18 والـ19 تظهر الجزر بلون الساحل الفارسي. فيما تستند الإمارات إلى أن الجزر كانت من ممتلكات قبيلة القواسم العربية منذ القرن الثامن ومارست على أراضيها أنشطة اقتصادية وطالبت في مراسلاتها بحقها في ملكيتها، كما مارس حاكم الشارقة حقوقاً سيادة تتعلق بفرض الضرائب ومنح الامتيازات الاقتصادية وبناء المدارس في الجزر. وقد أعربت الإمارات في أكثر من مناسبة عن رغبتها في تسوية النزاع بالسبل السلمية واللجوء إلى محكمة العدل الدولية للنظر في القضية، بينما استمرت الانتهاكات الإيرانية لسيادة الإمارات على الجزر.

وينطلق التمسك الإيراني باحتلال الجزر من أبعاد جيواستراتيجية واقتصادية؛ حيث يخدم استمرار السيطرة على الجزر رغبة طهران في لعب دور القوة الإقليمية المهيمنة وتوسيع مياهاها الإقليمية والسيطرة على السواحل المهمة المطلّة على الخليج العربي والتحكم بحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز ومنع حدوث أي تغيير جيواستراتيجي في الخليج العربي يهدد مصالحها الحيوية، مع إمكانية تحويل الجزر إلى قواعد عسكرية تزخر بالأسلحة الموجهة إلى الخليج، فضلاً عن توظيف الممارسات الدورية الدبلوماسية والعسكرية لتأكيد سيادتها على الجزر كأداة لحشد المشاعر القومية والالتفاف على المشكلات الداخلية والحصول على مكاسب شعبية، علاوة على استغلال ثرواتها الاقتصادية لتخفيف حدة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات. وبينما تحاول الإمارات وإيران وضع المسائل الخلافية جانباً للتعامل مع التغيرات الجيوسياسية الراهنة، فإن قضية الجزر تظل ملفاً إشكالياً شائكاً مهدداً بالاشتعال بين اللحظة والأخرى، وبينما تتوارى القضية قليلاً إذا تطلبت الظروف السياسية والإقليمية ذلك، فإنها تعاود لتصدر المشهد في خضم المشاكل والأزمات السياسية.

رابعًا- النزاع الحدودي الإماراتي والسعودي على جزر الياسات

لطالما كانت القضايا الحدودية محل خلافات بين السعودية والإمارات نتيجة إهمال قضايا ترسيم الحدود منذ توحيد المملكة خلال ثلاثينيات القرن العشرين لتشتد النزاعات مع اكتشافات النفط، وبينما وجدت بعضها طريقها إلى الحل بالطرق الدبلوماسية مثل النزاع بشأن "واحة البريمي" بين السعودية والإمارات وعمان والذي تمت تسويته عبر اتفاقية جدة عام 1974¹⁶ التي وضعت الواحة تحت سيادة مشتركة من الدول الثلاث وقضت بتنازل السعودية عن مطالبتها بحقل الريمي الغني بالنفط والواقع بين عمان والإمارات، مقابل تخلي الإمارات عن شريط حدودي بطول 50 كيلومترًا يفصلها عن قطر لضمان عدم قيام تحالف بين البلدين، وتنازلها عن حقل الشيبة النفطي، ومنح السعودية الإمارات الاعتراف كدولة مستقلة. فإن البعض الآخر يظل قائمًا حتى يومنا هذا ليشكل إحدى القضايا الخلافية المكتومة بين البلدين التي تبرز للعلن بين حين والآخر.

وتُعد جزر الياسات البحرية عنوان هذا النزاع الحدودي الذي جاءت أحدث جولاته عام 2024 عندما وجهت السعودية عبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية للأمين العام في 18 مارس 2024 يتضمن رفضًا لإصدار الإمارات مرسومًا أميرياً رقم 4 لسنة 2019 يعلن الياسات "منطقة بحرية محمية"، معتبرة ذلك تعدياً على حدود المملكة، ومؤكدة أن الإعلان الإماراتي يتعارض مع القانون الدولي وأنها لا تعترف ولا تعترف بأي أثر قانوني له. وهو ما ردت عليه الإمارات برسالة إلى الأمم المتحدة في 16 مايو 2024 تؤكد فيه أن محمية "الياسات" تقع في المياه الإقليمية التابعة لها، وأنها لا تعترف للسعودية بأي مناطق بحرية أو حقوق سيادية أو ولاية بعد خط الوسط الفاصل بين البحر الإقليمي لدولة الإمارات والبحر الإقليمي للسعودية المقابل لمحافظة العديد¹⁷. سبق ذلك مذكرة شفوية رفعتها وزارة الخارجية السعودية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 2023، ترفض فيها قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم 35 لسنة 2022 المتضمن إعلان تطبيق نظام خطوط الأساس المستقيمة مقابل سواحل دولة الإمارات، مؤكدة أنها لا تعترف بهذا الإعلان ولا تعترف بأي أثر يترتب عليه وتتمسك بكافة حقوقها وفقاً لاتفاقية الحدود المبرمة بين

البلدين في 21 أغسطس 1974، لترفع الإمارات رسالة مقابلة إلى الأمم المتحدة تؤكد تمسكها بخطوط الأساس المستقيمة لحدودها البحرية المعلن عنها بقرار حكومي صدر عام 2022، رافضة الادعاء بأن تلك الخطوط تتعارض مع القانون الدولي¹⁸.

وتعتبر الياسات محمية بحرية ذات أهمية بيئية وتاريخية كبيرة، وتقع في أقصى جنوب منطقة الخليج العربي، وتتكون من 4 جزرهم؛ الياسات العليا والياسات السفلى وعصام وكرشا، مع المياه المحيطة بها والعديد من الجزر الصغيرة، ولهذه الجزر أهمية اقتصادية وبيئية وجيوسياسية بسبب قربها من حقل الشبيبة النفطي وإمارة "أبوظبي" واحتضانها نظامًا بيئيًا متنوعًا بيولوجيًا وكائنات بحرية فريدة من نوعها ومهددة بالانقراض، بما في ذلك أكثر من 200 نوع من الأسماك، و40 نوعًا من المرجان، و13 نوعًا من الثدييات البحرية، إضافة إلى الشواطئ الرملية والمنحدرات الصخرية، وامتلاكها مواقع أثرية ومواقع لصيد اللؤلؤ اكتسبتها مكانة ثقافية¹⁹.

الشكل 4 - خريطة توضح النزاع الحدودي الإماراتي والسعودي على جزر الياسات



ويعود النزاع بشأنها إلى تأسيس الإمارات وحاجة الشيخ المؤسس زايد آل نهيان الحصول على الاعتراف بالدولة بعد استقلالها عام 1971، فاضطر لتوقيع اتفاقية جدة 1974 مع تقديم تنازلات -مُشار إليها سلفاً- لتكون بذلك نواة الخلافات

الحدودية الحالية والتي تجددت جولاتها خلال 2005 عندما صدر مرسوم أميري إماراتي يعتبر منطقة الياسات محمية إماراتية تدار من قبل هيئة البيئة في "أبو ظبي"، ثم عام 2006 عندما أصدرت الإمارات خرائط تعتبر خور العديد السعودي أرضاً إماراتية ومدت الحدود لتصبح ملكية 80% من حقل الشيبة إماراتية؛ مما دفع السعودية لمنع دخول الإماراتيين للمملكة باستخدام بطاقة الهوية وإيقاف حركة المرور البري بين البلدين وعرقلة مشروع إقامة جسر بين الإمارات وقطر يمر بأراضيها، أما جولة 2010 فتضمنت إطلاق زورقين إماراتيين النار على زورق تابع لحرس الحدود السعودي واحتجاز اثنين من أفرادها في منطقة خور العديد، وكادت تصل العلاقات للقطيعة حتى تبدلت حسابات البلدين عقب اندلاع الربيع العربي²⁰.

ولا ينفصل هذا النزاع عن المنافسة الجيوسياسية والجيواقتصادية الأوسع بين البلدين، ومن ثمّ فإنه يبقى ساكناً طالما هدأت حدة المنافسة وتصدرت المصالح والتهديدات المشتركة المشهد، بينما يُعاد طرحه كلما توترت العلاقات نتيجة التباينات في الرؤى بشأن مقاربة الواقع السياسي في المنطقة والدور الجيوسياسي لكليهما. ويفضل البلدان الخليجان إبقاء تنافسهما مكتوماً تحت السطح نظراً للحجم الواسع للمصالح المشتركة، ومن ثمّ فإن إثارة قضية قديمة متجددة كالنزع الحدودي بشأن منطقة الياسات سيخضع للمتغيرات السياسية.

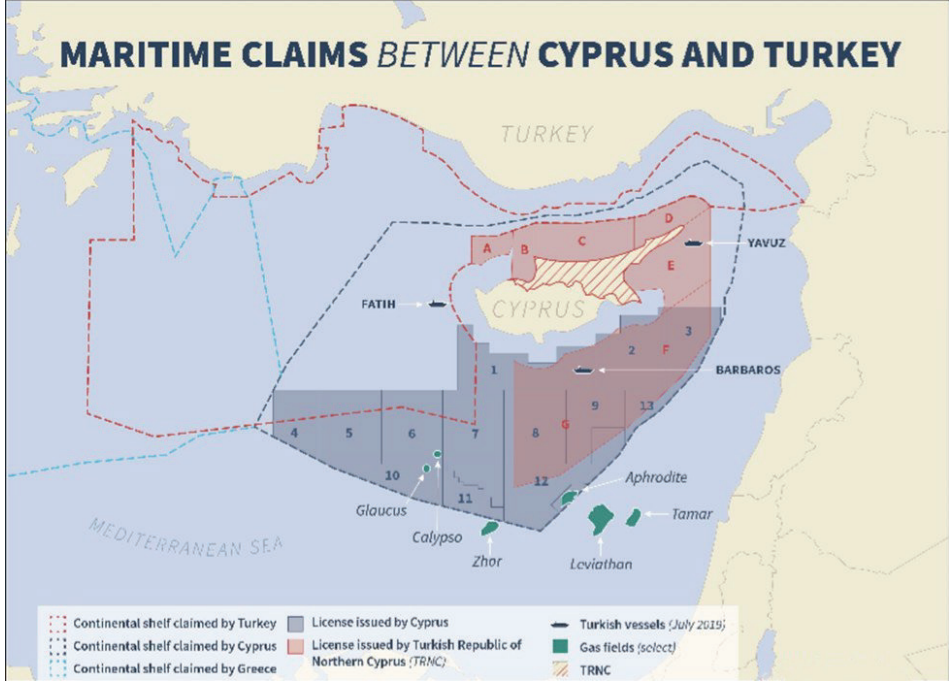
خامساً - النزاعات البحرية في حوض شرق البحر المتوسط

لا يزال شرق البحر المتوسط منطقة جيوسياسية متنازع عليها ويجمع الصراع هناك بين النزاعات المتشابكة حول مصادر الطاقة والهيمنة الجيوسياسية والعوامل المحلية المؤثرة في سياسة تركيا؛ مما يؤدي إلى وضع قابل للاشتعال بين لحظة وأخرى خاصة أن الاستفزازات المستمرة من جانب تركيا، وبدرجة أقل من جانب دول أخرى، أدت إلى تفاقم الوضع مراراً. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن أزمات شرق المتوسط لا تتعلق في جوهرها بالطاقة التي عملت كعامل محفز لتعجيل وتفاقم الأزمات، وإنما تكمن جذورها في المطالبات المتضاربة من جانب تركيا واليونان وقبرص ومصر بشأن الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، وبينما أنجزت بعض دول حوض

شرق المتوسط اتفاقيات ثنائية لتعيين الحدود البحرية مثل وقبرص وإسرائيل 2010، قبرص ومصر 2013، وليبيا وتركيا 2019، ومصر واليونان 2020، وإسرائيل ولبنان 2022، إضافة إلى إعلان مصر تعيين حدودها البحرية مع ليبيا من طرف واحد في ديسمبر 2022، ظلت الخلافات الحدودية قائمة بين تركيا واليونان، وتركيا وقبرص، وتركيا ومصر، وتركيا وسوريا، ولبنان وسوريا، وفيما يلي نستعرض بإيجاز أبرز النزاعات البحرية الحدودية المستمرة في المنطقة على سبيل المثال وليس الحصر:

أ. النزاع البحري التركي القبرصي²¹: يعود إلى عام 1974 عندما قسمت تركيا عقب الغزو العسكري قبرص إلى قسمين ويفصل بينهما منطقة عازلة تعرف باسم "الخط الأخضر"، ويخضع شمال الجزيرة لسيطرة جمهورية شمال قبرص التركية غير المُعترف بها دولياً، فيما يخضع الجنوب لسيطرة الهيئة العامة لشئون قبرص، ولا تعترف تركيا بالأخيرة ولا بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلنتها، ويتعلق النزاع بتدخل مطالبته تركيا بالجرف القاري جزئياً مع مطالب المنطقة الاقتصادية الخالصة المعلنة من قبل هيئة الغاز القبرصية، وبالأخص أجزاء من كتل 4 و5 و6 و7 التابعة لهيئة الغاز القبرصية، كما تتداخل كتلتان من كتل جمهورية شمال قبرص التركية مع كتل 2 و3 و8 و9 و12 و13 التابعة لهيئة الغاز القبرصية، وترتبط أي تسوية حدودية بوضع جمهورية شمال قبرص التركية كون النزاعات حول السيادة الإقليمية أو البحرية هي المشاكل الأولية التي تنتظر التسوية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المناطق البحرية.

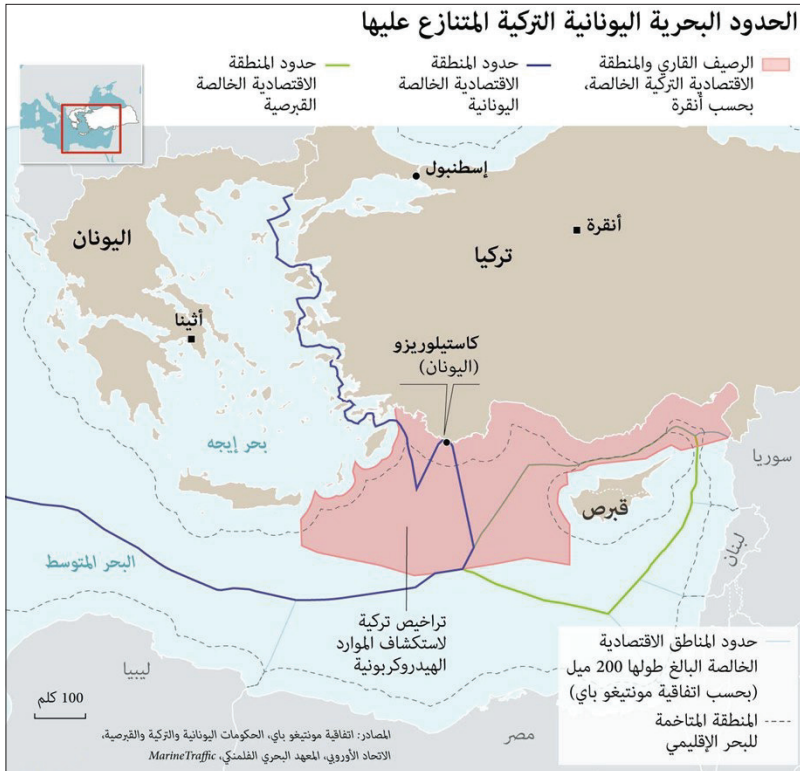
الشكل 5 - خريطة توضح النزاع البحري القبرصي التركي



ب. النزاع البحري التركي اليوناني²²: يرتبط بالوضع الراهن لبحر إيجه الذي أنشأته معاهدة لوزان للسلام 1923، واتفاقية مونترو بشأن نظام المضائق 1936، ومعاهدات باريس للسلام 1947. ووفقاً لمعاهدة لوزان التي حددت حدود اليونان وتركيا، تم التنازل لليونان عن العديد من الجزر والجزر الصغيرة ومساحات كبيرة من الأراضي التي تتجاوز ثلاثة أميال من الساحل التركي، باستثناء ثلاث مجموعات من الجزرهم إمبروس وتينيدوس وراييت، ثم نقلت معاهدات باريس للسلام جزر دوديكانيسيا (منها جزيرة كاستيلوريزو) إلى اليونان. ومنذ 1936 يتنازع البلدان على النسبة الواقعة تحت سيادتهما من بحر إيجه ومن ثمّ الجزر الخاضعة لسيطرتهم، وقد أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق المتوسط إلى زيادة أهمية الجزر المتنازع عليها، وتزعم تركيا أن جزيرة كاستيلوريزو والجزر الأخرى القريبة يجب أن تكون تحت سيطرتها كونها قريبة جداً من حقول الغاز، كما تشكل جزيرة إيميا إحدى نقاط الخلاف الرئيسية الذي أدى إلى اندلاع أزمة بين البلدين عام 1996 عندما نشرت قوات عسكرية في المنطقة ورغم حل الأزمة دبلوماسياً فإن النزاعات بشأن الجزيرة لا تزال قائمة حتى الآن.

وبينما تعتقد أننا أنه يجب أخذ الجزر اليونانية في بحر إيجه في الاعتبار عند ترسيم جرفها القاري بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تعتقد أنقرة (غير موقعة على الاتفاقية) أنه يجب قياس الجرف القاري لأي دولة من برها الرئيسي، ومن ثمّ لا تعترف تركيا بمطالبة اليونان بأن مياهها الإقليمية تبدأ مباشرة جنوب كاستيلوريزو، ونتيجة لذلك، ارتفعت التوترات بين اليونان وتركيا؛ حيث تسعى كل من الدولتين إلى تأكيد السيطرة على الجزر والمياه المحيطة بها، وتمثلت المناوشات بين البلدين في منع تركيا سفن التنقيب اليونانية أو القيام بأنشطة عسكرية فوق المنطقة أو إرسال سفن تنقيب تركية، وقد شهد 2020 أحدث جولات النزاع عندما أرسلت أنقرة سفينة الأبحاث الزلزالية أورتش ريس لرسم خرائط فرص الحفر المحتملة بالقرب من جزيرة كاستيلوريزو، وكادت تندلع مواجهة عسكرية بين البلدين لولا تدخل الأطراف الأوروبية وبالأخص ألمانيا.

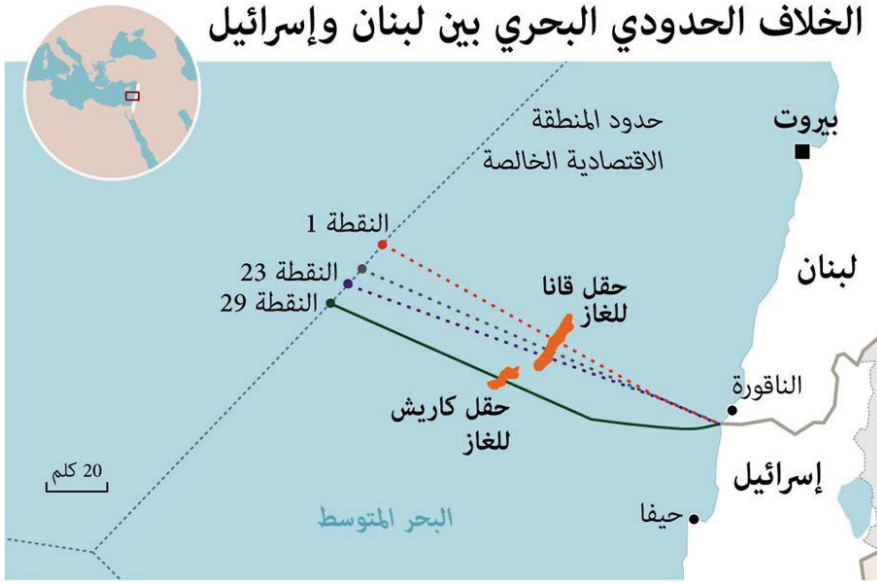
الشكل 6 - خريطة توضح النزاع البحري التركي اليوناني



ج. النزاع البحري المصري التركي: لم توقع البلدان اتفاقية ترسيم حدود بحرية وهي إحدى القضايا الخلافية في العلاقات الثنائية، ويعود ذلك لعدم انضمام أنقرة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتداخل بين الحدود التي تطالب بها تركيا والحدود اليونانية والقبرصية بموجب اتفاقيات ترسيم الحدود المصرية مع كلا البلدين، ومع ذلك، راعت القاهرة الحقوق التركية عندما قامت بترسيم الحدود البحرية مع اليونان رغم أن الترسيم جرى في أثناء فترة الخلافات السياسية بين البلدين، فإن مسألة ترسيم الحدود تتجاوز الإرادة المصرية التركية المنفردة لتظل رهينة لمعالجة الأزمات الهيكلية بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى.

د. النزاع البحري اللبناني الإسرائيلي²³: وقعت لبنان وإسرائيل اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بوساطة أمريكية في أكتوبر 2022 بعد خلاف دام أكثر من 10 سنوات حصلت بموجبها إسرائيل على الملكية الكاملة لحقل كاريش وبدأت إنتاج الغاز رسمياً فيه في 26 أكتوبر 2022 بينما حصل لبنان على ملكية حقل قانا في البلوك رقم 9 شريطة أن توقع الشركات الحاصلة على الترخيص فيه اتفاقاً مالياً مع إسرائيل، يضمن حصولها على تعويض عما تعتبره حقوقها في هذه الرقعة، ومع ذلك، صرح وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين يوم 29 سبتمبر 2024 لإذاعة الجيش الإسرائيلي عن نيته البحث عن طريقة أو ثغرة لإلغاء اتفاقية الغاز الموقعة مع لبنان التي وصفها بـ "الفاضحة"، إلا أن التقديرات تشير لدرجة من التهويل كون الاتفاقية تخدم الجانب الإسرائيلي بشكل أكبر وأنهت المطالبات اللبنانية السابقة بالخط الحدودي 29 الذي يقسم حقل كاريش إلى جزأين، بينما لم يستفد لبنان بأي اكتشافات في حقل قانا حتى الآن، كما أن إلغاء الاتفاقية يحتاج إلى موافقة الطرفين كونها مسجلة لدى الأمم المتحدة بموجب رسائل بعث بها كل من لبنان وإسرائيل.

الشكل 7 - خريطة توضح النزاع البحري اللبناني الإسرائيلي



- | | |
|---|---|
| الخط 23: الخط الذي أودعه لبنان لدى الأمم المتحدة | الخط 1: الخط الذي أودعته إسرائيل لدى الأمم المتحدة |
| — الخط 29: الخط الذي اقترحه لبنان بعد اعتباره أن الخط 23 غير دقيق وأن له حقًا بمساحة أكبر | خط هوف: الخط الذي اقترحتهُ الولايات المتحدة عبر سفيرها فريدريك هوف لحل النزاع |

المصدر: الجيش اللبناني

هـ. النزاع البحري اللبناني السوري: لا يزال الخلاف بشأن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وسوريا موضعًا للنزاع، ويعود النزاع إلى مرحلة الاستقلال عن الانتداب الفرنسي في البلدين؛ حيث لم تحدد فرنسا النقاط التي تبدأ منها وتنتهي حدود كل من لبنان وسوريا واكتفت بالاعتراف بالحدود الحالية للبنان عندما تم إعلان ولادة دولة لبنان الكبير في سبتمبر 1920، ومنذ حينها لم يُجرِ البلدان أي ترسيم حدودي بينهما بريًا أو بحريًا في ظل تداخل جغرافي على طول الحدود البرية البالغة حوالي 340 كلم رغم المحاولات العديدة عبر تشكيل لجان مشتركة في السبعينيات لترسيم الحدود البرية ولكنها لطالما تعثرت بسبب الخلافات السياسية بين البلدين، فيما لم يُجرى أي محاولة لترسيم الحدود البحرية.

بدأ الخلاف البحري عام 2010 عندما حدد لبنان بشكل منفرد النقطة الحدودية رقم 6 وأرسلها إلى الأمم المتحدة، وفي العام التالي 2011 أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم رقم 6433 بتثبيت النقطة رقم 7 وأبلغت الأمم المتحدة بها، بالتزامن مع تحديد النقطة البحرية الجنوبية رقم 23؛ الأمر الذي خلق منطقة متنازع عليها تتراوح بين 750 إلى 1000 كلم 2، وبالمقابل عمدت سوريا إلى القيام بالممارسة ذاتها ووضعت خطأ حدودياً مبدئياً ينطلق من الشاطئ أفقياً نحو الغرب، واعتضت على الترسيم اللبناني المنفرد لمنطقته الاقتصادية الخالصة في الشمال عبر إرسال رسالة احتجاج إلى الأمم المتحدة عام 2014. وتفاقمت المشكلة عام 2021 عندما وقعت وزارة النفط السورية وشركة كاييتال الروسية عقداً تحصل بموجبه الشركة على حق التنقيب الحصري عن البترول وتنميته في البلوك البحري رقم 1 في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا مقابل ساحل محافظة طرطوس وحتى الحدود البحرية السورية اللبنانية بمساحة 2250 كيلومتراً مربعاً، ويتداخل البلوك السوري رقم 1 مع الرقعتين اللبنانيتين رقم 1 و2²⁴.

ويُمكن إيعاز استمرار النزاع إلى أبعاد تاريخية وسياسية واقتصادية²⁵، تتعلق بكون البلدين منطقة انتدابية واحدة لفرنسا وبعد استقلالهما استمرت سوريا في النظر إلى لبنان كونها جزءاً منها مقابل وحدة جمركية ونقدية واقتصادية شاملة فتحت الحدود بينهما؛ الأمر الذي خلق حساسيات سياسية مستمرة تجاه بعضهما البعض، إضافة إلى الاضطرابات السياسية بين البلدين الناتجة عن التدخل السوري في الحرب الأهلية اللبنانية (1976 - 1990)، والانقسام السياسي اللبناني بشأن العلاقة مع نظام الرئيس بشار الأسد منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية عام 2011، وعدم اعتراف دمشق بلبناية مزارع شبعا لدى الأمم المتحدة بسبب تنازع البلدين على السيادة عليها. علاوة على امتلاك المنطقة المتنازع عليها ثروات نفطية وغازية؛ مما فاقم النزاع عليها داخلياً وإقليمياً. فضلاً عن دخول أطراف دولية تمتلك أجنادات جيواقتصادية وجيوسياسية مثل روسيا التي حصلت على اتفاقية للتنقيب عن النفط في المنطقة المتنازع عليها لصالح سوريا دون انتظار الحسم القانوني للخلاف.

الشكل 8 - خريطة توضح النزاع البحري اللبناني السوري



وجدير بالذكر أن استمرار مشكلات ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وتركيا وبين سوريا ولبنان، يؤثر في الإحداثيات التي على أساسها سيُجرى ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان من جهة وقبرص من جهة أخرى، ويؤثر الاضطرابات مع أنقرة نظرًا للخلافات بشأن انقسام قبرص.

وبصفة عامة، ترتبط إشكاليات ترسيم الحدود البحرية في منطقة الشرق المتوسط بأبعاد جيوسياسية وأمنية واقتصادية متداخلة؛ فقد شكل الموقع الجغرافي لشرق المتوسط كحلقة اتصال بين الشرق الأوسط وأوروبا مساحة جيوسياسية خاصة، بحيث يُمكن تعريف الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط اليوم من خلال أربع ديناميكيات مترابطة؛ الأولى: هي الطاقة بسبب الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي، والثانية: هي المنافسة الجيوسياسية وتشكيل توازن جديد للقوى في المنطقة، والثالثة: هي ظهور تطورات جديدة في المنطقة تسببت في أزمات إنسانية، والرابعة: هي الاهتمام المتزايد من جانب الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الكبرى مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بالمنطقة الذي أضفى مزيدًا من التعقيدات على نمط التفاعلات فيها.

ومع ذلك، تظل الاحتياطات الهائلة للهيدروكربونات العامل الجوهري للمنافسة الجيوسياسية الأوسع بين الجهات الفاعلة الإقليمية على الهيمنة الإقليمية الذي تجلّى في سعي دول حوض شرق المتوسط إلى توسيع منطقتها الاقتصادية الخالصة ما عقد عمليات ترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها؛ إذ اجتذب اكتشاف موارد الهيدروكربونات في شرق المتوسط قبل خمسة عشر عامًا اهتمامًا دوليًا كبيرًا فيما يتعلق بإمكانية أن تصبح المنطقة لاعبًا عالميًا مهمًا في مجال الطاقة، وقد عززت الاكتشافات طموحات الدول الإقليمية؛ نظرًا لاهتمام القوى السياسية الكبرى بالمنطقة، ونظرت معظم الدول الإقليمية إلى موارد الطاقة من خلال عدسة السيادة ما أثار ردّة فعل تنافسي وليس تعاونيًا، وبالتالي فاقم النزاعات القائمة وربما أشعل صراعات جديدة.

ورغم أن هذه استكشافات موارد أدت في البداية إلى آمال في التعاون الطويل الأجل بين الجهات الفاعلة في شرق المتوسط من خلال المصالح الاقتصادية المتبادلة، فإن التنافسات الجيوسياسية فيما بينها حالت دون تحقيق هذه الآمال، بينما تُظهر تجربة تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط في يناير 2019 -الذي تحول لاحقًا إلى منظمة إقليمية عام 2020- بين مصر وإسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا والأردن كيف يُمكن لاكتشافات الغاز أن تُسهم في إنشاء نظام أمني وطاقوي جماعي في شرق المتوسط، ومع ذلك فإن جعل المنظمة أكثر فاعلية يتطلب حل النزاعات الحدودية بشأن بحر إيجة والبحر المتوسط والمناطق الاقتصادية الخالصة والجروف القارية لتمكين الدول من الاستفادة من موارد الهيدروكربونات في مناطقها الاقتصادية.

سادسًا - النزاع بين المغرب والجزائر بشأن الصحراء الغربية

شكلت قضية السيادة على الصحراء الغربية إحدى القضايا الخلافية الرئيسية التي عكرت صفو العلاقات المغربية الجزائرية منذ 1975، إلى جانب التنافس الجيوسياسي بينهما على الدور القيادي في شمال أفريقيا والاختلافات الأيديولوجية بين الملكية المحافظة في المغرب والدور البارز للجزائر كداعم للحركات الثورية في العالم الثالث. والصحراء الغربية هي إقليم تبلغ مساحته 252 ألف كيلومترًا وذات كثافة سكانية منخفضة إذ يبلغ تعداد سكانه 567 ألف نسمة، وتحتوي رماله على رواسب من

الحديد والذهب واليورانيوم والبتروول والغاز والفوسفات، كما يوفر الوصول إلى مياه الصيد الغنية التي تمتد على طول ساحلها البالغ طوله 690 ميلاً ويحتوي على موارد بحرية هائلة من النفط والغاز، وتعد هدفاً لشركات الطاقة المتجددة الغربية، ويُسيطر المغرب على 80٪ من أراضي الإقليم، فيما تُسيطر جبهة البوليساريو على النسبة المتبقية.

الشكل 9 - خريطة توضح النزاع بين المغرب والجزائر بشأن الصحراء الغربية



■ مناطق تحت سيطرة المغرب
■ مناطق تحت سيطرة بوليساريو
..... سواتر ترابية

وتعود جذور النزاع إلى توقيع إسبانيا قبل جلائها من الصحراء الغربية اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا عام 1975 والتي اقتسم بموجبها البلدان الجاران الصحراء، فيما واصل الصحراويون المسلحون الذين أسسوا جبهة البوليساريو الاتفاقية وواصلوا مطالبهم بتقرير المصير والانفصال وقد ألقت الجزائر بدعمها السياسي والعسكري وراء مطالبهم وسمحت لقادة الجبهة والعديد من اللاجئين الصحراويين بالإقامة داخل أراضيها. وفي 1976 نشأ صراع مسلح بين المغرب

وموريتانيا وجبهة البوليساريو لكن بحلول 1979 تخلت موريتانيا - التي أضعفها الصراع المسلح بشدة - عن مطالبها بالإقليم، تاركة المغرب والبوليساريو منخرطين في صراع مسلح، لكن الصراع استقر في منتصف الثمانينيات بعد بناء المغرب لجدار رملي ضخم على طول حدود المنطقة التي يسيطر عليها. وقد تمكنت الأمم المتحدة من فرض وقف لإطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو عام 1991 دون التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع حتى الآن، وتمت إقامة منطقة عازلة بطول المنطقة المتنازع عليها لتفصل بين الجزء الخاضع للإدارة المغربية والجزء الذي تسيطر عليه الجبهة²⁶.

ولا يزال وقف إطلاق النار يخضع لمراقبة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء التي تتضمن ولايتها التي حددها مجلس الأمن إجراء استفتاء يختار من خلاله الصحراويون بين الاستقلال أو الاندماج الكامل مع المغرب، وكان من المفترض أن يتم إجراء الاستفتاء بعد عملية تحديد من له الحق في التصويت في مثل هذا الاستفتاء، لكنه لم يُجرَ بعد نظرًا لخشية المغرب من النتائج رغم عمليات التغيير الديموغرافي للإقليم من خلال تشجيع هجرة السكان المغاربة إليه والاستثمار بكثافة فيه، حيث لطالما أكدت الرباط استحالة قبولها الاستقلال القانوني الكامل للصحراء الغربية وفضلت صيغة للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية²⁷.

كما فشلت محاولات تحقيق اختراق في عهد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية بين عامي 1997 و2004. وفي 2007، اقترح المغرب من جانب واحد خيار الحكم الذاتي للإقليم تحت السيادة المغربية واعتبر أن هذه هي الصيغة الوحيدة التي ستقبلها الرباط ما عقد فرص الحل، وعلى ما يبدو أن المغرب وجبهة البوليساريو فضلًا بقاء الوضع كما هو عليه²⁸. وظلت القضية تتراجع خلال فترات الاضطرابات السياسية والأمنية في الجزائر أو وصول قيادات سياسية ذات ميول تفاهمية في كلا البلدين، بينما تعاود التوترات لتصدر المشهد مع دخول أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة مثل اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الإقليم عام 2020 وتأييد إسبانيا لمقترح الحكم الذاتي المغربي عام 2022 وكذلك فرنسا عام 2024، ورغم أن هذا الاعتراف لن ينهي الصراع ولن يؤثر في الوضع الدولي الأوسع لمطالبات المغرب، فإنه يمنح الرباط انتصارًا سياسيًا، فمن خلال الحصول على

الاعتراف بضمها الصحراء الغربية حققت المملكة هدفاً مركزياً في السياسة الخارجية دون الحاجة إلى تحديد التزامات سياسية لهذا الضم، كما أن الاعتراف الأمريكي تحديداً يضعف الموقف العسكري والسياسي لجهة البوليساريو ويقلل فرص المفاوضات؛ حيث لن يكون لدى المغرب، مع وجود الولايات المتحدة إلى جانبه، حافز كبير للتنازل.

وقد استؤنفت الأعمال العدائية عام 2020 في منطقة الكركرات بين الجيش المغربي والبوليساريو نتيجة عرقلة الأخيرة حركة عبور الشاحنات عند معبر الكركرات الواقع بين موريتانيا والصحراء الغربية، وتجدد التوتر في نوفمبر 2021 عندما قتل ثلاثة جزائريين في هجوم للجيش المغربي في المنطقة التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو في أثناء قيادتهم على طريق يربط الجزائر بموريتانيا، وفي أكتوبر 2032 عندما وقعت انفجارات متعددة في مدينة السمارة الخاضعة لسيطرة المغرب في الصحراء الغربية نتيجة لهجوم مدفعي شنته قوات البوليساريو وأسفرت عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين، ثم في مارس 2024 عندما أعلن عن افتتاح مكتب تمثيلي لما يسمى بجمهورية الريف المغربية في العاصمة الجزائرية²⁹.

ولا يخلو النزاع من بُعد أمني وأيديولوجي وجيوسياسي؛ يتعلق الأول والثاني بمفهوم السلامة الإقليمية وحق تقرير المصير حيث يعتبر المغرب الصحراء الغربية جزءاً من وحدته الترابية، بينما تنظر الجزائر لها كقضية تصفية استعمار ينبغي اللجوء بصدها إلى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير. أما الثالث فيخص ما تعتبره الجزائر تهديداً استراتيجياً نتيجة التوسع المغربي مع الرغبة في تقويضه وإبقائه تحت السيطرة ضمن إطار المنافسة بينهما بشأن زعامة إقليم المغرب العربي. والواقع أن التنافس المغربي الجزائري يسبق قضية الصحراء الغربية، فقد أخطر البلدان في حرب حدودية على منطقتي تندوف وبشار عام 1963، سُميت "حرب الرمال"؛ مما أدى إلى نشوء تنافس جيوسياسي وانعدام الثقة بين القوتين المغاربيتين، لتؤدي الجغرافيا السياسية للحرب الباردة إلى تفاقم هذه التوترات والانقسامات منذ اصطفت الجزائر إلى جانب الكتلة السوفيتية والمعسكر المناهض للاستعمار والملكية المغربية المحافظة المتحالفة مع الغرب³⁰.

ومع ذلك، فإن دور صراع الصحراء الغربية لاحتواء المغرب ربما يتراجع³¹؛ فبمعكس الوضع خلال الثمانينيات والتسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أسهمت قضية الصحراء في إضعاف علاقاتها بدول أفريقية وهياكل مؤسسية تتسم بمناهضتها للإمبريالية والاستعمار مثل الاتحاد الأفريقي، فإن المغرب تبنى جهوداً دبلوماسية واقتصادية بهدف التحول إلى قوة إقليمية شملت إقامة شراكات مع شركاء كانوا في السابق يتجاهلونهم لاسيما مع تراجع السياسة الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019) وسقوط القذافي عام 2011 الذي كان نفوذه مهيمناً على المشاركة المغربية-الساحلية والمغربية-الأفريقية، وهو ما أعاد تشكيل صورة المغرب في أفريقيا كفاعل دبلوماسي واقتصادي صاعد وطموح، وأسفر عن تحولات مهمة في مواقف عديد من الدول الأفريقية بشأن صراع الصحراء الغربية بحيث قبل العديد منها الآن سيادة المغرب أو ابتعد عن تبني فكرة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالكامل، وهو أسهم في تقليص الشعور بأن الرباط غارقة في مستنقع بسبب تلك القضية.

إلا أن استمرار التوترات بشأن الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر تحمل تداعيات سلبية على الاستقرار في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا³²؛ كونها تقوض السياسات التعاونية والتكاملية وتدعم استمرار التنافس الإقليمي بين البلدين؛ فعلى سبيل المثال كثفت الجزائر علاقاتها بموريتانيا وتونس ما حدا بالأخيرة إلى استضافة زعيم جبهة البوليساريو في سابقة دبلوماسية لبلد تبنى تاريخياً موقف "الحياد الإيجابي" تجاه صراع الصحراء الغربية، وهو ما أثار أزمة دبلوماسية بين المغرب وتونس، كما حاولت الجزائر التفوق على الرباط في أفريقيا من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات الاقتصادية لإعادة تأكيد حضورها ونفوذها، وحوّل البلدان الاتحاد الأفريقي إلى ساحة معركة لخلافاتهما الدبلوماسية.

كذلك تنصرف التبعات السلبية إلى إشكاليات أمنية تتعلق باتجاه بعض القوى داخل النظامين إلى استخدام القوة العسكرية بشكل محدود لتحريك القضية دون اندلاع حرب شاملة كون التصعيد العسكري سيكون مكلفاً ولن يحظى بشعبية سياسية، فضلاً عن اندلاع سباق تسلح محدود بين البلدين خاصة مع انضمام الرباط

للاتفاقيات الإبراهيمية وتوقيع اتفاقية دفاع مع إسرائيل في نوفمبر 2021 تلتزم بموجبها الدولتان بالتعاون في تبادل المعلومات والمشاريع المشتركة ومبيعات الأسلحة، وقد وقعت الرباط صفقة دفاع جوي بقيمة 500 مليون دولار مع إسرائيل، كما رفع البلدان اتفاقهما العسكري وركزت الرباط على شراء طائرات المراقبة والهجوم بدون طيار من تركيا وإسرائيل والصين³³. أما الخسائر الاقتصادية فتتعلق بتقويض المشاريع التعاونية بما في ذلك قرار الجزائر عام 2021 بحظر دخول الطائرات المدنية والعسكرية المجال الجوي الجزائري وعدم تجديد خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا مروراً بالأراضي المغربية؛ مما أفقد المغرب حصة مستقرة تُقدر بحوالي 10٪ من الغاز الجزائري المسال كمقابل لمروره عبر أراضيه بما أسهم في تخفيف الأعباء الطاقية للبلاد³⁴. ورغم تأكيد الرباط بعدم تأثير القرارات عليها فإنها دليل الصراع المستمر على التفوق الإقليمي كونهما لديهما رؤيتان متميزتان ومتصادمتان لشمال أفريقيا.

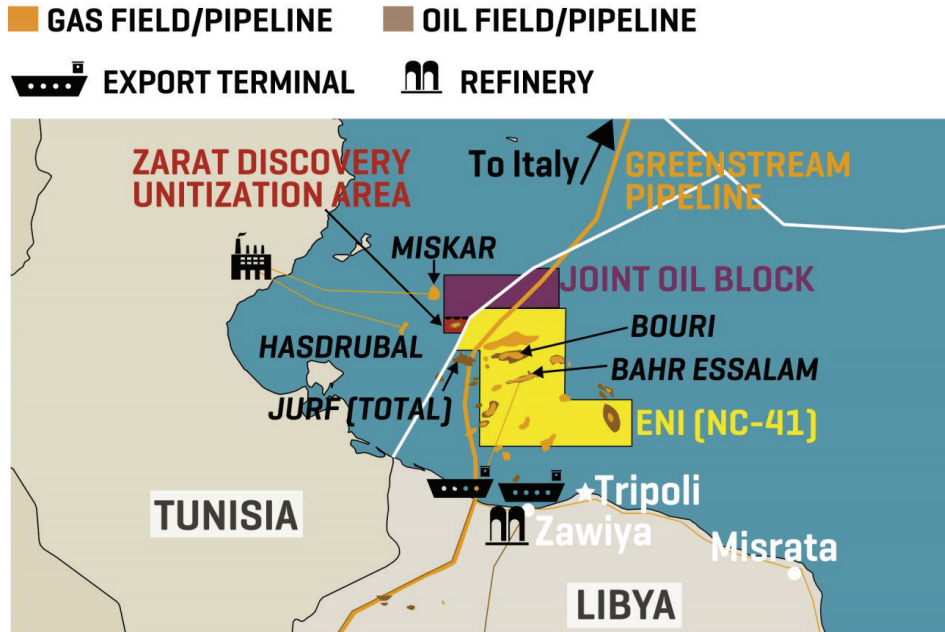
سابعاً- النزاع بشأن الجرف القاري وحقل البوري النفطي بين ليبيا وتونس

أطل الجدل برأسه من جديد بشأن قضية "حقل البوري" النفطي بين ليبيا وتونس بعد أربعين عاماً من حسم محكمة العدل الدولية الصراع لصالح طرابلس، وذلك عندما ألمح الرئيس التونسي قيس سعيد في تصريحات³⁵ له خلال زيارة أجراها إلى مقر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مارس 2023، إلى أن حكم محكمة العدل الدولية عام 1982 كان ظالماً، بقوله: إن تونس لم تحصل سوى على الفتات القليل من الحقل، وهو ما لاقى ردود فعل رسمية وشعبية ليبية غاضبة كونها قضية حسمها القضاء الدولي منذ الثمانينيات.

وحقل البوري هو حقل نفطي يقع قبالة السواحل الليبية على بُعد 120 كيلو متراً وعمق مائي يصل إلى 2,700 متر، ويُعتبر أول حقل بحري يطور قبالة سواحل ليبيا إذ اكتشف بين عامي 1976 و1977 وبدأ إنتاجه عام 1988، وتديره شركة "مليتة" للنفط والغاز التابعة لمؤسسة النفط الليبية بالمشاركة مع شركة "إيني" الإيطالية، ويقدر الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج من الحقل بحوالي 4,5 مليارات

برميل، بالإضافة إلى 3,5 تريليونات قدم مكعبة من الغاز المصاحب، وقد بلغ إنتاج الحقل عام 2023 نحو 23,5 ألف برميل يوميًا بحسب تقديرات المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، ليكون بذلك الأكبر بين حقول النفط والغاز البحرية بليبيا³⁶.

الشكل 10 - خريطة توضح النزاع بشأن الجرف القاري وحقل البوري النفطي بين ليبيا وتونس



بدأ الجدل حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين منذ عام 1966 في أعقاب الاكتشاف الأولي لاحتياطيات الهيدروكربونات البحرية، وفي عام 1974 اقترح وزير الخارجية الليبي الأسبق علي عبد السلام التريكي تقسيم حقل البوري النفطي بالمنافسة بين البلدين، لكن الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة رفض الاقتراح في سياق التوترات الدبلوماسية بعد فشل مشروع توحيد البلدين عام 1973. ومع استمرار التوترات الدبلوماسية وفشل الدولتين في التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية في خليج قابس وهي منطقة غنية بالنفط والغاز والأسماك والموارد المعدنية، اتفق الطرفان عام 1977 على اللجوء إلى محكمة العدل

الدولية بعد وساطة الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية محمود رياض؛ حيث قضت المحكمة في 24 فبراير 1982 بمنح السيادة الكاملة لليبيا على الجرف القاري، وبهذا انتقل حقل البوري بالكامل للسيادة الليبية، وقد تقدمت تونس بطلب لمحكمة العدل لإعادة النظر في الحكم، لكن الأخيرة أصدرت حكمًا نهائيًا في 10 ديسمبر 1985 برفض الدعوى القضائية، وتقبلت تونس الحكم للمرة الثانية³⁷.

ومع ذلك، لم تراوح الأزمة منطقة التصريحات وقد بقيت المسائل الحدودية مستقرة بين البلدين لعقد، بحيث يُمكن إيعاز إثارتها حاليًا إلى الاضطرابات السياسية الداخلية وحالة عدم الاستقرار في البلدين، ورزوح تونس تحت وطأة ضغوط اقتصادية خانقة تجعلها واحدة من أبطأ معدلات التعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب البنك الدولي، وتزيد مشكلات الطاقة معاناة تونس وسط خروج بعض كبار المستثمرين في مجال الطاقة وتراجع الإنتاج النفطي وانخفاض حجم الاحتياطيات في بلد يُشكل فيه الوقود الأحفوري (النفط والغاز) نحو 94٪ من مزيج الطاقة، ويعتمد في توفير الوقود بشكل شبه كامل على الاستيراد، مما يمثل ضغوطًا شديدة على الموازنة ويجعل البلاد عرضة لكافة صدمات السوق وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وعليه، يُرجح التزام الدولتين بالأحكام القضائية الدولية واستمرار التعاون النفطي في المناطق الحدودية، وغياب التدايعات السلبية على عمق العلاقات بين البلدين في المستقبل القريب على الأقل.

ثامنًا - النزاع الحدودي بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب

شكلت القضية الحدودية أحد الملفات الإشكالية في العلاقات المصرية-السودانية، وتتعلق الأزمة بالادعاءات السودانية المتكررة بأحققته للسيادة على مثلث حلايب رغم الأسانيد القانونية والتاريخية التي تثبت ملكية مصر للمثلث الحدودي، فبحسب اتفاقية السودان الموقعة بين مصر وبريطانيا في 19 يناير 1899 تُشير كلمة السودان إلى كل الأراضي الواقعة جنوب خط العرض 22، ومع استقلال السودان عام 1956 كان خط 22 المتفق عليه بين البلدين هو أساس الاعتراف المصري باستقلاله، وبهذا يقع مثلث حلايب بالكامل داخل الأراضي الخاضعة للسيادة المصرية. ومنذ

ذلك التاريخ، برز مثلث حلايب كقضية عالقة بين الدولتين خاضعة للاعتبارات السياسية بحيث تحمد خلال مراحل التوافق السياسي وتُثار بشدة كلما تدهورت العلاقات الثنائية أو وصول حكومة معادية لمصر في السودان أو احتاج الأخير لتوظيف القضية لأغراض داخلية.

ومثلث حلايب هو منطقة تبلغ مساحتها أقل من 20,5 كم 2 على الحدود المصرية السودانية، وتضم 3 بلدات كبرى هي حلايب وأبو الرماد وشلاتين، وينتمي معظم سكانها إلى إثنية البجة الذين يقطنون المنطقة بين البحر الأحمر ونهر النيل. وتكتسب المنطقة أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر كونها تُعتبر بداية العمق الاستراتيجي المصري نحو الجنوب وتُشكل نقطة جيدة لمراقبة ومنع أي اختراق بحري عبر البحر الأحمر إلى مصر، كما أنها من المناطق الغنية بالثروات والموارد الطبيعية، وبعض النباتات الطبية، والثروة الحيوانية والسمكية، فضلاً عن الخامات المعدنية مثل المنجنيز والفوسفات والحديد والذهب، بالإضافة إلى النفط والتربة الخصبة التي تساعد في إقامة كافة الأنشطة الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية، ويضم أيضاً مثلث حلايب ثروات بحرية طبيعية مثل الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية والكائنات البحرية النادرة، فضلاً عن جبل علبة الذي يحتوي على العديد من الثروات المعدنية والطبيعية ذات القيمة البيئية والاقتصادية الكبيرة.³⁸

الشكل 11 - خريطة توضح النزاع الحدودي بين مصر والسودان بشأن مثلث حلايب



وبين الحين والآخر، يطالب السودان بمثلث حلايب بالمخالفة للحقائق التاريخية بينما تحرص الدولة المصرية على احتواء التصعيد وتجنب اندلاع أزمات سياسية حادة أو مواجهات عسكرية مباشرة نظراً للأهمية الجيوسياسية للسودان بالنسبة لمصالح مصر الاستراتيجية، فعندما أصدرت حكومة رئيس الوزراء السوداني عبد الله خليل، الذي حمل مشاعر غير ودية لمصر، قانون للانتخابات عام 1958 يشتمل على دائرة لحلايب وشلاتين، أرسلت مصر مذكرة احتجاجية للسودان تطالب بموجبها باسترداد مثلث حلايب، ورغم إرسالها قوات عسكرية للمنطقة في فبراير 1958 فإن الرئيس عبد الناصر طلب سحبها بعد فترة قصيرة لعدم وقوع صراع مسلح بين البلدين. وبوصول الرئيسين السادات والنميري للحكم في مصر والسودان على الترتيب فإنهما فضلاً تبني سياسات تكاملية واعتبار حلايب منطقة تنمية مشتركة لتجنب المنازعات وإعطاء الأولوية للمصالح المشتركة وحينها تم تشكيل برلمان لوادي النيل ومنح حق التنقل بين البلدين بالبطاقة الشخصية³⁹.

لكن هذه الهدنة المؤقتة سرعان ما انقضت بسقوط نظام النميري في ثورة 6 أبريل 1985 عندما ألغى رئيس الوزراء الجديد السيد الصادق المهدي اتفاقيات التكامل واستبدالها بما أسماه ميثاق الإخاء، ليعاود النزاع بشأن مثلث حلايب يتصدر العلاقات الثنائية بشدة مع انقلاب 1989 وصعود الجبهة القومية الإسلامية - التي يُعد الإخوان المسلمون مكوناً رئيسياً لها - إلى الحكم، حيث وظفه نظام الإنقاذ لخدمة أجندة داخلية وإقليمية، فمنح عام 1992 للتنقيب عن النفط والغاز لإحدى الشركات الأجنبية في إجراء يعني ممارسة السودان السيادة بمفهومها السياسي وليس الإداري على حلايب، لترد القاهرة بمنع الشركة من العمل في المثلث ومياهه الإقليمية، واستمر تصعيد نظام الإنقاذ بتشكيل ما أسماه "هيئة الدفاع عن العقيدة والوطن" حيث قادت مظاهرات معادية لمصر ومطالبة بعودة حلايب للسودان، وبعد اتهام الحكومة السودانية بالتورط بتدبير محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك الفاشلة في أديس أبابا عام 1995 أمر مبارك الجيش المصري بالسيطرة على مثلث حلايب بالكامل فقام الجيش بمحاصرة وطرد القوات السودانية الموجودة في المنطقة، وإغلاق المراكز السودانية المصرية في شلاتين، وانسحبت القوات السودانية من حلايب عام 2000 فيما فرضت القوات المصرية سيطرتها على المنطقة وأصبحت تحت السيادة المصرية منذ ذلك الحين⁴⁰.

ومع ذلك، خرج المسئولون السودانيون في مرات عديدة ليؤكدوا سودانية حلايب ومساعيهم لاستردادها، وغالبًا ما ارتبط ذلك بفترات الخلافات السياسية أو الاضطرابات الداخلية السودانية أو للضغط على القاهرة؛ فقد طالب الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير بحلايب عام 2002 بسبب رفض مصر للاتفاقية التي وقعها مع حركة تحرير شعب السودان في يوليو 2002 واعتبارها ستؤدي إلى انفصال جنوب السودان وتهديد منابع النيل. لتعود للواجهة مرة أخرى عقب مؤتمر جوبا للأحزاب السياسية السودانية في سبتمبر 2009 في محاولة لإشغال الرأي العام وخلق إجماع داخلي وتشتيت الانتباه عن مخرجات المؤتمر الذي شهد نشأة تحالف ضاغط بين القوى السياسية في الشمال وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان⁴¹.

وبعد 25 يناير 2011 استغل السودان حالة عدم الاستقرار في مصر واقترح ثلاثة سيناريوهات للحل؛ أولها: أن تعترف الحكومة المصرية بحلايب كأراض سودانية وأن تكون إدارتها مشتركة بين الطرفين من خلال الشرطة المصرية السودانية وانسحاب الجيش منها، وثانيها: اللجوء للتحكيم الدولي في لاهاي، وثالثها: إجراء استفتاء لسكان المنطقة. وقد رفضت مصر الخيارات الثلاثة إذ إن مصر لن تذهب لتحكيم دولي على أرض خاضعة لسيادتها دونما امتلاك السودان أدلة قانونية، كما أن دفع السودان بممارسة اختصاصات إدارية في المنطقة لا ترتب تبعات سيادة سياسية وإنما كانت تقتضيها الضرورات العملية لتنظيم شؤون السكان على جانبي الحدود ولم تصل هذه الصلاحيات إلى المستوى الذي تستحقه لاكتساب صفة أعمال السيادة. وتكرر التصعيد في ديسمبر 2017 عندما أرسل السودان رسالة إلى الأمم المتحدة يعلن فيها رفضه لاتفاقية ترسيم الحدود المصرية السودانية، وربما كان السبب هذه المرة محاولة التصعيد مع مصر لتحويل انتباه الشارع السوداني عن المشاكل الداخلية؛ حيث اندلعت حينها احتجاجات ضد السياسات الاقتصادية الحكومية⁴². وهكذا كل عام يُجدد السودان شكواه لمجلس الأمن لرفض الوجود المصري هناك وكلها مجمدة.

وبالمقابل، اتخذت القاهرة خطوات إجرائية لتأكيد ممارسة السيادة الفعلية على أراضي مثلث حلايب شملت إصدار بطاقات هوية للسكان هناك منذ 1992، وإنشاء قرية رأس حدرية عام 1998، وطرح مشروع حضاري لتطوير

منطقة حلايب وشلاتين عام 2009، كما تم إنشاء دائرة انتخابية بها وتُجرى بها الانتخابات والاستفتاءات بشكل دوري منذ عام 2011، وجرى تحويلها إلى مدينة عام 2014 تضم أيضًا "أبورماد" ورأس حدربة وتعيين رئيس لها، كما تشمل مظاهر السيادة السياسية استخدام العملة المصرية والنظام المصرفي والوجود الفعلي لقوات الجيش والشرطة المصرية، والمدارس الحكومية وغيرها من المؤسسات⁴³.

هذا من ناحية الممارسة، إضافة إلى الوثائق المحلية والدولية التي تؤكد تبعية المنطقة لمصر، بما في ذلك امتلاك مصر 15 صندوقًا من المستندات التي توثق أحقيتها عليها ومنها وثائق بأرشيف دار الوثائق السوداني في الخرطوم، إضافة إلى نص الدستور السوداني المؤقت لعام 1953 الذي صيغ بعد منح السودان حق تقرير المصير في مادته الثانية أن أراضي السودان تشمل جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان المصري-الإنجليزي قبل العمل بهذا الدستور، وهي كلها بموجب اتفاقية 1899، وتشمل الوثائق أيضًا نسخة مستخرجة من الأرشيف السوداني لما عُرف بقرار ناظر الداخلية مصطفى باشا فهمي بتاريخ 25 يوليو 1902، أقرت فيه المادة الثانية "أن المثلث الذي يعيش عليه البشارية السودانيون هو أرض مصرية"، وخريطة ابن حوقل لمصر قبل احتلال محمد علي باشا للسودان، وذكر فيها أنه "وجد أقوام البجة مقيمين منذ عهد الناصر محمد بن قلاوون هناك كضيوف في ميناء عيزاب المصري"⁴⁴.

تاسعًا - النزاع بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة

دخلت إثيوبيا والسودان في أحدث مواجهتهما بشأن منطقة الفشقة الحدودية خلال ديسمبر 2020، فمع نزوح نحو 60 ألف إثيوبي من تيغراي إلى إقليم القضارف الحدودي هروبًا من حرب التيجراي (نوفمبر 2020 - نوفمبر 2022)، أرسل السودان قوات جيشه للسيطرة على منطقة الفشقة الحدودية الخصبة وطرد آلاف المزارعين المنتمي معظمهم للأمهرة، متجاهلاً بذلك ترتيبات استخدام الأراضي الودية نسبيًا التي حكمت المنطقة؛ مما دفع إثيوبيا لنشر قوات اتحادية ورجال مليشيات ومن ثم اندلاع اشتباكات مع القوات السودانية، وقد كان لعدم الاستقرار الداخلي في إثيوبيا والعلاقات

المتوترة بين البلدين بشأن سد النهضة سبب رئيسي لإعادة إشعال النزاع الحدودي حيث تستغل الدولتان السياق الجيوسياسي المتغير لانتزاع تنازلات بشأن الفشقة.

والفشقة هو مثلث حدودي يقع في ولاية القضارف السودانية، ويلتقي في الشمال بولاية الأمهرة الإثيوبية، وتمتد على مساحة 5700 كيلومتراً مربعاً وتعتبر من أخصب وأجود المناطق الزراعية خاصة وأنها تشقها أنهار "العطراوي" و"ستيت" و"باسلام". ويُمثل النزاع على الفشقة مثلاً واضحاً للنزاعات الحدودية الممتدة القابلة للانفجار بين لحظة وأخرى بما يهدد الاستقرار الإقليمي وينذر بانفجار حرب شاملة. وتعود جذوره إلى بدايات الاستعمار البريطاني للسودان أواخر القرن التاسع عشر عندما طالب إمبراطور إثيوبيا بريطانيا بمساعدتها في الحصول على جزء من أراضي السودان الزراعية لكون إثيوبيا دولة فقيرة، لتوافق بريطانيا على إعطائها منطقة تشمل أراضي بني شنقول وغيرها، مقابل إعطاء الشركات البريطانية حق التنقيب عن الذهب في تلك المناطق، والالتزام بعدم بناء أي عوائق على النيل تعطل انسياب المياه شمالاً إلا بموافقة السودان⁴⁵. ومع توقيع معاهدة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وبريطانيا (نيابة عن السودان) في 15 مايو 1902 التي نصت على أن حدود السودان الدولية تمتد إلى الشرق من الفشقة مما يعني أنها ملك للسودان، بقي خط الحدود محل نزاع إذ رفضت إثيوبيا التصديق على الاتفاقية واعتبرت عملية ترسيم الحدود غير شرعية.

الشكل 12 - خريطة توضح النزاع بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة



وبدأت الممارسات الإثيوبية غير المقبولة سودانياً عام 1957 عندما استزاع 7 مزارعين إثيوبيين 3800 فدان في الفشقة، وفي الفترة بين عامي 1964 و1967 ارتفع العدد إلى 27 مزارعاً وزادت مساحة مزارعهم إلى 33 ألف فدان، مما اضطر حكومة الصادق المهدي السودانية عام 1966 إلى إنشاء سبع نقاط للبوليس في المنطقة ليسجل بذلك أول وجود إداري للحكومة السودانية هناك. لكن مع غياب أي علامات حدودية على الأرض لانشغال البلدين بقضايا مختلفة وعدم الاستقرار السياسي فيهما، استمر تزايد أعداد المزارعين الإثيوبيين، ولمعالجة القضية اتفقت الدولتان عام 1972 على دراسة مشكلة الاستيطان والزراعة بهدف إيجاد حل ودي لها تمهيداً لعملية إعادة ترسيم الحدود، إلا أن الانقلاب العسكري في إثيوبيا 1974 وتولي هايلي مريام السلطة أوقف العلاقات مع السودان لا سيّما أن النظام الجديد اعتمد على إثنية الأمهرة التي تعتقد بأحققتها في مناطق السودان الشرقية وترفض ترسيم الحدود⁴⁶.

وبين 1972 و1991 ارتفع عدد المزارعين الإثيوبيين إلى 52 مزارعاً في مساحة 84,5 ألف فدان، ليصل عددهم إلى 1659 مزارعاً في نحو مليون فدان على أعماق متفاوتة بين 9 كيلو متراً و24 كيلو متراً عام 1994، وبحلول 1995 استغل مزارعون إثيوبيون نحو مليوني فدان من أراضي الفشقة وشيدت السلطات الإثيوبية العديد من القرى هناك وزودتها بالخدمات والبنى التحتية. وقررت البلدان عام 2000 تشكيل لجنة خاصة مشتركة لإعادة ترسيم خط الحدود بين البلدين وتنفيذ اتفاقية 1972، لكنها لم تكمل مهامها رغم عقد 8 اجتماعات، وفي 2005 وقع البلدان مذكرة تفاهم لوضع حل مؤقت لمشكلة الفشقة الحدودية لحين التوصل إلى اتفاق نهائي⁴⁷.

ويكتسب النزاع على الفشقة أبعاداً داخلية واقتصادية؛ ففي السودان أصبحت هذه القضية بمثابة أداة من أجل توحيد الجبهة الداخلية والهروب من الانقسامات السياسية والضغوط على الحكومة؛ حيث وحدت بين مختلف الأطراف السياسية وخلقت حالة نادرة من الاتفاق بين الأحزاب السياسية والجيش. أما بالنسبة لإثيوبيا، تتمتع منطقة الفشقة بأهمية سياسية واقتصادية نظراً لخصوبة أراضيها وإحاطة الأنهار الكبرى بها؛ حيث إن هجرة الموسمية سكان الجانب الإثيوبي من الحدود إلى الفشقة توفر مصدراً مهماً للدخل الإضافي، كما

أن الأنهار الثلاثة في المثلث تُشكل مصادر مياه حيوية للماشية المهاجرة في موسم الجفاف. علاوة على أن تطبيق اتفاقية 1902 والإقرار بسودانية الفشقة سوف يضع الحكومة الإثيوبية في مأزق سياسي أمام شعبها ويثير الاضطرابات الداخلية لا سيّما أن المجتمعات المحلية اتهمت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة بالفشل في حماية مصدر دخلها وحقوقها التاريخية في الأرض في أثناء المفاوضات مع السودان.

ولا يبدو أن ترسيماً حدودياً يحسم قضية الفشقة في الأفق نظراً للتنافس الإقليمي بين السودان وإثيوبيا والتاريخ الطويل لتدخل حكومتيهما في الشئون الداخلية للأخرى. وحتى الآن، فشلت المحاولات الدبلوماسية لتهدئة التوترات، وفي حين يزعم كل من البلدين أنه يريد حل القضية سلمياً، لم يظهر أي منهما أي علامات على التنازل عن الشروط المطلوبة لبدء المفاوضات.

ولطالما اعتمد التعايش السلمي بين الإثيوبيين والسودانيين في هذه المنطقة على قدرة الحكومتين الوطنيتين على إقامة علاقات ودية مع بعضهما البعض ومع مليشيا الشيفتا (مجموعات منظمة ترعاها إثيوبيا وتمول من قبل كبار المزارعين وتتلقى التدريب والتسليح من الجيش وشنّت هجمات منظمة على الأراضي السودانية تمكنت خلالها من تفريغ كامل شرق نهر عطبرة من الوجود السكاني السوداني)، بينما يُثار النزاع مُجدداً في فترات الخلافات بين البلدين والسماح للقوات المحلية على الجانبين بتعزيز المطالبات الإقليمية المحلية العدائية، كما أن حقيقة أن الاتفاقيات والتفاهات الحدودية غير مؤسسية يجعل نقضها في أوقات الصراع سهلاً ويثير الشكوك بشأن نوايا الطرف الآخر. يضاف إلى ذلك، ضغوط المجتمع المحلي الإثيوبي على الحكومة فعلى سبيل المثال تمتلك مليشيا فانو (مليشيا أمهرية تتكون من 4 مجموعات) بالتعاون مع حكومة أمهرة الإقليمية والقوات المسلحة الإقليمية أجندة خاصة تحددها الرغبة في الوصول إلى الأراضي الزراعية وتربية الماشية في الفشقة، وقد تحالفت تلك المليشيا مع الحكومة المركزية في بعض الفترات - قبل احتدام الصراع بينها وبين الجيش الإثيوبي - ما أكسبها مكانة قوية وظلت مطالبها في الفشقة دون رادع من قبل أديس أبابا، ومن ثمّ يستعين على الحكومة الإثيوبية مراعاة مصالح الجهات المحلية الفاعلة ذات المصالح في المنطقة⁴⁸.

ختاماً؛ يتضح أن إشكاليات ترسيم الحدود البرية والبحرية تُشكل أحد مصادر الصراع والتوتر وعدم التوافق داخل النظم الإقليمية الفرعية المُشكلة لنظام الشرق الأوسط الأوسع؛ سواء النظام الإقليمي الفرعي في الخليج العربي أو في شرق المتوسط أو في المغرب العربي، وهو ما يُضعف تلك النظم الإقليمية الفرعية ويجهض محاولات التكامل والتعاون الإقليمي، ومن ثمّ يُضعف النظام الإقليمي العربي ككل، حتى وإن تراجعت أولوية تلك التوترات في مراحل زمنية معينة نتيجة الظروف الجيوسياسية ونشأة سياق إقليمي ودولي محفز للتعاون، فإن النار ستظل تحت الرماد وإن انطفت سنوات لتشتعل في أي لحظة بفعل تدخلات إقليمية أو دولية، أو تغيير القيادات السياسية، أو تغيير الحقائق الجيوسياسية على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن معالجة القضايا الحدودية البرية والبحرية تتطلب إرادة سياسية لتسويتها واستعداد جميع الأطراف المعنية للجلوس إلى طاولة المفاوضات والاحتكام إلى الوثائق والقوانين المعمول بها دولياً فبعض النزاعات يُمكن حلها بالتفاهات السياسية وإيجاد حلول توافقية تراعي مصالح الأطراف كافة وتخلق نمطاً تعاونياً وتكاملياً بشأن إدارة الحدود المشتركة وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات البحرية.

قائمة المراجع:

1. Harry Brown, "The Iraq-Kuwait Boundary Dispute: Historical Background and the UN Decisions of 1992 and 1993", *Boundary and Security Bulletin*, Vol. 2, No. 3, October 1994, pp. 66-80.
2. "ماهي العلامة 162 التي تطالب الكويت بترسيم الحدود البحرية مع العراق بعدها؟"، الشرق الأوسط، 22 ديسمبر 2022، متاح على: <https://tinyurl.com/57k94wu5>.
3. "لماذا يؤثر خور عبد الله المخاوف من تجدد التوتر بين العراق والكويت؟"، الجزيرة، 3 أكتوبر 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/4xn8y948>.
4. بدرالسياف، "توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين الكويت والعراق"، كارنيجي، 12 أبريل 2021، متاح على: <https://carnegieendowment.org/research/202104//think-big-why-broadening-negotiations-could-help-resolve-the-kuwaiti-iraqi-maritime-dispute?lang=ar¢er=middle-east>.
5. "السعودية والكويت في مواجهة إيران.. تاريخ الخلاف بشأن حقل الدرة"، الحرة، 3 أغسطس 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/4ahukmfh>.
6. "من يمتلك حق التنقيب عن الغاز في حقل الدرة؟"، بي بي سي عربي، 8 يوليو، 2023 متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cv2pxewp27vo>.
7. "أزمة حقل الدرة وتداعياتها على المصالحة الخليجية-الإيرانية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 20 يوليو، 2023 متاح على: <https://tinyurl.com/t8hmctjm>.
8. Robin Mills, "Can Kuwait Grasp the Dorra Gas Pearl?", Arab Gulf States Institute, 10 July 2023, available at: <https://agsiow.org/can-kuwait-grasp-the-dorra-gas-pearl/>.
9. Ali Bakir, "How the Dorra gas field could disrupt warming relations between Iran, Saudi Arabia, and Kuwait", Atlantic Council, 30 August 2023, available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/arash-dorra-gas-field-iran-saudi-kuwait/>.
10. "Why are Iran and the UAE feuding over these Gulf islands?", Middle East Eye, 2 August 2023, available at: <https://www.middleeasteye.net/news/why-are-iran-and-uae-feuding-over-these-gulf-islands>.
11. وجدى الجابري ومهدى الصافي، "الصراع الجيوسياسي الإقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 7، 2022، ص-ص 1109-1140.
12. "أسباب النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث"، أعضاء البحوث والدراسات، 22 فبراير، 2021 متاح على: <https://tinyurl.com/4v4a53vh>.
13. دينا الشافعي، "إيران والجزر الإماراتية الثلاث"، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة دمياط، ص-ص 263-284.
14. Giorgio Cafiero, "UAE-Iran islands dispute complicates regional diplomacy", 9 August 2023, Responsible Statecraft, available at: <https://responsiblestatecraft.org/russia-making-gains/>.
15. عبد اللطيف الصيادي، "الجزر الثلاث بين أسيان الإمارات ودعاوى إيران"، الإمارات اليوم، 13 يونيو، 2008 متاح على: <https://www.emaratayoum.com/local-section/20081.196499-13-06->.
16. "اتفاقية الحدود مع السعودية الإمارات تطرح تعديلات جوهريه"، القبس، 20 يونيو 2005، متاح على: <https://tinyurl.com/43yf46xd>.
17. "بعد شكوى الياسات.. ماذا تعرف عن خلاف الحدود السعودي الإماراتي؟"، عربي 21، 18 أبريل، 2024 متاح على: <https://tinyurl.com/yffzc9df>.
18. "النزاع الحدودي الإماراتي السعودي.. وثائق الأمم المتحدة تكشف قضية خطوط الأساس"، الحرة، 13 مايو، 2024 متاح على: <https://tinyurl.com/3wfrnrbc>.
19. إسراء سيد، "الخلاف حول منطقة الياسات بين الإمارات والسعودية.. مشكلة حدود فقط؟"، نون بوست، 17 أبريل، 2024 متاح على: <https://www.noonpost.com/209203/>.
20. مودة إسكندر، "منطقة الياسات" تشعل نارا تحت الزماد بين السعودية والإمارات"، The Cradle، 26 أبريل 2024، متاح على: <https://thecradlearabic.com/articles-id/24599>.
21. Sohb Karbuz, "Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean: The Future of Regional Energy Development", insight Turkey, winter 2021, available at: <https://www.insightturkey.com/articles/key-challenges-facing-the-eastern-mediterranean-the-future-of-regional-energy-development>.
22. Giorgi Koberidze, "Disputed Islands in the Aegean Sea: The Ongoing Conflict between Greece and Turkey", FBC, 16 January 2023, available at: <https://foreignpolicycouncilcom.wordpress.com/2023/01/16/disputed-islands-in-the-aegean-sea-the-ongoing-conflict-between-greece-and-turkey/>.
23. "ماذا يعني تهديد إسرائيل بإلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية؟"، الصفر، 1 أكتوبر 2024، متاح على: <https://alsifr.org/lebanon-israel-gas-deal>.
24. "تفاصيل الخلاف الحدودي بين لبنان وسوريا"، صوت بيروت انترناشونال، 26 أكتوبر 2022، متاح على: <https://tinyurl.com/26zfc32a>.
25. دنيز فخري، "لبنان يسعى إلى ترسيم حدوده البحرية مع سوريا والأسد يتصل بعون"، اندبندنت، 3 أبريل 2021، متاح على: <https://tinyurl.com/3hhukep8>.

26. "الصحراء الغربية: حقائق عن أحد أطول النزاعات في القارة الأفريقية"، بي بي سي عربي، 18 يوليو 2023، متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/articles/crgk2gpggy1o>.
27. Intissar Fakir, "What's Next for the Western Sahara Conflict?", LAWFARE, 18 December 2020, available at: <https://www.lawfaremedia.org/article/whats-next-western-sahara-conflict>.
28. Samir Bennis, "Algeria's Morocco obsession has killed reconciliation prospects", Atlantic Council, 6 June 2024, available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/algeria-morocco-reconciliation-western-sahara-sahrawi-polisario-front/>.
29. Francisco Serrano, "Morocco and Algeria's regional rivalry is about to go into overdrive", Middle East Institute, 9 November 2023, available at: <https://www.mei.edu/publications/morocco-and-algerias-regional-rivalry-about-go-overdrive>.
30. Houda Chograni, "The Polisario Front, Morocco, and the Western Sahara Conflict", Arab Center Washington DC., 22 June 2021, available at: <https://arabcenterdc.org/resource/the-polisario-front-morocco-and-the-western-sahara-conflict/>.
31. Intissar Fakir, "Algeria, Morocco and Western Sahara: Why Tension, Not Conflict, Has Become the Norm", Manara Magazine, 16 February 2023, available at: <https://manaramagazine.org/2023/02/algeria-morocco-and-western-sahara-why-tension-not-conflict-has-become-the-norm/>.
32. Riccardo Fabiani, "Algeria and Morocco in Africa: Between Normal Competition and Diplomatic Escalation", IEMed, 2023, available at: <https://www.iemed.org/publication/algeria-and-morocco-in-africa-between-normal-competition-and-diplomatic-escalation/>.
33. Anthony Dworkin, "North African standoff: How the Western Sahara conflict is fueling new tensions between Morocco and Algeria", ECFR, 8 April 2022, available at: <https://ecfr.eu/publication/north-african-standoff-how-the-western-sahara-conflict-is-fuelling-new-tensions-between-morocco-and-algeria/>.
34. "الجزائر توقف أنبوب الغاز المغربي الأوروبي عبر المغرب"، سكاي نيوز عربية، 1 نوفمبر 2022، متاح على: <https://tinyurl.com/2p9s5f5s>.
35. "الرئيس التونسي يجدد الجدل مع ليبيا بشأن حقل نفطي بحري"، العربي الجديد، 20 مارس 2023 متاح على: <https://www.newarab.com/news/tunisia-saied-revives-oil-sharing-controversy-libya>.
36. "حقل البوري في البحر المتوسط.. قصة عملاق نفطي أشعل الخلاف بين دولتين"، الطاقة، 8 يوليو 2024، متاح على: <https://tinyurl.com/mrksfb5p>.
37. "الجرف القاري... قضية قديمة تعود إلى واجهة العلاقات التونسية الليبية"، الشرق الأوسط، 19 مارس 2023، متاح على: <https://tinyurl.com/4n4xfmvv>.
38. Rusul Mohammed Ghaffoori, "The Geopolitical Dimensions of Halayeb issue according to the Egyptian Political Perspective", Journal of Advances and Scholarly Researches in Allied Education, Vol. 21, No. 1, January 2024.
39. هاني رسلان، "أبعاد النزاع حول حلايب"، الشروق، 17 أكتوبر 2009، متاح على: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17102009&id=163b33fd-60d74350--a5ff-1cbfb357e05d>.
40. Rusul Mohammed Ghaffoori, "The Geopolitical Dimensions of Halayeb issue according to the Egyptian Political Perspective", Op.cit.
41. هاني رسلان، "أبعاد النزاع حول حلايب"، مرجع سبق ذكره.
42. Ahmed H Adam, "What is going on between Egypt and Sudan?", 12 January 2018, Al Jazeera, available at: <https://www.aljazeera.com/opinions/2018/1/12/what-is-going-on-between-egypt-and-sudan>.
43. شروق صابر، "المدخل النظرية لدراسة المناطق الحدودية... دراسة حالة الحدود المصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 24 أبريل 2018، متاح على: <https://acps.ahram.org.eg/News/16606.aspx>.
44. "مستشارة سابقة بالترئاسة تثبت بالوثائق مصرية حلايب وفق قواعد القانون الدولي"، الشرق الأوسط، 20 أكتوبر 2014، متاح على: <https://aawsat.com/home/article/205051>.
45. "النزاع الحدودي السوداني-الإثيوبي: دخان الفتنة يخفي أجندة مختلفة"، السفير العربي، 20 يناير 2021، متاح على: <https://tinyurl.com/y3dhxxyp>.
46. "الفتنة.. عقود من النزاع بين السودان وإثيوبيا"، الجزيرة، 8 يوليو 2022، متاح على: <https://tinyurl.com/mv5nwk24>.
47. المرجع السابق.
48. Adam Babekir & Lovise Aalen, "The Sudan-Ethiopia border needs a soft border solution", CMI, 2022, available at: <https://www.cmi.no/publications/8191-the-sudan-ethiopia-border-needs-a-soft-border-solution>.

الباب الثاني

الأبعاد الأمنية

تصاعد الدور: الأذرع والمليشيات في الشرق الأوسط

6

رحاب الزيادي*

”كان للأذرع الإيرانية دور فاعل في المنطقة على مدار السنوات الماضية، بما حقق لطهران نفوذاً إقليمياً واسع النطاق، خاصة أن الاستثمار الإيراني في هذه الأذرع عبر التنسيق والتدريب وإمدادها بالأسلحة ساهم في ترسيخ دورها، وتحقيق الأهداف الإيرانية دون تورطها بشكل مباشر في صراعات وأزمات المنطقة، وقد تعزز دور هذه الأذرع والمليشيات مع تراجع دور الدولة في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ومثلت هذه الدول ساحات مركزية للاستراتيجية الإيرانية، إذ شكل وجود حزب الله في جنوب لبنان هدفاً استراتيجياً في مواجهة إسرائيل، وتهديداً مستمراً بالنسبة لها. وتمثل منطقة شرق سوريا جسراً برياً يربط إيران عبر العراق وسوريا ولبنان. وتسهل السيطرة الإيرانية على هذه الحدود حرية حركة الإيرانيين، وطرقاً لنقل الأسلحة والإمدادات إلى أذرعها“

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الآونة الأخيرة تصاعداً في دور الأذرع الموالية لإيران، بالإضافة إلى المليشيات المهددة لسيادة الدول، بما تجاوز مفهوم الدولة، وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإقليمي المستمر، وعزز من تحركاتها تراجع دور الدولة الوطنية وعدم قدرتها على السيطرة على حالة الأمن داخلياً وخارجياً، وانهيار بعض الدول أو كونها فاشلة في القيام بوظائفها بما خلق بيئة مناسبة لهذه المليشيات، فضلاً عن سقوط الأنظمة السياسية في بعض الدول، بما قاد إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، علاوة على الدعم المقدم لها من القوى الإقليمية والدولية. وكانت أحداث عملية "طوفان الأقصى"، واستمرار حالة الحرب في غزة، شاهداً على تأثير هذه الأذرع وتحركاتها لخدمة المشروع الإيراني في المنطقة كأحد الأهداف الخفية من ناحية، ودعم حركة المقاومة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل كهدف معلن من ناحية أخرى.

وبالرغم من الفروق بين الأذرع والمليشيات وحركات المقاومة التي تناضل للدفاع عن المصالح الوطنية، فقد تحولت المقاومة في بعض الأحيان إلى أذرع أشبه بالجيش المسلحة، بل فاقت دور الجيوش في بعض الدول على غرار حزب الله في لبنان، وكان الدعم الإيراني أحد أهم المحفزات لصعود دور هذه الأذرع وتحولها من فكرة المقاومة إلى ضامن لأمن ونفوذ داعمها أكثر من فكرة الدفاع عن الحقوق الوطنية، وحصدت إيران ثمار ذلك بتعزيز دورها كقوة إقليمية عبر التمدد من خلال الأذرع المختلفة: حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، وحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ضمن هذا السياق يُناقش هذا المبحث تصاعد دور الأذرع والمليشيات في المنطقة، ومدى تأثيرها على أمن الدول، ونشأتها.

أولاً - حدود تأثير الأذرع في المنطقة

كان للأذرع الإيرانية دور فاعل في المنطقة على مدار السنوات الماضية، بما حقق لطهران نفوذاً إقليمياً واسع النطاق، خاصة أن الاستثمار الإيراني في هذه الأذرع عبر التنسيق والتدريب وإمدادها بالأسلحة ساهم في ترسيخ دورها، وتحقيق الأهداف الإيرانية، دون تورطها بشكل مباشر في صراعات وأزمات المنطقة، وقد تعزز دور هذه الأذرع والمليشيات مع تراجع دور الدولة في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ومثلت هذه الدول ساحات مركزية للاستراتيجية الإيرانية؛ إذ شكل وجود حزب الله في جنوب لبنان هدفاً استراتيجياً في مواجهة إسرائيل، وتهديداً مستمراً بالنسبة لها. وتمثل منطقة شرق سوريا جسراً برياً يربط إيران عبر العراق وسوريا ولبنان. وتسهل السيطرة الإيرانية على هذه الحدود حرية حركة الإيرانيين، وطرقاً لنقل الأسلحة والإمدادات إلى أذرعها¹.

وساهم دور الأذرع والمليشيات في ضعف الأجهزة الأمنية الرسمية، وأصبحت الجهات الفاعلة المسلحة جزءاً لا يتجزأ من أي تفاعلات داخل الدولة، وقد أضفى دورها وضعاً شبه رسمي، مثلما أصبح الحشد الشعبي في العراق جزءاً من القوات المسلحة العراقية. فضلاً عن تحول الدول في منطقة الشام إلى ساحات للصراع والمواجهة، بما قاد إلى اختراق سيادة الدولة وحدودها، بل ومجالها، وتعرضها للتهديد بشكل مستمر. وظل المنطق الحاكم لتحركات الأذرع هو البراجماتية بهدف تحقيق المصالح والأهداف الإيرانية.

قبل السابع من أكتوبر، وجّهت الأذرع الإيرانية في سوريا والعراق ضربات للقواعد الأمريكية بهدف الضغط على الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة، وأظهرت إيران البراجماتية والمرونة في الانخراط في القنوات الدبلوماسية بهدف تخفيف الضغط والعقوبات عليها، وتحقيق أهدافها، بما أدى إلى تفاهم دبلوماسي مع الولايات المتحدة لرفع تجميد الأصول الإيرانية بقيمة 6 مليارات دولار في الخارج، مقابل خفض التصعيد المدعوم من إيران في سوريا والعراق². لكن منذ السابع من أكتوبر 2023 واندلاع عملية "طوفان الأقصى" من جانب حماس، تصاعد دور الوكلاء الإيرانيين وتزايد تأثيرهم في المشهد السياسي بالمنطقة، بما أضفى مزيداً من الشرعية على دور المقاومة في مواجهة إسرائيل داخل الشارع العربي. وتحولت سوريا والعراق إلى مسرح للعمليات والهجمات

المتبادلة بين إيران ووكلائها من جانب، والولايات المتحدة باعتبارها الداعمة لإسرائيل من جانب آخر، وشن وكلاء إيران أكثر من 170 هجومًا ضد القواعد الأمريكية في سوريا والعراق. وفي المقابل، ردت الولايات المتحدة بعد مقتل ثلاثة من جنودها، في هجوم على الحدود السورية-الأردنية في 28 يناير 2024. كذلك قصفت إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق في أوائل أبريل 2024، وقتل في هذه الغارة القيادي في فيلق القدس "محمد رضا زاهدي" والمسئول عن العمليات في سوريا ولبنان بالحرس الثوري الإيراني. وفي إطار ضبط ميزان الردع، أطلقت إيران أكثر من 300 صاروخ وطائرة بدون طيار ضد إسرائيل في 13 أبريل ردًا على قصف القنصلية الإيرانية³. وقد فاقم استمرار حالة الحرب في غزة ولبنان من عدم الاستقرار الإقليمي، وتحولت بعض الدول إلى ساحات محتملة للمواجهة على غرار إطلاق الصواريخ الإيرانية عبر المجال الجوي الأردني أو إطلاق الصواريخ الإسرائيلية باتجاه إيران عبر المجال الجوي العراقي، الأمر الذي فاقم من حجم التداعيات السلبية في بعض الدول، إذ رتبت هذه الحروب موجات نزوح ولجوء إلى دول مجاورة.

وبرز حزب الله اللبناني كأحد أهم الأذرع الإيرانية الداعمة لحماس في غزة منذ الثامن من أكتوبر، بإطلاق الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار عبر الحدود في لبنان باتجاه إسرائيل، تفعيلاً لمبدأ وحدة الساحات، وتدخلت المليشيات العراقية، واستهدفت القوات الأمريكية في العراق وسوريا، فضلاً عن دور الحوثيين بتوجيه صواريخ بالستية وكروز وطائرات بدون طيار، وشن هجمات ضد سفن الشحن التجاري في البحر الأحمر بما فرض على أكثر من 540 سفينة إعادة توجيه مسارها، وكلف بعض الدول خسائر اقتصادية، وتكلفة ووقتاً أكبر للعبور من خلال طرق أخرى للشحن⁴.

ثانياً- التأثير على سيادة الدول

أصبح تأثير الأذرع عابراً للحدود بما أثر سلباً على سيادة الدول سواء في لبنان وسوريا والعراق واليمن. ولم يقتصر نفوذ حزب الله اللبناني على إجراء العمليات العسكرية، بل امتد سياسياً داخل النظام اللبناني عبر الحكومة ومجلس النواب،

ويتحالف مع حركة أمل، بل أصبح حزب الله مسيطراً على عملية صنع القرار السياسي داخل الدولة إلى الحد الذي وصل إلى تعطيل عملية اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية منذ أكتوبر 2022. إذ يشغل حزب الله وحلفاؤه نحو 62 مقعداً من أصل 128 مقعداً في البرلمان اللبناني، ويحظى بوزاري العمل والأشغال العامة في حكومة تصريف الأعمال برئاسة "نجيب ميقاتي". وتمكن عبر نفوذه السياسي في البرلمان من عرقلة قرارات الأمم المتحدة لنزع سلاحه، فضلاً عن نشر قواته لدعم النظام السوري، وأدى هذا النفوذ المترسخ إلى تقويض سلطة المؤسسات الرسمية في لبنان، خاصة أن الحزب له قواته العسكرية، وبرامجه الاجتماعية الخاصة، بما خلق سلطة موازية أو دولة داخل الدولة في لبنان، ويحظى الحزب بشعبية من قبل الطائفة الشيعية التي تشكل نحو ثلث السكان.

ومثل الدور الذي لعبه حزب الله استنزافاً لموارد الدولة اللبنانية، إذ أساء الحزب استخدام القطاع المالي اللبناني، واستنزاف موارد الدولة، بنقل الأموال بشكل غير مشروع من خلال حسابات وهمية، بما عرض بعض المؤسسات المالية اللبنانية للعقوبات. ولعب بنك AQAH (آقاه) دوراً في دعم حزب الله، بتخزين العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني، وتهرب الأعضاء التابعين للحزب من العقوبات، والاحتفاظ بحسابات مصرفية من خلال إعادة تسجيلها بأسماء كبار المسؤولين في آقاه⁵. ويعد هذا البنك خارج النظام المالي السائد في لبنان، ولا يحتفظ بحسابات لدى البنك المركزي اللبناني، وقد تم فرض عقوبات من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية على البنك، ووضع رئيس البنك "عادل محمد منصور" على القائمة السوداء.

كذلك امتد تأثير حزب الله إلى الدول المجاورة، بمشاركة في دعم النظام السوري برئاسة "بشار الأسد"، إذ عمل حزب الله بشكل وثيق مع الحرس الثوري الإيراني عبر التدريب والتنسيق مع الميليشيات الشيعية في (العراق، واليمن، وأفغانستان، وباكستان)⁶. كذلك لعب حزب الله اللبناني دوراً في تنظيم وتدريب الميليشيات السورية، وإنشاء بعضها مثل قوات الرضا، بالإضافة إلى دوره في تأمين الطرق البرية، ومخازن الأسلحة، ومعسكرات التدريب على الحدود السورية-اللبنانية، بما شكل ضغطاً على إسرائيل في جنوب سوريا.

وقد تمدد نشاط حزب الله في سوريا بإنشاء فرع لكشافة الإمام المهدي للشباب في سوريا، وإنشاء كيانات شيعية مثل المجلس الإسلامي الجعفري الأعلى في سوريا في عام 2012، على غرار المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، ووسع الحزب نفوذه اقتصادياً باحتكار عمليات التهريب عبر الحدود السورية- اللبنانية، وتهريب الوقود من لبنان إلى سوريا. بالإضافة إلى سيطرة الحزب على المعابر الحدودية غير القانونية في بعلبك-الهرمل بما يسمح بنقل زيت الوقود إلى المستودعات على الجانب الآخر من الحدود، والتي تديرها الفرقة الرابعة أو رجال أعمال مرتبطون بها، فضلاً عن استخدام بعض العائدات من الأنشطة غير المشروعة لتمويل عمليات شراء الأراضي والعقارات في منطقتين رئيسيتين للنفوذ في سوريا (القصير في ريف حمص، ومحيط السيدة زينب جنوب شرق دمشق)⁷. ومع اغتيال القائد الأسبق لفيلق القدس "قاسم سليمان" في غارة أمريكية في عام 2020، ومهندس الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية، تزايد دور حزب الله الإقليمي، وارتفع حجم التنسيق المشترك بين حزب الله وفيلق القدس. يضاف إلى ذلك تعاون حزب الله مع الجيش الروسي في سوريا بما مثل فرصة لتحسين استراتيجياته، وتقنياته، وارتفاع مستوى قدراته في العمليات العسكرية، والاستراتيجيات الهجومية، بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا في أكتوبر 2015، والتعاون العملي المشترك بين روسيا وحزب الله في شرق حلب، فضلاً عن الارتقاء بمستوى التعاون سياسياً بزيارة وفد من حزب الله إلى موسكو يرأسه "محمد رعد" رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في مجلس النواب اللبناني في مارس 2021⁸.

في سياق متصل، نشطت الأذرع المسلحة العراقية الموالية لإيران في سوريا ومنها (عصائب أهل الحق، كتائب حزب الله العراقية، منظمة بدر، حركة حزب الله النجباء، كتائب سيد الشهداء) وهدفت هذه المليشيات إلى السيطرة على مناطق الحدود السورية مع العراق، وخاصة معبر القائم-البوكمال الحدودي، وتوحيد صفوفها من أجل تعزيز سيطرتها عبر الممرات الحدودية مع لبنان.

بالإضافة إلى دور المليشيات اللبنانية والعراقية في تعزيز الأجندة الإيرانية الأيديولوجية في المناطق التي ترتبط بتراتها الشيعي مثل حلب، سعت طهران إلى نشر التشيع بين المجتمع السني بتوظيف المنظمات الخيرية مثل جمعية جهاد البناء

الخيرية، وبما يمنح القوة للمقاتلين السوريين المتحالفين مع الميليشيات. ونظرًا لسيطرة الميليشيات العراقية على مناطق جنوب الفرات في شمال شرق سوريا، تنتشر الدورات الدينية التي تستهدف الأطفال لتلقينهم مبادئ الإسلام الشيعي الإثني عشري، وتقوم هذه الميليشيات ببعض الأمور التنظيمية في المدن الخاضعة لسيطرتها، وتشارك في بناء مساكن لأفرادها داخل المدن التي تسيطر عليها، خاصة في دير الزور، وقامت بالاستيلاء على ممتلكات المدنيين بما أدى إلى تهجير السكان وتعزيز سيطرتها على الأصول القيمة لتحل محلها عائلات المقاتلين الأجانب، وأنشأت فروعًا أمنية مستقلة بما يمنحها صلاحية إجراء الاعتقالات والتحقيقات بشكل مستقل عن إشراف النظام السوري، وقامت بإعفاء المواطنين السوريين الذين انضموا لها من الخدمة الإلزامية في جيش النظام السوري، بما عزز من سيطرة هذه الميليشيات على المنطقة⁹.

واستخدمت الميليشيات العراقية تكتيك شبكات الأنفاق تحت الأرض للتنقل والدعم اللوجستي، وامتدت هذه الأنفاق حتى مدينة الموصل في العراق، وقامت الميليشيات بتحصينها وتوسيعها لتسهيل نقل الشخصيات المهمة من العراق إلى سوريا للإشراف على عمليات نقل الأسلحة والمعدات اللوجستية بما عزز من القدرات العملية لهذه الميليشيات في المنطقة. يُضاف إلى ذلك تأثير الميليشيات في المشهد العراقي، باختراقها هيكل الدولة لتعزيز النفوذ الإيراني، والسيطرة على عملية صنع القرار، ولعبت فصائل الحشد الشعبي دورًا في تحدي سلطة الدولة العراقية، وساهم تمددها في ضعف وتراجع دور الأجهزة الأمنية العراقية، خاصة أن الحكومات المتعاقبة عجزت عن بناء جيش وطني قوي، وأجهزة أمنية فاعلة، بما أدى إلى تمدد الفاعلين المسلحين من غير الدول، وانتشر السلاح على نطاق واسع بعيدًا عن سيطرة الدولة، ولا سيما في ظل بيئة سياسية محفزة لذلك من خلال الانقسامات بين النخب السياسية العراقية، ونظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية، وعجز هذه النخب عن إعادة بناء الدولة، في ظل انتشار الفساد السياسي والإداري، وتصاعد أعمال العنف الطائفي.

وقد ساهم الدعم الذي قدمته حكومة "نوري المالكي" لفكرة تأسيس قوات الحشد الشعبي، ودعمها بالأسلحة في تعزيز قدراتها في مواجهة داعش، وإضفاء شرعية على دورها. وبموجب قانون الحشد الشعبي، أصبح تشكيلًا عسكريًا مستقلًا وجزءًا

من القوات المسلحة العراقية، ويتم تمويلها وتسليحها من جانب الدولة، لكنها تتمتع بالاستقلالية كقوة عسكرية موازية للجيش والأجهزة الأمنية العراقية¹⁰.

وقد تمكنت فصائل الحشد الشعبي من اختراق أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها بما عزز من قوتها، من خلال العضوية في بعض الأحزاب السياسية الشيعية، ووفرت هذه العضوية غطاءً لهذه المليشيات للانضمام إلى الوزارات والهيئات المختلفة، فقد شغل "هادي العامري" قائد منظمة بدر منصب وزير النقل في حكومة "نوري المالكي" في الفترة من 2010-2014. وأصبح للحشد الشعبي تأثير في البرلمان العراقي، إذ خاضت الفصائل الموالية لإيران انتخابات عام 2014 وحصلت منظمة بدر ضمن ائتلاف دولة القانون على 22 مقعداً في البرلمان، بينما حصلت عصائب أهل الحق تحت مسمى "كتلة صادقون" على مقعد. واستمرت مشاركة المليشيات في انتخابات 2018، من خلال تحالف الفتح بزعامة "هادي العامري"، وقد ضم بعض المرشحين المستقلين، وحل بذلك ثانياً بعد تحالف "سائرون" بزعامة "مقتدى الصدر" الذي حصد 54 مقعداً. وفي انتخابات 2021 حصل تحالف الفتح بزعامة "هادي العامري" على 17 مقعداً¹¹.

ولم يقتصر دور المليشيات العراقية الموالية لإيران على التغلغل السياسي والعسكري، بل عملت على توسيع أنشطتها الاقتصادية والتجارية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وساهمت فصائل الحشد الشعبي في مشروعات إعادة الإعمار في العراق، بما وفر لها مكاسب مالية، كذلك قامت بالاستيلاء على عقود مشروعات من الشركات الحكومية وخاصة مشروعات البنية التحتية. ولضعف الدولة العراقية وهشاشة أجهزتها انخرطت الفصائل في الأنشطة الاقتصادية والتجارية غير المشروعة مثل تجارة السوق السوداء، وأنشطة التهريب في مجالي النفط والغاز، وسيطرت على عائدات معظم المنافذ البرية والبحرية للعراق مع الدول المجاورة خاصة المنافذ مع إيران، والتي يبلغ عددها نحو 24 منفذاً، وعلى العوائد التي تقدر بمليارات الدولارات للدولة العراقية، فضلاً عن انخراطها في عمليات القروض لموظفين ومتقاعدين بالتواطؤ مع بنوك محلية وشركات مالية، بالإضافة إلى فرضها رسوماً على التجار والمسافرين على الطرق في المناطق التي كان يسيطر عليها داعش¹².

وفي اليمن، لعب الحوثيون دوراً أكثر بروزاً منذ سيطرتهم على السلطة، فضلاً عن سيطرتهم على اقتصاد الدولة في شمال غرب اليمن عبر القنوات غير الشرعية ومن خلال عمليات التهريب. ويمثل الدعم الإيراني عاملاً بارزاً لهم عبر الأسلحة، بالإضافة إلى التعاون عبر الحدود بين الأذرع الإيرانية ومن خلال تبادل المعلومات فيما بينها، إذ قام حزب الله اللبناني بدور في تدريب الحوثيين، ودعم الميليشيات العراقية في مواجهة داعش، فضلاً عن الدور الذي يقوم به فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في التنسيق بين المجموعات، وتوفير الأسلحة والتدريب لهذه المجموعات¹³. وتساعد دور وتأثير الحوثيين فيما بعد اندلاع الحرب في غزة تفعيلاً لمبدأ وحدة الساحات، وتضامناً مع حماس عبر السيطرة على الشحن التجاري في البحر الأحمر، والذي يمر عبره ما يقرب من ثلث الشحن الدولي في طريقه إلى قناة السويس¹⁴.

وقد مثل الدور الذي لعبه الحوثيون في هجمات البحر الأحمر شاهداً على امتلاك الفاعلين من غير الدول، القدرة على التأثير في أمن الدول والممرات البحرية التي تمر بها حركة التجارة، بما أثر على اقتصاد البعض. وبالرغم من عملية العسكرة في البحر الأحمر بهدف ردع التحركات الحوثية، لم يتمكن التحالف الذي قاده الولايات المتحدة "حارس الازدهار" ولا القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي "أسبيدس" في فبراير 2024، من الحد من هذه الهجمات التي يشنها الحوثيون استناداً إلى مبدأ وحدة الساحات، ودعم حماس في غزة. واستمرت جماعة الحوثي في التصعيد من خلال خمس مراحل تختلف من حيث عدد الهجمات وتأثير الضربات. كما استهدفت العديد من السفن بما أدى إلى تجنب كثير من شركات الشحن الممرات المائية في المنطقة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن. وتم الابتعاد عن المنطقة بما تسبب في انخفاض حاد في عمليات العبور عبر مضيق باب المندب، كأحد أهم ممرات الشحن الدولية. وانخفض حجم سفن الحاويات التي تعبر باب المندب بنحو 55٪، وفق البيانات الصادرة عن Lloyd's List Intelligence. وانخفض عدد السفن التي تزور ميناء الملك عبد الله وميناء جدة كأكبر مركز في إعادة الشحن في السعودية. ونتيجة الهجمات المستمرة علق بعض الشركات حركة المرور في البحر الأحمر، وأعدت توجيه السفن حول رأس الرجاء الصالح¹⁵.

يضاف إلى ذلك، التأثيرات السلبية للهجمات الحوثية على الاقتصاد المصري في ظل انخفاض رسوم العبور عبر قناة السويس.

ثالثاً - الاستثمار الإيراني في الأذرع

ترسخ الدور الإيراني في بلاد الشام من خلال الأفكار التي عبرت عنها الثورة الإيرانية في 1979، إذ دعم المرشد الإيراني "آية الله الخميني" فكرة تصدير الثورة لضمان بقائها في المنطقة. وتعمل طهران على الحفاظ على تدفق ثابت من المساعدات لوكلائها كجزء من استراتيجية الدفاع الهجومية الإيرانية في بلاد الشام، ويشمل ذلك توفير الأسلحة المتقدمة مثل الصواريخ، والقذائف، والطائرات بدون طيار لحزب الله في لبنان ووكلائها في سوريا، بالإضافة إلى تطوير قدرات الدفاع الجوي السورية. وتضمنت برامج التدريب التي يديرها الحرس الثوري الإيراني، المناورات التكتيكية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتطوير قدرات الحرب السيبرانية، وتوفير إمدادات من الوقود والذخيرة وقطع الغيار بما عزز القدرات الدفاعية والهجومية. لكن تغير نمط المساعدات الإيرانية بما مكّن وكلاءها من إنتاج خطوط تصنيع محلية بسبب الاستهداف الإسرائيلي المستمر للإمدادات العسكرية الإيرانية في لبنان وسوريا.

وتُشير التقديرات إلى أن المسؤولين الإيرانيين يحملون الأموال لحزب الله على متن طائراتهم الخاصة أثناء زيارتهم إلى بيروت، كما تتدفق الأموال عبر شبكة من الصرافات الصغيرة التي تستخدمها إيران لتحويل المدفوعات مقابل النفط. ويعمل مسئولون في حزب الله كوسطاء في تجارة النفط الإيرانية، وتقدم إيران نحو 700 مليون دولار سنوياً كدعم مباشر، لكن يصل أقل من 200 مليون دولار من هذا المبلغ إلى الإدارة المدنية لحزب الله بما لا يكفي لتمويل برامجها الاجتماعية، وجزء من التمويل الإيراني يخصص لميزانية الجناح العسكري للحزب، بعيداً عن بيروقراطية المنظمة، ولمنع الخضوع للعقوبات الأمريكية التي يواجهها الجناح العسكري. بالإضافة إلى تلقي الحزب تمويلاً من الجمعيات الخيرية الإنسانية على غرار مؤسسة الشهداء التي وزعت مساعدات على عائلات مقاتلي حزب الله، وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليها في العام 2021. بالإضافة إلى التمويل من مصادر أخرى مثل الوزارات التي يسيطر عليها حلفاء

حزب الله . فضلاً عن أن المساعدات الدولية إلى لبنان تذهب إلى شركات توظف مقاتلي حزب الله من خارج الخدمة¹⁶ . كذلك يلعب حزب الله بدعم من إيران دورًا في دعم التجارة غير المشروعة للنظام السوري في الكبتاغون بقيمة مليارات الدولارات سنويًا بما يوفر له دعمًا إضافيًا .

وتعمل إيران في سوريا على تعزيز قيمها الأيديولوجية والثقافية في المناطق الواقعة إلى الغرب من نهر الفرات في محافظة دور الزور الشرقية، والتشجيع على اعتناق المذهب الشيعي، فضلاً عن هجرة واستقرار قوات المرتزقة من الشيعة الأفغان والباكستانيين في تلك المناطق¹⁷ . وقامت طهران بنشر الأيديولوجيا الدينية عبر بناء المساجد الشيعية، وتقديم المكافآت المالية لمن يدعمون الأفكار الإيرانية ويروجون لها في المنطقة، وساندت الحكومة السورية طهران في تقديم الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريعها الدينية . وكان التركيز الإيراني على مدن في شمال شرق سوريا بالقرب من الحدود مع العراق مثل دير الزور والرققة والحسكة، بالإضافة إلى استمرار الحضور الإيراني في سوريا من خلال وجود 2000-3000 عضو من الحرس الثوري الإيراني في دمشق بهدف دعم وإدارة عمليات وكلائها في منطقة الشام، ومثل دور الميليشيات العراقية في سوريا فرصة لتعزيز نفوذ وأجندة إيران، فقد شاركت حركة النجباء وكتائب حيدر وكتائب سيد الشهداء في سوريا في عام 2014، وسهلت الحدود المفتوحة بين سوريا والعراق عملية تدفق الأموال والأسلحة للمليشيات التي تشكلت داخل سوريا¹⁸ .

بالإضافة إلى عمل إيران على دمج وكلائها في هيكل القوات المسلحة السورية، والأجهزة الأمنية¹⁹، منذ عام 2018 بهدف ترسيخ النفوذ الإيراني؛ إذ قام القائد السابق لفيلق القدس "قاسم سليمان" بتجنيد وتنظيم المقاتلين المتطوعين، وتشكلت قوات الدفاع الوطني كمليشيا موالية للنظام السوري، وجند الحرس الثوري الإيراني الآلاف من الشيعة الأفغان والباكستانيين لنشرهم في سوريا، وتم تنظيمهم في لواءي "فاطميون" و"زينبيون"، ولعبوا دورًا فعالاً في حلب وتدمر وشرق وجنوب سوريا²⁰ .

وكان الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي أنهى نظام البعث، عاملاً رئيسيًا في التمدد الإيراني، بما وفر بيئة حاضنة للمليشيات من السنة والشيعة . واستثمرت

طهران في ذلك، فمنذ الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، عمل القادة في إيران على دعم ورعاية المعارضة الشيعية في العراق للرئيس "صدام حسين" من خلال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري "فيلق بدر".

كذلك، سعت طهران إلى التقارب مع حماس التي نشأت في ثمانينيات القرن العشرين، وتعززت العلاقات بينهما في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، وحكمها لقطاع غزة، وتساعد بعد ذلك الدعم الإيراني لحماس من خلال الأسلحة والتدريب والدعم المادي.

رابعًا - نشأة الأذرع والمليشيات وحركات المقاومة

1. الأذرع والمليشيات:

في لبنان، يُعد حزب الله أول وكيل لإيران في الشرق الأوسط، ولديه حزب سياسي، ومنخرط في عدد من الوزارات في الحكومة اللبنانية، ولعب الحرس الثوري الإيراني دورًا في تأسيسه بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 1982، وبمساعدة طهران كونّ الحزب ترسانة ضخمة بنحو 150 ألف صاروخ وقذيفة قصيرة المدى وغير موجهة، ولدى حزب الله نحو 100 ألف مقاتل، بالإضافة إلى امتلاكه طائرات بدون طيار وصواريخ دقيقة، ومضادة للدبابات، وأخرى مضادة للطائرات والسفن²¹. وأصبح حزب الله الفاعل من دون الدولة الأكثر تسليحًا في العالم.

في العراق، تندرج عدد من المليشيات الموالية لإيران في الحشد الشعبي في العراق. وفي محاولة لإضفاء إطار شرعي على هذه المليشيا لنجاحها في مواجهة داعش في العام 2014، وتنظيم علاقتها بالدولة العراقية، تم إصدار قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 40 لسنة 2016 ووافق عليه مجلس النواب العراقي في نوفمبر من العام ذاته. وطبقًا للأمر الديواني رقم 91 لعام 2016 الذي صدر من قبل رئيس الوزراء العراق آنذاك "حيدر العبادي"، أعيد تشكيل الحشد وتنظيمه والقوات التابعة له. ويُعد الحشد الشعبي تشكيلًا عسكريًا مستقلًا وجزءًا من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، لكنه لا يخضع لوزارة الدفاع ولا يتلقى أوامره من وزير الدفاع أو رئيس

الأركان، إذ أبقى القانون على الطابع المستقل له²². وتراوح التقديرات بشأن حجم قوات الحشد الشعبي بين 140 و238 ألف فرد بما يُشكل ما يقرب من نصف الجيش العراقي. ويتشكل الحشد من نحو 67 مليشيا عراقية.

وترتبط الفصائل التابعة للحشد بالأحزاب السياسية الرئيسية في العراق. كذلك تنخرط مليشيا الحشد في الاقتصاد بتوسيع سيطرتها على شركات الهندسة والبناء المملوكة للدولة، وأنشأت شركة المهندس العامة في عام 2022 بموافقة الحكومة برأس مال 76 مليون دولار، بهدف المشاركة في العطاءات الحكومية، وقد حصلت في ديسمبر 2022 على 1,2 مليون فدان من الدولة، واستولت كذلك على قطعة في غرب العراق في 24 أبريل 2023 بالنيابة عن شركة المهندس، فضلاً عن أن قوات الحشد الشعبي تتلقى تمويلًا من الحكومة العراقية، وقد ارتفعت ميزانيتها من 2,16 مليار دولار في 2021 إلى 2,6 مليار دولار في 2023²³. يضاف إلى ذلك تورطها في تهريب الكبتاغون من سوريا إلى العراق.

ينقسم الحشد الشعبي إلى أربع فئات استنادًا إلى الخلفية الطائفية والمرجعيات الدينية والتوجهات السياسية. الأولى الفصائل التي تدين بالولاء لإيران وللمرشد الأعلى للشورة الإسلامية "علي خامنئي" بما يعرف بالحشد الولائي. الثانية، تضم الفصائل والتنظيمات الموالية للسيستاني ويطلق عليها "حشد المرجعية أو العتبات المقدسة"، وتم تشكيلها استجابة لفتواه بشأن الجهاد الكفائي، من أجل الدفاع عن المناطق الشيعية والمرقد المقدسة ضد خطر تنظيم داعش، ومقرها النجف، وغير مرتبطة بالأحزاب السياسية ومنها (سرايا العتبة العباسية، سرايا العتبة العلوية، سرايا العتبة الحسينية، لواء علي الأكبر)، لكن انسحبت هذه الفصائل في أبريل 2020 من الحشد الشعبي، وذلك بسبب خلافات مع الفصائل الأخرى الموالية لإيران. الثالثة، تشمل سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر، وتُعد إحياءً لجيش المهدي الذي تم حله في عام 2008. أما الفئة الرابعة، وهي جماعات وتنظيمات سنية ومسيحية وتركمانية وإيزيدية وهي صغيرة من حيث الحجم مثل قوات حرس نينوى، لواء صلاح الدين، حشد العشائر الذي يضم فصائل صغيرة من عشائر سنية في الأنبار والموصل وصلاح الدين. بالإضافة إلى تنظيمات دينية وعرقية مثل كتائب بابليون المسيحية، والحشد التركماني، وهي مجموعة مسلحة تركمانية ومجموعة لاش الإيزيدية²⁴.

ومن أبرز المليشيات الموالية لإيران، منظمة بدر، ونشأت في 1982 بتمويل وتدريب وتسليح من الحرس الثوري الإيراني، وهي من أقدم وكلاء إيران في العراق، وكان مقرها إيران أثناء حكم الرئيس "صدام حسين" لكن عادت للعراق بعد سقوط النظام وقبل الغزو الأمريكي في عام 2003. وفي 2014 انضمت إلى الحشد الشعبي ولديها جناح سياسي في البرلمان العراقي. يرأس منظمة بدر "هادي العامري" ويلعب دوراً رئيسياً في الحشد الشعبي العراقي، ومقرب من فيلق القدس²⁵.

ونشأت "عصائب أهل الحق" عام 2006، وهي مليشيا شيعية تم تدريبها وتسليحها وتمويلها من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني. ويرأس عصائب أهل الحق "قيس الخزعلي" وله نفوذ سياسي ومتورط في الفساد المالي في العراق والجريمة المنظمة. وتعد كتائب حزب الله العراقية، مليشيا شيعية تشكلت في 2007 وقام الحرس الثوري بتدريبها وتسليحها، وصنفت في عام 2009 من قبل الخارجية الأمريكية كمنظمة إرهابية، وفرضت عقوبات على الأمين العام لها "أبو مهدي المهندس" لشن هجمات ضد قوات التحالف الدولي في العراق. وتتشكل كتائب حزب الله من ثلاث كتل، منها كتلة حقوق ولها ستة مقاعد في البرلمان العراقي، وجناح أبو حسين "أحمد محسن"، وجناح "باسم محمد حسب المجيدي"²⁶.

بينما نشأت حركة النجباء بقيادة أكرم الكعبي بهدف دعم النظام السوري في مواجهة المعارضة، وكان يتم تدريبها وتسليحها وتقديم المشورة لها من قبل الحرس الثوري الإيراني، وانشقت حركة النجباء عن عصائب أهل الحق في عام 2013، وانقسمت النجباء إلى ثلاثة ألوية (لواء عمار بن ياسر، لواء الحسن المجتبي، لواء الحمد)، وانتقلت إلى شرق سوريا في بداية المعركة مع داعش، ويعد لواء عمار بن ياسر الفصيل الأكثر فاعلية في الحركة، ولا تزال الحركة نشطة في صحراء دير الزور.

في اليمن، نشأ الحوثيون في تسعينيات القرن العشرين كطائفة شيعية قبلية في اليمن وسيطرت على العاصمة صنعاء في العام 2015، وهم جزء من العقيدة الشيعية الزيدية ولا ينتمي الحوثيون إلى فرع الشيعة الإثني عشرية، بل هم تيار منفصل داخل الزيدية، ويتمتع الحوثيون باستقلال مالي إذ يستخرجون مواردهم الاقتصادية من

الضرائب والجبايات والزكاة. وتقوم إيران بدعمهم عسكرياً من خلال دور فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في تهريب الأسلحة لهم، بالإضافة إلى مساعدتهم في بناء مصانع الأسلحة الخاصة، ويسمح مجلس الجهاد الذي يرأسه "عبد الملك الحوثي" للحوثيين بالتعاون مع فيلق القدس وحزب الله في صياغة الاستراتيجية العسكرية. ولعب حزب الله دوراً في تدريب الحوثيين وتعزيز قدراتهم النظامية مثل تكتيكات المشاه وغير النظامية مثل حرب الألغام، وعمليات الصواريخ الموجهة ضد الدبابات والهجمات المضادة للسفن²⁷. وتبث قناة المسيرة اليمنية منذ عام 2012 من جنوب بيروت بمساعدة تقنية من قناة المنار التابعة لحزب الله، ولعب الحوثيون دوراً في تهديد أمن الخليج بشنهم هجمات على أرامكو السعودية في عام 2019، علاوة على اكتساب طهران إمكانية الوصول غير المباشر إلى البحر الأحمر بسبب وجود الحوثيين في الحديدة.

في سوريا، لعبت العديد من الميليشيات الشيعية دوراً في دعم النظام السوري، منها لواء أبو الفضل العباس الذي تأسس في عام 2012 في منطقة السيدة زينب بدمشق بدعم إيراني، ويضم نحو 10 آلاف مقاتل في جنوب سوريا، ويتكون من ميليشيات عراقية مثل اليوم الموعود وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، إلى جانب مقاتلين شيعة أفغان وباكستانيين وسوريين. وتوسعت عمليات اللواء في المناطق الشرقية من سوريا، بهدف دعم النظام في مواجهة المتمردين من الجيش السوري الحر. وتمركز في مواقع استراتيجية في مدينة دير الزور والميادين والبوكمال، وفي العام 2013 تشكل الفصيل العراقي من اللواء بقيادة "هيثم الدراجي"²⁸. أيضاً نشأ لواء زينبيون كميليشيا شيعية باكستانية أسسها الحرس الثوري الإيراني في عام 2014، ودرها فيلق القدس وجندت عناصر من الباكستانيين المقيمين في إيران ومن المناطق القبلية الباكستانية، وقاتلت في سوريا.

كذلك نشطت كتائب سيد الشهداء في سوريا في مايو 2013 بعد خلافات مع كتائب حزب الله العراقية وانفصالهما، وكانت الكتائب وجهة جديدة للمقاتلين الشيعة العراقيين الذين انشقوا عن لواء أبو الفضل العباس، وتزامن دخول الكتائب مع الهجوم الكيماوي الذي نفذه النظام السوري على الغوطة الشرقية بدمشق في 21 أغسطس 2013، وتورطت في هذا الهجوم، وركزت عملياتها في مدينة

البوكمال بريف الزور على الحدود السورية-العراقية، وتسيطر على خطوط إمداد المليشيات الإيرانية القادمة من مدينة القائم في العراق، بما مكنها من إدارة تدفق الموارد البشرية واللوجستية بين الدولتين، وبما يزيد من نفوذها الإقليمي²⁹.

ومن المليشيات الأخرى لواء ذوالفقار، وهو أول لواء عراقي مستقل، ويتكون من مقاتلين عراقيين شيعة وقاتل في سوريا، برئاسة "أبو شهد الجبوري" وبالرغم من انفصاله عن لواء أبو الفضل العباس، استمر التنسيق بينهما، وانتشر في حلب والريف الجنوبي لإدلب في شمال غرب سوريا³⁰.

2. نشأة المليشيات في ليبيا وتأثيرها على الدولة:

قوضت المليشيات المتعددة سلطة الدولة منذ سقوط النظام الليبي، وفشلت السلطات الانتقالية في القضاء على النظام الأمني القديم، أو تبني نظام جديد، واستخدمت برامج محدودة لنزع السلاح، وأضفت الطابع المؤسسي على الجماعات المسلحة ضمن هياكل جديدة تابعة للدولة لتقوم بالوظيفة الأمنية، بما أسهم في إنشاء هياكل أمنية موازية واستغلال الجماعات المسلحة التابعة لها في زيادة التعددية الأمنية.

ولم يقتصر الأمر على هيمنة الجماعات المسلحة على البنية الأمنية فحسب، بل تسللت أيضاً إلى الأجهزة الأمنية الرسمية من خلال توظيف الثوار فيها، وأدت عملية الاندماج التي رعتها الدولة إلى إضعاف المؤسسات المركزية. وأدت تبعات عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا إلى تفاقم حالة الخلل الوظيفي في دور الدولة لتصبح مؤسساتها ساحة لتنافس القوى القبلية والسياسية والدينية، وتغلغلت الجماعات المسلحة داخل الأجهزة الرسمية بما أدى إلى إضعاف كفاءتها، وسعت إلى اكتساب الشرعية باستغلال جذورها الاجتماعية ومعالجة المخاوف الأمنية للمؤيدين والتابعين لها³¹.

فمنذ سقوط النظام في ليبيا في العام 2011، تنافست المليشيات المسلحة على ملء الفراغ، وتشكلت وحدات جديدة وعملت المليشيات المسلحة تحت غطاء الشرعية الحكومية سواء داخل المؤسسات المنشأة حديثاً أو كوحدات تابعة لوزاري الداخلية أو الدفاع، لكن تمتعت بمصالح ولأية وفق قاعدتها الاجتماعية، وتهربت من سيطرة

الدولة، وتنافست على التمويل الحكومي، ولعبت دوراً في تصعيد الصراع الداخلي في ليبيا في العام 2014، والذي تمخض عنه تشكيل حكومتين متنافستين، وبعد هدوء الصراع نسبياً، استمرت المواجهات بين الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وفي الوقت نفسه سيطر المشير "خليفة حفتر" تدريجياً في شرق ووسط وجنوب ليبيا وشكل القوات المسلحة العربية الليبية في العام 2014.³²

وفي محاولة لسيطرة المشير "حفتر" على طرابلس في عام 2019، كان الوضع أشبه بحرب أهلية ثالثة، لكنها هدأت في العام 2020 بانسحاب قواته من غرب ليبيا، ودُعمت الحكومة في طرابلس من جانب تركيا، بينما دعمت فاجنرالروسية القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة حفتر، وأجريت عدة محاولات أممية لكسر حالة الجمود السياسي في ليبيا لإجراء الانتخابات، وإعادة توحيد الدولة، وصياغة الدستور، لكن لم يحدث ذلك تأثيراً في استقرار الدولة.

ولعبت الميليشيات دوراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، وتم دمج العديد من الميليشيات التابعة للقوات المسلحة العربية في وحدات تحت قيادة أبناء حفتر وأقاربه، وحاولت الميليشيات السيطرة على الأراضي والشركات والبنوك الحكومية، بالإضافة إلى دورها في تهريب الوقود والمخدرات والأشخاص. وفي غرب ليبيا وبعد تولي "فايز السراج" رئاسة الحكومة في العام 2016، سيطرت مجموعة من الميليشيات في طرابلس، وتلقت هذه الميليشيات الدعم والتدريب من تركيا، بالإضافة إلى سيطرتها على بعض موارد الدولة الليبية.

وفي سياق الصراع على السلطة بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة" والحكومة المنافسة برئاسة "فتحي باشاغا"، انتصرت الميليشيات الداعمة للدبيبة في مواجهة مسلحة في أغسطس 2022، ومنذ ذلك الحين أصبحت أجزاء كبيرة من طرابلس تحت سيطرة جهاز الردع برئاسة "عبد الرؤوف كارة" وجهاز عدم الاستقرار برئاسة "غنيوة الككلي"³³. ومنذ عام 2022، كانت هناك اجتماعات دورية بين قادة الميليشيات في غرب ليبيا مع أبناء المشير حفتر وممثلين آخرين، بهدف تقاسم المناصب والتشاور حول العملية السياسية وإجراء الانتخابات، وبناء على ذلك

عُين ممثلون في مناصب عليا مثل رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، ومجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء في ليبيا، ووزير الداخلية³⁴. لكن تعاني ليبيا من جمود العملية السياسية، وفاقم من تعقيد المشهد الأزمة المتعلقة بمحافظ مصرف ليبيا المركزي في 26 أغسطس 2024، إذ حاول وفد من حكومة طرابلس السيطرة على مصرف ليبيا المركزي، باعتباره الركيزة الأساسية لعائدات النفط الليبي، وتعتمد ميزانية الدولة على 95% منها، بما يعني أن من يسيطر على البنك يسيطر على اقتصاد الدولة.

جرت محاولة استبدال محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير" بحجة إساءة التعامل مع عائدات النفط، وأعلنت حكومة طرابلس تعيين "محمد الشكري" محافظًا للبنك، وبعد صراع بين المليشيات في الشرق والغرب تم التوافق على تعيين "ناجي عيسى" محافظًا، وعكست هذه الأزمة الصدام المحتمل بين المليشيات التابعة لحكومتى الشرق والغرب، وتنازع السلطات وقدرة المليشيات على زعزعة الاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى امتداد آثار الأزمة في ليبيا خارجيًا، إذ إن أي تصعيد للتوترات في ليبيا وحالة الانقسام السياسي بداخلها وتصارع المليشيات وتنازعها يُحدث تأثيرًا يتجاوز حدود الدولة. إذ حاولت المليشيات الموالية للمشير حفتر في شرق ليبيا إيقاف إنتاج النفط في الدولة في 28 أغسطس 2024، بما أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميًا³⁵، وهو ما خلق تأثيرات على الأسواق عالميًا.

■ أبرز المليشيات الليبية:

عانت ليبيا من شبكة من المليشيات شبه الرسمية، والتي تمتعت بالسيطرة على موارد الدولة، بالإضافة إلى دورها في شبكات التهريب. وتشير تقديرات الممثلة السابقة للأمم المتحدة "ستيفاني ويليامز" إلى أن عدد الجماعات المسلحة في غرب ليبيا ارتفع ليصل إلى 30 ألفًا منذ عام 2011. وعانت مصراتة (ثالث أكبر مدينة في ليبيا) من مقاومة أقوى الجماعات المسلحة على غرار "كتيبة الحلبوص"، و"قوة العمليات المشتركة"، و"كتيبة النمر". بالإضافة إلى الكتائب الأخرى مثل كتيبة "طارق بن زياد"، و"كتيبة 106"، و"جماعة أنصار الشريعة"³⁶. ويدعم حكومة الدبيبة بعض المليشيات على غرار "جهاز دعم الاستقرار"، و"قوات الردع"، و"قوة دعم الدستور والانتخابات"،

و"كتيبة فرسان جنزور"، و"كتيبة رحبة الدروع"، و"قوة العمليات المشتركة"، وميليشيا "حسن بوزريبة"، وكتائب مدينتي "صبراتة وزوارة". في المقابل، يدعم حكومة "باشاغا" كتيبة "777"، و"كتيبة النواصي"، وميليشيا "لواء الصمود"، و"كتيبة 55"³⁷.

وتأسست قوة الردع الخاصة في العام 2013 على يد "عبد الرؤوف كارّة" أحد أعضاء المجلس العسكري في طرابلس، وقد تشكلت نتيجة انشقاق حدث داخل كتيبة شهداء سوق الجمعة التي تألفت من سكان حي سوق الجمعة في طرابلس والتي كانت تعارض نظام القذافي. وبلغ قوام قوة الردع في الفترة من 2013-2020 ما بين 700 و900 فرد موزعين بين وحدات الشرطة والمقاتلين³⁸. ونشأت الكتيبة 116 في عام 2017، على يد "مسعود جدي" أحد ضباط عهد القذافي من قبيلة أولاد سليمان. وهي فرع من كتيبتين أخريين شكلهما "جدي" سابقاً: كتيبة الفاروق، وقوة الردع الخاصة. ونشأت الكتيبة 301 مشاة عام 2015 من قبل هيئة الأركان العامة للجيش الليبي في طرابلس، بعد قرار حكومة الإنقاذ الوطني، وتمكنت الكتيبة خلال الفترة من 2015-2018 من فرض سيطرتها على جنوب غرب ليبيا في العاصمة طرابلس³⁹.

3. نشأة حركات المقاومة:

تعود جذور حركة فتح إلى أواخر العام 1957، إذ عقد أول لقاء تأسيسي للحركة بين كل من ياسر عرفات، وخليل الوزير، وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد. وفي العام 1959 ظهرت حركة فتح إعلامياً عبر مجلة "فلسطين - نداء الحياة" التي صدرت في بيروت، وركزت على التعريف بمهمة الحركة، ونشر أفكارها. واستقطبت الحركة العديد من المجموعات التنظيمية الثورية بعد ذلك. بدأت حركة فتح الكفاح المسلح في العام 1964 تحت مسمى "قوات العاصفة" والتي تم من خلالها تفجير شبكة مياه إسرائيلية وسميت عملية "نفق عيلبون"، ثم تصاعدت عمليات حركة فتح في العام 1965، وأعلنت الحركة عن انطلاقها في يناير 1965 بهدف التحرر الوطني للشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه، والنضال من أجل إنهاء الاحتلال والاستيطان وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، ولم تتبنّ الحركة فكراً حزبياً أحادياً، لكنها فتحت الباب أمام التيارات السياسية والفكرية للانضمام إليها⁴⁰.

بينما تأسست حركة الجهاد الإسلامي في العام 1981 على يد "فتحي عبد العزيز الشقافي" وهو طبيب من رفح في قطاع غزة، وتأثرت بالثورة الإيرانية. وللحركة تاريخ نضالي ضد إسرائيل، وتأسس جناحها المسلح "سرايا القدس" في عام 1992. واغتيل مؤسس الحركة في مالطا ردًا على تفجير انتحاري ضد الجنود الإسرائيليين، وشاركت في الانتخابات التشريعية عام 1996، وفي انتخابات الجامعات الفلسطينية منذ ثمانينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى جهودها في المصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح، وتألقت عضوية الحركة في هيكلها التنظيمي من النشطاء وطلاب الجامعة في غزة، وضمت أعضاء من حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين⁴¹. واستمرت الحركة في تنفيذ التفجيرات الانتحارية ضد الأهداف المدنية الإسرائيلية حتى عام 2007. وانتخب زياد النخالة أمينًا عامًا لحركة الجهاد الإسلامي في سبتمبر 2018، خلفًا لـ "رمضان شلح".

وتعد حركة حماس من أبرز حركات المقاومة الفلسطينية، ولها حزب سياسي مقره في غزة، ووفق بعض التقديرات فإن الحرس الثوري يمولها ويدربها ويسلحها منذ أوائل التسعينيات، وافتتحت مكتبًا في طهران في التسعينيات. لكن في العام 2012 قطعت إيران التمويل عن حماس بعد رفضها دعم النظام السوري في 2011، لكن استأنفت إيران المساعدات المالية لها في 2017⁴². ووفق ميثاق حماس الصادر في أغسطس 1988، المادة 2 منه، فإن حركة المقاومة الإسلامية هي أحد أجنحة جماعة الإخوان في فلسطين. وفي المادة السابعة من هذا الميثاق فإن الحركة هي إحدى حركات النضال ضد إسرائيل، وتعود بدايتها إلى 1939 مع ظهور الشهيد "عز الدين القسام" وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين⁴³.

واجهت الحركة على مدار تاريخها استهداف أعضائها وقياداتها مثل "يحيى عياش" في العام 1996، ومؤسس الحركة "أحمد ياسين" في العام 2004، وخليفته "عبد العزيز الرنتيسي" في العام ذاته، لكن لم تهتز الحركة لعمليات الاستهداف منذ تأسيسها في العام 1987 بل تمرست الحركة في عملية خلافة القادة⁴⁴. الأمر الذي يعني أن عملية اغتيال رئيس حركة حماس "يحيى السنوار" و"إسماعيل هنية" رئيس المكتب السياسي للحركة على خلفية الحرب في غزة والتصعيد الإسرائيلي منذ

السابع من أكتوبر 2024، قد لا يُحدث تأثيراً على هيكل الحركة، في ظل قدرتها على الصمود، فهي حركة راسخة وعمرها أكثر من أربعين عاماً، ولديها مكاتب خارج غزة، بما يساعدها على البقاء، فضلاً عن الدعم التي تتلقاه من قوى إقليمية مثل إيران بما يجعلها قادرة على مواصلة النفوذ.

ختاماً، على الرغم من شرعية فكرة المقاومة وفق قواعد القانون الدولي من حيث تحركات العناصر الوطنية دفاعاً عن مصالحها ضد قوى أجنبية ورفضاً للاحتلال، إلا أن تحركات الأذرع الإيرانية وترويجها لفكرة المقاومة يختلف عن مفهوم المقاومة المشروعة دولياً، خاصة أن هذه التحركات أثرت على السيادة وقادت إلى تراجع دور الدولة. وشكل الدور الذي قامت به الأذرع الإيرانية والمليشيات المسلحة في بعض الدول حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، وتجاوز دورها فكرة المقاومة إلى الحد الذي أصاب سيادة الدولة وأمنها، وانخرقت المقاومة عن دورها في الدفاع عن حقوق وطنها إلى تمثيل أجندة بعض الدول وتحقيق مصالحها الخاصة، بما يفرض عليها مستقبلاً إعادة قراءة استراتيجياتها الحالية، والعودة إلى دورها المشروع وفق قواعد القانون والمواثيق الدولية.

إذ أسفر الدور الذي قامت به حماس كحركة مقاومة منذ شن عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2024، عن استمرار الحرب في غزة والتصعيد الإسرائيلي تجاه المدنيين، بالإضافة إلى إدخال الدول الأخرى في جبهات الصراع، سواء عن الطريق الردع المتبادل بين إيران ووكلائها من ناحية وإسرائيل وداعميها من ناحية أخرى، فضلاً عن توظيف الوكلاء للسياق الإقليمي لإبراز أدوارها كفاعلين أكثر تأثيراً في المنطقة على غرار الحوثيين الذي دخل على خط التصعيد بتعطيل حركة السفن في البحر الأحمر، كأحد أكبر الشرايين الحيوية للتجارة العالمية.

على الجانب الآخر، وبالرغم من الطابع الرسمي الذي أضفي على المليشيات الليبية داخل أجهزة الأمن، لكنها تعبر عن مصالح خاصة ومتنافسة بهدف تحقيق مكاسب سياسية ومالية، وتشكل خطراً على مستقبل ليبيا في حال تشكيلها أحزاباً سياسية ودخولها في الانتخابات القادمة واستمرار التنافس بينها وتصارعها،

بما يتطلب إصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المليشيات، وترسيخ سيطرة الدولة، واستكمال مسار العملية السياسية في ليبيا.

وكذلك الحال بالنسبة للحالة العراقية التي رسخت دور المليشيات كجزء من قواتها الرسمية، في حين تراجع دور قواتها المسلحة وقدراتها، بما يشكل خطرًا على مستقبل هذه الدول إذا لم تستعد أدوارها ووظائفها مرة أخرى. والأمر كذلك بالنسبة للبنان التي هيأت أحد أكبر وأهم الأذرع المسلحة في العالم "حزب الله" المدعوم إيرانيًا، بما جعله رقمًا هامًا في معادلة الأمن اللبنانية، وفي مستقبل الدولة في ظل استمرار التصعيد الإسرائيلي تجاهها.

قائمة المراجع:

1. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, beyond proxies: Iran's deeper strategy in Syria and Lebanon, European Council on Foreign Relations, 5 June 2024. Available at: <https://2u.pw/1gm6lxxm> . Accessed on 13 October 2024.
2. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, Ibid.
3. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, Ibid.
4. Suzanne Maloney, The path forward on Iran and its proxy forces, Brookings, 1March 2024. Available at: <https://2u.pw/pg4x89iE> accessed on 13 October 2024.
5. Treasury Targets Hizbollah Finance Official and Shadow Bankers in Lebanon, U.S department of the Treasury. Available at: <https://2u.pw/dASk3Bac> accessed on 27 October 2024.
6. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, op cit
7. Joseph Daher, The Growth of Hezbollah: The Nexus of Iran's Influence, Italian Institute for international political studies, 22 March 2023. Available at: <https://2u.pw/352R7Xij> accessed on 14 October 2024.
8. Ibid.
9. Hussam Hammoud, Iran's Strategic Pivot: Tracing Shiite Militias Pathways from Iraq to Syria, French Research Center on Iraq, 20 March 2024. Available at: <https://2u.pw/IpWh0YIf> accessed on 16 October 2024.
10. حسنين توفيق، الحشد الولائي والدولة في العراق: تحديات ممارسة السياسة تحت ضغط السلاح المنفلت"، ط1، اتجاهات استراتيجية، نوفمبر 2021، ص 50-51.
11. المرجع السابق، ص 55-56.
12. المرجع السابق، ص 57.
13. Eleonora Ardemagni, The Iranian Armed Network: Trends and Findings, Italian Institute for international political studies, 22 March 2023. Available at: <https://2u.pw/KQKJ8TDb> accessed on 14 October 2024
14. Robin Wright, Explainer: The Roots and Realities of 10 Conflicts in the Middle East, Wilson center, 5 February 2024. Available at: <https://2u.pw/AzOE4x8I> accessed on 16 October 2024.
15. Noam Raydan, Houthi Ship Attacks Pose a Longer-Term Challenge to Regional Security and Trade Plans, The Washington Institute for Near East Policy, 26 June 2024. Available at: <https://2u.pw/op6I5QUt> accessed on 30 October 2024.
16. Hezbollah's sprawling financial empire looks newly vulnerable, The Economist, 21 October 2024. Available at: <https://2u.pw/y3MJLqEU> accessed on 27 October 2024.
17. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, op cit
18. Hussam Hammoud, op cit.
19. Hamidreza Azizi, Julien Barnes-Dacey, op cit.
20. Hamidreza Azizi, Syria's Militias: Continuity and Change After Regime Survival, Italian Institute for international political studies, 22 March 2023. Available at: <https://2u.pw/Cc7TBBxr> accessed on 14 October 2024.
21. Robin Wright, op.cit.
22. حسنين توفيق، الحشد الولائي والدولة في العراق، مرجع سابق، ص 33.
23. Mohammad Salami, the Role of Militias in Iraq: Evaluating their Impact and Strategies for Mitigation, French Research Center on Iraq, 21 February 2024. Available at: <https://2u.pw/3MENBvMa> accessed on 19 October 2024.
24. حسنين توفيق، مرجع سابق، ص 25-27.
25. Ashley Lane, Iran's Islamist Proxies in the Middle East, Wilson Center, 12 September 2023. Available at: <https://2u.pw/zg4555GH> accessed on 20 October 2024.
26. Michael Knights, Orbital Fluctuations among the Iran-Supported Militias in Iraq, Italian Institute for international political studies, 22 March 2023. Available at: <https://2u.pw/90IIOUwr> accessed on 16 October 2024.

27. Eleonora Ardemagni, Houthis and Iran: A War Time Alliance, Italian Institute for international political studies, 22 March 2023. Available at: <https://2u.pw/Of5KzbFU> accessed on 16 October 2024.
28. Hussam Hammoud, Iran's Strategic Pivot: Tracing Shiite Militias Pathways from Iraq to Syria, op/cit.
29. Hussam Hammoud, Ibid.
30. Hussam Hammoud, Ibid.
31. عماد الدين بادي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة "مركز جنييف لحوكمة قطاع الأمن، 2020. متاح على: <https://2u.pw/Jy2Zj9ID> تاريخ الدخول 21 أكتوبر 2024.
32. Wolfram Lacher, Libya's Militias Have Become the State, German Institute for International and Security Affairs, 21 July 2023. Available at: <https://2u.pw/Ic9PZGyE> accessed on 28 October 2024.
33. Wolfram Lacher, Ibid.
34. Wolfram Lacher, Ibid.
35. The Geopolitical Implications of Libya's Intractable Crisis, the Soufan Center, 3 September 2024. Available at: <https://2u.pw/fB10kZ4I> accessed on 28 October 2024.
36. Ben Fishman, Libya's Armed Group Catch-22, the Washington Institute for Near East Policy, 15 February 2024. Available at: <https://2u.pw/D44CUXwb> accessed on 20 October 2024.
37. بالأسماء.. هكذا تتوزع خارطة ولاءات المليشيات في طرابلس، العربية، 28 أغسطس 2022، متاح على: <https://2u.pw/nCoxNor5> تاريخ الدخول 22 أكتوبر 2024.
38. عماد الدين بادي، مرجع سابق، ص 28.
39. المرجع السابق، ص 56.
40. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، متاح على: <https://2u.pw/evSQ0kyx>
41. Mapping Palestinian Politics, European Council on Foreign Relations, available at: <https://2u.pw/PI3rk7nO> accessed on 28 October 2024.
42. Ashley Lane, Iran's Islamist Proxies in the Middle East, op/cit.
43. Doctrine of Hamas, Wilson Center, 20 October 2023. Available at: <https://2u.pw/KNYOXWrv> accessed on 27 October 2024.
44. Audrey Kurth Cronin, Sinwar Is Dead, but Hamas Will Survive, Foreign affairs, 19 October 2024. Available at: <https://2u.pw/cIGrqEso> accessed on 27 October 2024.

الإرهاب في إقليم مضطرب

7

تقى النجار*

* باحث أول ببرنامج الأمن والدفاع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«سأهم غياب دور الدولة وتراجع أداء مؤسساتها عن ممارسة الأدوار المطلوبة منها، في إيجاد مساحات واسعة لإيجاد حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية. ونجد أن ما حدث في الثورات العربية مثل النموذج المثالي لانهايار أنظمة سياسية حاكمة كانت غائبة عن ممارسة أدوارها بفاعلية، وقد جاء هذا الانهيار مصحوبًا بحالة من الفوضى والتصدع الداخلي، إذ انشغلت دول المنطقة عربيًا وإقليميًا في الثورات العربية وأزمات ما بعد الثورات العربية، بما أتاح مساحات واسعة لنشاط التنظيمات الإرهابية، فكان عدم الاستقرار السياسي في المنطقة هو الأساس في ظهور التنظيمات الإرهابية»

المقدمة:

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة مفصلية في تطور الظاهرة الإرهابية، ليس لضخامة الحدث وتداعياته، وتحول الظاهرة من المستوى المحلي للمستوى العالمي فقط؛ ولكن أيضًا لتحول نمط المكافحة، حيث اتخذت أولى خطوات المكافحة الدولية للإرهاب، مع إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب وتشكيل حملة دولية للقضاء على تنظيم "القاعدة"، وجميع الدول التي توفر ملاذًا آمنًا للتنظيمات الإرهابية، فمنذ تلك الأحداث تم توظيف الإرهاب كذريعة لتحقيق أهداف سياسية؛ إذ غزت الولايات المتحدة أفغانستان عام 2001، وتمكنت من إسقاط نظام حكم "طالبان" خلال شهرين، لكنها لم تتمكن من القضاء على الإرهاب في البلاد، وعادت "طالبان" إلى السيطرة على الحكم في أفغانستان مرة أخرى، في 15 أغسطس 2021، بعد انسحاب الولايات المتحدة من البلاد.

كما غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003، وتسبب هذا الغزو في تحطيم مؤسسات الدولة العراقية وخصوصًا مؤسساته الأمنية والدفاعية، وفتح المجال أمام الانفلات الأمني وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية، التي لا تزال تمارس نشاطها في العراق حتى اليوم.

وقد دشن اندلاع الثورات العربية التي اندلعت في عام 2011 حقبة مختلفة خاصة بالتنظيمات الإرهابية قوامها سيطرة تلك التنظيمات على مساحات جغرافية واسعة، وإقامه هياكل حكم خاصه بها، وسط حالة من عدم الاستقرار التي شهدها عدد من الدول العربية؛ إلا أن هذه السيطرة لم تستمر لفترات طويلة نتيجة للعمليات الأمنية والحملات العسكرية التي مورست ضد تلك التنظيمات، ما دفعها للبحث عن ساحات بديلة لتعزيز نشاطها والحفاظ على وجودها، وكذلك تغيير آليات واستراتيجيات عملها في المنطقة.

ومع تصاعد الأحداث في الإقليم وتعدد فواعله وتعدد سياقاته، جاءت عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، لتمثل نقطة تحول كبرى في تفاعلات الإقليم. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بشكل جلي بتداعيات هذا المشهد على الظاهرة الإرهابية، إلا أنه من المرجح أن يحمل ارتدادات كبرى، حيث تنامي معدلات التطرف وزيادة فرص التجنيد.

في ضوء ما تقدم، يسعى هذا الفصل إلى تناول الظاهرة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط الذي يتسم بتفاعلات شديدة الديناميكية والتعقيد، وذلك من خلال خمسة أقسام رئيسية؛ إذ استعرض القسم الأول موجات تطور الظاهرة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط. وحلل القسم الثاني محفزات نشاط التنظيمات الإرهابية في الإقليم. كما اهتم القسم الثالث بتوضيح طبيعة نشاط التنظيمات الإرهابية في الوقت الراهن. وتناول القسم الرابع تداعيات الأحداث في غزة على الظاهرة الإرهابية. وناقش القسم الخامس والأخير التحولات المستقبلية للظاهرة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط.

أولاً- موجات تطور الظاهرة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط

مرت الظاهرة الإرهابية منذ عام 2001 بتحويلات متعددة، بداية من أحداث 11 سبتمبر وتنفيذ عمليات إرهابية كبرى، مروراً بسيطرة التنظيمات الإرهابية على الأرض، وصولاً إلى سعي بعض تلك التنظيمات للتحويل إلى فاعل سياسي، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

1. المرحلة الأولى: التنظيمات الإرهابية والإرهاب العابر للحدود:

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول في الظاهرة الإرهابية، ومثلت حقبة جديدة للإرهاب قائمة على استهداف الدول بعمليات إرهابية كبرى، إذ راح ضحيتها أكثر من 3000 قتيل، بالإضافة إلى ما مثلته من اعتداء على رموز القوة والهيمنة والسيادة الأمريكية¹. وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في تاريخ الإرهاب، حيث أخرجته من شكله القديم التقليدي (وهو الإرهاب المحلي) إلى شكل جديد متمثل في (الإرهاب العابر للحدود)، بما يعني ارتفاع مستوى التهديد الذي يمثله، فلم يقتصر على نطاقه الجغرافي الذي ينشط فيه، بل امتد لتهديد السلم والأمن الدوليين.

وقد تبنى تنظيم "القاعدة" استراتيجية قائمة على استهداف "العدو البعيد"، بمعنى استهداف مصالح الدول الغربية على وجه العموم والولايات المتحدة على نحو الخصوص، وذلك في ضوء اعتقاد التنظيم أن استهداف الولايات المتحدة سيجبرها على سحب الدعم الذي توفره للأنظمة العربية الحاكمة، وبالتالي تنهار الأنظمة العربية ثم تخضع لسيطرة التنظيم².

وقد أتاح هذا التوجه للولايات المتحدة ممارسة سياسة تداخلية نشطة بحجه الحرب على الإرهاب، وظهر ذلك بوضوح في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وتهديد الأمن القومي لعدد من الدول في إطار مكافحة الإرهاب. وفي خطاب أمام أعضاء الكونجرس بعد تسعة أيام من الهجمات، قال الرئيس الأمريكي حينها جورج دبليو بوش: "من اليوم فصاعداً، ستعتبر الولايات المتحدة أي دولة تُؤوي أو تدعم

الإرهاب بأنها نظام معادٍ". ومن ثم انتقلت عمليات المكافحة من أجهزة الأمن الداخلية إلى الجيوش النظامية التي غزت دولاً أخرى بغرض إسقاطها واحتلالها، في إطار استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

2. المرحلة الثانية: التنظيمات الإرهابية والسيطرة على الأرض:

دشنت الثورات العربية منذ 2011 حقبة مختلفة متعلقة بالظاهرة الإرهابية قوامها سيطرة تلك التنظيمات على الأرض، ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة داعشية بامتياز، حيث استغل تنظيم "داعش" ضعف الدول وحالات الانفلات التي صاحبت الثورات العربية من أجل التعبئة والتجنيد في صفوفه بما أتاح له سيطرة مكانية واسعة على مساحات جغرافية شاسعة.

وقد أعطى التنظيم الأولوية لاستهداف "العدو القريب"، بمعنى تطهير المجتمعات من "الأنظمة العربية الكافرة"³، ذلك في ضوء قناعته بأن "العدو القريب" أولى بالقتال، فضلاً عن أن إسقاط الأنظمة العربية سوف يوفر له البيئة المناسبة لتأسيس خلافته ومن ثم التفرد لاستهداف "العدو البعيد" المتمثل في الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن أن تشكيل خلافة عابرة للحدود الوطنية يحتاج إلى نقطة انطلاق محلية⁴.

ولم تقتصر استراتيجية التنظيم على التوسع الجغرافي لحدود خلافته المزعومة، بل سعى أيضاً لتوسيع نفوذه العالمي ليعزز مشروعه القائم على البقاء والاستمرار، حيث دشّن شبكة من الفروع المنتشرة عبر العالم، وهذه الفروع عبارة عن تنظيمات محلية أعلنت مبايعتها له مع احتفاظها بأهدافها المحلية، لكنها تستفيد في الوقت ذاته من إمكانيات التنظيم مقابل تنفيذ عمليات لحسابه⁵.

وقد أدت تجربة تنظيم "داعش" المتعلقة بتدشين خلافته المزعومة، ونجاحه في فرض السيطرة الكمانية على مساحات شاسعة في العراق وسوريا، بجانب إنشائه عددًا من الهياكل المؤسسية للحكم وإدارة المناطق التي تخضع لسيطرته، إلى تصعيد الضغط العسكري عليه، ما ساهم في تقويض نشاطه. لكنه ظل قادرًا على البقاء

والتكيف وذلك على خلفية الطبيعة الشبكية التي يتمتع بها، حيث تتميز بعدم وجود مراكز ونقاط مفصلية يمكن القضاء على التنظيم باستهدافها، فأصبحت لديه مرونة امتصاص الضربات والاحتفاظ بالقدرة على الاستمرار والبقاء.

3. المرحلة الثالثة: التنظيمات الإرهابية والتحول إلى فاعل سياسي:

جاءت هذه المرحلة مع نجاح حركة "طالبان" في السيطرة على الحكم في أفغانستان. فبعد ما يقرب من عقدين على الحرب في أفغانستان، انخرطت الولايات المتحدة مع حركة "طالبان" في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق سلام بينهما في فبراير 2020، ينص على انسحاب قوات الأولى من أفغانستان، في مقابل امتناع الثانية عن استخدام الأراضي الأفغانية للقيام بعمليات من شأنها تهديد أمن الأولى وحلفائها، بجانب الاتفاق على تبادل الأسرى. وعليه، عُد نجاح حركة "طالبان" في السيطرة الكاملة على أفغانستان، نموذجًا ملهمًا لاتباع النهج ذاته من قبل التنظيمات الإرهابية، ولا سيما مع تراجع جاذبية الإرهاب المعولم في ضوء الهزائم التي مُني بها مؤخرًا.

وفي هذا الإطار، سعت بعض التنظيمات الإرهابية، ومن ضمنها "هيئة تحرير الشام"، وحركة "الشباب" الصومالية، لاتباع النهج القائم على تقديم نفسها كبديل للدولة بهدف شرعنة وجودها، وذلك عبر فتح قنوات اتصال مع المجتمعات المحلية التي تنشط فيها بغرض الحصول على القبول المجتمعي، مع العمل على تجنب استهداف المدنيين والتركيز على القوات الأمنية، بحيث تقدم نفسها كفاعل سياسي يمكن التعامل معه.

كذلك تحولت استراتيجية "داعش" في الفترة الحالية إلى تركيز الهجمات على القوات النظامية، والمباني الحكومية دون المساس بالمدنيين. إذ تركزت الاستراتيجية الجديدة له على كسب حاضنة شعبية من أجل إيجاد موطن قدم في المجتمعات المحلية التي يسعى إلى إحياء نشاطه فيها مرةً أخرى، أو التمدد بها باعتبارها ساحات جديدة لنشاطه.

ثانياً - محفزات نشاط التنظيمات الإرهابية في الإقليم

ثمة عوامل متعددة تقف خلف تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1. تنامي الخطاب المتشدد:

تعمل التنظيمات الإرهابية على الاستثمار في الخطابات المُتشددة، سواء كان هذا التشدد ناتجاً عن أفكار دينية أو قومية، حيث توظف التنظيمات الإرهابية النصوص الشرعية بما يتوافق مع أهدافها السياسية، وذلك عبر تصدير أفكار وخطابات متشددة وفقاً لتفسيرات مغلوطة عن صحيح الدين الإسلامي وسماحته كمدخل لاستقطاب الأفراد، معتمدة في ذلك على جاذبية الفكرة المتطرفة من ناحية، فضلاً عن غياب الوعي الديني الصحيح لدى شرائح واسعة من المجتمع من ناحية أخرى.

ومن ثم تستخدم التنظيمات الإرهابية هذا الطرح في التلقين العقائدي لأتباعها مستهدفة خلق حالة من الانفصال الشعوري عن المجتمع في ضوء مفهوم "العزلة الشعورية" المؤسس للفكر الإرهابي المتطرف، والذي يقسم المجتمع إلى ثنائية "نحن"، وتشير إلى أعضاء التنظيمات الإرهابية، و"هم"، وتشير إلى باقي أفراد المجتمع.

إذ يُعد استهداف الوعي هو حجر الأساس في استراتيجية التنظيمات الإرهابية للتجنيد من أجل نشر أفكارها والترويج لأيديولوجيتها، معتمدة في ذلك على تغييب الوعي وتزييفه عبر ثلاثة محاور رئيسية. يتعلق أولها بصناعة المظلومية، وينصرف ثانيها إلى استهداف وتشويه الوضع القائم، ويتصل ثالثها بالترويج لنفسها باعتبارها البديل المنقذ. وخلال الموجات الإرهابية المختلفة التي شهدتها الدول والمجتمعات اتبعت تلك التنظيمات الاستراتيجية ذاتها، وإن اختلفت أدواتها وآلياتها.

2. غياب دور الدولة:

إذ يترتب على غياب دور حقيقي وفاعل للمؤسسات السياسية والأمنية، وكذلك ضعف قنوات الاتصال بين الدولة والجمهير، عجز الدولة عن القيام بمهامها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأمن، وتلبية احتياجات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق وإنفاذ القانون، وبالتالي يساهم في تعزيز نشاط التنظيمات الإرهابية عبر ثلاثة أبعاد أساسية: أولها البعد الأمني، حيث يؤدي تواضع القدرات في المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي إلى إيجاد ثغرات أمنية يمكن أن توظفها تلك التنظيمات. وثانيها البعد السياسي، إذ تستغل تلك التنظيمات تراجع الخدمات الأساسية في المجتمعات، وتقدم نفسها كبديل للدولة لتوفير تلك الخدمات. وثالثها البعد الاقتصادي، حيث يرتبط عدم الاستقرار السياسي بعدم الاستقرار الاقتصادي، وهو ما ينتج عنه تراجع معدلات التنمية من ناحية، فضلاً عن سوء إدارة الموارد من ناحية أخرى، وهو ما يخلق احتياجات مادية يمكن أن يتم استغلالها في التجنيد.

وبالتالي يساهم غياب دور الدولة وتراجع أداء مؤسساتها عن ممارسة الأدوار المطلوبة منها، في إيجاد مساحات واسعة لإيجاد حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية. ونجد أن ما حدث في الثورات العربية مثل النموذج المثالي لانهايار أنظمة سياسية حاكمة كانت غائبة عن ممارسة أدوارها بفاعلية، وقد جاء هذا الانهيار مصحوباً بحالة من الفوضى والتصدد الداخلي، إذ انشغلت دول المنطقة عربياً وإقليمياً في الثورات العربية وأزمات ما بعد الثورات العربية، بما أتاح مساحات واسعة لنشاط التنظيمات الإرهابية، فكان عدم الاستقرار السياسي في المنطقة هو الأساس في ظهور التنظيمات الإرهابية.

3. استمرار الاضطرابات السياسية:

في أعقاب الثورات العربية التي شهدتها عدد من الدول العربية منذ عام 2011، استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي في عدد من المساحات، ومنها الساحة العراقية والسورية واليمنية والليبية، ما ساهم في خلق بيئة حاضنة للإرهاب.

فبالنسبة للعراق، لا تزال يشهد استمرار العديد من الاضطرابات السياسية على خلفية الانقسام الداخلي بين القوى السنية والقوى الشيعية التي تشكل الحكومة، أو على خلفية الاضطرابات بين الحكومة الاتحادية في بغداد والحكومة المحلية بإقليم كردستان، ناهيك عن تصاعد قوة الميليشيات المسلحة العراقية والإيرانية بما يفوق قوة الجيش العراقي والقوات النظامية. أما فيما يخص الدولة السورية، فلا تزال تعاني من تراجع سيطرة الحكومة المركزية، فضلاً عن استمرار تقاسم السيطرة بين النظام السوري والأكراد والمعارضة المسلحة، هذا إلى جانب التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية ذات المصالح المتعارضة والأجندات المتباينة.

وباستعراض المشهد في الساحة اليمنية، ثمة انقسام حاد بين جماعة "أنصار الله" الحوثية المسيطرة على العاصمة صنعاء وعدة محافظات في شمال البلاد، وبين الحكومة الشرعية المتواجدة في عدن والمسيطرة على عدة محافظات في جنوب البلاد، ما أسفر عن انسداد الأفق الخاص بتسوية سياسية شاملة على الرغم من جهود الأمم المتحدة". وبالانتقال إلى الساحة الليبية، يتضح لنا أن حالة الانقسام والصراع السياسي التي تشهدها الدولة الليبية أدت إلى تقويض قدرات المؤسسات الأمنية المنوط بها توفير الأمن، وبالتالي تصاعدت حدة الانفلات الأمني، وارتفعت معدلات الجريمة، ناهيك عن انتشار الميليشيات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة. وبالتالي تساهم حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول العربية سائلة الذكر في خلق بيئات حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية.

4. دعم إيران لتنظيم "القاعدة":

على الرغم من الاختلاف المذهبي بين إيران وتنظيم "القاعدة"، إلا أن وجود عدو مشترك لهما متمثل في الولايات المتحدة ساهم في تنحية الخلافات الأيديولوجية مقابل تعزيز المصالح البرجماتية، وقد بدأ التواصل بينهما في أوائل التسعينيات، إذ قدمت إيران الدعم اللوجستي والمادي للتنظيم.

ومع أحداث 11 سبتمبر 2001، تعززت العلاقات بينهما، فقد وفرت طهران ملاذًا آمنًا على أرضها لعناصر وقيادات التنظيم خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان 2001، حيث أتاح تواجد قيادات التنظيم في الداخل الإيراني تنفيذ الكثير من العمليات المهمة، والتي مثلت تحديًا للولايات المتحدة وحلفائها. وفي المقابل، ساهم الملاذ الإيراني في الحفاظ على بقاء التنظيم، كما ساعد الجوار الجغرافي لإيران مع أفغانستان وباكستان في توفير حرية حركة لعناصره وأمواله⁷.

هذا فضلاً عما أكده المسؤولون العسكريون الصوماليون حول قيام إيران بإدارة عمليات سرية لتقويض نفوذ الولايات المتحدة في الصومال، حيث توفر أسلحة متطورة وعبوات ناسفة وقذائف ومواد كيميائية لحركة "الشباب" الصومالية تستخدم في صنع القنابل، ما يجعل إيران متورطة في هجمات الحركة على الجيش الأمريكي، والقوات الصومالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال⁸. وبالتالي، ساهم الدعم الخارجي لبعض التنظيمات الإرهابية في تعزيز نفوذها في الإقليم.

5. تصاعد نشاط المرتزقة:

شهدت السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا لنشاط المرتزقة في منطقة الشرق الأوسط في ظل الاضطرابات والأزمات التي هيمنت على تفاعلات المنطقة، وقد أدى تصاعد الصراع في سوريا إلى تنامي حالة من الفوضى اجتذبت العديد من المقاتلين الأجانب من مختلف التوجهات والدوافع، فمع تصاعد الأحداث في سوريا، شرع تنظيم "القاعدة" في حث أنصاره "لدعم الجهاد في سوريا ونصرة المسلمين هناك" مما ساهم في انضمام العديد من المقاتلين الأجانب من أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة إلى بعض التنظيمات الإرهابية النشطة على الأراضي السورية، حيث قدر مجلس الأمن في فبراير 2019، أن أعداد المقاتلين الأجانب الذين انضموا لتنظيم "داعش" وصلت إلى نحو 41490 شخصًا تقريبًا.

ومن جهة أخرى، ساهم تعدد الفواعل في المشهد السوري في تعويل أطراف إقليمية ودولية على المقاتلين الأجانب، سواء بهدف الاستثمار في استمرار الصراع،

أو بهدف الحفاظ على مصالحهم. وبالتالي، تحولت الساحة السورية إلى حاضنة ضمت العديد من المقاتلين الأجانب الذين يتم توظيفهم في الصراعات المختلفة. كذلك هيأ اندلاع الأحداث في الساحة الليبية إلى تحولها لملاذ آمن لاستقبال المقاتلين الأجانب، إذ لعب هؤلاء دورًا كبيرًا في تعقيد المشهد الليبي، ولا سيما مع سعي الكثير من الفواعل الإقليمية والدولية إلى تحقيق أجندتهم عبر توظيف هؤلاء في الصراع لدعم بعض الأطراف التابعة لهم والمنخرطة في القتال على الأرض⁹.

وتكمن خطورة المقاتلين الأجانب في إطالة أمد الصراعات، نتيجة الارتباط الوثيق بينهم وبين فواعل إقليمية ودولية لديها أجندات سياسية تسعى إلى تحقيقها عبر توظيفهم، فضلًا عن تحويلهم نمط الصراع من صراع مسلح نظامي إلى نمط حروب العصابات، سواء على المستويين العملياتي والتكتيكي، بما ينعكس على إطالة أمد الصراعات وإفشال المحاولات التي تهدف إلى إنهاؤها.

ثالثاً - طبيعة نشاط التنظيمات الإرهابية في الوقت الراهن

يمكن تناول ملامح الظاهرة الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، باستعراض أبرز الساحات الجغرافية التي شهدت تصاعداً في نشاط التنظيمات الإرهابية مع تقييم وضعها الراهن، وذلك على النحو التالي:

1. العراق:

مرت تنظيم "داعش" في العراق بمراحل متعددة، بدايةً من تأسيس النواة الأولى له والمتمثلة في جماعة "التوحيد والجهاد" عام 2003، مروراً بالانتماء إلى تنظيم "القاعدة" عام 2004 وتحول اسم الجماعة إلى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، ثم الإعلان عن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" عام 2006 في إطار ما عرف بـ "مجلس شوري المجاهدين" وضم الحركات المسلحة، وصولاً إلى الإعلان عن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وإطلاقه الخلافة المزعومة في يونيو 2014 بعد السيطرة على الموصل.

ومع استمرار الحملات العسكرية من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب القوات العراقية، مُني تنظيم "داعش" بهزائم واسعة، إذ خسر سيطرته على الموصل عام 2017، في عملية شنتها القوات الأمنية العراقية بعد أشهر من القتال، وأعلنت بغداد على إثر ذلك انتهاء "دولة الخلافة" التي أعلنها التنظيم.

وعلى الرغم من الهزيمة الجغرافية والعسكرية للتنظيم إلا أنه ظل قادرًا على البقاء، وإن كان نشاطه شهد تراجعًا كبيرًا، وفي الوقت الحالي تستمر عملياته في المقام الأول على أطراف إقليم كردستان العراق وكذلك محافظة الأنبار، ولا تزال منطقة غرب الأنبار ملاذًا هامًا له؛ حيث يستفيد من التهريب عبر الحدود العراقية السورية، كما تتركز عملياته في العراق على استهداف قوات الأمن وزعماء العشائر¹⁰.

2. سوريا:

وفر اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 ساحة جديدة لتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية، فسعى تنظيم "داعش" لمد نفوذه في الجغرافيا السورية، حيث أرسل عناصره لتأسيس "جبهة النصرة"، لكنها انفصلت عنه، وأعلنت انتماءها لتنظيم "القاعدة"، ما أسفر عن صراع مفتوح بينهما على إثره نجحت "جبهة النصرة" هي وحلفاؤها من الفصائل السورية المعارضة في إخراج "داعش" من معظم أراضي شمال غربي سوريا¹¹.

لكن الأخير سيطر على مدينة "الرقّة" في الشمال الشرقي، وجعلها عاصمة له، ونجح في السيطرة على نصف مساحة سوريا في مايو 2015 بما في ذلك كل الحدود بين سوريا والعراق. ولم يستمر هذا التمدد الجغرافي فترات طويلة، حيث خاضت القوات السورية التابعة للنظام السوري معارك ضده بمساعدة الضربات الجوية الروسية والمليشيات المدعومة من إيران، وكذلك دعم التحالف الدولي قوات سوريا الديمقراطية، ونجحت في طرده من معظم مناطق شمال وشرق البلاد خلال عام 2019.

وقد استطاع التنظيم الاحتفاظ بعدد من الخلايا النشطة، فمنذ عام 2023 صعد من هجماته في جميع أنحاء سوريا حيث استفاد من النزاعات الإقليمية مستغلاً تراجع جهود الإرهاب لتوسيع نطاق عملياته، لكن جاءت الهجمات في معظمها بسيطة وغير معقدة مستهدفة المواقع العسكرية للحكومة السورية¹².

وفي سياق موازٍ، مرت تنظيم "القاعدة" في سوريا بعدد من التحولات بداية من تشكيله "جبهة النصرة" في يناير 2012، والتي نجحت في إظهار فاعلية ميدانية، لتصبح إحدى أبرز المجموعات التي تقاتل النظام السوري، مروراً بتحولها إلى "جبهة فتح الشام" في عام 2016 من أجل إعادة تسويق نفسها ونفي تبعيتها لتنظيم "القاعدة" وصولاً إلى تشكيل "هيئة تحرير الشام" في 2017 وإعلانها أن مهمتها الرئيسية "هي توحيد المعارضة المسلحة السورية، والمحافظة على مكاسب الثورة والجهاد"، مع تأكيدها على الانفصال عن تنظيم "القاعدة".

وقد عانت "هيئة تحرير الشام" من انحسار نفوذها في عام 2018، غير أنه مع بداية عام 2019 خاضت عدة معارك تمكنت خلالها من بسط سيطرتها في إدلب والمناطق الواقعة في محيطها. وفي الوقت الحالي تعد هي التنظيم المهيمن في شمال غرب سوريا، ومن أجل حصولها على الشرعية وتقديم نفسها كحكومة محلية عملت على مكافحة تنظيم "داعش" عبر استهداف عناصره.

وفي سياق ثالث، ظهرت انشقاقات داخل "هيئة تحرير الشام" خلال سعيها لتبرئها من تنظيم "القاعدة"، إذ شكل الموالون للأخير تنظيم "حراس الدين" الذي ظهر في فبراير 2018، وحصل على مبايعات من فصائل جهادية أصغر، ويتمركز بشكل رئيسي في جنوب شرق إدلب وشمال اللاذقية، ويبلغ قوامه بضعة آلاف من المقاتلين. ويعكف في الوقت الحالي على إعادة هيكلة ذاته، والتركيز على سياقه المحلي.

3. ليبيا:

ارتبط صعود التنظيمات الإرهابية في الساحة الليبية بديناميكيات الصراع الليبي، إذ تأسس تنظيم "أنصار الشريعة" في ليبيا مع مطلع 2012 متأثراً بفكر

تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، واستولى على ثكنات ومواقع عسكرية كانت تابعة لنظام العقيد "معمر القذافي" وحوّله إلى معسكرات لتدريب المتطرفين الراغبين في القتال بسوريا والعراق، حيث درب وأرسل العديد من المقاتلين الليبيين للانضمام لـ "جبهة النصرة" في سوريا.

ونتيجة للضغط الأمني الذي مورس عليه وفقدانه عددًا كبيرًا من قيادته، أعلن في مايو 2017 حل نفسه رسميًا، ودعا فصائل أخرى إلى الاتحاد في مواجهة قوى أخرى مناهضة للثورة، وقد ذهبت العديد من التحليلات إلى أن حلّ التنظيم لا يمكن إرجاعه إلى الضغط الأمني فقط، بل جاء أيضًا نتيجة الرفض الشعبي حيث نشط في بيئة قبلية لا تحمل مثل هذه الأفكار¹³.

كذلك شهد عام 2014 أول ظهور لتنظيم "داعش" في ليبيا؛ حيث ظهر عدد من المسلحين التابعين لما يسمى "مجلس شورى شباب الإسلام" في مدينة "درنة" ممن بايعوا التنظيم، وأعلن الأخير بعد ذلك عن تحول ليبيا إلى جزء من "دولة الخلافة" المزعومة، وبدأ نشاطه في التراجع منذ عام 2017 نتيجة للضربات الجوية الأمريكية المستمرة على معسكراته الموجودة خارج مدينة "سرت" الليبية.

غير أنه استفاد من اتساع مساحة الدولة الليبية وعدم خضوعها للمراقبة، ما سمح له بإنشاء معسكرات تدريب، وتشكيل خلايا تابعة له، ساعدته على إعادة التموضع في الجنوب الليبي، وتشكيل كيان جديد اتخذ اسم "سرايا الصحراء". وفي الوقت الحالي، يعاني من نقص حاد في مصادر التمويل، ما دفعه للبحث عن مصادر جديدة، وبدأ في المشاركة في أعمال التهريب عبر الحدود، مثل: تهريب السلع والبضائع، والمشتقات النفطية، والمخدرات. وهو ما يتيح له موارد مالية محتملة تُمكنه من تمويل نشاطه¹⁴.

وبصفة عامة، تشهد الساحة الليبية تراجعًا في عمليات تنظيمي "القاعدة" و"داعش" بشكل كبير، حيث تشير التقديرات الحالية إلى حالة الضعف الذي تعاني منه تلك التنظيمات هناك، سواء على صعيد التجنيد أو على صعيد التمدد الجغرافي¹⁵.

4. اليمن:

تأسس تنظيم "القاعدة في اليمن" عام 2009، واستغل الاضطرابات السياسية التي شهدتها اليمن في أعقاب الثورات العربية ووسع من نشاطه، حيث وصل إلى ذروته في أوائل عام 2016 بعد نجاحه في الربط بين أراضيه في محافظتي أبين وشبوة. وقد تراجعت قوته منذ ذلك الحين بسبب الصراعات الداخلية والعمليات الأمنية التي تُمارس عليه في إطار مكافحة الإرهاب، فضلاً عن حملة الطائرات بدون طيار التي شنتها الولايات المتحدة وقتلت العديد من كبار أعضائه وقاداته. ناهيك عن دخوله في صراع مع تنظيم "داعش في اليمن" في الفترة بين يوليو 2018 وفبراير 2020.¹⁶

وعلى الرغم من هذا التحدي العملي، إلا أنه أعاد إحياء إنتاجه الإعلامي مؤخرًا مستفيدًا من الأحداث على الصعيد الدولي بما في ذلك هجمات 7 أكتوبر من أجل تحريض ذنابه المنفردة، ويؤكد تقرير أممي صادر في يناير 2024، أنه لا يزال أكثر التنظيمات الإرهابية فاعلية في اليمن، مُقدرًا عدد عناصره في الوقت الحالي بنحو 3000 إرهابي.¹⁷

أما فيما يخص تنظيم "داعش في اليمن"، فنجد أنه انطلق ببداية قوية هناك في أواخر عام 2014 عبر تنفيذه عددًا من الهجمات البارزة، ومع ذلك تراجع نشاطه في أواخر عام 2016، إذ فشل في الاحتفاظ بالمناطق التي يعمل فيها بسبب عدم قدرته على الاندماج مع القبائل المحلية، حيث رفض اليمنيون وحشيته، وأسلوب قيادته المتعجرف، وسوء فهمه الديناميكيات المحلية¹⁸، فهو في الوقت الحالي مقيدًا بشكل كبير، ويقدر عدد مقاتليه بما يتراوح بين 100 إلى 150 عنصرًا.

5. الصومال:

تعد حركة "الشباب" الصومالية التنظيم الإرهابي المسلح الأكبر والأقوى في الصومال، وتشكلت عام 2002 وتبلور نشاطها في عام 2006؛ حيث تم الإعلان عنها بصفتها "الذراع العسكري" لاتحاد المحاكم الإسلامية، الذي كان يسيطر على العاصمة الصومالية "مقديشيو" آنذاك، غير أنها أعلنت انشقاقها عنه في عام 2007، بعد تحالفه مع المعارضة الصومالية.

وقد مرت الحركة بمراحل تراجع في فترات مختلفة، لكنها نجحت في فرض نفسها كفاعل رئيسي في الصومال من خلال سيطرتها على مناطق عدة في الوسط والجنوب، كما امتد نشاطها إلى بعض البلدان المجاورة مثل إثيوبيا وكينيا، وتشير التقديرات الأمامية إلى أن عدد عناصرها يقدر بنحو 7000 إلى 12000 عنصر.

وقد أعلن الرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود" في عام 2022 عن شن حرب شاملة على الحركة تستهدف نفوذها، حيث بدأت الحكومة الصومالية حملة عسكرية ضدها، ما أسفر عن تكبدها خسائر فادحة، لكنها لا تزال صامدة وقادرة على تنفيذ هجمات واسعة¹⁹.

كذلك شهدت الدولة الصومالية أيضًا صعود تنظيم "داعش الصومال"، لكنه لا يمتلك القدرة على السيطرة على مساحات واسعة أو تنفيذ عمليات كبيرة بسبب استمرار هجمات حركة "الشباب". وعلى الرغم من ذلك حقق الأول نجاحًا يفوق وزنه على المستوى الدولي، وأصبح واحدًا من أهم الفروع التابعة لتنظيم "داعش".

ويأتي ثقله من خلال دوره كركيزة رئيسية للتسهيل المالي والدعم العملي لخلايا "داعش" في وسط أفريقيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق، حيث يعد أحد أهم فروع "داعش" في أفريقيا، نتيجة لتوليد الإيرادات وتوزيعها على الفروع والشبكات في جميع أنحاء القارة²⁰، إذ ينص تقرير أممي صدر في يوليو 2024 صراحة على أن مكتب الكرار "هو المصدر الرئيسي للإيرادات للمنظمة بشكل عام"²¹.

ويتمركز نشاطه في ولاية بونتلاند شمال شرق الصومال، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة أعاد "داعش" تموضعه في الصومال من خلال تعزيز قوته، حيث وسع استراتيجية التجنيد، وأصبحت أعداده تقدر بما يتراوح بين 300 إلى 500 عنصر²².

رابعًا - القضية الفلسطينية ومستقبل الظاهرة الإرهابية

تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لكافة الشعوب العربية والإسلامية؛ وانطلاقًا من ذلك ركزت التنظيمات الإرهابية على إدراج القضية الفلسطينية ضمن خطابها الإعلامي والدعائي بهدف توظيفها من أجل التجنيد والدعم المادي. ومع اندلاع الأحداث في غزة على خلفية انطلاق عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023، تصاعدت العديد من التساؤلات حول الكيفية التي تعاطت بها التنظيمات الإرهابية، ولا سيما "القاعدة" و"داعش"، مع الأحداث على خلفية ترويجها في خطاباتها الدعائية لدعمها للقضية الفلسطينية، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

1. تعاطي تنظيم "القاعدة" مع القضية الفلسطينية:

على الرغم من أن القضية الفلسطينية حاضرة بقوة في الخطاب الدعائي لتنظيم "القاعدة" منذ تدهينه، إلا أن سجل هجماته ضد إسرائيل ضعيف مقارنة بعملياته في دول أخرى، ما عرضه لانتقاد واسع، وهو الأمر الذي برره "أسامة بن لادن" (مؤسس تنظيم القاعدة) في مارس 2009 عبر إصدار مرئي جاء تحت عنوان "خطوات عملية لتحرير فلسطين"، حيث أوضح أنه بسبب اتفاقيات السلام المبرمة بين إسرائيل والعديد من جيرانها العرب، كان من الصعب على عناصر التنظيم اختراق الحدود الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، وفقًا "لبن لادن"، فإن التنظيم يمنح الأولوية لإسقاط الأنظمة المحلية حتى يتمكن من تدشين نقطة انطلاق لهجمات مستقبلية ضد إسرائيل.

ومع انطلاق عملية "طوفان الأقصى" حرص التنظيم بأفرعه المختلفة على إصدار سلسلة بيانات إعلامية تتضمن رؤيته حول المشهد. فعلى سبيل المثال، نشرت تنظيم "القاعدة في اليمن" بيانًا في 9 أكتوبر 2023، بعنوان "بشأن عملية طوفان الأقصى المباركة"، أشاد فيه بالهجوم، وناشد الجوار الفلسطيني بمساندة الفصائل في الداخل على خلفية كونهم الأقرب جغرافيًا إلى فلسطين. كذلك أصدرت حركة "الشباب الصومالية" بيانًا في 11 أكتوبر 2023، جاء بعنوان "تهنئة ومباركة بغزوة طوفان الأقصى"، موضحة أن المعركة مع "اليهود ليست معركة الفصائل الإسلامية في أرض فلسطين، وإنما هي معركة الأمة المسلمة كاملة".

في السياق ذاته، جاء بيان القيادة العامة لتنظيم "القاعدة" في 13 أكتوبر 2023 بعنوان "ألا نصر الله قريب" والذي أثنى على دور "المجاهدين في فلسطين" في معركة "طوفان الأقصى" مؤكداً على أن الطوفان القادم من أبطال الإسلام سينسي الصهيونيين أهوال سبتمبر، محرصاً على استهداف كل ما هو "صليبي وصهيوني وإسرائيلي في حرب مفتوحة". وبالتالي، يعكس هذا المشهد التوظيف البراجماتي للقضية الفلسطينية كقضية كبرى في العالم العربي والإسلامي، بهدف الدعاية والتجنيد، وليس بهدف الدفاع عن الأراضي الفلسطينية أو تهديد مصالح دولة الاحتلال.

2. تعاطي تنظيم "داعش" مع القضية الفلسطينية:

أوضح تنظيم "داعش" موقفه من القضية الفلسطينية بشكل جلي في العدد (22) من صحيفة "النبأ" والذي صدر في 15 مارس 2016، وفيه مقالة بعنوان "بيت المقدس قضية شرعية أولاً"، أكد فيها على أن القضية الفلسطينية لا تأتي قبل قضايا الجهاد الأخرى. إذ قال: "لننظرنا إلى أرض الواقع اليوم، لوجدناها تحكم كلها بالشرك وقوانينه، وخلال بقاع منها مكّن الله الدولة الإسلامية من إقامة الدين فيها.. بالتالي يتساوى الحكم على الجهاد في فلسطين مع غيره دون تمييز".

في أعقاب عملية "طوفان الأقصى"، جدد التنظيم الحديث عن استراتيجيته في تحرير الأراضي الفلسطينية في العدد (413) من صحيفة "النبأ" والذي صدر في 19 أكتوبر 2023، إذ جاءت الافتتاحية بعنوان "خطوات عملية لقتال اليهود"، وأوضح فيها أن الطريق لاستهداف إسرائيل يتحقق عبر مسارين؛ "أولهما، استهداف الوجود اليهودي في كل العالم أياً كان شكل هذا الوجود، وخصوصاً الأحياء اليهودية ومهاجمة السفارات اليهودية". وثانيهما، "استهداف جيوش وحكومات الدول العربية التي تمثل خطوط الدفاع الأمامية والخلفية لليهود".

يمكن فهم هذا الطرح من قبل التنظيم على خلفية أولوية الاستهداف لديه القائمة على قتال "العدو القريب"، والتي تعني محاربة الأنظمة العربية الحاكمة، وذلك في ضوء قناعته بأن "العدو القريب" أولى بالقتال، فضلاً عن أن إسقاط الأنظمة

العربية سوف يوفر له البيئة المناسبة لتأسيس خلافته المزعومة، ومن ثم التفرغ لاستهداف العدو البعيد المتمثل في الولايات المتحدة وحلفائها وعلى رأسهم إسرائيل²³. ومن ثمّ يتبنى "داعش" رؤية قائمة على استهداف الأنظمة العربية كخطوة أولى لتحرير فلسطين ثم التفرغ بعد ذلك لاستهداف إسرائيل، وذلك على خلفية مزاعمه المتعلقة بقيام الدول العربية بتقديم الدعم لإسرائيل. بعبارة أخرى، يرى التنظيم أن تحرير فلسطين سيكون ممكناً مع سقوط الأنظمة العربية الداعمة لإسرائيل.

وقد سعى تنظيم "داعش" منذ اندلاع الأحداث في غزة إلى تجنب الانخراط بشكل مباشر في الصراع، لكن هذا الطرح لا يعني عدم توظيفه لهذا المشهد من أجل بناء هياكله التنظيمية في الساحات ذات الأولوية بالنسبة له وعلى رأسها أفريقيا وآسيا، لا سيما وأن التنظيم في الوقت الحالي يعتمد على لا مركزية القيادة، الأمر الذي أتاح تمتع الأفرع الإقليمية المرتبطة به باستقلالية عملياتية، وبالتالي أصبح لهذه الأفرع أولويات عمل خاصة بها، على خلفية انتقال ثقله التنظيمي لها، مثل ولاية غرب أفريقيا، وولاية وسط أفريقيا، وولاية خراسان.

وعلى صعيد موازٍ تظل المصالح الإسرائيلية خارج إسرائيل هدفاً محتملاً للتنظيم، فعلى الرغم من وجود فجوة واسعة بين خطابه الدعائي التحريضي ضد إسرائيل، وعملياته الفعلية التي نفذها في الداخل الإسرائيلي، إلا أنه من المرجح أن يسعى لاستهداف المصالح الإسرائيلية في الخارج من أجل تحسين صورته وتقديم ذاته كمدافع عن القضية الفلسطينية²⁴. وتجدر الإشارة إلى إحباط هيئة الأمن الفيدرالي الروسي هجومًا مسلحًا على أحد المعابد اليهودية في موسكو، خططت له خلية تابعة للتنظيم في مارس 2024. كما أعلنت الولايات المتحدة في سبتمبر 2024 إحباط "هجوم إرهابي" ضد اليهود في مدينة نيويورك، كان باكستاني يعيش في كندا يخطط لشنه باسم تنظيم "داعش"، مؤكدة اعتقاله.

وبصفة عامة، تسعى التنظيمات الإرهابية إلى الاستثمار في ساحات الحروب والصراعات من أجل تعزيز نفوذها، وبالنظر إلى القضية الفلسطينية يمكن القول إن تنظيمي "القاعدة" و"داعش" عملاً على توظيف القضية من أجل استغلالها

في التجنيد دون الخراط مباشر فيها، لكن في الوقت الحالي يوفر المشهد في فلسطين محفزاً رئيسياً لتصاعد موجات من التطرف التي يمكن الاستثمار فيها من قبل كلا التنظيمين أو غيرهما، وذلك على خلفية القمع والقهر والظلم الذي مورس ضد المدنيين في قطاع غزة.

خامساً - اتجاهات مستقبلية للظاهرة الإرهابية في الإقليم

ثمة اتجاهات متعددة خاصة بمستقبل الظاهرة الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط، يمكن تناولها على النحو التالي:

1. الإرهاب المحلي مقابل العالمي:

ربما يشهد المستقبل تصاعداً للإرهاب المحلي مقابل الإرهاب العالمي، إذ مثل نجاح حركة "طالبان" في السيطرة على الحكم في أفغانستان في ضوء تبنيها مفهوم الجهاد المحلي نموذجاً ملهماً لبعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي تنصرف تداعياته إلى اتباع هذه التنظيمات الأيديولوجيا ذاتها، وذلك بعد الانتكاسات التي يعاني منها تيار الجهاد العالمي في السنوات الأخيرة. وبالتالي، تركيز نمط الاستهداف على العدو القريب بدلاً من العدو البعيد.

وقد بدأت إرهابات هذا التوجه تتبلور مع قيام "هيئة تحرير الشام" بفك ارتباطها بتنظيم "القاعدة"، إذ نجحت في ترسيخ نفسها في ديناميكيات الصراع السوري، وأصبحت في الوقت الراهن فصيلاً مهيماً في شمال غرب سوريا، كذلك تحاول حركة "الشباب" الصومالية في الوقت الحالي اتباع النهج ذاته من أجل التأكد من أنها لاعب إقليمي لا يمكن تجاوزه، إذ إن حالي "طالبان" في أفغانستان و"هيئة تحرير الشام" في محافظة إدلب السورية تثبت أن الجهاد المحلي قد يؤدي إلى بعض النجاح، حيث إنهم قد يقدمون نموذجاً أكثر استدامة للجهادية²⁵. ومن ثم يمثل هذا النموذج سيناريو قابلاً للتكرار في المستقبل القريب والمتوسط.

2. تحالفات ممتدة:

من المحتمل أن تسعى بعض المنظمات الإرهابية إلى عقد تحالفات مع فواعل أخرى من دون الدول، وقد بدأت ملامح هذا الطرح تتبلور مع تصاعد الحديث عن التقارب بين تنظيم "القاعدة في اليمن" وجماعة "الحوثي"، حيث برز على السطح الكثير من المؤشرات التي تشير إلى حدوث تقارب بين الجانبين على الرغم من اختلافاتهما الأيديولوجية، وعلى رأسها تجنب الاستهداف، والتنسيق بينهما، هذا فضلاً عن قيام "الحوثي" بتوفير الدعم اللوجستي لتنظيم "القاعدة في اليمن"، حيث لفت تقرير أممي صادر في يناير 2024 إلى قيام الأخير بإنشاء وحدة متخصصة للطائرات بدون طيار، بدعم وتدريب عملياً من الأول²⁶. ويعكس تزويد "الحوثي" التنظيم بطائرات بدون طيار، تحولاً استراتيجياً في العلاقة بينهما، ومن شأن هذا التقارب أن يحقق نوعاً من التكامل في قدراتهما²⁷.

وفي سياق متصل، ذكرت المخابرات الأمريكية في يونيو 2024 وجود تحركات لبناء تفاهمات بين جماعة "الحوثي" وحركة "الشباب" الصومالية تهدف لقيام الأولى بتوفير أسلحة للثانية، ومن شأن هذه الصفقة أن توفر لـ "الحوثيين" أموالاً لدعم حريهم في اليمن. وفي المقابل، ستعزز القدرات الهجومية لحركة "الشباب" من خلال الحصول على أنظمة أسلحة أكثر تقدماً²⁸.

كذلك، تشير تقارير حديثة إلى وجود تحالف بين حركة "الشباب" الصومالية والقراصنة؛ حيث توفر الأولى الحماية للثانية مقابل حصولها على نسبة من عائدات الفدية، ولا سيما بعد أن تراجعت الموارد المالية الخاصة بالأولى على خلفية قيام الحكومة الصومالية بمصادرة أموالها غير القانونية وتجميد حساباتها المصرفية²⁹. في المقابل، يساعد هذا التحالف على تزويد القراصنة بأسلحة متطورة، والتي يمكن الحصول عليها من خلال شبكة تهريب الأسلحة التابعة للأولى.

3. الجيل القادم من داعش:

مع الهزيمة الجغرافية لتنظيم "داعش" في العراق وسوريا، برز تحدّي جديد مرتبط بمخيم "الهول" لما يُمثل من تهديد أمني كبير، إذ يعد المخيم أكبر مخيم للنازحين في شمال شرق سوريا ويقع في مدينة "الهول" بمحافظة الحسكة بالقرب من الحدود السورية العراقية، وتصل أعداد قاطنيه إلى نحو 43 ألفاً و477 فرداً بحسب إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مارس 2024، ويضم المخيم عدداً كبيراً من اللاجئين العراقيين والسوريين، بجانب عائلات وأسرى التنظيم في مكان واحد، ما انصرف إلى صعوبة تطبيق العزل الفكري بينهم، وبالتالي ساهم في زيادة معدلات التطرف داخل المخيم.

وتتصاعد خطورة المخيم على خلفية تواجد عشرات الآلاف من الأطفال، بعضهم وُلد في كنف تنظيم "داعش"، وبعضهم وُلد لأبناء عناصر ينتمون للتنظيم. وقد كشف الجنرال "مايكل كوريللا" قائد القيادة المركزية للقوات الأمريكية "سنتكوم"، في نهاية عام 2022، عن وجود أكثر من 25 ألف طفل في المخيم معرضين لخطر التلقين العقائدي³⁰.

إذ يمثل هؤلاء الأطفال الجيل القادم من كوادر وقيادات التنظيم، وذلك في ضوء تعرضهم للفكر الداعشي المتطرف من قبل أمهاتهم بهدف الحفاظ على أيديولوجيا التنظيم. ولا يمكن إغفال أن استمرار وضع المخيم على ما هو عليه، حيث الاكتظاظ السكاني، وسوء الظروف المعيشية، وانعدام سبل الرعاية الصحية، وأعمال الشغب المستمرة، وانتشار الخطاب التحريضي المتطرف، سوف يوفر بيئة خصبة لإعادة إنتاج "داعش" مرة أخرى.

4. الإرهاب والذكاء الاصطناعي:

مع التطورات التي شهدتها الذكاء الاصطناعي، وبروز نماذج أكثر تطوراً كأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل تشات جي بي تي ChatGPT، الذي أتاح إمكانيات واسعة، ظهرت العديد من المخاوف الأمنية حول احتمالية سعي تلك التنظيمات إلى الاستفادة من هذه الأدوات من أجل تعزيز عملياتها وتوسيع نشاطها ونشر أفكارها.

وفي الوقت الحالي تستخدم التنظيمات الإرهابية الذكاء الاصطناعي التوليدي في نشر الدعاية، سواء الصور أو مقاطع الفيديو أو مقاطع الصوت المزيفة، بسهولة أكبر وبشكل شبه فوري وبلغات متعددة، مما يسمح لتلك التنظيمات بنشر الفوضى والاضطراب من خلال المعلومات المضللة.³¹

وفي المستقبل قد يتزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بصورة أكبر، فمن المحتمل أن يلعب دورًا هامًا في التجنيد، حيث يمكن لروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التفاعل مع الأشخاص المستهدفة من خلال تزويدهم بمعلومات مخصصة بناءً على اهتماماتهم ومعتقداتهم³²، فتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي بإمكانها تعزيز قدرة التنظيمات الإرهابية على الوصول إلى الأفراد المتعاطفين مع قضيتهم أو الأفراد الذين لديهم نقاط ضعف يمكن استغلالها بما يسهل من فاعلية التجنيد.³³

ختامًا، مثلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول كبرى في الظاهرة الإرهابية على صعيد النشاط وعلى صعيد المكافحة، حيث تم اتخاذها ذريعة لتحقيق أهداف سياسة تحت غطاء الحرب على الإرهاب، وبعد عشر سنوات من توظيف الظاهرة جاءت الثورات العربية، لتفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية من أجل إيجاد مساحات واسعة لنشاطها ما انعكس على تهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي. ومن المرجح أن تمثل الحرب في غزة محفزاً رئيسياً لتصاعد موجات من التطرف والعنف، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الظاهرة الإرهابية على خلفية توظيف التنظيمات الإرهابية لتلك الأحداث.

ويمكن القول إن نشاط تلك التنظيمات في الإقليم مرتبط باستمرار محفزات نشاطها المتمثلة في حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف التمكين الاقتصادي، وانتشار الخطاب الديني المتطرف، بجانب تنامي حالات توظيف الطائفية، وتصاعد التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة، ومن ثم لا يمكن الحديث عن إقليم بلا إرهاب بمعزل عن سياسات شاملة لا تقتصر على علاج نتائج الظاهرة الإرهابية فقط، بل تمتد أيضًا إلى معالجة جذورها وأسبابها الرئيسية.

قائمة المراجع:

1. Steven E. Schier, High Risk and Big Ambition, the Presidency of George W. Bush,) U.S.A: University of Pittsburg Press, 2004(, p196.
2. Daniel L. Byman, "Will ISIS and al-Qaida always be rivals?," Brookings, 27May 2016 <https://www.brookings.edu/articles/will-isis-and-al-qaida-always-be-rivals/>
3. Daniel L. Byman, "Will ISIS and al-Qaida always be rivals?," Op.Cit.
4. Aureo de Toledo Gomes, Michelle Mitri Mikhael, "Terror or Terrorism? Al-Qaeda and the Islamic State in Comparative Perspective," Brazilian Political Science Review, vol. 12, no. 1, 2018<https://www.redalyc.org/articulo.oa?id=394357143003>
5. "الإرهاب ظاهرة ديناميكية... وتحدي مستمر"، إصدار خاص، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019.
6. حسن أبو طالب، الموقف المصري إزاء الأزمة تسوية الأزمة اليمنية والتصعيد في البحر الأحمر، الملف المصري، العدد 114، فبراير\ مارس 2024، ص 15-19
7. Asfandyar Mir, Colin P. Clarke, "Making Sense of Iran and al-Qaeda's Relationship", The Law fare Institute, 21 March 2021 <https://www.lawfaremedia.org/article/making-sense-iran-and-al-qaedas-relationship>
8. Muhammad Fraser-Rahim, and Mo Fatah, In Somalia, "Iran Is Replicating Russia's Afghan Strategy," Foreign Policy, 17 July 2020 <https://foreignpolicy.com/2020/07/17/iran-aiding-al-shabab-somalia-united-states/>
9. توقعات 2021، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021، ص - 241 231
10. Thirty-fourth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734 (2024) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations, 22 July 2024 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/191/91/pdf/n2419191.pdf>
11. Jim Muir, "Islamic State: Raqqa's loss seals rapid rise and fall," BBC, 17 October 2017<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-35695648>
12. Thirty-fourth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734 (2024) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, Op.Cit.
13. "انصار الشريعة في ليبيا... إلى أين؟"، الشرق الأوسط، 25 يونيو 2017 <https://aawsat.com/home/article/960496/%C2%A B%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F>
14. تقى النجار، داعش ليبيا: لا يزال التهديد مستمرًا، المرصد المصري، 26 يونيو 2020 <https://marsad.ecss.com.eg/33552>
15. Thirty-fourth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734 (2024) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, Op.Cit.
16. Andrea Carboni; Matthias Sulz, "The Wartime Transformation of AQAP in Yemen," ACLED, 14 December 2020 <https://acleddata.com/2020/12/14/the-wartime-transformation-of-aqap-in-yemen/>
17. Thirty-third report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2610 (2021) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations, 29 January 2024.
18. Brian M. Perkins, "Clashes Between Islamic State and AQAP Emblematic of Broader Competition," The Jamestown Foundation, 2 October 2018<https://debriefer.net/en/news-3766.html>
19. تقى النجار، "تأثير حركة الشباب الصومالية على أمن البحر الأحمر"، أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، 4 (1)، 2024، ص 1-22
20. "Treasury Designates Senior ISIS-Somalia Financier," U.S. Department of the Treasury, July 27 2023<https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1652>
21. "Thirty-fourth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734(2024)concerningISIL(Da'esh),Al-Qaidaandassociatedindividualsandentities,"Op.Cit,p20

22. Thirty-fourth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2734 (2024) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, Op.Cit.
23. تجدر الإشارة إلى أن التنظيم يحاول الجمع بين استراتيجية قتال "العدو القريب"، واستراتيجية قتال "العدو البعيد"، لكن تظل الأولوية لاستهداف "العدو القريب".
24. تقى النجار، أولويات الاستهداف: لماذا غابت إسرائيل عن أجندة "داعش"؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 أبريل 2024. <https://ecss.com/eg/44805>
25. Barak Mendelsohn, On the Horizon: The Future of the Jihadi Movement, Combating Terrorism Centre, March 2023 <https://ctc.westpoint.edu/on-the-horizon-the-future-of-the-jihadi-movement/>
26. Thirty-third report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2610 (2021) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations, 24 January 2024.
27. - تقى النجار، "قاعدة اليمن" والحوثي: بين "التخادم المصلحي" و"المشتركات الأيديولوجية"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 18 سبتمبر 2024 <https://trendsresearch.org/ar/insight/%d9%82%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%ab-%d9%8a-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%af%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5/>
28. Katie Bo Lillis, "Kylie Atwood and Natasha Bertran, US intelligence assesses Houthis in Yemen in talks to provide weapons to al-Shabaab in Somalia, officials say," CNN, 11 June 2024 <https://edition.cnn.com/2024/06/11/politics/us-intelligence-houthis-al-shabaab/index.html>
29. - حركة الشباب توسع قبضتها باتفاقها مع قرصنة الصومال على حمايتهم، منتدى الدفاع الأفريقي، 12 مارس 2024 <http://surl.li/wijjbb>
30. إيجاز صحفي هاتفى مع الجنرال مايكل كوربلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، 22 ديسمبر 2022. <https://www.state.gov/translations/arabic/%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B1%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A>
31. "Considerations of the Impacts of Generative AI on Online Terrorism and Extremism," GIFCT, 20 September 2023 <https://gifct.org/wp-content/uploads/2023/09/GIFCT-23WG-0823-GenerativeAI-1.1.pdf>
32. Gabriel Weimann, Alexander T. Pack, Rachel Sulciner, Joelle Scheinin, Gal Rapaport, and David Diaz, "Generating Terror: The Risks of Generative AI Exploitation," Combating Terrorism Centre, January 2024 <https://ctc.westpoint.edu/january-2024/>
33. Priyank Mathur, Clara Broekaert, Colin P. Clarke, "The Radicalization (and Counter-radicalization) Potential of Artificial Intelligence," The International Centre for Counter-Terrorism, 1 May 2024 <https://www.icct.nl/publication/radicalization-and-counter-radicalization-potential-artificial-intelligence>

خيارات مفتوحة: قضايا المياه في إقليم الشرق الأوسط بين التعاون و"الأمننة"

8

محمد عبد الرازق*

* باحث أول ونائب مدير وحدة المرصد المصري المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”يعتمد مستقبل المياه في الإقليم على نمط تعاطي دول المنبع مع الصراع على الموارد المائية من حيث الميل إلى التعاون مع دول المصب والوصول إلى حلول وسطى تحقق مصالح جميع الأطراف وفقاً لمبادئ القانون الدولي المنظمة للأضرار العابرة للحدود وخاصة مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول وعدم الإضرار وحسن النوايا. وتشير تقديرات إلى أن زيادة حدة التنافس والصراع على الموارد المائية من شأنها أن تدفع الدول المعنية بتغليب التعاون وتفضيله على الحلول العنيفة أو الصراعية للقضايا الخاصة بالمياه، وحتى في ظل الارتفاع المحتمل في الصراعات الاجتماعية والعنف يمكن للمياه أن تكون جسراً للمفاوضات السلمية بدلاً من أن تكون محفزاً أو سلاحاً للحرب“

المقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر ندرة في المياه في العالم، بما يجعلها تحت ضغط مائي مرتفع سيزداد حدة خلال السنوات المقبلة. وبينما تؤثر العديد من العوامل في وفرة المياه في الدول العربية ويضعها تحت طائلة الشح المائي مثل: تغير المناخ، والجفاف، والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية، والاستهلاك غير المستدام للمياه الجوفية؛ فإن حقيقة أن نحو ثلثي إمدادات المياه العذبة الآتية إلى الدول العربية تنبع بالأساس من خارجها¹ تظل من أحد أهم المؤثرات والأسباب الدافعة إلى الشح المائي في الدول العربية. وإذا ما وضعت هذه الحقيقة جنباً إلى جنب مع طغيان النهج غير التعاوني على العلاقات بين الدول المتشاركة في الأنهار العابرة للحدود، وخاصة بين دول المنبع ودول المصب، يصبح مصطلح الأمن المائي بأبعاده المختلفة من أهم العوامل المؤثرة في الأمن متعدد الأبعاد في منطقة الشرق الأوسط، ويفاقم من التحديات التي تواجهها المنطقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيّما وأن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أنه بحلول عام 2030 ستتنخفض كمية المياه المتاحة للفرد سنوياً إلى ما دون عتبة ندرة المياه المطلقة البالغة 500 متر مكعب للفرد سنوياً، وهي تقديرات تستند بشكل رئيس إلى تأثيرات العوامل المناخية والاستخدامات المختلفة للمياه في وفرتها دون الوضع في الحسبان التأثيرات المختلفة والمركبة لإنشاء السدود في منابع الأنهار العابرة للحدود أو عدم التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة. ومن ثمّ فإن تفاقم العديد من العوامل المسببة لندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديداً غير مسبوق للأمن المائي الإقليمي² الذي يُعرّف بأنه "توافر كمية ونوعية مقبولة من المياه للصحة وسبل العيش والنظم البيئية والإنتاج، إلى جانب مستوى مقبول من المخاطر المرتبطة بالمياه على الناس والبيئات والاقتصادات". ذلك علاوة على التوترات الناتجة عن الانفراد في إدارة الموارد المائية المشتركة وكونها تهديداً للسلم والاستقرار الإقليميين. ويناقد هذا الفصل واقع قضايا المياه في منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على المنطقة العربية من زاوية الأنهار العابرة للحدود، بدراسة حالة أنهار النيل ودجلة والفرات والأردن، وخلفياته ومسبباته، فضلاً عن محاولة استشراف تطوره، وصولاً إلى تحديد تأثيرات هذه الحالات في الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً - واقع مضطرب وسياقات معقدة

يتمحور المشهد الحالي لإدارة المياه في أحواض أنهار النيل والأردن ودجلة والفرات حول غلبة الطابع الصراعي على الأدوات التعاونية ما بين الدول المشتركة في هذه الأنهار العابرة للحدود، وذلك على الرغم من أن هذه الأدوات والسبل التعاونية من شأنها تحقيق المنافع الكاملة لكل الأطراف، على أساس الإدارة المتكاملة لموارد المياه المستندة إلى مبادئ العدالة والانتفاع المنصف وفقاً للقانون الدولي للمياه³. وبناءً على ذلك يمكن تناول المشهد الحالي في هذه الأنهار على النحو التالي:

1. نهر النيل:

يمثل نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر التي تعتمد بنسبة 96,4% على إمدادات مياه نهر النيل، وهي أعلى نسبة اعتماد بدول حوض النيل¹، ويشكل كل من مصر والسودان ما يقرب من 90% من عمليات سحب المياه السنوية من نهر النيل.

وتوجد الكثير من الوثائق التي تشكل أساساً قانونياً لحقوق مصر التاريخية المكتسبة في مياه النيل، وهي بروتكول روما عام 1891 بين المملكة المتحدة وإيطاليا بوصفهما المستعمرين لمصر وإثيوبيا وينص على التعهد بعدم تشييد أي أعمال على نهر عطبرة قد تعدل تدفقه إلى النيل". والاتفاق بين المملكة المتحدة -القوة المستعمرة لمصر- وإثيوبيا عام 1902 وتنص على التزام إثيوبيا بعدم تشييد أي أعمال عبر النيل الأزرق من شأنها توقف تدفق مياهها إلى النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان. واتفاق 1906 بين المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا التي تنص على سلامة إثيوبيا وحماية مصالح المملكة المتحدة ومصر في حوض النيل وخاصة فيما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده⁴. اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا -بالنيابة عن السودان- وكينيا وتنزانيا وأوغندا عام 1929 والتي جرى خلالها الاتفاق على ألا تقام أعمال ري أو توليد طاقة أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو البحيرات التي ينبع منها النيل في السودان بغير اتفاق مع الحكومة المصرية، وقدر حق مصر بـ48

مليار متر مكعب سنويًا. واتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لعام 1959 بين مصر والسودان، بحيث يوزع صافي الفائدة من بناء خزان السد العالي بأسوان على كلا البلدين بواقع 14,5 مليار مكعب لمصر و7,5 مليارات متر مكعب للسودان، يضافان إلى حق الدولتين المكتسب بواقع اتفاقية 1929، ليصبح نصيب مصر 55,5 مليار متر مكعب ونصيب السودان 18,5 مليار متر مكعب. وكذلك الالتزامات الناشئة عن اتفاقية 1991 بين مصر وأوغندا، والتي تعهدت الأخيرة بموجبها بتمرير التصرفات الطبيعية للمياه طبقًا للمعدلات المعمول بها وقت الاتفاق وأن التصرف المستخدم للقوى الكهربائية ينبغي أن يكون متوافقًا مع التصرف الطبيعي ومراجعة مصر قبل اتباع أي سياسات مائية من شأنها أن تؤثر في احتياجات مصر المائية. ثم اتفاق القاهرة لعام 1993 بين مصر وإثيوبيا والذي تعهدت بموجبه الأخيرة بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل⁶.

وعلى الرغم من ذلك، تجادل إثيوبيا بأن هذه الاتفاقيات غير ملزمة، وانخرطت بشكل قوي في الالتفاف حول هذه الاتفاقيات والمعاهدات وتكوين إطار قانوني بديل يتمثل في الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل "اتفاقية عنيتيبي" التي وقعتها إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي في مايو 2010 لاقتسام موارد النيل بشكل ينهي الحصص التاريخية لكل من مصر والسودان، ثم انضم جنوب السودان إلى الاتفاقية في يوليو 2024⁷. فقد لعبت المصالح المتضاربة بين دول حوض النيل دورًا مهمًا في عرقلة إنشاء اتفاقية إطارية جديدة وعادلة بشأن نهر النيل. وأصررت القاهرة والخرطوم على حقوقهما في الانتفاع كما في الاتفاقيات التاريخية، وردت دول المنبع بفكرة "الاستخدام العادل والمعقول" للمياه كبديل لتحديد الحقوق العادلة أو تخصيصات استخدام المياه⁸.

وقد أدى بناء سد النهضة الإثيوبي وملؤه اللاحق -دون الاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد- إلى وضع أهداف أمن الطاقة في إثيوبيا على خلاف مع الحاجة الماسة لمصر والسودان لموارد مياه النيل⁹. وعلى الرغم من الإعلان الإثيوبي المنفرد في أبريل 2011 عن بناء سد النهضة دون موافقة دولتي المصب (مصر والسودان)،

انخرطت الدولتان في مفاوضات مكثفة مع الجانب الإثيوبي بهدف التوصل إلى اتفاق شامل وملزم لملء وتشغيل السد بما يضمن حق أديس أبابا في التنمية ويضمن حق القاهرة والخرطوم في مياه النيل الذي يمثل شريان الحياة لكليهما، وهو الأمر الذي اتفقت عليه البلدان الثلاثة في إعلان المبادئ حول مشروع السد في مارس 2015؛ حيث اعترفت دولتا المصب بحق إثيوبيا في التنمية الاقتصادية من خلال توليد الطاقة من السد بوصفه الغرض من إنشائه، واعترفت إثيوبيا باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدام نهر النيل. واتفقت الدول الثلاث على التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة وحسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، والتعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها¹⁰.

وعقدت الدول الثلاث عشرات الجولات التفاوضية بهدف تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها، إلا أن جميعها قد قوبل بالمماطلة من جانب إثيوبيا والإصرار على التحرك المنفرد في ملء سد النهضة وتشغيله، وهو ما انتهى بإعلان مصر في ديسمبر 2023 إنهاء المسار التفاوضي حول سد النهضة بين الدول الثلاث والاحتفاظ بحقها للدفاع عن أمنها المائي والقومي؛ نظراً لاستمرار ذات المواقف الإثيوبية الراضية عبر السنوات الماضية للأخذ بأي من الحلول الفنية والقانونية الوسط التي من شأنها تأمين مصالح الدول الثلاث، وتماديها في النكوص عما تم التوصل إليه من تفاهات ملبية لمصالحها المعلنة؛ حيث تتخذ إثيوبيا المفاوضات كغطاء لتكريس الأمر الواقع على الأرض، والتفاوض بغرض استخلاص صك موافقة من دولتي المصب على التحكم الإثيوبي المطلق في النيل الأزرق بمعزل عن القانون الدولي¹¹.

2. نهرا دجلة والفرات:

ينبع نهرا دجلة والفرات من المناطق الجبلية في شرق تركيا ويتغذيان جزئياً من جبال زاغروس في إيران. وعقب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وقعت فرنسا وبريطانيا المستعمرتان لسوريا والعراق على التوالي عددًا من الاتفاقيات مع تركيا لمنعها من السيطرة على المياه من جانب واحد، واستندت إلى

مبادئ حسن الجوار. ومن أهم هذه الاتفاقيات معاهدة لوزان عام 1920 ومعاهدة السلام بين تركيا وحلفائها عام 1929 والمعاهدة الفرنسية التركية عام 1930 ومعاهدة الصداقة وخطوط حسن الجوار بين تركيا والعراق عام 1946، والبروتوكول السوري التركي عام 1987¹². ولكن رغم ذلك لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق متعدد الأطراف بين الدول الثلاث بشأن مياه النهرين¹³.

ونتيجة لذلك، يواجه العراق وسوريا أزمة مائية خطيرة بسبب انخفاض كميات وتدهور نوعية المياه الواردة من نهر دجلة والفرات، وذلك خاصة بالنسبة للعراق؛ إذ يوفر النهران أكثر من 98٪ من احتياجات العراق من المياه للأغراض المختلفة¹⁴. وكما هو الحال بالنسبة لنهر النيل، فإن مرد ذلك كله هو التصرف المنفرد من دول المنبع وهي تركيا وإيران بإقامة سدود على مجرى النهرين؛ حيث سعت أنقرة إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول والذي يتضمن بناء 32 سدًا على النهرين بنت بالفعل 22 سدًا منها¹⁵، ومنها سد إيسو على نهر دجلة الذي بدأ مله في أغسطس 2019¹⁶، ويعد ثاني أكبر السدود التركية حجمًا بعد سد أتاتورك ورابعها من حيث توليد الكهرباء، وبدأ تشغيله وتوليد الكهرباء منه بطاقته الكاملة في ديسمبر 2020¹⁷. وتزعم تركيا أنها من أصل 50 مليار متر مكعب من تدفق المياه السنوي (حوالي 30 مليار متر مكعب من الفرات، و20 من دجلة)، لا تحتاج إلى أكثر من 17 مليار متر مكعب لمشاريعها الخاصة (حسب تقديرات وقت إنشاء سد أتاتورك في تسعينيات القرن العشرين، والذي عمدت تركيا وقت ملئه إلى بإغلاق تدفق نهر الفرات لمدة شهر)¹⁸.

وأدى إنشاء هذه السدود إلى خفض معدل واردات العراق من مياه النهرين من 79,6 مليار متر مكعب من المياه في الفترة من 1933 حتى 1971 إلى 48,5 مليار متر مكعب في الفترة من 1999 حتى 2021، مع توقعات بانخفاضها إلى ما دون 20 مليار متر مكعب¹⁹. الأمر ذاته بالنسبة لسوريا، حيث انخفضت تدفقات المياه إليها من نحو 15,5 مليار متر مكعب عام 1987 إلى نحو 6,2 مليار متر مكعب فقط²⁰. كما سعت إيران، التي تسهم في نظام نهر دجلة والفرات بروافد تنبع من داخل حدودها، إلى تنفيذ مشاريع بناء السدود التي أدت إلى تقليل تدفق الروافد إلى نظام النهر بشكل أكبر²¹، كما 4

روافد لنهر دجلة بشكل كامل²². ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون مشكلة إمدادات المياه بنهري دجلة والفرات أكثر حدة في المستقبل؛ إذ تشير تقديرات إلى أن تصريفات دجلة والفرات ستستمر في الانخفاض وأن يجف النهران تمامًا بحلول عام 2040²³.

3. نهر الأردن:

تشارك كل من الأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل في ضفاف نهر الأردن الذي ينبع من أربعة مجاري رئيسية هي نهر اللدان ونهر بانياس اللذين ينبعان من سوريا ويمران بالأراضي الفلسطينية المحتلة، ونهر براغيث ونهر الحاصباني اللذين ينبعان من جنوب لبنان ويمران بالأراضي المحتلة مروراً ببحيرة طبريا حيث يشترك مع نهر اليرموك الذي يعد أهم روافد نهر الأردن على الإطلاق²⁴، ووصولاً إلى البحر الميت²⁵. وتبلغ المساحة الإجمالية لحوض نهر الأردن نحو 18500 كم، يقع 40٪ في الأردن و37٪ في إسرائيل، و10٪ في سوريا، و9٪ في الضفة الغربية و4٪ في لبنان. إن حوض نهر الأردن العلوي، الواقع إلى الشمال من بحيرة طبريا، يسهم بمعظم المياه، في حين يسهم حوض نهر الأردن السفلي، الذي يمثل 40٪ من حوض نهر الأردن بالكامل، بإسهام أقل بكثير²⁶.

كانت مسألة تقاسم مياه النهر أمراً خلافياً بين الدول المشتركة في النهر، وخاصة بين الأردن وإسرائيل. وفي عام 1951، أعلن الأردن عن خطته لتحويل جزء من نهر اليرموك عبر قناة الغور الشرقي لري منطقة الغور الشرقي في وادي الأردن. ورداً على ذلك، بدأت إسرائيل في بناء ناقل المياه الوطني في عام 1953. وفي عام 1964، افتتح الناقل الوطني للمياه وبدأ في تحويل المياه من وادي نهر الأردن، مع وضع خطة لبدء تحويل منابع نهر الأردن²⁷؛ مما أدى إلى سيطرة إسرائيلية غير متنازع عليها على نهر الأردن وحوض المياه الجوفية في الضفة الغربية²⁸، وقد تحقق ذلك بالاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان والضفة الغربية ورفض الانسحاب إلى حدود ما قبل 1967 حيث منحها ذلك تأمين الوصول إلى المياه في الضفة ومنع العرب من تحويل منابع نهر الأردن وإبقاء السيطرة على نصف طول نهر اليرموك مقارنة بـ 10 كيلو متراً فقط قبل الحرب²⁹، وتشير تقديرات إلى أن نحو 80٪ من الموارد المائية الطبيعية

في حوض نهر الرदन تقع تحت السيطرة الإسرائيلية منذ حرب 1967 والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان³⁰. وربط بعض الخبراء كذلك بين الهجمات الإسرائيلية على لبنان برغبة إسرائيل في الاستيلاء على حوضي الليطاني والحاصباني³¹. وعلاوة على ذلك، تتسبب إسرائيل في تلويث الروافد الدنيا لنهر الأردن بالنفايات الزراعية والصناعية، ذلك جنباً إلى جنب مع التوسع الاستيطاني المستمر في الأراضي المحتلة الذي من شأنه -إلى جانب قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية التاريخية- استخدام المزيد من المياه من نهر الأردن³².

نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994 "اتفاقية وادي عربة" على اتفاق الطرفين بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها. وأن الطرفين يتعهدان على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأي شكل من الأشكال³³. ووفقاً لملاحق المعاهدة، فإن 35 مليون متر مكعب فقط من المياه، بالإضافة إلى ما تم تخزينه خلال فصل الشتاء في بحيرة طبريا، يتم إطلاقها سنوياً إلى الأردن، في حين يتم إطلاق كميات أخرى من المياه من الجانب الأردني إلى وادي عربة الجنوبي في إسرائيل³⁴. كما جرى الاتفاق على التعاون في أن يحصل الأردن على 50 مليون متر مكعب إضافية سنوياً. ووقعت تل أبيب وعمّان لاحقاً اتفاقية أخرى يحصل الأردن بموجبها على 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه سنوياً، ليصل إجمالي ما يحصل عليه من إسرائيل إلى 100 مليون متر مكعب³⁵. وفي ديسمبر 2013 وقّعت اتفاقية ثلاثية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل لمشروع قناة البحرين (الميت، والأحمر)، بهدف تزويد تل أبيب عمّان بنحو 30 مليون متر مكعب سنوياً من المياه من بحيرة طبريا، في حين يتولى الأردن تسليم الكمية نفسها من المياه المحلاة التي يتم ضخها من العقبة إلى منطقة صحراء النقب في إسرائيل³⁶. ثم وقع الأردن وإسرائيل اتفاقاً في أكتوبر 2021 لشراء 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه، والذي عُدد تمديداً للاتفاقية الموقعة سابقاً بهذا الشأن³⁷، وفي نوفمبر من العام نفسه وقع الأردن وإسرائيل والإمارات إعلان نوايا يهدف إلى تعزيز إنتاج الكهرباء النظيفة وتحلية المياه؛ حيث يصدر الأردن لإسرائيل طاقة شمسية كهروضوئية في مقابل تزويد إسرائيل الأردن نحو 200 مليون متر مكعب من المياه³⁸.

إلا أن التنفيذ اللاحق لهذه الاتفاقيات التعاونية لم يكن على القدر المتفق عليه من التعاون، فاتفاقية قناة البحرين انتهت بسبب عدم الاتفاق اللاحق بين أطراف المشروع³⁹. والاتفاقية الثلاثية للمياه مقابل الكهرباء توقف تنفيذها جرّاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" والمواقف الأردنية الراضة لهذا العدوان⁴⁰، وهو السبب ذاته الذي يعرقل تمديد اتفاقية إمداد الأردن بـ 50 مليون متر مكعب إضافية⁴¹.

أما بالنسبة لفلسطين، فقد أدت عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية الفاشلة إلى حالة تظل حصة المياه التي يمكن للفلسطينيين الوصول إليها أقل بشكل غير متناسب من حصة المستوطنين اليهود الذين يعيشون داخل الأراضي نفسها⁴². فنظراً لعدم التوازن في القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن التعاون الذي تم تحديده في اتفاقيات أوسلو والذي لا يزال يشكل وصول الفلسطينيين إلى المياه اليوم لم يخدم سوى المساعدة في إخضاع الفلسطينيين وتمكين الهيمنة الإسرائيلية. ويتجلى هذا في اعتماد الفلسطينيين الكامل على إسرائيل فيما يتعلق بإمداداتهم من المياه. فالفلسطينيون غير قادرين على الوصول إلى مواردهم المائية دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات الإسرائيلية وغير قادرين على بناء البنية الأساسية لإمدادات المياه وتوزيعها والاستثمار فيها دون تصاريح من إسرائيل، والتي غالباً ما تحجبها⁴³؛ إذ تعد لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية التي تشكلت بناءً على اتفاقية أوسلو أداة للهيمنة الإسرائيلية أكثر منها أداة للتعاون⁴⁴. وحتى اليوم، لا يتمتع الفلسطينيون بالقدرة على الوصول إلى نهر الأردن، ولا يتمتعون إلا بقدر محدود من القدرة على الوصول إلى طبقات المياه الجوفية تحت الضفة الغربية⁴⁵.

وبشكل عام، يمكن القول إن إسرائيل منذ إنشائها سعت إلى ترسيم الحدود المائية المحاذية للحدود الأمنية والجغرافية، كما خاضت حروباً للسيطرة على المياه لانتزاعها من الدول العربية، فضلاً عن استخدامها للمياه لفرض شروطها على دول المنطقة الأخرى، وحرمانها من ضروريات الحياة والتنمية⁴⁶.

ثانياً - عوامل ومسببات مشتركة

يمكن إرجاع أسباب هذا المشهد والواقع المعقد في أحواض الأنهار الأربعة إلى مجموعة من العوامل المشتركة التي تخيم بشكل أساسي على تعامل دول المنبع مع هذه الأنهار، وذلك على النحو التالي:

1. تصور السيادة:

ينبع جزء كبير من المشكلات المتعلقة بالأنهار الأربعة من تعامل دول المنبع مع هذه الأنهار من منطلق السيادة الوطنية على الأنهار التي تنبع من أراضيها؛ حيث تتصور أن لديها قوة متفوقة في تدفقات المياه، وتستخدم المياه التي تنبع من أراضيها لحشد المزيد من القوة⁴⁷. يضاف إلى ذلك إيلاء هذه الدول على منبع الأنهار الأهمية المطلقة لمشاريعها التنموية الخاصة على حساب دول المصب، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات بناء السدود التركية على نهري دجلة والفرات، على اعتبار أن موارد المياه والأراضي الرئيسية لهذه المشروعات تقع في تركيا وليس خارجها وهي تهدف إلى استخدامها على النحو الأمثل لمصالحها، ورغم احتياجها المتنامي للمياه فإنها ستستمر في "تصدير بعض مياهها إلى الدول المجاورة"⁴⁸. وهو التصور الذي عبر عنه على سبيل المثال تصريح رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميريل عام 1992 وقت افتتاح سد أتاتورك: "لا يمكن لسوريا ولا العراق أن تطالبا بأي أنهار تركية، كما لا يمكن لأنقرة أن تطالب بنفطها. هذه مسألة سيادة؛ الموارد المائية هي لتركيا والموارد النفطية لهم، نحن لا نقول إننا نشاركهم مواردهم النفطية وهم لا يستطيعون أن يقولوا إنهم يشاركوننا مواردنا المائية"⁴⁹. وبالتالي تؤكد تركيا أن لها حق السيادة المطلقة على الموارد المائية لنهري دجلة والفرات⁵⁰، بحيث لا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على النهيرين مشكلات دولية⁵¹.

وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل. حيث ترى إثيوبيا أن السد هو مسألة سيادة، وأنه محاولة لتحقيق الاستخدام العادل والمعقول لنهر النيل والأنهار الأخرى التي تسهم في النيل من إثيوبيا بإجمالي 85% من تدفقه⁵²

؛ أي أنها ترى أنها مجرد أن النيل ينبع من أراضيها فلها حق التصرف فيه، وهو ما عبرت عنه بالقول إن لها الحق القانوني والسيادي في استخدام مياه النيل⁵³، وأن استكمال مشروع السد هو مسألة ضمان سيادة البلاد⁵⁴. ولذلك بعد التوصل إلى صيغة اتفاق مقبولة من جميع الأطراف (مصر والسودان وإثيوبيا) بعد المفاوضات التي استضافتها العاصمة الأمريكية واشنطن في فبراير 2020 برعاية من الولايات المتحدة والبنك الدولي، تراجعت إثيوبيا عن الموافقة على هذا الاتفاق بدعوى أن أحكامه ستشكل انتهاكاً لسيادتها⁵⁵. ومع ذلك، فإن مفهوم "السيادة" على مورد طبيعي مشترك ليس له مكان في قانون المياه العذبة الدولي⁵⁶. وهي استراتيجية تعطي الأولوية للانتصارات في الأمد القريب والسيادة على التعاون المستدام⁵⁷.

2. التهرب من وجود التزام قانوني:

يعكس تعامل دول المنبع في أحواض أنهار النيل ودجلة والفرات والأردن الحرص على عدم الوصول إلى التزام قانوني شامل للتعامل مع هذه الأنهار الدولية أو العابرة للحدود؛ لبقاء ما تتصوره هذه الدول من سيادة وطنية على الأنهار والانتقاص من حق دول المصب في الاستفادة من الموارد المائية للأنهار كحق طبيعي مكتسب لها. ويتضح هذا الأمر في نهجين أساسيين؛ الأول: هو التشكيك في الاتفاقيات التاريخية المبرمة بشأن التعاون والتشارك في الموارد المائية للأنهار على النحو الذي تمارسه إثيوبيا، أو الحيلولة دون وصول المفاوضات بين الدول المشتركة في حوض النهر إلى اتفاق قانوني شامل وملزم ينظم الاستفادة من موارده المائية، وهو الأمر الذي تمارسه الدول الثلاث الرئيسية محل الدراسة وهي تركيا وإسرائيل وإثيوبيا.

فيما يتعلق بالنهج الأول: تشكك إثيوبيا في الاتفاقيات التاريخية التي تؤكد الحق التاريخي المكتسب لدولتي المصب مصر والسودان في مياه النيل وتحدد حصتهما التاريخية في هذه المياه، بدعوى أن هذه الاتفاقيات قد أبرمت إبان الاستعمار ومن ثم تعد غير ملزمة لها وخاصة اتفاقيتي عام 1929 و1959. في حين أن هذا التصور يلحق به نقدان؛ الأول أن هذه الاتفاقيات كانت تتعلق أساساً بالحدود ومناطق النفوذ وتضمنت مادة واحدة لتأمين حق مصر كدولة مصب، وهذا هو السبب الذي من

أجله حرصت اتفاقية فيينا الخاصة بالتوارث في مجال المعاهدات الدولية عام 1978 على عدم المساس بحقوق الدول النهرية بسبب التوارث الدولي. أما النقد الثاني فهو أن إثيوبيا قد تعاقدت بمحض إرادتها في عدد من هذه الاتفاقيات لم تكن فيها دولة محتلة، وأحدث هذه الاتفاقيات اتفاقية 1993 مع مصر⁵⁸.

أما النهج الثاني: فهو تشترك فيه الدول الثلاث، فعلى الرغم من أن موضوعات دبلوماسية المياه تشكل جوهر المناقشات والمحادثات المتعلقة بضرورة بناء السلام والتعاون بين البلدان وخاصة فيما يتعلق بالأنهار العابرة للحدود، فإن جميع المحاولات التي جرت في إطار هذا المسار لم تحقق نجاحاً في التوصل إلى إدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة، وسيجعل الغياب المطول لإطار مشترك لإدارة المياه من الصعب التصدي بشكل جماعي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشديدة التي يمكن أن تنشأ في هذا المنظور⁵⁹.

فبالنسبة لنهري دجلة والفرات، انخرطت كل من تركيا وسوريا والعراق في مفاوضات خلال أكثر من حقبة تاريخية على المستويين الثنائي والجماعي بهدف التوصل إلى ترتيبات قانونية لإدارة الموارد المائية للنهرين، وتم بالفعل جراء ذلك التوصل إلى تفاهات واتفاقيات قانونية ولكن جميعها اتسمت بأنها كانت مؤقتة ولم تكن مستدامة، مثل البروتوكول التركي السوري للتعاون الاقتصادي عام 1987، وبروتوكول المياه السوري العراقي عام 1989، وقد فشل كلاهما في تضمين المكونات الأساسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وهي تبادل بيانات الموارد المائية والأراضي وإدارة جودة المياه وحماية البيئة وإشراك أصحاب المصلحة، وكذلك أخفقتا في معالجة التقلبات في التدفق في فترات الجفاف. ولم تنجح اللجنة الفنية المشتركة التي ضمت سوريا والعراق وتركيا وشُكلت في أوائل الثمانينيات في تقديم إسهام فاعل في تسوية النزاع على المياه، بينما واصلت تركيا مشروعاتها بشكل منفرد على النهرين⁶⁰. وعلى الرغم من وجود تفاهات جزئية حول التعاون في معالجة قضايا المياه مثل ما اتفق عليه في ديسمبر 2009 بين سوريا وتركيا في إطار مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، وكذلك في أكتوبر 2011 بين العراق وتركيا في إطار مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى⁶¹، فإن ذلك لم يتحقق على أرض

الواقع، واستمرت السياسة المنفردة هي الحاكمة في التعامل مع الموارد المائية لدجلة والفرات بما تُرجم في الاستمرار في إنشاء السدود، مع رفض الالتزام بالمعاهدات الدولية وتجاهل مطالب سوريا والعراق باتفاقية رسمية لتقاسم المياه⁶²، ورفض التوقيع على بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وخاصة إذا تم استخدام آليات تسوية المنازعات الإلزامية وإجراءات الإخطار المسبق⁶³.

وفيما يتعلق بنهر الأردن، فإن إسرائيل عمدت في تعاطيها مع كل من فلسطين والأردن فيما يخص الموارد المائية المشتركة للنهر على عدم وجود نصوص قاطعة ومستدامة لتنظيم وتقسيم الموارد المائية للنهر؛ ففي اتفاقية وادي عربة مع الأردن كانت النصوص معتمدة بشكل كبير على خطوات لاحقة للتعاون في مجال المياه مع الإقرار فقط بالسماح بتدفق كميات معينة من المياه إلى الأردن، وهو ما وضع عمان لاحقاً في خانة الحاجة إلى عقد المزيد والمزيد من الاتفاقيات مع إسرائيل للسماح بتدفق كميات إضافية من المياه بحكم الهيمنة المائية لإسرائيل على النهر. الأمر ذاته تحقق في اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية، حيث كانت النصوص المتعلقة بالمياه في هذه الاتفاقيات أقرب إلى العمومية مع إنشاء لجنة مشتركة للمياه هيمنت إسرائيل على قراراتها⁶⁴، مع إرجاء الملف إلى قضايا الوضع النهائي التي تماطل إسرائيل في الوصول إليها بينما تستمر في فرض الأمر الواقع من الهيمنة والسيطرة على الموارد المائية لنهر الأردن من جانب والمياه الجوفية في الضفة الغربية من جانب آخر.

أما بالنسبة لنهر النيل، فإن جولات التفاوض التي عُقدت بين إثيوبيا دولة المنبع ومصر والسودان دولتي المصب حول سد النهضة منذ عام 2011 وحتى عام 2023 قد أوضحت الاستراتيجية الإثيوبية في التعامل مع هذا الملف، وهي الاعتماد على المماطلة والتفاوض الممتد دون آفاق واضحة بينما تواصل فرض الأمر الواقع من خلال إكمال بناء السد وملئه، ورفض وجود أي التزامات قانونية مع دولتي المصب بشأن ملء السد وتشغيله وخاصة خلال فترات الجفاف والجفاف الممتد، مع الاكتفاء ببعض التصريحات الإعلامية التي تؤكد عدم الإضرار بدولتي المصب كمناوره في حين ترفض الإلزام القانوني بذلك⁶⁵.

3. تعمد الإضرار وامتلاك التأثير:

لا يمكن استبعاد نية تعمد دول المنبع الإضرار بدول المصب في الحالات الثلاث محل الدراسة، على اعتبار أن التحكم المنفرد بالمجاري المائية لهذه الأنهار من خلال إقامة السدود دون التشاور والتنسيق مع دول المصب أو بفرض الهيمنة المائية عليها رغم إمكانية تفسيره بحاجة هذه الدول إلى التنمية وتغليب مصالحها الخاصة على ما عداها فإنه لا يمكن الجزم بأنه لا يضر نوايا تستهدف الإضرار العمدي بدول المصب، وخاصة بالنسبة لحالتي نهري دجلة والفرات ونهر الأردن؛ الأمر الذي تحركه دوافع مرتبطة بامتلاك أوراق قوة على دول المصب وتحقيق التأثير السياسي وحتى الأمني عليها.

ففي حالة دجلة والفرات، دائماً ما تربط تركيا التوصل إلى تفاهمات - حتى ولو كانت جزئية وغير مستدامة - بشأن تدفقات مياه النهرين مع كل من سوريا والعراق بقضايا أخرى سياسية وأمنية؛ حيث لم يتم التوصل إلى الاتفاق مع سوريا عام 1987 إلا بعد أن عُدَّ ذلك الاتفاق مقدمة للتوصل إلى اتفاق أمني يعالج المخاوف التركية من دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وهو ما صيغ لاحقاً في اتفاقية أضنة عام 1998⁶⁶. وعلاوة على ذلك، دائماً ما ربطت تركيا التوصل إلى تفاهمات خاصة بالمياه مع العراق بقضايا أخرى سياسية وأمنية، فمن خلال امتلاكها للسلطة على أمن المياه في العراق تتمتع تركيا ببعض النفاذ إلى تشكيل السياسة العراقية⁶⁷. حتى إن الاتفاقية التي وقعها الجانبان في أبريل 2024 - والتي لم تخرج عن مبدأ التجزئة وعدم الاستدامة بتحديداتها بمدة 10 سنوات فقط - ارتبطت بقضايا أخرى تهم تركيا، منها إضفاء صفة رسمية على عملياتها العسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، وكذلك مسألة استئناف صادرات النفط العراقية بعد أن حكمت غرفة التجارة الدولية بباريس في مارس 2023 بتغريم أنقرة نحو 1,5 مليار دولار نتيجة تصديرها نفط إقليم كردستان عبر ميناء جيهان دون موافقة الحكومة الاتحادية ببغداد في الفترة من 2014 إلى 2018⁶⁸. ومن ثمّ يمكن استنتاج أن تركيا تهدف إلى الاستفادة من الموارد المائية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية⁶⁹.

وفي حال نهر الأردن، تستغل إسرائيل الهيمنة المائية على النهر في الضغط والتأثير في كل من الأردن وفلسطين؛ إذ تحاول استغلال حاجة الأردن المستمرة إلى الموارد المائية القادمة من خلالها سواء من خلال نهر الأردن أو من المياه المحلاة لانتزاع مواقف أردنية متماشية مع توجهاتها من القضايا المختلفة وخاصة تلك المرتبطة بالقضية الفلسطينية، على النحو الذي ظهر في الماطلة في تمديد اتفاقية إمداد الأردن بـ 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه جرّاء مواقف عمّان من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، وكذلك التهديد المستمر من جانب مسؤولي دولة الاحتلال بوقف تدفق المياه إلى الأردن ارتباطًا بهذه المواقف؛ الأمر الذي حدث مرتين على الأقل، أحدهما عام 2018⁷⁰، والآخر عام 2024⁷¹. وعلى الرغم من هامشية إسهام القطاع الزراعي في إسرائيل في الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن ببقية القطاعات الاقتصادية، فإنه يستخدم نحو 60% من إجمالي موارد المياه في إسرائيل⁷²، وهو ما يُفسر على وجهين؛ الأول: هو ضمان السيطرة الإقليمية؛ إذ إن السيطرة على الموارد المائية الطبيعية تعد مصلحة أمنية وطنية لها⁷³، أما الثاني فهو أن هذا الاستخدام المفرط للمياه يعني الانتقاص من كميات المياه التي تذهب إلى كل من الفلسطينيين والأردنيين وبالتالي حرمانهم من مواردهم المائية⁷⁴.

ثالثاً - مستقبل من عدم اليقين

بناءً على هذه العوامل المتشابكة التي ترسم ملامح الواقع المعقد لنهج إدارة الموارد المائية للأنهار الدولية والعبارة للحدود في إقليم الشرق الأوسط لا يمكن التنبؤ بشكل واضح بمسار تطور هذا النهج، أو ما يمكن تسميته بالصراع على الموارد المائية في الإقليم؛ نظراً لغلبة النمط الصراعى على النمط التعاونى في إدارة الموارد المائية على النحو المبين سابقاً. وينبع عدم اليقين بشأن مستقبل هذا الصراع بشكل أساسي من تعدد العوامل المؤثرة فيه وعدم وضوح مسارات تطور هذه العوامل خلال الفترة المقبلة. ويمكن التطرق إلى أبرز هذه العوامل على النحو التالي:

1. نمط التعاطي:

يعتمد مستقبل المياه في الإقليم على نمط تعاطي دول المنبع مع الصراع على الموارد المائية من حيث الميل إلى التعاون مع دول المصب والوصول إلى حلول وسطى تحقق مصالح جميع الأطراف وفقاً لمبادئ القانون الدولي المنظمة للأنهار العابرة للحدود وخاصة مبادئ الاستخدام المنصف والمعقول وعدم الإضرار وحسن النوايا. وتشير تقديرات بالفعل إلى أن زيادة حدة التنافس والصراع على الموارد المائية من شأنها أن تدفع الدول المعنية بتغليب التعاون وتفضيله على الحلول العنيفة أو الصراعية للقضايا الخاصة بالمياه⁷⁵، وحتى في ظل الارتفاع المحتمل في الصراعات الاجتماعية والعنف يمكن للمياه أن تكون جسراً للمفاوضات السلمية بدلاً من أن تكون محفزاً أو سلاحاً للحرب⁷⁶. ويمكن أن يتخطى هذا التعاون مسألة المياه أو يبدأ بملفات تعاونية أخرى غير المياه وتنتقل لاحقاً إلى ملف المياه؛ إذ إن تطوير روابط اقتصادية وسياسية بين الدول المشتركة في الأنهار من شأنه أن يحول مسألة المياه من الصراع إلى مسعى أكثر تعاوناً⁷⁷، علاوة على أن الافتقار إلى التعاون والدبلوماسية في مجال المياه أحد العوامل المؤدية بصورة أو بأخرى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي متعدد الأطراف⁷⁸، ولذلك فإن الحاجة ماسة إلى تغيير الطريقة التي يتم بها التعاطي مع قضية المياه في الشرق الأوسط والذهنية التي يتم بها الانخراط في العمليات التفاوضية حول المياه طوال السنوات الماضية والتي لم تؤد إلى نتيجة مرضية.

2. حجم الضرر:

إن مستقبل الرخاء والاستقرار السياسي في المنطقة سوف يتأثر بصورة كبيرة بتوفر المياه الكافية ذات الجودة العالية لجميع المستخدمين⁷⁹. ومن ثم فإن حجم الضرر الناجم عن عدم التعاون في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود سيحدد شكل وطبيعة التفاعلات في المنطقة؛ إذ إن استمرار السياسات أحادية الجانب والسعي إلى الهيمنة على هذه الموارد المائية عبر إنشاء السدود وغير ذلك قد يؤدي إلى أضرار جسيمة على دول المصب فيما يتعلق بتوافر المياه، لا سيّما وأن هذه السياسات الأحادية ستقترب بتداعيات تغير المناخ وخاصة الجفاف؛ مما يزيد من المخاطر

المرتبطة بها ويؤثر في القدرة على التكليف أو التعامل مع هذه التغييرات، بما يؤثر في توازن المياه ويؤدي إلى تفاقم الندرة التي تعاني منها بالفعل معظم دول الشرق الأوسط. ومن ثمّ فإنّ تعامل الدول المتأثرة بهذه التداعيات مع ملف الموارد المائية القادمة إليها من خارج حدودها قد يتخذ شكلاً آخر في ضوء هذه السياقات التي تسهل عسكرة الموارد المائية العابرة للحدود⁸⁰.

3. الانخراط الدولي:

قد يعتمد مستقبل التعاون أو الصراع بين الدول المشتركة في أحواض الأنهار الدولية والعابرة للحدود على انخراط وتدخل القوى الدولية سواء دول أو منظمات في محاولة تقريب وجهات النظر والتوصل إلى صيغ تعاونية أكثر قابلية للتحقق والاستدامة وحفظ الأمن بين هذه الدول وبعضها البعض. ففي بعض الأحيان لا يمكن للأطراف أن تتعامل مع التحديات الضخمة بمفردها ولا بد أن يشارك المجتمع الدولي كمحفز للعملية التفاوضية⁸¹. ويمكن الإشارة إلى المفاوضات التي استضافتها واشنطن في 2020 بشأن سد النهضة كنموذج أقرب للنجاح في هذا الخصوص؛ حيث لعب البنك الدولي والولايات المتحدة دوراً مؤثراً في جمع الأطراف المعنية وهي مصر والسودان وإثيوبيا والوصول إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف وتحقيق الحد الأدنى على الأقل من مطالب كل منها، ذلك قبل أن تنقلب إثيوبيا على الاتفاق لاحقاً. ويمكن قراءة انخراط القوى الكبرى في هذا المسار بوصفه ليس فقط بهدف تخفيف حدة الصراع بين الدول المشتركة في الأنهار العابرة للحدود، وإنما كذلك بهدف الحفاظ على مصالح هذه القوى؛ إذ إن زيادة الأزمات والصراعات وأعمال العنف في هذه الدول وفيما بينها ستؤثر في مصالح هذه القوى الكبرى على الوجهين المباشر وغير المباشر، ومن ثمّ يصبح تحرك هذه القوى دبلوماسياً للوصول إلى تسويات سلمية لهذه الأزمات سيكون له أثر إيجابي في مصالحها، وسيوفر مردوداً واضحاً في تنمية علاقاتها مع هذه الدول وشعوبها⁸².

رابعاً- تأثيرات على البيئة الأمنية والاستقرار في الإقليم

بافتراض أن جميع هذه العوامل السابق ذكرها قد اتجهت إلى النموذج الأسوأ الذي يعني غلبة الطابع الصراعى على الطابع التعاونى في التعايش مع قضايا المياه في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى بلوغ حجم الضرر الناجم عن السياسات الأحادية التي تمارسها دول المنبع على الأنهار العابرة للحدود في الإقليم إلى حد لا يمكن احتمالها أو تعويضه أو التعامل معه بالنسبة لدول المصب، فضلاً عن عدم تفعيل الدبلوماسية المائية بانخراط الأطراف الدولية سواء دول أو منظمات في هذا الصراع للتوصل إلى اتفاقات من شأنها تغليب التعاون؛ فإنه من المتوقع أن يكون هناك العديد من التهديدات والتأثيرات في الدول نفسها، وفي منظومة الأمن الجماعي في إقليم الشرق الأوسط، وعلى العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المنبع ودول المصب في الأنهار الدولية والعابرة للحدود محل الدراسة، ويمكن توضيح بعض هذه التأثيرات في النحو التالي:

1. تعميق عدم الاستقرار:

من شأن عدم توافر المياه أو الوصول إلى مراحل متقدمة من ندرة المياه أن يؤدي بشكل كبير إلى تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تعيشها عدة دول متأثرة بالأزمات الخاصة بعدم التعاون في إدارة الأنهار العابرة للحدود؛ فقد أصبح نقص المياه تهديداً أكثر حدة لاستقرار الدول والمنطقة وسط صراع مستمر للسيطرة وإدارة هذا المورد الحيوي، ويمكن أن يؤدي هذا النقص إلى الاحتجاجات وعدم استقرار النظام. ويمكن النظر إلى العراق بوصفه أحد النماذج على ذلك، ففي البصرة عُدّ تدهور إمدادات المياه والكهرباء وتلوث المياه الذي أدى إلى تسمم الآلاف أحد الأسباب المباشرة للاحتجاجات التي اندلعت في سبتمبر 2018 وتواترها وصولاً إلى الاحتجاجات الحاشدة التي عمت العراق وخاصة محافظات الجنوب في أكتوبر 2019.⁸³

ومن ثمّ هناك احتمال لتوسع هذه الاحتجاجات وربما تحولها إلى احتجاجات عنيفة مع تزايد ندرة المياه للأنشطة والاحتياجات اليومية⁸⁴، فضلاً عن الآثار الأخرى لندرة المياه من زيادة التصحر وتهديد الأنشطة الزراعية والأمن الغذائي. ويجادل

البعض بأن اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 رجع بالأساس إلى الجفاف الشديد الذي عانت منه سوريا في سنوات ما قبل الأزمة⁸⁵، وتحديدًا في الفترة من 2006 إلى 2009؛ حيث عانى المزارعون في الشمال جرّاء الجفاف بما أدى إلى زيادة التصحر ووضع ضغوط متزايدة على موارد المياه الشحيحة بالأساس⁸⁶، ومن ثمّ إلى تفاقم الضائقة الاجتماعية والاقتصادية القائمة⁸⁷، ومن ثمّ عندما بدأت المظاهرات شكل المهاجرون الريفيون القاعدة الأكبر في الاحتجاجات⁸⁸.

وعلاوة على ذلك، فإن نقص المياه وما ينتج عنه من عدم استقرار على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعد محفزًا لحدوث موجات جديدة من النزوح واللجوء بسبب أزمات المياه التي من المحتمل أن تكون أشد ضراوة من الأزمات الأمنية بالمنطقة لأنها ستطال أغلب السكان وتؤثر في جميع أمور حياتهم بصفة شبه كاملة، وهو ما سيزيد أعداد اللاجئين في المنطقة وما يترتب على ذلك من تداعيات واسعة النطاق على الأمن والاستقرار⁸⁹.

2. أمنة المياه:

يقصد بالأمن هنا بناء قضية المياه وبالأحرى عدم التعاون بين دول المنصب ودول المنبع بشأن الأنهار العابرة للحدود ما وتأثيرها كمسألة أمنية وبالتالي نقلها خارج نطاق العمل السياسي العادي واعتبارها كتهديد وجودي⁹⁰. ويمكن اعتبار الأمنة المرحلة التي تسبق العسكرة؛ أي استخدام الأدوات العسكرية بوصفها الوسيلة الوحيدة لدفع التهديد الوجودي وصون الأمن القومي الذي يختص في هذا الإطار ببعث الأمن المائي والذي يعد عاملاً مهمًا للغاية، فعندما يصبح الأمن المائي تهديدًا فإن الصرعات تندلع أكثر من أي وقت مضى، كما أنه شديد التأثير في الأمن البشري الذي يُعرف بأنه غياب الصراع أو التحرر من الخوف والعوز. ويعد بناء السدود على المجاري المائية الدولية أحد الأمثلة على تهديد الأمن البشري⁹¹. ومن غير المتوقع أن تقبل أي دولة من الدول بأن يتعرض أمنها المائي وأمنها البشري على هذا النحو للتهديد.

وقد يؤدي مزيج أزمات المياه والمناخ والدرجة العالية من التوتر الإقليمي إلى مسارات مناخية-صراعية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط⁹². وعلى سبيل المثال، كانت المياه عاملاً رئيسياً للصراع في 45 دولة عام 2017 حسب تقرير للأمم المتحدة⁹³. وبما أن المياه تشكل أداة لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية وغيرها، فإن السيادة على المياه لا تقل أهمية عن السيادة على الأرض، والواقع أن ندرة الموارد الطبيعية وخاصة المياه، والطلب المتزايد عليها، ورغبة البعض في امتلاكها حصرياً، كل ذلك يشير إلى اشتداد هذا الصراع في المستقبل⁹⁴؛ حيث من المحتمل أن يستمر استخدام المياه ونقصها كأداة للإكراه وتحفيز الاضطرابات داخل الدول، وذا واجهت الدول تهديداً وجودياً مع تفاقم ندرة المياه فإن المياه سوف تصبح عاملاً أكثر أهمية يمكن أن يدفع الدول إلى صراع مباشر، وفي غياب اتفاقيات فاعلة لتقاسم المياه والتدخلات الدبلوماسية، قد تتطور هذه النزاعات إلى صراعات إقليمية أوسع نطاقاً؛ مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها⁹⁵.

3. إعادة هيكلة التحالفات:

يعني غلبة الطابع الصراعي على الأنماط التعاونية في التعاطي مع الأنهار العابرة للحدود تغييراً كبيراً في هيكل وبنية التحالفات على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ إن اندلاع صراع بين دولتين أو أكثر فيما يخص الموارد المائية أو على أقل تقدير غلبة التوترات على العلاقات بين دولتين أو أكثر حول المياه سيفتح الباب لتشكيل تحالفات جديدة بناءً على هذا المتغير المهم، على اعتبار أن أمنة ملف المياه ورفعته إلى مرحلة التهديد الوجودي للدولة قد يجعل الأكثر احتمالاً أن تشكل الدول صياغتها لعلاقاتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية من منظور الأمن المائي على الرغم من كونه قضية واحدة من بين العديد من القضايا التي تؤثر في الصراع والتعاون ولكنه في هذه الحال سيتفوق على بقية العناصر والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول؛ حيث قد تمثل التداخبات الأمنية المترتبة على ندرة المياه في الشرق الأوسط انحرافاً عن النظرة التقليدية للأمن منذ الحرب الباردة، لا سيما مع احتمالات نشوب صراع عنيف بسبب الضغوط المائية والبيئية⁹⁶. وسيصبح دور الجهات الفاعلة الخارجية مهماً بشكل متزايد في ديناميكيات القوة الداخلية

للمنطقة مع تكثيف المنافسة بين الدول الواقعة على ضفاف الأنهار. وسوف يصبح القرار بتعزيز التعاون أو إثارة الصراع أكثر أهمية مع زيادة استخدام المياه وندرة المياه. وسوف تحتاج الجهات الفاعلة الدولية التي تختار الانخراط في النزاعات الدولية على المياه إلى مواكبة هذه التغييرات⁹⁷. وسيرتب ذلك أن يكون ميل الدول المتأثرة بالصراع حول الموارد المائية إلى القوة الكبرى التي ستساندها في هذا الصراع على حساب القوى الكبرى الأخرى التي اتخذت موقفًا مناهضًا لها أو حتى وقفت على الحياد.

4. توسيع حاضنة الفاعلين من دون الدول:

مثلما تزيد ندرة المياه من احتمالات نشوب النزاعات حول المياه، فإن هذا الخطر يتفاقم عند تقاطع ندرة المياه مع ضعف الحوكمة، بحيث يصبح الفاعلون من دون الدول أداة للصراع ومستفيدًا منه في آن واحد؛ حيث يقاتلون من أجل الوصول إلى المياه بشكل متزايد، ويستثمرون نقص المياه وعجز الأشخاص عن الوصول إليها في توسيع حاضنتهم⁹⁸، فمن المرجح أن يؤدي تزايد ندرة المياه إلى خلق بيئة يسيطر فيها الفاعلون من دون الدول على موارد المياه الحيوية لكسب النفوذ، ومع ضعف مؤسسات الدولة بسبب الصراعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية من المرجح أن يزداد خطر احتكار هؤلاء الفاعلين لإمدادات المياه ما قد يؤدي إلى إنشاء هياكل حوكمة موازية في غياب الحكومة المركزية الفاعلة، وهو ما يهدد الاستقرار الإقليمي⁹⁹. ويرى البعض أن الجفاف قوض إلى حد كبير سبل العيش في المناطق السنية في العراق وهو ربما ساعد في تغذية تجنيد تنظيم داعش للعناصر الإرهابية¹⁰⁰؛ حيث قدم التنظيم للمزارعين مصادر بديلة للدخل وأحيانًا إمدادات المياه وبالتالي اكتسب دعمهم أو على الأقل حيادهم في أثناء سيطرته على الأراضي¹⁰¹.

قائمة المراجع:

1. David Michel, Amit Pandya, Syed Iqbal Hasnain, Russell Sticklor and Sreya Panuganti, "Water Challenges and Cooperative Response in the Middle East and North Africa", Brookings Institution, US, November 2012, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Water-web.pdf>
2. Liel Maghen & Shira Kronich, "Ensuring Water Security in the Middle East: Policy Implications", European Institute of the Mediterranean, Spain, April 2020, <https://www.iemed.org/publication/ensuring-water-security-in-the-middle-east-policy-implications/>
3. نجلاء مرعي، "الأمن المائي العربي.. التهديدات وآليات المواجهة"، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص 63
4. نجلاء مرعي، "سد النهضة الإثيوبي: الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل"، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 12.
5. Dante A. Caponera, "Legal Aspects of Transboundary River Basins in the Middle East: The Al Asi (Orontes), the Jordan and the Nile", Nature resources journal, New Mexico university, US, 1993, <https://digitalrepository.unm.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1904&context=nrj>
6. نجلاء مرعي، "سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل"، مرجع سابق، ص 19: 26.
7. "قلق مصري بعد تصديق جنوب السودان على اتفاقية «عنتيبي»"، الشرق الأوسط، 14 يوليو 2024، <https://t.ly/Qf4jY>
8. Amany Tawil, "Reimagining the Nile", Al-Ahram online, 20 August 2024, <https://english.ahram.org.eg/News/530451.aspx>
9. Mohamed Mahmoud, "The Looming Climate and Water Crisis in the Middle East and North Africa", Carnegie Endowment for International Peace, US, April 2024, t.ly/ZJfmo
10. "نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة"، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/74617>
11. "انتهاء مفاوضات سد النهضة"، رئاسة مجلس الوزراء المصري، 19 ديسمبر 2023، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/74617>
12. Mohammed T. Bani Saleme & Others, "The water crisis and the conflict in the Middle East", Sustainable Water Resources Management magazine, US, August 2021, <https://link.springer.com/article/10.1007/s40899-021-00549-1>
13. Christiane Fröhlich, "Water: Reason for Conflict or Catalyst for Peace? The Case of the Middle East", L'Europe en Formation, 2012/3 n° 365, 2012, <https://doi.org/10.3917/eufor.365.0139>
14. Mohanna Zarei, "The water-energy-food nexus: A holistic approach for resource security in Iran, Iraq, and Turkey", Water-Energy Nexus journal, China, June 2020, <https://doi.org/10.1016/j.wen.2020.05.004>
15. "Ilisu Dam, Turkey", Earth Resources Observation and Science (EROS) Center, US, 2022, <https://eros.usgs.gov/earthshots/ilisu-dam-turkey>
16. "Turkey starts filling huge Tigris River dam, activists say", Reuters, August 2019, t.ly/1ziub
17. "Turkey's Ilisu Dam on Tigris starts generating energy at full capacity", Daily Sabah, December 2020, t.ly/rdVNx
18. Christiane Fröhlich, OPCIT.
19. حمدية صخيل، "إجراءات وزارة الموارد المائية العراقية في إدارة مياه الأنهار المشتركة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2023، t.ly/5EeKD
20. "The Future of the Euphrates River in Syria A Cradle of Civilization Cries for Help", Center for Strategic and International Studies, US, June 2024, <https://features.csis.org/the-future-of-the-Euphrates-River/>
21. Mohamed Mahmoud, OPCIT.
22. "العراق: إيران قطعت 4 روافد لنهر دجلة وغيرت مجرى أخرى"، العربية، أبريل 2024، t.ly/r_mR
23. Mohanna Zarei, OPCIT.
24. سامر مخيمر، خالد حجازي، "أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص 31.
25. Dante A. Caponera, OPCIT
26. "Transboundary River Basin Overview – Jordan", Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2009, <https://tinyurl.com/5n6znchf>

27. IBID.
28. Mustapha Kamel El-sayed & Rasha Soheil Mansour, "Water Scarcity as a Non-traditional Threat to Security in the Middle East", *India Quarterly*, Vol. 73, No. 2, Indian Council of World Affairs, India, 2017, <https://www.jstor.org/stable/48505310>
29. IBID.
30. Liel Maghen & Shira Kronich OP.CIT.
31. Joshka Wessels, "Water Crisis in the Middle East: An Opportunity for New Forms of Water Governance and Peace", *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, V10 issue 2, Columbia University, US, 2009, https://ciaotest.cc.columbia.edu/journals/shjdir/v10i2/f_0018627_15953.pdf
32. Dante A. Caponera, OP.CIT.
33. "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 1994، https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/2966_0.pdf
34. Ram Aviram, Ahmad Hindi, Saad Abu Hammour, "Coping with Water Scarcity in the Jordan River Basin", *The Century Foundation*, US, December 2020, <https://tcf.org/content/report/coping-water-scarcity-jordan-river-basin/>
35. "الأردن يوقع اتفاقاً لشراء 50 مليون مترمياه مكعب من إسرائيل"، بي بي سي عربي، 12 أكتوبر 2021، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58876562>
36. David Schenker, "Twenty Years of Israeli-Jordanian Peace: A Brief Assessment", *Washington institute*, US, October 2014, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/twenty-years-israeli-jordanian-peace-brief-assessment>
37. "الأردن يوقع اتفاقاً لشراء 50 مليون مترمياه مكعب من إسرائيل"، مرجع سبق ذكره.
38. "توقيع اتفاقية بين الإمارات والأردن وإسرائيل لتعزيز إنتاج الكهرباء وتحلية المياه"، العربية، 23 نوفمبر 2021، <https://tinyurl.com/yx5yd5xe>
39. "وزير المياه: ناقل البحرين انتهى بسبب عدم الاتفاق بين أطراف المشروع"، قناة المملكة، 8 يونيو 2021، <https://tinyurl.com/4buakhuh>
40. "إسرائيل تدرس وقف اتفاقية المياه مع الأردن"، الجزيرة، 25 يناير 2024، <https://tinyurl.com/y5kxhxxn>
41. "إسرائيل تعاقب الأردن بـ"المياه" لواقفه من حرب غزة"، الشرق الأوسط، 16 مايو 2024، <https://tinyurl.com/yymynexf>
42. Tareq Baconi, "TESTING THE WATER: HOW WATER SCARCITY COULD DESTABILISE THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA", *European Council on Foreign Relations*, November 2018, <https://tinyurl.com/yc2w7n8k>
43. IBID.
44. Mustapha Kamel El-sayed & Rasha Soheil Mansour, OP.CIT.
45. Christiane Fröhlich, OP.CIT.
46. Mohammed T. Bani Salameh & Others, OP.CIT.
47. Vali Golmohammadi, "Water scarcity in the Middle East: Beyond an environmental risk", *Observer Research Foundation*, India, May 2021, <https://tinyurl.com/nemmsa83>
48. Mehmet Tomanbay, "Turkey's Approach To Utilization Of The Euphrates And Tigris Rivers", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 22, No. 2, California State University, US, 2000, <https://www.jstor.org/stable/41858333>
49. Mohammed T. Bani Salameh & Others, OP.CIT.
50. David P Forsythe, "Water and Politics in the Tigris-Euphrates Basin: Hope for Negative Learning?" Chapter. In *Water Security in the Middle East: Essays in Scientific and Social Cooperation*, edited by Jean Cahan, p173. 2017, <https://www.jstor.org/stable/j.ctt1jktqmk.13>
51. حامد عبيد حداد، "المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات... الأهداف والنوايا"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، 2012، <https://tinyurl.com/3j4x2uw4>
52. "Prime Minister's Office Full Statement about GERD (October 24, 2020)", *Ethiopian embassy in Washington*, October 2020, <https://tinyurl.com/34m5zn38>
53. "The Spokesperson of the Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia, weekly press briefing (March 30, 2021)", *Ethiopian embassy in Washington*, March 2021, <https://tinyurl.com/5x7axrvz>

54. "Completing GERD A Matter of Ensuring Ethiopia's Sovereignty: Deputy PM (March 17, 2021)", Ethiopian embassy in Washington, March 2021, <https://tinyurl.com/yc77a296>
55. . شريف مجي الدين، "قصة السد الذي أشعل نار الخلاف بين إثيوبيا ومصر"، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، لبنان، أبريل 2021، <https://tinyurl.com/26wfyv8w>
56. Amal Kandeel, "Nile Basin's GERD dispute creates risks for Egypt, Sudan, and beyond", Atlantic Council, US, July 2020, <https://tinyurl.com/5n8eksvb>
57. Natasha Hall, "Surviving Scarcity: Water and the Future of the Middle East", Center for Strategic and International Studies, US, March 2024, <https://tinyurl.com/3237we4x>
58. نجلاء مرعي، "سد النهضة الإثيوبي: الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل"، مرجع سبق ذكره، ص 39-38.
59. Irena Pasqua, "The Euphrates-Tigris Basin: A Fragile Geopolitical Landscape", Italian Institute for International Political Studies, Italia, February 2020, <https://tinyurl.com/668cp2nb>
60. Aysegül Kibaroglu, "Water Diplomacy Frameworks in the Middle East and the Euphrates-Tigris River Basin", European Institute of the Mediterranean, Spain, February 2020, <https://tinyurl.com/bdd7v2af>
61. Tuğba Evrim Maden, "The Turkish Perspective on the Euphrates and Tigris River Basin", Italian Institute for International Political Studies, February 2020, <https://tinyurl.com/ye23x2fc>
62. Vali Golmohammadi, OP.CIT.
63. Bertille Domalain, "Iraq trapped between Turkey and Iran, two hydro-hegemony", Centre Français de Recherche sur l'Irak, France, July 2022, <https://tinyurl.com/47b4fv32>
64. Liel Maghen & Shira Kronich, OP.CIT.
65. "تعهد أبي أحمد بدعم مصر والسودان «مائيًا»... «مناورة» أم «نوايا حسنة»؟"، الشرق الأوسط، 31 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/3n9nnn2z>
66. Tuğba Evrim Maden, OP.CIT.
67. Tareq Baconi, OP.CIT.
68. "حصص عادلة" .. ماذا يتضمن اتفاق الـ10 سنوات للمياه بين العراق وتركيا؟"، الحرة، 22 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/33jsk73w>
69. Mohammed T. Bani Salameh, & Others, OP.CIT.
70. "بعد قرار الأحد.. إسرائيل تهدد بقطع المياه عن الأردن"، سكاي نيوز عربية، 22 أكتوبر 2018، <https://tinyurl.com/2644wusc>
71. "الأردن يبحث خيارات المياه بعد تهديدات إسرائيلية"، إندبندنت عربية، 26 يناير 2024، <https://tinyurl.com/rjvxe773>
72. Christiane Fröhlich, OP.CIT.
73. IBID.
74. Joshka Wessels, OP.CIT.
75. "Water shortages are likely brewing future wars — with several flashpoints across the globe", CNBC, September 5 2024, <https://www.cnb.com/2024/09/05/water-wars-flashpoints-identified-in-africa-asia-and-the-middle-east.html>
76. IBID.
77. Natasha Hall, OP.CIT.
78. Hassan Aboelnga, "Is the Middle East and North Africa region trapped in a vicious cycle? Seeking water security beyond COVID 19", global water forum, Australian National University, Australia, November 6, 2020, <https://tinyurl.com/3pjtwc85>
79. Ram Aviram, & Others, OP.CIT.
80. Peter Michael Link, Jürgen Scheffran Tobias Ide, "Conflict and cooperation in the water-security nexus: a global comparative analysis of river basins under climate change", University of Hamburg, Germany, March 2016, <https://tinyurl.com/59fwkfjf>
81. . Ram Aviram, & others, OP.CIT.
82. عمرو سليم، "أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجنب حروب المياه المحتملة"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الولايات المتحدة، يوليو 2020، <https://tinyurl.com/2na7bhfv>
83. . Liel Maghen, & Shira Kronich, OP.CIT.

84. "In the Middle East, Water Will Increasingly Become a Weapon and Driver of Conflict", Strategic Forecasting "Stratfor", US, October 2024, <https://worldview.stratfor.com/article/middle-east-water-will-increasingly-become-weapon-and-driver-conflict>
85. "Researchers Link Syrian Conflict to a Drought Made Worse by Climate Change", New York Times, March 2015, <https://tinyurl.com/ydajx6vb>
86. Liel Maghen, & Shira Kronich, OP.CIT.
87. Aurora Sottimano, Nabil Samman, "Syria has a water crisis. And it's not going away", Atlantic Council, US, February 2022, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syria-has-a-water-crisis-and-its-not-going-away/>
88. "Climate and Security in the Middle East and North Africa", Congressional research service, US, September 2023, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11878>

89. عمرو سليم، مرجع سبق ذكره.

90. Liel Maghen, & Shira Kronic, OP.CIT.
91. Mohanna Zarei, OP.CIT.
92. Johan Schaar, "A Confluence of Crises: On Water, Climate and Security in the Middle East and North Africa", Stockholm International Peace Research Institute, Sweden, July 2019, https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-07/sipriinsight1907_0.pdf
93. Kitty Van Der Heijden, Callie Stinson, "Water is a growing source of global conflict. Here's what we need to do", The World Economic Forum, Switzerland, March 2019, <https://www.weforum.org/stories/2019/03/water-is-a-growing-source-of-global-conflict-heres-what-we-need-to-do/>
94. Mohammed T. Bani Salameh, & Others, OP.CIT.
95. Strategic Forecasting "Stratfor", OP.CIT.
96. Francis A. Galgano, "Environmental Security and Trans-Boundary Water Resources", Military Geosciences and Desert Warfare. Advances in Military Geosciences. Springer, US, February 2016, https://doi.org/10.1007/978-1-4939-3429-4_12
97. Jean Axelrad Cahan, ed. "Water Security in the Middle East: Essays in Scientific and Social Cooperation". Anthem Press, 2017. <http://www.jstor.org/stable/j.ctt1jktqmk>.
98. Charles Iceland, Betsy Otto, "What Does Water Have to Do with National Security?", World Resources Institute, US, February 2017, <https://www.wri.org/insights/what-does-water-have-do-national-security>
99. Strategic Forecasting "Stratfor", OP.CIT.
100. Congressional research service. OP.CIT.
101. Liel Maghen, & Shira Kronich, OP.CIT.

مخاطر متنامية ومبادرات متعددة: استراتيجيات التعامل مع الممرات المائية في إقليم الشرق الأوسط

9

بسمة سعد*

*باحث أول ببرنامج الأمن والدفاع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”سجلت الممرات البحرية في الشرق الأوسط مستوى عاليًا من التنافس والصراع وصل لحد السعي وراء فرض السيطرة على المضائق البحرية، والتحكم في حركة المرور في الممرات البحرية، وهو ما ألقى بظلاله على حركة التجارة الدولية وعلى الاقتصاد العالمي، كما أنه فاقم من أزمات دول المنطقة، ومع تعدد المبادرات الدولية والإقليمية لضبط المشهد الأمني البحري، تنكشف حالة القصور بل الإخفاق الإقليمي في بلورة منظومة أمنية عربية وإقليمية قادرة على وضع إطار ضابط لحركة الملاحة في هذه الممرات، ومن ثمّ قطع الطريق أمام أية محاولات خارجية عن دول المنطقة لفرض نفوذها في المنطقة“

المقدمة:

لعبت حالة الاستقطاب الواسعة المدى التي يشهدها المجتمع الدولي نتيجة للصراع البارزين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جانب آخر، والتي ألقت بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وفاقمت من حجم المخاطر/الأزمات التي تواجه دولها، دوراً في تحول المنظور تجاه الممرات البحرية في المنطقة، ومضائقه الاستراتيجية من قبل بعض الدول والفواعل المسلحة من غير الدول، من ممر ملاحى يخدم حركة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي؛ مما يفرض حتمية التنسيق والتعاون لضمان حرية الملاحة والتدفق الآمن والسلس لسلاسل الإمداد العالمية عبر ممرات الشرق الأوسط البحرية، إلى ورقة ضغط وساحة للتنافس وفرض النفوذ من قبل بعض الدول وكذلك الفواعل المسلحة من غير الدول في ضوء ما تتمتع به من أهمية جيوسراتيجية.

ومن ثمّ، سجلت المنطقة وممراتها البحرية قدرًا من الاضطرابات وعدم الاستقرار على النحو الذي نشهده في وقتنا الراهن، والذي لم يكن في حقيقة الأمر وليد الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، وإنما قد يعود لفترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، الذي سجل مزيدًا من الانخراط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وممراته البحرية، إلى جانب تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا في العام 2000، لتبدأ إرهابات الحرب الباردة الجديدة بين موسكو وواشنطن، والتي تسارعت عقب اندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2011؛ حيث تعدد مناطق التنافس بل والصراع، وتفاقت الملفات الخلافية، وتنوع الحلفاء؛ فكانت منطقة الشرق الأوسط وممراته البحرية إحدى ساحات الاستقطاب الدولي، خاصة في بروز دور الفواعل من غير الدول في المنطقة، وهو ما يدفع للتساؤل حول استراتيجيات التعامل مع الممرات البحرية في الشرق الأوسط في ظل ما تعانیه الأخيرة من أزمات حادة وعميقة؟

انطلاقاً مما سبق، يهدف الفصل إلى استعراض الأهمية الجيوسراتيجية للمضائق البحرية في المنطقة (هرمز وباب المندب)، والممرات البحرية الممتدة لها، بدايةً من الخليج العربي، مروراً بخليج عمان ثم بحر العرب وخليج عدن، انتهاءً بالبحر الأحمر، بالإضافة إلى تناول أنماط التهديدات / المخاطر التي تشهدها الممرات البحرية، انتهاءً بمناقشة الاستراتيجيات البحرية لأبرز الدول المنخرطة في المنطقة.

أولاً- الأهمية الجيوستراتيجية للمضائق والممرات البحرية في الشرق الأوسط

إن ما تشهده المضائق والممرات البحرية في إقليم الشرق الوسط من أنماط متعددة من التفاعل تتراوح ما بين التعاون والتنافس سواء بين الدول المشاطئة للممرات البحرية، أو بين هذه البلدان والعديد من القوى الإقليمية والدولية التي تسعى للحفاظ على موطئ قدم لها في هذه الممرات كسبيل لتأمين مصالحها وتجارها من جانب، ولإضفاء طابع دولي على إدارة الممرات البحرية من جانب آخر، يدفع نحو تناول الأهمية الجيوستراتيجية للمضائق (نقاط الاختناق البحرية) والممرات البحرية المرتبطة بها على النحو التالي:

1. مضيق هرمز:

هو طريق ملاحى ضيق، يبلغ طوله 280 كيلومتراً¹، ويصل عرضه إلى 56 كيلومتراً، بينما يبلغ عرضه عند أضيق نقطه له حوالي 33 كيلومتراً، لكن الممر الملاحى لا يتجاوز عرضه ثلاثة كيلومترات في كلا الاتجاهين²، بينما يبلغ عمقه 60 متراً، يربط المضيق الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر. ويقع الممر الأول في الغرب ويتجه شرقاً باتجاه خليج عمان، والثاني يقع في الشرق ويتجه غرباً نحو الخليج العربي، وتفصل بينهما جزر الطنب وفرور، لتتلاقى الاضطدام بين السفن المارة في الاتجاهين³.

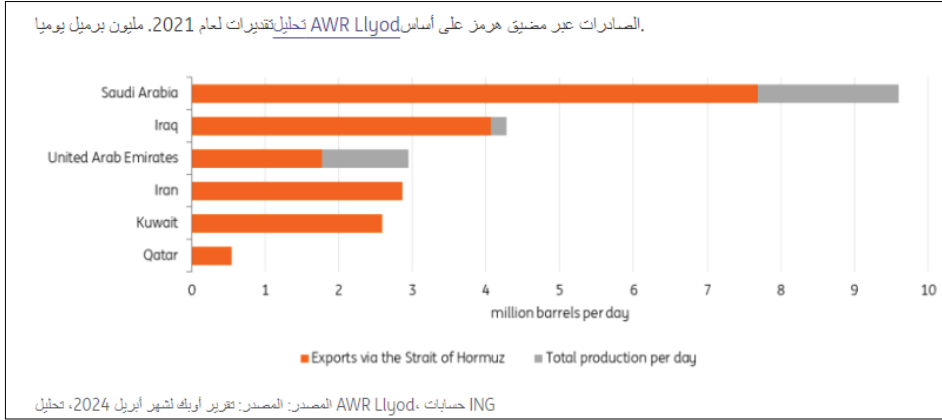
تبدأ حدود المضيق الشمالية الغربية من الخط الذي يصل رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسند العمانية بجزيرة هنجام، مروراً بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني، وهذا الخط هو الذي يفصل مضيق هرمز عن الخليج العربي، أما حدوده الجنوبية الشرقية فتمتد من رأس دبا على ساحل الإمارات إلى دماجة على الساحل الإيراني، وهذا الخط هو الذي يفصل المضيق عن خليج عمان⁴. وتتألف شواطئ المضيق الشمالية من الجزء الشرقي لجزيرتي قشم ولاراك، فيما تتألف شواطئه الجنوبية من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة رأس مسندم. وينتشر حول المضيق عدد

من الجُزر البالغ عددها ما يزيد عن 100 جزيرة، يقع أهمها في الساحل الإيراني إلى الشمال والشمال الغربي من المضيق، من بينها؛ جزيرة هرمز وجزيرة لارك، بينما يقع في الجزء الجنوبي للمضيق مجموعة جزر بمحاذاة الساحل العماني وهي: أم الغنم وسلامة وبناتها وشبه جزيرة مسندم. وتتولى سلطنة عُمان الإشراف على حركة الملاحة البحرية فيه على اعتبار أنه يقع ضمن مياها الإقليمية⁵.

وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمضيق الذي أكسبه أهمية استراتيجية، فيُعد هُرمز "شريان الحياة للعالم الصناعي" باعتباره نافذة منطقة الخليج إلى العالم الخارجي؛ حيث بلغ متوسط تدفق النفط عبره في العام 2022 نحو 21 مليون برميل يوميًا، بما يُعادل حوالي 21٪ من تجارة النفط الخام العالمية وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية⁶. بينما سجل المضيق في شهر سبتمبر 2024، مرور نحو 15 مليون برميل يوميًا من النفط الخام عبر مضيق هرمز، وهو ما يمثل 36٪ من صادرات النفط العالمية المنقولة بحرًا، وفقًا لبيانات من شركة كبلر لتحليل الطاقة، كما أن واحد من كل عشرة براميل من النفط الإيراني؛ حيث تصدر طهران ما يقرب من 2 مليون برميل يوميًا، معظمها إلى الصين⁷.

ومن الجانب العربي، لا يتم توجيه سوى 20 إلى 25٪ من صادرات النفط الخام الخليجية خارج المضيق، من خلال مسارات بديلة مثل عُمان، ومرافق الساحل الغربي للسعودية، وميناء الفجيرة في الإمارات؛ حيث تمتلك أبو ظبي خط أنابيب بطاقة 1,5 مليون برميل يوميًا، يربط مرافق المعالجة في حبشان بمصفاة في الفجيرة⁸، وما دون ذلك يمر عبر المضيق. ومن ثمّ، فإن أي اضطرابات أو أزمات قد تؤثر في حركة الملاحة الدولية في مضيق هرمز ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وزيادة تكاليف الشحن، وخلق تأخيرات كبيرة في الإمدادات، وهو ما سيُسفر عنه زيادة سعر برميل النفط ليتجاوز 100 دولار للواحد⁹. علاوة على ذلك، يُمر عبر مضيق هرمز أكثر من 20٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا، ولكون من المقرر أن تُعزز قطر قدرتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي ليصل إلى أكثر من 170 مليار متر مكعب بحلول عام 2027، انطلاقًا من كون الدوحة ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في عام 2023، فإن المضيق سيصبح أكثر أهمية لتدفقات الغاز الطبيعي المسال¹⁰.

الشكل 1 - إنتاج وتصدير النفط الخام عبر مضيق هرمز خلال عام 2023



Source: Geopolitical conflict threatens yet another shipping choke point, ING THINK

economic and financial analysis, 18 April 2024, <https://think.ing.com/articles/shipping-gulf-oil-strait-hormuz-iran-trade/>

علاوة عن كونه ممراً مهماً لعبور ناقلات النفط والغاز، فهو يُشكل ممراً مهماً لنقل السلع الأساسية في العالم، مع تسجيل مرور ناقلات تزن أكثر من مليارين ونصف المليار طن سنوياً، لتبلغ قيمة التجارة السنوية المارة عبر المضيق نحو تريليون دولار، تحتل خلالها شحنات السلع الأولية مثل الحبوب وخام الحديد والإسمنت 22٪ من هذه التجارة، بينما تمثل تجارة الحاويات التي تنقل السلع تامة الصنع إلى دول الخليج نحو 20٪، تحول على إثره المضيق لشريان حيوي للاقتصاد العالمي¹¹.

وانطلاقاً من الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق هرمز، تنكشف الأهمية الجيوستراتيجية لخليج عمان والخليج العربي؛ حيث يغطي خليج عمان مساحة تبلغ 115 ألف كيلو متر مربع، وهو الامتداد الغربي لبحر العرب ويقع في الشرق الأوسط، ويحده سلطنة عمان وإيران وباكستان والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي بحر العرب بمضيق هرمز ثم الخليج العربي، وبالتالي يُعد ممراً ملاحياً حيويًا لدول الخليج العربي والشرق الأوسط، وكذلك المدخل الوحيد للخليج العربي¹²، الذي يمتد من شط العرب شمالاً، حتى خليج عمان جنوباً بطول (965) كيلومتراً، ويتصل مباشرة ببحر العرب الذي يتصل بالمحيط الهندي، وتبلغ مساحته ما يزيد عن (200) ألف كم مربع، كما أنه يضم 8 دول تُعد مصدر مهم للطاقة (سلطنة عمان، الإمارات، السعودية، الكويت، والعراق، وقطر، وإيران، والبحرين)، نظراً لامتلاكها

أكبر مخزون من احتياطي النفط والغاز، مما يجعل مستقبل إمدادات الطاقة مرهوناً بضمان أمنها واستقرارها¹³.

2. مضيق باب المندب:

هو ممر مائي ضيق، يبلغ عرضه حوالي 25 كيلومتراً (15 ميلاً) في أضيق نقاطه¹⁴، ويمتد من رأس منهالي على الساحل الآسيوي، إلى رأس سيان على الساحل الأفريقي، وتقع جزيرة بريم اليمينية في مدخل المضيق الجنوبي، وتقسمه المضيق إلى قناتين؛ الأولى: قناة "إسكندر" البالغ عرضها 3 كيلومترات وعمقها يصل إلى 30 متراً، وتعتبر الأصغر بين القناتين، وتقع إلى جهة الشرق بمحاذاة البر اليميني، والثانية هي قناة "دقة المايون" وهي القناة الأكبر الواقعة غرباً والمتاخمة للسواحل الأفريقية، ويبلغ عرضها نحو 25 كيلومتراً ويصل عمقها لنحو 310 أمتار¹⁵، وهو ما يكشف عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمضيق؛ حيث يُعد حلقة الوصل بين البحر الأحمر وقناة السويس ثم البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا من جانب، كما يربط بين خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي؛ حيث الاتجاه نحو آسيا ودول الخليج، وهو مما جعل من باب المندب نقطة اتصال وربط القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا وأوروبا.

علاوة على ذلك، يحتل مضيق "باب المندب" التصنيف الثالث عالمياً بعد مضيقي ملقا وهرمز الثالثة كأحد الممرات الرئيسية لعبور موارد الطاقة¹⁶، وقناة مهمة في حركة التجارة الدولية وضمان سلامة حركة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن؛ حيث يُمر من خلاله ما يقرب من 30٪ من تجارة الحاويات و12٪ من النفط العالمي¹⁷؛ ففي العام 2023 بلغ حجم تدفقات النفط العابرة لباب المندب حوالي 8,8 ملايين برميل يومياً، مقارنة بـ 7,1 ملايين برميل يومياً في العام 2022، بينما بلغت كميات النفط الخام والمكثفات العابرة خلال العام الماضي 2023، حوالي 4,5 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 3,3 ملايين برميل يومياً عام 2022 وفقاً لبيانات موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية¹⁸. عالمياً من حيث عبور موارد الطاقة، تمر منه معظم صادرات النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي، التي تعبر قناة السويس أو خط أنابيب "سوميد". ويقدر عدد السفن التي تمر عبره بأكثر من 21 ألفاً سنوياً، بما يعادل 57 سفينة يومياً.

يُضاف إلى ذلك، بلغ حجم تدفقات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق باب المندب حوالي 4,1 مليارات قدم مكعبة يوميًا خلال عام 2023، مقارنة بنحو 4,5 مليارات قدم مكعبة يوميًا في كل من 2022 و2021¹⁹. وبخلاف المنتجات البترولية، فلقد أفادت بيانات صادرة عن عام 2019 والمنشورة في المجلة الأكاديمية Communications in Transportation Research، بأن 22-23٪ من البضائع المتداولة بحرًا بين الدول غير المتجاورة تمر عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، بينما تُشير تقديرات أخرى إلى أن نسبة البضائع المنقولة بحرًا التي تمر عبر المنطقة تصل إلى 30٪، وأن نحو 20٪ من الأرز العالمي وحوالي 15٪ من صادرات القمح العالمية، وذلك قبل أزمته كوفيد-19 والحرب الأوكرانية²⁰.

وانطلاقًا من مضيق باب المندب، تنعكس الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر انطلاقًا من عدة اعتبارات؛ أبرزها أنه يربط بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويعتبر من أهم الممرات المائية في العالم والممر الرئيسي الذي يمر عبره نفط الخليج وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا، ويمر من خلاله نحو 15٪ من التجارة الدولية و30٪ من حركة الحاويات العالمية²¹، ونحو 40٪ من التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا، بينما تنقل أوروبا 60٪ من احتياجاتها من الطاقة عبر البحر الأحمر، في حين تنقل الولايات المتحدة الأمريكية نحو 25٪ من احتياجات النفط عبره.

بالإضافة إلى كونه ممرًا مهمًا لمرور السفن الحربية، كما أن أعماقه كافية لإخفاء الغواصات ولتتمركز القطع البحرية الكبيرة كحاملات الطائرات والبوارج البحرية الكبيرة، ناهيك عن ضمه عدة جزر بعضها ذات سمة استخباراتية وعسكرية، مثل جزر مدخل خليج السويس التي تتحكم بالملاحة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وجزر القطاع الجنوبي في البحر الأحمر كجزيرة (دميرا) الأقرب لباب المندب والأكثر أهمية، وكجزر فرسان التي يُمكن استخدامها في مراقبة التحركات العسكرية في المنطقة، بالإضافة إلى الموانئ التجارية والعسكرية المطلة على البحر الأحمر²².

ثانياً - خريطة التهديدات للممرات البحرية في الشرق الأوسط

خريطة متعددة من التهديدات / المخاطر التي تواجهها الممرات البحرية، بدايةً من الخليج العربي مروراً بخليج عُمان ثم المحيط الهندي وخليج عدن، انتهاءً بالبحر الأحمر، يقع مضيقي هرمز وباب المندب في القلب منها، يتمثل أبرزها في الضربات الحوثية في البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، تبعها الهجمات الإيرانية لناقلات النفط في الخليج العربي وخليج عمان، بالإضافة إلى تسجيل تنامي لنشاط القرصنة، وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذلك صعود نشاط الجماعات الإرهابية، وهو ما يمكن مناقشته كالتالي:

1. التهديد الحوثي للأمن البحري:

منذ نوفمبر 2023، وتنفذ جماعة (أنصار الله) الحوثي في اليمن سلسلة من الضربات والهجمات ضد السفن المارة في البحر الأحمر؛ ردًا على الحرب الإسرائيلية على غزة، ولكونه جزءًا من محور المقاومة الذي تقوده إيران في كل من (العراق ولبنان، واليمن، وسوريا) على الرغم من محاولة الأخيرة تحييد أراضيها عن دائرة التصعيد في المنطقة، سجلت خلاله جماعة الحوثي تطوراً في التكتيكات القتالية لاستهداف السفن، وبالتالي تعطيل حركة الملاحة والتجارة الدوليتين، خلال المراحل الخمس للتصعيد في البحر الأحمر، كإحدى أدوات الضغط على المجتمع الدولي لدفع تل أبيب لوقف الحرب في غزة، ووضع حد للضربات الإسرائيلية على لبنان، وذلك عقب تحول الساحة اللبنانية لمعركة رئيسية منذ أواخر سبتمبر 2024، بعدما كانت إحدى ساحات التصعيد الهامشية.

فبالمقارنة بين ما يُمكن وصفه بالمرحلة الأولى من التصعيد الحوثي في البحر الأحمر خلال الفترة (2016 - نوفمبر 2023) والمرتبطة ببداية التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، حتى تاريخ إعلان الجماعة الانضمام لمحور المقاومة في الرد على الحرب الإسرائيلية على غزة، تمكنت خلالها الجماعة من الحفاظ على صورتها ومكانتها كجماعة مسلحة يمنية تسعى لانتزاع الشرعية، والمرحلة الثانية من الاستهداف الحوثي للسفن في البحر الأحمر منذ نوفمبر 2023 حتى تاريخ كتابة هذه السطور، يُمكن تلمس قدر كبير من الاختلاف فيما يتعلق بمستوى التصعيد والهدف منه، وكذلك الأدوات القتالية وما اعتمده الجماعة على تكتيكات متطورة في تنفيذ هجماتها.

ففي المرحلة الأولى من التصعيد الحوْثي، لم تسفر الهجمات التي نفذتها الجماعة في البحر الأحمر ضد السفن عن خسائر فادحة بشرية ومادية، وأن هجماتها كانت تستهدف السفن وناقلات النفط التابعة لكل من السعودية والإمارات، وكذلك المدمرات البحرية الأمريكية كاستهداف المدمرتين "يواس اس نيتز" و"يواس اس ميسون" الأمريكيتين اللتين كانتا متمركزتين في العام 2016 في البحر الأحمر²³، مستخدمين في ذلك أنماطًا تقليدية من الصواريخ والطائرات والزوارق غير المأهولة. فعلى سبيل المثال، استخدمت جماعة الحوْثي الزوارق غير المأهولة المفخخة لأول مرة في العام 2017 وذلك في عملية استهدفت ميناء المخا اليمني في عملية لم تُحقق أهدافها²⁴.

فقد هدف الحوْثي من هذه الضربات خلال المرحلة الأولى الرد على عمليات التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية وبمشاركة إماراتية، وكسبيل لفرض مطالبها في التسوية السياسية للأزمة اليمنية، وكذلك للرد على الدعم الأمريكي اللوجستي حينئذ لقوات التحالف العربي والذي تمثل في تقديم معلومات استخباراتية وتزويد مقاتلاته بالوقود في الجو، وذلك قبل أن يُعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن وقف الدعم الأمريكي لقوات التحالف العربي في العام 2021²⁵.

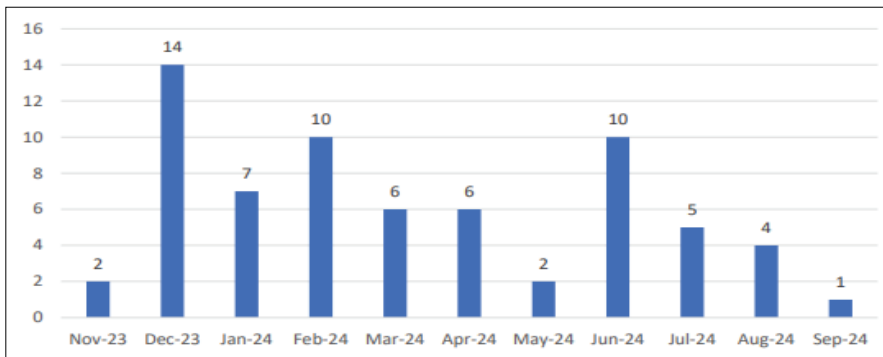
أما خلال المرحلة الثانية من التصعيد، تحول الهدف الحوْثي من تنفيذ هجماته في البحر الأحمر من الرد على عمليات التحالف العربي، إلى الرد على الحرب الإسرائيلية على غزة انطلاقًا من مبدأ "وحدة الساحات" مع إعلاء شعار دعم القضية الفلسطينية، كما يُمكن تلمس حجم التطور الذي سجلته جماعة الحوْثي في تنفيذ هجماتها ضد السفن في البحر الأحمر، سواء على المستوى التقني العسكري في ما استخدمته من أدوات قتالية، أو على المستوى الاستراتيجي في تنفيذ هجماتها، والتي تُعد أكثر نجاحًا من نظيرتها خلال المرحلة الأولى من التصعيد.

فمنذ أكتوبر 2023، تطورت التكتيكات القتالية لجماعة الحوْثي إما بتطوير أسلحتها المستخدمة في ما تُنفذه من هجمات كاستخدام الطائرات غير المأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وكذلك استخدام صواريخ بالستية مضادة للسفن وصواريخ هجومية برية، وزوارق غير مأهولة²⁶، أو عبر تنفيذ عمليات مزدوجة تجمع ما بين توجيه ضربات عبر الدرونز والصواريخ مع التوسع في استخدام الزوارق

غير المأهولة في تنفيذ عمليات قرصنة لاختطاف السفن مثل عملية اختطاف السفينة " جالكسي ليدر" في نوفمبر 2024، ناهيك عن التطور الاستخباراتي للجماعة المنعكس في استعراضها لقدرتها في الحصول على معلومات حول هوية مالكي السفن المارة وتبعيتها ووجهتها²⁷، والذي كشف عن التحول الاستراتيجي في تطوير الحوثي لقدراتها العسكرية وتكتيكاتها القتالية، كما كشف عن مدى مرونة جماعة الحوثي في التكيف مع معطيات المشهد الميداني في البحر الأحمر.

وخلال الفترة (أكتوبر 2023 – 17 أكتوبر 2024)، بلغ عدد السفن المستهدفة في البحر الأحمر من قبل جماعة الحوثي نحو 196 سفينة، وفق تصريح زعيم الجماعة " عبد الملك الحوثي"، وأنه خلال أسبوع واحد في أكتوبر 2024، نفذت الجماعة هجماتها من خلال 25 صاروخًا بالستياً ومجنحًا وطائرة غير مأهولة²⁸، كان المضرر الأكبر منها سفن البضائع السائبة وسفن الحاويات باعتبارهما الأكثر مرورًا في البحر الأحمر، إلى جانب بطء سرعتها وأحجامها الكبيرة؛ مما يجعلها أكثر عرضة للاستهداف²⁹، تحولت على إثره التهديدات الحوثية خلال المرحلة الأولى من التصعيد والممثلة في اللجوء إلى "الخيارات الاستراتيجية" بما في ذلك قطع طريق الملاحة في البحر الأحمر³⁰، إلى أحد أوجه الترجمة الفعلية لهذه التهديدات، والتي تغير على إثرها المنظوران الإقليمي والدولي للجماعة من جماعة مسلحة يمنية محلية، إلى فاعل إقليمي مؤثر في أمن الإقليم وعلى الأمن البحري وسلامة حركة الملاحة الدولية.

الشكل 2 - عدد حوادث السفن إثر ضربات الحوثي خلال الفترة (نوفمبر 2023- سبتمبر 2024)



Source: Communication from the Secretary-General to Member States' Representatives (Updated version – 11 September 2024), International Maritime Organization, 11 September 2024, <https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/MediaCentre/Documents/Red%20Incidents%20Report%20for%20Member%20States%2012%2012%2009%202024.pdf>

فمنذ أكتوبر 2023، ألقت الضربات الحوثية للسفن في البحر الأحمر صدى واسعاً، وتأثرت حركة الملاحة والتجارة الدولية المارة في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب؛ ففي يوليو 2024، تم تسجيل مرور نحو 905 سفينة بضائع في البحر الأحمر بمعدل 30 سفينة يوميًا تحمل ما يقرب من 66 مليون طن، مقارنة بتسجيل مرور 21344 سفينة البحر الأحمر، بمتوسط 59 سفينة يوميًا في عام 2023؛ مما يُشير إلى تجنب السفن المرور عبر البحر الأحمر واتخاذ مسارات بديل ترتفع فيه معدلي السلامة والأمن، مقارنة بالبحر الأحمر، وهو ما نجم عنه على التوالي انخفاض عدد السفن المارة عبر قناة السويس من 25887 سفينة خلال العام المالي 2022/2023 إلى 20148 سفينة خلال العام المالي 2023/2024، وبالتالي تراجع إيرادات القناة من 9,4 مليارات دولار خلال العام المالي 2022/2023 إلى 7,2 مليارات دولار خلال 2023/2024، وفق تصريحات رئيس هيئة قناة السويس الصادرة خلال مشاركته ضمن فعاليات المنتدى اللوجستي العالمي الذي تنظمه وزارة النقل والخدمات اللوجستية السعودية في الفترة من (12_14 أكتوبر) 2024 في مركز الملك عبد الله المالي بالرياض.

وعلى نحو خاص، أثرت الهجمات الحوثية سلباً في الاقتصاد اليمني، بعدما تسببت الهجمات في تصنيف اليمن كمناطق عالية المخاطر، وهو تصنيف كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد اليمني، كزيادة تكلفة التأمين على الشحن إلى ميناء عدن الخاضع للسيطرة للحكومة الشرعية بمعدل 15 ضعفاً، ناهيك عن انخفاض الواردات إلى الموانئ اليمنية بنسبة 40٪، وهو ما يمثل معضلة كبيرة في بلد يعتمد على استيراد نحو 90٪ من احتياجاته من السلع والمواد الغذائية، وما لذلك من تداعيات سلبية على مستوى معيشة المواطن اليمني في ظل توقف تصدير النفط، وتراجع حجم المساعدات الإنسانية المقدمة لليمنيين الذين يتمركز نحو 80٪ منهم في المناطق الخاضعة تحت السيطرة الحوثية؛ مما يُنذر بتفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد في ظل ما تُشير إليه التقارير الدولية بأن حوالي 21,6 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأن هناك 17 مليون شخص يعانون من انعدام في الأمن الغذائي³¹.

يضاف إلى ذلك، أن انخفاض معدلي الأمن والسلامة في البحر الأحمر، دفع أكثر 6600 سفينة لاعتماد طريق رأس الرجاء الصالح كمسار بديل لممر البحر الأحمر منذ

19 نوفمبر 2023، وفق تصريحات أسامة ربيع، كما تم تسجيل ارتفاع حركة سفن الحاويات بنسبة 420٪ على أساس سنوي حتى سبتمبر 2024 في طريق رأس الرجاء الصالح، كما ارتفعت حركة سفن البضائع الجافة المختلطة بنسبة 157٪، وكذلك ارتفعت حركة سفن البضائع السائبة الجافة بنسبة 38٪، كما قفزت حركة سفن الغاز الطبيعي المسال بنسبة 400٪ خلال الفترة نفسها وفق إحصاءات صادرة عن شركة "مارين ترافيك" المعنية بتتبع السفن والتحليلات البحرية.

كما رصدت الشركة زيادة حركة سفن الغاز البترولي المسال المارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح بنسبة 138٪، وذلك على الرغم مما يتضمنه المسار البديل من تكلفة عالية مع طول مدة الرحلة بزيادة وقتية قد تصل إلى أسبوعين وطول المسافة بنحو 4000 ميل بحري، ناهيك عن التكاليف البيئية الناجمة عن طول المسافات والسرعات الأعلى المستخدمة لتقليل وقت رحلة السفن³²، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار شحن السفن منذ ديسمبر 2023 مع تسجيل مؤشر الحاويات العالمي (WCI) لشركة الأبحاث البحري Drewry's ارتفاع أسعار الشحن لتسجل 3489 دولاراً للحاوية 40 قدمًا في أكتوبر 2024، بزيادة 116٪، مقارنة بأسعار ديسمبر 2023، وذلك بعدما سجل المؤشر ارتفاعاً في أسعار الشحن في يوليو 2024، بلغت 6 آلاف دولار للحاوية 40 قدمًا بنسبة ارتفاع 268٪³³.

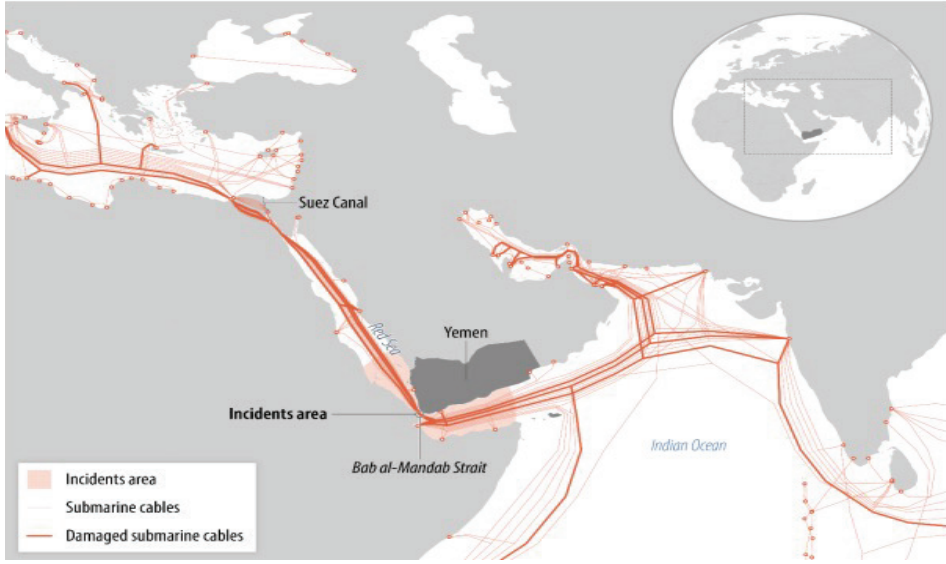
علاوة على ذلك، سجلت بيانات تجارية صادرة في 11 أكتوبر 2024 انخفاض كميات النفط الخام والمنتجات النفطية المارة عبر المضيق بأكثر من 50٪ خلال الأشهر الـ 8 الأولى من عام 2024، كما أن متوسط تدفقات تجارة النفط العالمية المارة عبر مضيق باب المندب قد بلغ قرابة 4 ملايين برميل يوميًا خلال الفترة (يناير- أغسطس) 2024، مقارنة بمتوسط 8,7 ملايين برميل يوميًا في عام 2023³⁴، كما أفادت شركة تتبع السفن والتحليلات البحرية "مارين ترافيك" بانخفاض إجمالي حركة السفن في البحر الأحمر بنسبة 56٪ على أساس سنوي حتى سبتمبر 2024، كما تأثرت حركة الحاويات بشكل كبير بانخفاض قدره 73٪ خلال الفترة نفسها، بينما انخفضت حركة سفن الغاز الطبيعي المسال بنسبة 87٪، والبضائع السائبة الجافة بنسبة 54٪، والبضائع الجافة المختلطة بنسبة 37٪، ناهيك عن انخفاض حركة سفن غاز

البتروال المسال بنسبة 74٪، والبضائع السائبة الرطبة بنسبة 41٪، كما لم تمر أي سفينة محملة بالغاز الطبيعي المسال عبر البحر الأحمر وفي فبراير وما رس من هذا العام، لم تمر بسبب تصاعد الهجمات .

ومع ذلك، فإنه على الرغم من ارتفاع حجم المخاطر الأمنية والتكلفة الاقتصادية التي تتعرض لها السفن المارة عبر البحر الأحمر، فإن البحر الأحمر لا يزال ممراً رئيسياً لحركة السفن، مع لجوء الأخيرة لحيلة إيقاف تشغيل نظام التعريف التلقائي (AIS)، والذي يستخدم لتجنب الاصطدام في النقل المائي، من أجل حمايتها من الضربات الحوثية؛ نظراً لاستخدام جماعة الحوثي هذا النظام في استهداف السفن؛ حيث تقوم 15 سفينة كل أسبوع تمر عبر البحر الأحمر بتعطيل نظام التعريف التلقائي للمرور في المتوسط، بينما لجأت بعض السفن لحيلة أخرى في محاولة لتفادي استهدافها بإرسال رسائل في نظام التعريف التلقائي مفادها "كل الطاقم صيني" أو "لا اتصال مع إسرائيل" لتجنب استهدافها من جماعة الحوثي³⁵.

وفي جانب آخر للتداعيات السلبية للهجمات الحوثية في البحر الأحمر، تتصاعد المخاوف بشأن تأثير الهجمات في شبكة كابلات الاتصالات البحرية³⁶ المارة في قاع البحر الأحمر والتي تُمثل نحو 17٪ من إجمالي حركة البيانات الدولية، في ظل الهجمات الحوثية للسفن في هذا الممر البحري الدولي المهم؛ حيث سبق وأن أعربت شركات الاتصالات المرتبطة بالحكومة اليمنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في فبراير 2024، عن مخاوفها بشأن تخطيط جماعة الحوثي لتخريب شبكة من الكابلات البحرية في البحر الأحمر، وذلك بعدما نشرت جماعة الحوثي على موقع التواصل الاجتماعي "تليجرام" خريطة للكابلات الممتدة في البحر الأحمر والتي تربط جميع مناطق العالم³⁷، في إشارة إلى كون كابلات الاتصالات المارة بالقرب من اليمن أحد الخيارات الاستراتيجية للتصعيد في البحر الأحمر إلى جانب استهداف السفن، وبالتالي تعظيم التكاليف الاقتصادية واللوجستية على المجتمع الدولي في حال تراخيه عن الضغط على تل أبيب لوقف الحرب على غزة.

الشكل 3 - كابلات الاتصالات المارة في قاع البحر الأحمر وما تعرضت له من حوادث



Source: Recent threats in the Red Sea Economic impact on the region and on the EU, European Parliamentary Research Service, March 2024, [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760390/EPRS_BRI\(2024\)760390_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760390/EPRS_BRI(2024)760390_EN.pdf)

2. التهديدات الإيرانية لحركة الشحن في مياه الخليج العربي وخليج عمان:

منذ إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني في العام 2018، وفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على طهران، شملت منع تصدير المنتجات البترولية أو المنتجات البتروكيماوية، وتم تسجيل عودة الاضطرابات والتوترات في منطقة الخليج العربي؛ حيث قامت طهران في مرات عدة إلى احتجاز ناقلات نفط كانت تُبحر عبر مياه الخليج وترفع أعلام دول مختلفة، ردًا على احتجاز ناقلاتها النفطية، كسبيل للضغط على واشنطن وحلفائها لوقف استهداف ناقلات النفط الإيرانية، والإفراج عما تم احتجازه؛ فخلال عامين ماضيين حتى ديسمبر 2023، أقدمت طهران على "مضايقة أو مهاجمة" 15 سفينة تجارية ترفع "أعلامًا دولية" بحسب بيان صدر عن البحرية الأمريكية في مايو 2023، وهو ما يُعد نمطًا آخر من التهديدات الإيرانية للممرات البحرية وللإقتصاد العالمي³⁸.

ومع بدء التصعيد الحوثي في البحر الأحمر وتصاعد حدته، خلقت حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في حركتي الملاحة والتجارة الدوليتين في البحر الأحمر والمحيط الهندي، حالة من الرضا لدى طهران حول مناكفة الغرب والتأثير في اقتصاده، وبالتالي لجوء طهران لتهدئة عملياتها في الخليج العربي، كسبيل لخلق قدر من التوازن في معادلة التصعيد مع الغرب، وتجنبًا لخروج الوضع في منطقة الشرق الأوسط عن دائرة الضبط في ظل الضربات المتبادلة بين طهران وإسرائيل من جانب، ونشاط وكلائها في المنطقة ضد تل أبيب والوجود الأمريكي من جانب آخر.

لذا، من غير المتوقع أن تصل الحملة الحوثية المستمرة التي تؤثر في الملاحة التجارية عبر باب المندب إلى الخليج العربي، على الرغم من الدعم الإيراني لعمليات الحوثيين، لكن في الوقت نفسه تعمل طهران على الاحتفاظ بقدرتها على ممارسة الضغط، والتأكيد على أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ إيراني، وهو ما يُستدل عليه باستيلاء طهران على السفينة MSC Aries الإسرائيلية قرب مضيق هرمز في أبريل 2024³⁹، كما سبق وأن احتجزت طهران في يناير 2024 ناقلة نفط أمريكية في بحر عُمان، ردًا على قيام الولايات المتحدة بتوقيف الناقلة ذاتها ومصادرة شحنتها من النفط الإيراني العام الماضي⁴⁰؛ مما دفع بعض البلدان لزيادة الدوريات البحرية استجابة لحالة التهديد الحالية.

3. القرصنة:

فعلى ضوء التصعيد غير المسبوق الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ عقود؛ ارتباطًا بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، سجلت الأشهر القليلة الماضية عودة ظاهرة القرصنة في خليج عدن وباب المندب، بل وتنامي نشاطها بشكل مطرد مع مرور الوقت؛ ففي 23 أكتوبر 2024، أطلقت عملية أتلانتا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي البحرية تحذيرها للسفن المارة في البحر الأحمر بشأن رصدها مغادرة مجموعة قرصنة مسلحة مكونة من 13 فردًا، ساحل الصومال متجهة إلى المحيط الهندي، بما يُنذر بتهديدات متجددة لحركة الملاحة عقب فترة هدوء استمرت نحو 5 أشهر، وهو ما فسرتة "مجموعة إي أو إس للمخاطر" لسوء الأحوال الجوية نتيجة موسم الرياح الموسمية؛ حيث إن آخر نشاط قرصنة تم الإبلاغ عنه في المنطقة كان في 7 يونيو 2024، وشمل اقتربًا مشبوهًا من سفينة الشحن PACIFIC HONOR التي كانت ترفع علم جزر مارشال⁴¹.

أما خلال الربع الأول من العام 2024، فلقد سجلت أحدث البيانات الصادرة عن مكتب بيرو البحري الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية (the International Maritime Bureau (IMB) في 12 أبريل 2024، عن وقوع نحو 33 حادثة قرصنة وسرقة على طول ساحل الصومال، وقع معظمها جنوب القرن الأفريقي ومقديشو، بنسبة زيادة تعادل 18,2% في الجرائم البحرية للفترة نفسها من العام 2023 التي تم خلالها تسجيل وقوع 27 حادثة، كما أضاف مكتب بيرو أن 24 حادثة من إجمالي 33 نجحت في الصعود على متن السفن المستهدفة، كما نجح القراصنة في اختطاف سفينتين أولهما "إم في روين" في ديسمبر 2023، والثانية سفينة تُدعى "عبد الله" في مارس 2024، قبل أن يتم الإفراج عن تحرير الأولى، والإفراج عن الثانية نظير فدية قدرها 5 ملايين دولار في 14 أبريل 42.

ولقد أكد المكتب البحري الدولي في تقريره حول نشاط القرصنة خلال النصف الأول من العام 2024، على اتساع نشاط عمليات القرصنة ليصل إلى نحو 800 ميل بحري قبالة الساحل الصومالي بعدما كان أقصى مدى مؤكد لنشاط القرصنة حوالي 600 ميل بحري، كما أفاد التقرير باستخدام القراصنة للسفن الشراعية وسفن الصيد المختطفة كقواعد متنقلة أو "سفن أم"، لتمكينهم من شن هجمات على مسافات بعيدة عن الساحل الصومالي بما يكشف عن تكتيكات القراصنة في تنفيذ هجماتهم 43.

4. تنامي نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

إن تصاعد التهديدات الحوثية في البحر الأحمر خلق مساحة من الفوضى أتاحت بيئة مثالية لتوظيف الطرق البحرية في تنامي جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لا سيما في ظل تعدد الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية في عدد من الدول المشاطنة للبحر الأحمر خاصة في مناطق الصراع كاليمن والصومال؛ حيث بات البحر الأحمر نقطة عبور رئيسية لكافة عمليات الجريمة المنظمة العابرة للحدود القاصدة دول ضفتي البحر الأحمر، والتي تُعد كذلك أحد مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، مثلما تُعد أحد مصادر التمويل الرئيسية لجماعة الحوثي.

فقد كشف التقرير الأممي الصادر عن فريق الخبراء المعنيين بالملف اليمني في نوفمبر 2024، عن تورط جماعة الحوثيين في تشكيل تحالفات مع عدد من الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، مُتهماً الجماعة بابتزاز وكالات الشحن البحري من أجل إرغامهم على دفع مبالغ مالية تصل إلى 180 مليون دولار شهرياً، نظير عدم اعتراض الحوثيين لسفنها التجارية. كما أفاد التقرير الأممي برصدها منذ مطلع العام 2024 عمليات منسقة مع تنظيم القاعدة تشمل دعم لوجستي يتضمن نقل طائرات غير مأهولة وأجهزة متفجرة وصواريخ حرارية استخدمتها القاعدة في عملياتها ضد القوات الحكومية في أبين وشبوة جنوب البلاد، ناهيك عن فتح مراكز تدريب الحوثيين لمقاتلي القاعدة، مع توفير كل منهما ملاذات آمنة للطرف الآخر، وتقديم كل طرف الدعم للطرف الآخر من أجل تعزيز معاقلهما، وتوجيه كافة الجهود نحو محاربة القوات الحكومية، مع الاتفاق ضمناً على وقف الهجمات بينهما، وبدء عمليات تبادل الأسرى، بما في ذلك الإفراج عن القائد السابق لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب؛ سامي ديان، الذي حُكم عليه بالسجن 15 سنة قبل انقلاب الجماعة الحوثية في العام 2014.⁴⁴

وبخلاف التعاون والتنسيق اللوجستي والعمليتي بين جماعة الحوثيين وتنظيم القاعدة في اليمن، فلقد رصد التقرير تعاوناً متنامياً لجماعة الحوثيين مع حركة "الشباب المجاهدين" الصومالية استدل عليها برصد أنشطة تهريب متزايدة تضم أسلحة صغيرة وخفيفة تحمل الطرازات نفسها وأرقام متسلسلة من الدفعات نفسها، وهو ما يعني أحد الاحتمالين؛ أولهما هو نقل الأسلحة عبر الطرق غير المشروعة بين عناصر جماعة الحوثيين وحركة الشباب بما يخدم الخطط العملياتية لكلا الطرفين، أما بالنسبة لثاني الاحتمالات فتتمثل في وجود مورد مشترك إلى كليهما⁴⁵. فمن الجدير بالذكر، أنه سبق وأن أعلنت القيادة العسكرية المركزية الأمريكية في 28 يناير 2024 عن ضبط شحنة أسلحة تحتوي على أكثر من 200 حزمة تشمل مكونات صواريخ ومتفجرات وأجهزة أخرى، كانت متجهة من إيران إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين في اليمن، كما نجحت واشنطن في 11 يناير من هذا العام من ضبط قارب في بحر العرب يحمل مكونات صواريخ إيرانية الصنع كانت متوجهة كذلك إلى الحوثيين، في أول عملية من نوعها منذ بدء التصعيد الحوثي في البحر الأحمر⁴⁶.

يُضاف إلى ذلك، أن منطقة القرن الأفريقي واليمن تحتل مراتب متقدمة في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي والأفريقي؛ ففي آخر نسخة لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي الصادر في العام 2023، حصلت منطقة شرق أفريقيا⁴⁷ على معدل 5,88 من إجمالي 10 بزيادة قدرها 22. مقارنة بالعام 2021 في مؤشر الجريمة العالمي، مع تسجيلها في مؤشر أسواق الجريمة درجة 5,52 بزيادة قدرها 58⁴⁸، بينما حصلت جيبوتي على درجة 4,65 في مؤشر الجريمة بزيادة قدرها 44. مقارنة بالعام 2021⁴⁹، في حين حصلت إثيوبيا على درجة 5,68 من أصل 10 درجات بزيادة قدرها 90.⁵⁰، بينما حصلت إريتريا على 3,97 درجة من إجمالي 10 مع تسجيل انخفاض بنحو 37. مقارنة بالعام 2021⁵¹. أما بالنسبة لليمن، فلقد سجلت البلاد درجة 657 من أصل 10 درجات بزيادة قدرها 44. مقارنة بالعام 2021⁵²، وهي جميعها مؤشرات من المتوقع ارتفاعها خلال النسخة التالية من التقرير في ظل ما تشهده منطقة البحر الأحمر من اضطرابات أمنية على وقع التصعيد الحوثي في البحر الأحمر.

علاوة على ذلك، أفاد مرصد الأزهر لمكافحة التطرف في تقريره الشهري الأخير عن شهر سبتمبر 2024، ارتفاع معدل النشاط الإرهابي في شرق أفريقيا بنسبة 28,5٪، مقارنة بشهر أغسطس، رغم انخفاض عدد الضحايا بنسبة (40,6٪)، مُشيراً إلى تركيز النشاط الإرهابي في الصومال وذلك للشهر الثاني على التوالي نتيجة لنشاط حركة الشباب الصومالية المتنامي، وهو ما أرجعه المؤشر إلى حالة الفراغ الأمني الناجمة عن مغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام "أتميس" لدولة الصومال، وعدم جاهزية القوة الجديدة "أوسوم"، فضلاً عن الوضع الجيوسياسي المتغير والتوترات الإقليمية المتصاعدة بين الصومال وإثيوبيا التي ألفت في مجملها تأثيراً سلبياً في مستوى التنسيق والتعاون الإقليميين⁵³، وهو ما أتاح بيئة مثالية لتفاقم المخاطر/ التحديات في المنطقة المطلّة على البحر الأحمر.

فمن الجدير بالذكر، أن الصومال التي تصنف سواحلها بأطول السواحل الأفريقية والمطلّة على خليج عدن والمحيط الهندي، احتلت المرتبة السابعة في مؤشر الإرهاب العالمي الصادر عام 2024، مع تسجيل درجة 7,814 من أصل 10 درجات في المؤشر، كما إنها تُعد أحد البلدان الأكثر تأثراً بالإرهاب منذ العام 2011، والتي لم تصنف على الإطلاق خارج قائمة البلدان العشر الأسوأ في مؤشر الإرهاب⁵⁴.

يُضاف إلى ذلك، أن الصومال تُعد واحدة من أكثر الأسواق رواجًا في تجارة السلاح في القارة، والتي تتراوح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى البنادق الهجومية، وذلك بتسجيل مقديشيو 9 نقاط من أصل 10 بزيادة قدرها 5 نقطة منذ عام 2021، وهو ما يُنذر بمزيد من الانهيار الأمني في الصومال وشرق أفريقيا بشكل عام، والذي من المتوقع تفاقم خطورته مع رفع الأمم المتحدة بشكل كامل الحظر المفروض على الصومال في العام 2023، إلى جانب تمتد شبكات تهريب الأسلحة إلى ما هو أبعد من حدود الصومال ليشمل دول الجوار الصومالي ككينيا والسودان وإثيوبيا لا سيما فيظل ما تعانيه هذه المنطقة من أزمات واضطرابات سياسية وأمنية⁵⁵.

من جانب آخر، سجل أحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة الخاص برصد أنشطة الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم داعش خلال الفترة (1 يناير- يوليو) 2024، أن ولاية داعش في الصومال نجحت في توسيع استراتيجيته للتجنيد في شرق أفريقيا واليمن، اعتمادًا على شبكة من المراقبين يتولون عملية الاتصال بين دول المنطقة واليمن، وحلقة وصل بين المجندين المحتملين والمسؤولين اللوجستيين الذين يتولون مسؤولية نقل العناصر من مكان مغادرتهم إلى بونتلانند نقطة التجمع الرئيسية للعناصر الإرهابية، ثم يتولى تنظيم داعش في الصومال بنقل العناصر إلى أحد معسكرات تدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب في بورتا استقبالكا في جبال كال مسكات في بونتلانند، وعبر جيجيغا في إثيوبيا وصوماليلاند. كما رصد التقرير دعمًا لوجستيًا وتعاونًا واسعًا بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة الشباب الصومالية في مجال التمويل وتهريب الأسلحة ونقل الأفراد بين اليمن وأفريقيا عبر شرق القارة، مع رصد الدول الأعضاء استخدام ميناء شقرة في أبين اليمنية في عمليات التهريب ونقل الأفراد⁵⁶، وهو ما يكشف في مجمله عما يُمكن وصفه بالجريمة الزرقاء التي تعكس الأنماط المختلفة من الجرائم المنظمة عبر البحار.

ثالثاً - استراتيجيات السيطرة البحرية للقوى المنخرطة

في الشرق الأوسط

انطلاقاً مما تمثله الممرات البحرية الممتدة من الخليج العربي حتى البحر الأحمر مروراً بخليج عمان والمحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن، من أهمية جيوسراتيجية بالغة جعلتها في محط أنظار العديد من القوى الإقليمية والدولية التي سعت لمد نفوذها إلى المضائق البحرية، وهو ما خلق قدراً كبيراً من التنافس بينها وبين الدول المشاطئة للممرات البحرية من أجل فرض نفوذها وسيطرتها من جانب، وبينها وبين بعضها البعض من جانب آخر، سواء عبر صياغة مبادرات أو تحالفات أمنية أو عبر إبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على هذه الممرات. ويُمكن دراسة ورصد عدة استراتيجيات وممارسات لأبرز القوى الإقليمية والدولية من جانب، والتكتلات الإقليمية والدولية من جانب آخر تجاه الممرات البحرية في الشرق الأوسط، كالتالي:

1. استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية:

تعددت الاستراتيجيات المعنية بضبط الأمن البحري في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمتاز في جوهرها باختلاف العدو على مستوى المبادرات الفردية (الدول) وعلى مستوى التكتلات الإقليمية والدولية، والتي يُمكن مناقشة أبرزها، انطلاقاً من الدائرة الإقليمية، ثم المشاركات الدولية، على النحو التالي:

أ. المقاربة البحرية الأمنية الإسرائيلية:

اتجهت الأنظار الإسرائيلية نحو البحر الأحمر وسُبل السيطرة عليه حتى قبل نشأة الدولة الإسرائيلية عام 1948، حيث تبلورت الرؤية الاستراتيجية البحرية الإسرائيلية بعد الحرب العالمية الأولى، لا سيما خلال الفترة (1919 - 1921) عندما تأسست لجنة جورفيتز في يافا نسبة إلى رئيسها مائير جورفيتز، كأول هيئة حاولت تقديم خطة صهيونية شاملة للمهن البحرية، بهدف ترسيخ ثقافة بحرية صهيونية مستقلة. ومع زيادة أعداد اليهود تشكلت رؤية صهيونية جديدة بأهمية امتداد المشروع الصهيوني من الشرق إلى الغرب باتجاه البحر، وهو ما كشف عن تزايد

أهمية الساحل في المنظور الإسرائيلي، والمنعكسة في القناة والعقيدة السياسية والدينية لرئيس الوزراء الأول لإسرائيل وأحد أبرز مؤسسي الدول الإسرائيلية " بن جوريون " التي قال فيها إنه لن يكون هناك أرض لإسرائيل بدون بحر، والتي استند فيها إلى السردية التاريخية اليهودية التي تُفيد بأنه منذ خروج موسى من مصر ولم يُسيطر اليهود قط على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وأن السلطة السياسية الأولى لهذين البحرين وعلى خطوط الملاحة البحرية فيهما في التاريخ اليهودي هي سلطة إسرائيل الحالية وأن إتمام السيطرة على خطوط الملاحة البحرية يأتي تحقيقاً لوعده الله لسيدنا موسى عليه السلام القائل: " لتمتد مملكتك من بحر سوف إلى بحر فلسطين "، وبالتالي يرى بن جوريون أن الاستيطان اليهودي على شواطئ هذين البحرين في العصر الحديث تشكل معلماً مهمّاً للدولة الإسرائيلية⁵⁷.

فمنذ إنشاء الدولة الإسرائيلية عام 1948 مروراً بحرب أكتوبر عام 1973 وغلق مصر باب المنذب كإحدى أدوات تضيق الخناق على تل أبيب خلال حرب شهدت ملحمة عربية وصفت بـ " حرب القرن "، انتهاءً بموجة التطبيع العربي الإسرائيلي في أواخر العام 2020، كنقاط تحول محورية في تفاعلات تل أبيب في المنطقة عموماً، وفي البحر الأحمر على وجه الخصوص، اتخذت تل أبيب عدة سياسات / خطوات تأتي ترجمة لاستراتيجيتها البحرية الأمنية، ومتسقة مع السردية التاريخية والدينية للدولة الإسرائيلية، حاولت تل أبيب من خلالها تغيير المنظور العربي للبحر الأحمر كبحيرة عربية، وكسر أية محاولات عربية لعزل إسرائيل، إلى جانب فرض نفسها في البحر الأحمر كقوة بحرية إقليمية لا يُمكن تجاوزها، تحت غطاء الإسهام في مكافحة عدة تحديات أمنية يأتي على رأسها مكافحة الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إلى جانب التصدي للنفوذ الإيراني المتنامي، ومن خلال تعزيز التعاون الثنائي مع عدد من الدول المشاطئة للبحر الأحمر، مستغلة في ذلك علاقاتها التاريخية بالولايات المتحدة الأمريكية التي مهدت الطريق لتل أبيب في ما اتخذته من خطوات وسياسات، وبالتالي إضفاء قدر من المشروعية لوجودها العسكري في هذا الممر الدولي المهم.

فقد تعددت المحاولات الإسرائيلية خلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين وقبل إنشاء الدولة الإسرائيلية عام 1948؛ فبخلاف تأسيس لجنة جورفيتز

في يافا التي تُسجل المشاركة اليهودية الأولى في المهن البحرية، توالى المشاركات الأكثر جوهرية في الملاحة البحرية عبر ثلاثة مجالات رئيسية؛ أولها: إنشاء أول شركة شحن مملوكة ليهود فلسطين اطلق عليها اسم (زيم)، لم يقتصر دورها على نقل البضائع إلى إسرائيل، وإنما لعبت كذلك دوراً في عملية نقل المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين وتحقيق أهداف الخطة الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية، والتي تأتي تويجاً لثلاث مبادرات لشركات نقل بحري يهودية خاصة (شركة فلسطين للشحن، وشركة فلسطين ماريتيم لويد، وشركة عتيد)⁵⁸.

أما بالنسبة لثاني المجالات فيتمثل في صيد السمك؛ حيث بذلت عدة مجموعات من الصيادين اليهود محاولات مبكرة للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وبحيرة طبريا في عشرينيات القرن العشرين، بينما تمثل المجال الثالث في تأسيس منظمة للبحارة اليهود في منتصف عشرينيات القرن العشرين، تتولى تدريب البحارة وتنظيم نشاطهم، والتي خرج من رحمها أول فرق بحرية في اتحادات رياضية مختلفة، وهي جميعها خطوات تمهيدية للانطلاق نحو البحر، لاقت تأثيراً في عشرينيات القرن العشرين وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين⁵⁹.

أما عقب إعلان الدولة الإسرائيلية 1948، تمكنت إسرائيل من انتزاع موطنٍ قدم لها على خليج العقبة باحتلال قرية أم الرشراش وبناء ميناء إيلات في مارس 1949⁶⁰، ثم بدأت في نسج شبكة من العلاقات الثنائية القوية مع عدد من الدول الأفريقية لمحاولة كسر عزلتها الإقليمية ولتأمين وصلها إلى البحر الأحمر، وهنا جاءت زيارة رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلي "حاييم بارليف" إلى إثيوبيا في أوائل السبعينيات متجهة أنظاره إلى الأراضي الإريتيرية المطلة على البحر الأحمر؛ حيث كانت الأخيرة خاضعة للسيادة الإثيوبية في ذلك الوقت، وذلك بهدف تأمين وصول تل أبيب إلى جزر البحر الأحمر هاليب ودهلك وجزر حنيش وركارودار العيل، والتي بدأ على إثرها تقديم إسرائيل تدريبات للبحرية الإثيوبية وتوفير زوارق دورية وقوارب صواريخ، إلى جانب إنشاء شبكة رادار عند مدخل البحر الأحمر، وهو ما أكدته مجلة تايم في مارس 1973؛ حيث كشفت المجلة عن إرسال تل أبيب وحدات كوماندوز سرية لاحتلال جزيرة زكار غير المأهولة وإنشاء محطة راديو ورادار، كما

سبق وأن أرسل اليمن الشمالي في أكتوبر 1977 - قبل الوحدة اليمنية عام 1990 - مذكرة سرية إلى جامعة الدول العربية تؤكد وجودًا عسكريًا إسرائيليًا وإثيوبيًا متزايدًا على الساحل المواجه لباب المندب والذي يخضع حاليًا للسيادة الإريتيرية⁶¹.

كما أنشأت تل أبيب قواعد في "رواجيات" و"مكهلاوي" على حدود السودان، وتمتلك قواعد جوية في جزر هالب وفاطمة عند مضيق باب المندب، واقامت قاعدة بحرية في جزيرة "دهلك"، كما تتمركز نحو نصف القوات الجوية الإسرائيلية في قواعد في النقب بالقرب من البحر الأحمر، إلى جانب فرقة مدرعة إسرائيلية متمركزة في المنطقة العسكرية الجنوبية القريبة من البحر الأحمر، بالإضافة إلى امتلاك تل أبيب أنواعًا مختلفة من الزوارق المسلحة وقذائف لمكافحة الغواصات، التي تستخدم جميعها في القيام بدرويات مستمرة وطلعات جوية لمسح البحر الأحمر حتى مدخله الجنوبي⁶².

وعقب صعود التهديد الإيراني في البحر الأحمر وسيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في العام 2014، ثم تشكيل التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية وبمشاركة إماراتية في 2015، كثفت تل أبيب من تحركاتها لتأمين مصالحها في البحر الأحمر، لا سيما في ظل الاستهداف الحوثي لعدد من ناقلات النفط الخليجية في البحر الأحمر، إلى جانب اعتماد الحوثيين على زرع الألغام البحرية بما يهدد من حركتي الملاحة والتجارة الدوليتين؛ فخلال عام 2017، تمكنت جماعة الحوثيين من زرع ألغام على طول الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله 100 كيلومترًا الممتد بين موانئ ميدي والمخا، وتسجيل 15 حادثة زرع ألغام مختلفة، كما أعلن التحالف العربي في اليمن عن تدمير نحو 171 لغماً بحريًا زرعتها الحوثيون في البحر الأحمر، إلى أن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشكل صريح في العام 2018، بأن تل أبيب ستكون جزءًا من أي عمل دولي لمنع إيران من حجب طرق الشحن في البحر الأحمر⁶³.

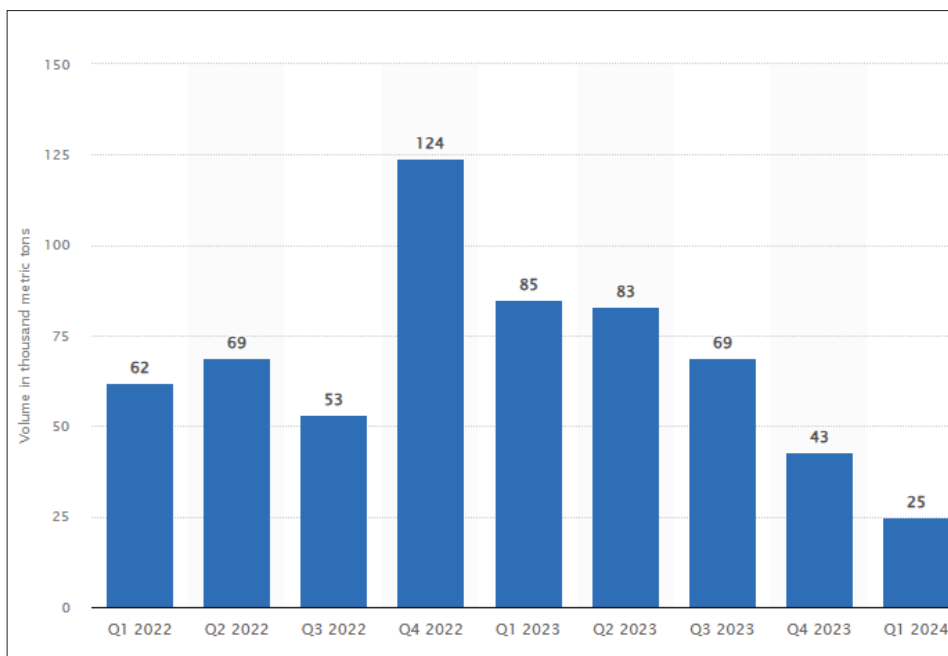
ومنذ ذلك الحين، وتكثفت التحركات الإسرائيلية؛ حيث أفادت تقارير أمنية واستخباراتية بإنشاء تل أبيب قواعد في جبل إمبا سويرا بالقرب من بلدة سناني، جنوب العاصمة الإريتيرية أسمرة منذ العام 2016⁶⁴، إلى جانب اتجاه تل أبيب لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر العربية والأفريقية، والتي جاء

البعض منها في إطار توقيع اتفاقيات إبراهيم للسلام خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام 2020 مع كل من الإمارات والبحرين، بوساطة أمريكية، وهي الخطوة التي كان من المقرر أن تضم السودان، إلا أن التطورات الداخلية السودانية ومن بعدها الحرب الأهلية السودانية منذ أبريل 2023، أحالت اتخاذ الخرطوم خطوات فعلية نحو توقيع الاتفاق وذلك بعدما أعلنت واشنطن في أكتوبر 2020 عن اتفاق تل أبيب والخرطوم على تطبيع العلاقات بينهما⁶⁵، وهو الأمر الذي عطل جانباً من الخطة الإسرائيلية لتطويق البحر الأحمر وإحكام سيطرتها على مداخله عبر الانتشار في نقاط تمرکز رئيسية عدة على ضفتي البحر الأحمر، إلى جانب الانتشار العسكري البحري سواء عبر قواعد عسكرية أو نشر قطع بحرية إسرائيلية.

فبخلاف كافة أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي التي تحث عليها اتفاقيات إبراهيم للسلام، فإن تعزيز التعاون الأمني الاستخباراتي والسيبراني وكذلك العسكري بين البلدين، وعلى مستوى الأمن الإقليمي، بما في ذلك منطقة البحر الأحمر، يُعد أحد المكاسب الجوهرية الرئيسية لتل أبيب من توقيع هذه الاتفاقيات؛ فلا يخفى على أحد أن النفوذ الإماراتي الواسع في جيبوتي وإريتريا وأرض الصومال وجزيرة بريم اليمنية وأرخبيل سقطرى، منح تل أبيب تعزيز نفوذها في هذه المناطق عبر الشريك الإماراتي، وهو ما يُستدل عليه بما ورد في تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية حول وجود قاعدة تجسس مشتركة إماراتية إسرائيلية في سقطرى يشمل قاعدة تجسس مشتركة مع إسرائيل⁶⁶.

علاوة على ذلك، أنه في يونيو 2021، نشرت تل أبيب غواصة إسرائيلية من فئة دولفين وسفينتين تابعتين للبحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر، لا سيما عقب تعرض ناقلة نفط إسرائيلية لهجوم بطائرة غير مأهولة خلال مرورها في بحر العرب، أسفر عن مقتل اثنين من أفراد طاقمها، كما شاركت تل أبيب في مناورات بحرية في البحر الأحمر بجانب الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والبحرين في نوفمبر 2021⁶⁷؛ فكان التهديد الإيراني عبر الذراع الحوثي إحدى أدوات التغلغل الإسرائيلي في البحر الأحمر، وبالتالي تحقيق تل أبيب خطوات متقدمة لفرض نفسها كطرف إقليمي في إدارة وتأمين حركة الملاحة عبر هذا الممر البحري المهم.

الشكل 4 - حجم البضائع التي تم تفريغها في ميناء إيلات خلال الفترة (الربع الأول لعام 2022 - الربع الأول لعام 2024)



Source: Quarterly volume of freight unloaded in the Red Sea port of Eilat in Israel from 1st quarter 2022 to 1st quarter 2024, statista, <https://www.statista.com/statistics/1477893/israel-quarterly-volume-of-freight-unloaded-in-eilat-port/>.

وعقب اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة وانضمام الساحة اليمنية عبر جماعة الحوثي إلى ساحات الإسناد والمقاومة لغزة حيث التصعيد في البحر الأحمر منذ نوفمبر 2023؛ مما أدى إلى شل حركتي الملاحة والتجارة عبر البحر الأحمر، وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي عقب غلق ميناء إيلات، الذي يمر من خلاله نحو 2٪ من إجمالي حركة السفن التجارية التي ترسو في إسرائيل حتى قبيل اندلاع الحرب⁶⁸، كثفت تل أبيب من وجودها العسكري في البحر الأحمر منذ ديسمبر 2023، وذلك عبر نشر البحرية الإسرائيلية 4 فرقاطات متطورة من فئة Sa'ar 6. انضمت إحدى هذه السفن الحربية، Ahi Magen، إلى الأنشطة العملياتية في ميناء إيلات الجنوبي؛ حيث تحتوي السفينة الحربية على نظامين متقدمين للدفاع الجوي على متنها: القبة الحديدية البحرية من Barak و Rafael و 8 من صناعات الطيران الإسرائيلية، وهي مجهزة أيضًا بقدرات حرب إلكترونية متقدمة لتعطيل أنظمة الملاحة على متن المقذوفات المعادية القادمة⁶⁹.

ب. المقاربة الإيرانية تجاه الممرات البحرية:

تُدرِك إيران أن المحيطات والبحار تُشكل مفتاحاً رئيسياً للنفوذ نحو العالم، فاتجهت نحو تعزيز قدراتها العسكرية البحرية، كإحدى أدوات منافسة الغرب، ومنافسة قواته البحرية، ورفضت التوقيع على اتفاقية قانون البحار لعام 1982 لرؤيتها بأن الاتفاقية ترمي نحو الحد من الطموح البحري الإيراني، والذي يستند إلى مبدأ قديم وراسخ في العقيدة العسكرية الإيرانية مفاده "أن القوة في البحر تُحدد القوة على الأرض، وأن كل منهما يرتبط بالآخر، وأن التوسع بحرًا يمنح طهران عمقاً تكتيكياً أكبر يسمح لوحدها العسكرية التحرك والانتشار في أجزاء مختلفة من العالم، وترسيخ وجوده بشكل دائم على كل المحيطات بما ذلك القارة القطبية الجنوبية، إلى جانب تنفيذ عمليات عسكرية عابرة للقارات، مثلما ورد على لسان قائد البحرية الإيرانية الأدميرال "شهرام إيراني"، وأشار كذلك المستشار العسكري للمرشد الأعلى الإيراني "يجي رحيم صفوي" في حديثه يوم 6 مارس 2024، بقوله: "إن عمق دفاعنا الاستراتيجي يقع في البحر الأبيض المتوسط، ويجب أن نزيد عمقنا الاستراتيجي بمقدار 5000 كيلومتر"⁷⁰.

ومن ثَمَّ، اعتمدت المقاربة الإيرانية على العديد من الأدوات لفرض سيطرتها على الممرات البحرية في الشرق الأوسط؛ أولها: تطوير قواتها العسكرية البحرية بما يُمكنها من منافسة القدرات العسكرية البحرية الغربية، ويُمكنها من طرح نفسها كقوة منافسة لديها القدرة على التحكم في أمن وإدارة هذه الممرات، وبالتالي التحكم في حركتي الملاحة والتجارة الدوليتين وتوظيف ذلك من أجل الضغط على المجتمع الغربي، ثانيها: هو القيام بعدد من التدريبات/ المناورات العسكرية مع عدد من الشركاء الدوليين كإحدى أدوات استعراض القوة الإيرانية، بينما تكمن ثالث الأدوات في نسج شبكة من العلاقات القائمة على التعاون مع الدول المشاطئة للممرات البحرية، وأخيراً تعظيم القدرات العسكرية لجماعة أنصار الله الحوثيين في اليمن، بعدما باتت الجماعة جزءاً من تحول استراتيجي واسع النطاق يعتمد بشكل متزايد على القدرات البحرية لإبقاء القوى المعادية لإيران في وضع دفاعي.

أما بالنسبة للأداة الأولى المثلة في تعزيز القدرات العسكرية البحرية الإيرانية، فربما تعود أولى خطوات التطوير إلى عام 1983؛ حيث تشكل الحرس الثوري الإيراني الذي تتلخص مهمته في مراقبة السواحل الإيرانية ومضيق هرمز، والعمل على إنقاذ السفن ومراقبة الصيد غير المشروع ومكافحة تهريب النفط، وذلك كمحاولة لإضفاء مزيد من المرونة والسرعة لقواته البحرية، بما يُمكنها توجيه ضربات دقيقة وتنفيذ هجمات مفاجئة، وذلك عبر قوة بشرية عسكرية قوامها نحو 100 ألف عسكري، من بينهم 20 ألف بحار في الخدمة الفعلية، تأتي تحت قيادة الأدميرال علي رضا تنكسييري. بينما يتولى نائب المنسق الأدميرال أبو القاسم ولاغر، ويتولى الأدميرال محمد طاهر جعفري مسؤولية إعداد العمليات. ويقع مقر الحرس الثوري ودعمها في مدينة بندر عباس، في ميدان الشهيد باهنر، مقر مشاة البحرية في المدينة، ويعمل في خمس مناطق رئيسية⁷¹.

كانت الزوارق السطحية الخفيفة العمود الرئيسي لقدرات الحرس الثوري الإيراني؛ حيث سبق وأن أفادت البيانات الصادرة عن استخبارات البحرية الأمريكية في العام 2019 بأن قوات الحرس الثوري تتشكل في المقام الأول من زوارق الدورية الساحلية (I و MK13 و Peykaap و II و III) و Ashaora، في حين أفادت وسائل الإعلام الإيرانية في العام 2022 إلى امتلاك الحرس الثوري ما لا يقل عن 1500 زورق سريع، وخلال إحياء ذكرى الشهيد رئيس علي دلاورز في سبتمبر 2023، أبحر الحرس الثوري الإيراني في حوالي خمسين قاربًا، بعضها مزود بهياكل "تتجنب الرادار"⁷².

كما كان من اللافت تمكن طهران من المواءمة بين خطة تطوير قدراتها العسكرية وما تواجهه من عقوبات اقتصادية غربية لعبت دورًا كبيرًا في تحجيم الخطط الإيرانية لتطوير قدراتها العسكرية البحرية؛ حيث عملت طهران على تحويل ناقلات النفط في حوض بناء السفن في بندر عباس إلى "سفن بازار" - أي سفن تحمل مجموعة واسعة من الأسلحة كالصواريخ والدرونز والمدافع المضادة للطائرات والزوارق السريعة والمروحيات - مع إدخال تعديلات كبيرة على تصميم السفن بما يُمكنها - على سبيل المثال - من استيعاب مدرج الدرونز، مثلما هو الحال في سفينة "شهيد مهدوي" التي كانت تُسمى في السابق بـ "سارفين"، بل إن سفن التجسس التابعة للحرس الثوري الإيراني في البحر الأحمر، "إم في بهشاد" وسابقتها "إم في سافيز"، كانت في سفن شحن في السابق وتم تحويلها إلى سفن تجسس⁷³.

علاوة على ذلك، تمكنت طهران من بناء العديد من السفن متوسطة الحجم / الثقل البالغ متوسط طولها بين 50 و60 متراً، والتي تتميز بقدرتها على المناورة والسرعة لما يصل إلى 27 عقدة، وفق تصميم "كاتاماران" الذي يُعد أحد نماذج البناء المفضلة لدى الحرس الثوري الإيراني في السنوات الأخيرة، مثل سفن "الشهيد نظيربست" التي يمكنها حمل طائرة هليكوبتر، و"الشهيد سليمان" المصممة لاختراق خطوط العدو بالصواريخ، و"الشهيد رودك" و"الشهيد سياواشي" المخصصة للدعم اللوجستي.

كما تمتلك قوات الحرس الثوري الإيراني مركبات تحت الماء غير مأهولة (UUV) ومركبات سطحية غير مأهولة (USV) مزودة بمحركات دفع، يمكنها الإقلاع والهبوط على الماء في أثناء حمل الأسلحة، يستخدمها في تنفيذ العديد من المهام كمكافحة الألغام، والحرب المضادة للغواصات، والأمن البحري، والحرب السطحية، ودعم القوة العملياتية، والحرب الإلكترونية، ودعم الحظر البحري، والتحديد، وجمع المعلومات الاستخباراتية. يُضاف إلى ذلك، تمكنت طهران من الوصول إلى ثلاثة أقمار صناعية عسكرية إيرانية، تُقدم خدمة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، أحدثها قمر "نور3" الذي أطلقته طهران في 27 سبتمبر 2023، والذي يبدو أنه يأتي كحلقة ضمن سلسلة من الأقمار الصناعية المخطط إطلاقها خلال الفترة القادمة، مثلما جاء على لسان قائد قسم الفضاء في القوة الجوفضائية للحرس الثوري الإيراني، الجنرال "علي جعفرآبادي"⁷⁴.

من جانب آخر، أنشأت طهران وحدات حرب إلكترونية مهمتها تعطيل اتصالات السفن التابعة للقوى المعادية لها، وهو ما فسّر سبب اتجاه الأنظار نحو طهران عندما أبلغت السفن المبحرة في خليج عمان بالقرب من ميناء الفجيرة بالإمارات في العام 2021، عن أعطال في أنظمة الملاحة الخاصة⁷⁵. بل إنه من الجدير بالذكر أن التنسيق العالي المستوى بين إيران وروسيا خلال السنوات الأخيرة والذي توج بتوقيع البلدين اتفاق تعاون عسكري في العام 2015، والذي أسهم في تعزيز القدرات الدفاعية لإيران⁷⁶، كما عزز من التعاون العسكري بين البلدين في عدد من الملفات الحيوية، أبرزها الحرب الأوكرانية، وما لذلك من دور في رفع القدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية، بما في ذلك منع الهجوم عبر نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وذلك استناداً إلى الخبرة الروسية المكتسبة من تشغيل أنظمة الحرب الإلكترونية وأنظمة منع الهجوم عبر نظام تحديد المواقع العالمي في سوريا وأوكرانيا، خاصة في ظل امتلاك طهران لقدرة مذهلة في الهندسة العكسية⁷⁷.

ومن ثمّ، تمكنت طهران خلال السنوات الأربع القليلة الماضية من تطوير قدراتها العسكرية البحرية بشكل كبير رغم العقوبات الاقتصادية الغربية، فبعدما كانت الأنشطة البحرية الإيرانية محصورة إلى حد كبير في عدة مئات من الزوارق السريعة التابعة للحرس الثوري الإسلامي التي تقوم بدوريات في الخليج العربي، مع إطلاق تهديدات دورية بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، تمكنت القوات البحرية الإيرانية من ضمن سفن أكثر تقدماً بما في ذلك غواصات جديدة وسفن حربية مسلحة بالصواريخ، وهو ما يأتي ترجمة للعقيدة العسكرية الإيرانية "الدفاع الأمامي" التي تقوم على إشغال العدو في مناطق بعيدة عن الحدود الإيرانية لضمان عدم انتهاك التهديد /الخطر إلى داخل الأراضي الإيرانية، والتي تبنتها طهران عقب الحرب الإيرانية العراقية في عام 1988 وترسخت في أوائل العقد الأول من القرن الـ21⁷⁸، وهو ما يُستدل عليه بإعلان قائد البحرية في الحرس الثوري الإيراني "علي رضا تنكسيري" في مايو 2024 أن إحدى السفن الحربية الجديدة المزودة بالصواريخ التابعة للقوة أبحرت بالقرب من جزيرة ديبجو جارسيا الواقعة في المحيط الهندي؛ حيث يتمركز أفراد من الجيش الأمريكي، بما يعني اتساع نطاق عمليات البحرية الإيرانية⁷⁹.

وفي ظل ما تبذله طهران من جهود لتطوير قدراتها البحرية، فإن ما تمر به منطقة الشرق الأوسط من وضع أمني حرج على وقع الحرب الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان، وما تتلقاه الأذرع الإيرانية في المنطقة المعروفة باسم "محور المقاومة" من ضربات وهجمات إسرائيلية وأمريكية وبريطانية، تفرض على طهران الصمود من أجل ضمان استمرار الدعم اللوجستي والعسكري لأذرعها، تلقى الحرس الثوري الإيراني سفينتين حربيّتين متقدمتين جديدتين في يناير 2024، يبدو أنهما بداية لسلسلة من السفن المتوقع الحصول عليها في السنوات القادمة، والتي ستُمكن طهران من إجراء عمليات خارج الخليج العربي وخارج نطاق عملياته التقليدية، كترجمة فعلية لتوجيهات المرشد الأعلى "علي خامنئي" للحرس الثوري في العام 2020، تنفيذاً لاستراتيجية "اليد الطويلة". فمن الجدير بالذكر، تمكنت إيران من تنفيذ عدة مهام بحرية لمساعدة أعضاء محور المقاومة خلال الأشهر الماضية، كإرسال أسلحة إلى حزب الله عن طريق تخزينها على متن سفن شحن غادرت مدينة

بندر عباس الساحلية الإيرانية، وتوقفت في ميناء اللاذقية السوري لتفريغ الأسلحة ثم نقلها عبر الطرق البرية التجارية، ناهيك عن الدعم الاستخباراتي ودعم أنظمة المراقبة لجماعة الحوثيين عبر سفينة التجسس الإيرانية "بهشاد" المتمركزة في البحر الأحمر، قبل عودتها إلى طهران⁸⁰.

من جهة أخرى، أجرت طهران عددًا من المناورات / التدريبات العسكرية في الممرات البحرية، لا سيما في خليج عُمان والخليج العربي، بهدف استعراض القدرات العسكرية الإيرانية من جانب، ولضمان جاهزية قواتها العسكرية في التصدي لأي هجمات محتملة في ظل محيط إقليمي مضطرب من جانب آخر، كالمناورة البحرية المشتركة بين الصين وإيران وروسيا في خليج عمان والمعروفة باسم "حزام الأمن البحري 2024" والمنعقدة في مارس 2024 للمرة الرابعة منذ العام 2019، والتي شاركت فيها أكثر من 20 سفينة دعم وزوارق قتالية من الدول الثلاث، بالإضافة لمروحيات بحرية، بهدف التدريب على تحسين التجارة ومواجهة القرصنة والإرهاب ودعم الأنشطة الإنسانية وتبادل المعلومات في مجال الإنقاذ، ضمن أهداف أخرى⁸¹.

كما سبق وأن أجريت تدريبات عسكرية إيرانية في المناطق الغربية من البلاد في أغسطس 2024 من أجل الحفاظ على مستوى الاستعداد القتالي وتحسين المهارات القتالية⁸²، كما سبق وأن أجرت طهران مناورة "أبوموسى" في الخليج العربي في الشهر نفسه من العام السابق، والتي تأتي انطلاقًا من المسؤولية الإيرانية لتأمين الخليج العربي، وما يلعبه الحرس الثوري الإيراني في هذا الإطار وفق المنظر الإيراني⁸³، والمناورة البحرية المشتركة بين إيران وكل من روسيا والصين في ديسمبر 2019، تحت مسمى "حزام الأمن البحري" في شمال المحيط الهندي وبحر عمان⁸⁴.

أما بالنسبة لثالث الأدوات الإيرانية التي احتل فيها الأمن البحري أهمية خاصة هو عمل طهران على نسج شبكة من العلاقات القائمة على التعاون مع الدول المشاطئة للممرات البحرية، والتي انعكست في اتخاذها خطوات نحو المصالحة مع محيطها العربي توجت باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية بوساطة صينية في مارس 2023⁸⁵، ووصلت لحد التباحث بشأن فرص تطوير العلاقات

الثنائية بين البلدين في المجال العسكري والدفاعي خلال زيارة أجراها رئيس هيئة الأركان السعودي لطهران في نوفمبر 2024⁸⁶، التي مثلت نقطة تحول في السياسة الإيرانية تجاه محيطها الإقليمي، انتقلت خلالها السياسة الإقليمية الإيرانية من الصراع والتنافس إلى التهدئة والتنسيق عبر طاولة المفاوضات. كما سعت طهران في إطار تعزيز نفوذها البحري إلى توثيق علاقاتها مع جيبوتي من خلال توقيع اتفاقية تعاون مشتركة بين البلدين تتضمن بناء مراكز تدريب، وإنشاء لجنة مشتركة للإسهام في عملية التنمية في جيبوتي، كما عملت إيران على تعزيز علاقاتها مع إريتريا من خلال الاتفاق معها على إنشاء قاعدة عسكرية على الساحل الإريتري وكذلك إنشاء مركز لتموين السفن الإيرانية في البحر الأحمر، هذا إلى جانب المحاولة الإيرانية لإنشاء قاعدة بحرية على الساحل السوداني المطل على البحر الأحمر، نظير تقديم الدعم العسكري للجيش السوداني في حربه ضد قوات الدعم السريع، وبالتالي تعظيم نفوذها البحري⁸⁷.

ومن ثمّ، فإن التحدي الرئيسي لطهران، والخطر الأكبر للقوى المنافسة لها، هو قدرة طهران المتنامية على شن حرب غير متكافئة في المجالات البحرية، باستخدام مزيج من الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار، والتوظيف الواسع لأذرعها الإقليمية في تعزيز نفوذها البحري.

ج. المقاربة الأمريكية:

تتمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في تعزيز سيطرتها على نقاط الاختناق في الممرات البحرية، وهو ما انعكس في أحدث وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية المنشورة في أكتوبر 2022، ونصت بوضوح على أن "الولايات المتحدة لن تسمح للقوى الأجنبية أو الإقليمية بتعريض حرية الملاحة عبر الممرات المائية في الشرق الأوسط للخطر، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب"، والتي تُشير من بين سطورها إلى المخاوف الأمريكية من تنامي نفوذ الصين في الممرات البحرية في الشرق الأوسط، لا سيما البحر الأحمر؛ نظراً للأهمية الجيوسياسية لهذه الممرات من جانب، ولإدراك واشنطن بأن الممر يُمثل أهمية

بالغة لحركة التجارة الصينية ولحركة صادراتها، وبالتالي إمكانية تحويله إلى ورقة ضغط مثالية على بكين، وهو ما يُفسر سبب تصدر واشنطن قائمة البلدان ذات الحضور العسكري الضخم في المنطقة⁸⁸.

ولقد اعتمدت واشنطن على الانخراط في الممرات البحرية وتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط على عدة أدوات تقاطعت مع غيرها من القوى المنخرطة في المنطقة كتعزيز الوجود العسكري، ونسج شبكة من العلاقات مع الدول المشاطئة للممرات البحرية، بهدف تأمين حركتي الملاحة والتجارة البحرية انطلاقاً من أهميتها الاستراتيجية للاقتصاد العالمي ولحركة التجارة الدولية؛ فبخلاف وجود الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية الذي يغطي الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي والنقاط الثلاث الحرجة لمضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب، انتشرت قوة أمريكية في البحر الأحمر في أعقاب هجوم 11 سبتمبر 2001، بهدف تأمين الملاحة في مضيق باب المندب من نشاط القرصنة والجماعات الإرهابية، أعقبها إنشاء واشنطن قاعدة عسكرية لها في جيبوتي (ليمونير) عام 2007، باتت مقرّاً لقوات أفريكوم، تتولى إجراء عمليات المراقبة البرية والبحرية والجوية في السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا واليمن، كما أسست واشنطن قاعدة باليدوجلي الجوية الأمريكية التي تبعد نحو 100 كلم عن العاصمة مقديشو في الصومال، تبعها تأسيس لواء داناب التابع للجيش الصومالي في العام 2017، الذي تولى تجنيد وتدريب وتجهيز نحو 3 آلاف صومالي⁸⁹، كما وقعت اتفاقية عسكرية مع الصومال في فبراير 2024 بهدف تعزيز تعاونها العسكري والدفاعي⁹⁰، سمحت لواشنطن ببناء خمس قواعد عسكرية جديدة⁹¹، بهدف دعم الجهود الصومالية في محاربة حركة الشباب من جانب، وللمشاركة في تأمين حركة الملاحة المارة عبر باب المندب من جانب آخر، كما تمتلك واشنطن قاعدة أربا مينش الجوية للطائرات بدون طيار في إثيوبيا، والتي تتولى مهمة المراقبة والرصد في شرق أفريقيا، كما دار الحديث عن قواعد عسكرية أمريكية سرية في منطقة القرن الأفريقي، وقاعدتين بحريتين في كينيا⁹².

كما أعلنت واشنطن في أبريل 2022 عن تشكيل قوة المهام المشتركة 153، تكون مهمتها مراقبة البحر الأحمر ومكافحة "الأنشطة الإرهابية وعمليات التهريب، ناهيك عن دورها في تعزيز التعاون البحري مع الشركاء الإقليميين لتحقيق الأمن في البحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي ومضيق باب المندب وخليج عدن، فكانت قوة المهام المشتركة 153 الفرقة الرابعة من القوة البحرية المشتركة، التي تولت مصر قيادتها (قوة 153) في ديسمبر 2022 للمرة الأولى منذ المشاركة المصرية في القوات البحرية المشتركة المؤلفة من 34 دولة في أبريل 2021، بهدف مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة التي تؤثر سلباً في عبور التجارة العالمية ومصالح الدول الشريكة، بالإضافة إلى تأمين جميع الممرات البحرية⁹³.

وإلى جانب قوة المهام المشتركة 153، تتألف القوة البحرية الأمريكية المشتركة المكونة في العام 2001 من أجل مكافحة الاتجار والإرهاب والقرصنة في المنطقة، من ثلاث فرق عمل أخرى أحدهما قوة المهام المشتركة (CTF 151) لمكافحة القرصنة، والأخرى قوة المهام المشتركة (CTF 152) المعنية بعمليات الأمن البحري داخل الخليج العرب، بينما تتولى الأخيرة الأمن البحري خارج الخليج العربي، لاسيما خليج عمان وفي المنطقة البحرية الممتدة من شمال بحر العرب نزولاً إلى الحدود اليمنية العمانية⁹⁴.

وعقب اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ثم فتح جبهات الإسناد (محور المقاومة) في عدد من دول المنطقة من بينها اليمن وذلك مع إعلان جماعة الحوثي أولى مراحلها الخمس باستهداف السفن المارة عبر البحر الأحمر، كثفت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في البحر الأحمر، بهدف حماية حلفائها في المنطقة (إسرائيل)، إلى جانب تأمين حركة الملاحة الدولية، حيث بلغ عدد القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة نحو 40 ألف جندي، تم تعزيزها بنحو 7 آلاف جندي في أكتوبر 2024، عقب إعلان تل أبيب عن بدء العملية البرية الإسرائيلية في جنوب لبنان⁹⁵، كما يتمركز ما لا يقل عن 12 سفينة حربية و4 أسراب طائرات مقاتلة تابعة للقوات الجوية، منتشرة في جميع أنحاء المنطقة لحماية الحلفاء ولتكون بمثابة رادع ضد الهجمات⁹⁶.

ومع ارتفاع حدة التصعيد بين إسرائيل وحزب الله، أبحرت حاملة الطائرات "هاري إس ترومان" بالإضافة إلى مدمرتين تابعتين للبحرية الأمريكية وطراد من نورفولك بولاية فرجينيا، إلى الشرق الأوسط⁹⁷، كما سبق وأن أعلنت واشنطن في ديسمبر 2023 عن تشكيل قوة أمنية بحرية دولية مشتركة تُعرف بـ "حارس الازدهار" بمشاركة دول غربية وأوروبية ودولة شرق أوسطية وحيدة (البحرين)، بهدف التصدي إلى الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، وضمان حرية الملاحة لجميع الدول وتعزيز الأمن والازدهار الإقليمي، وهو ما لاقى رفضاً من عدد من الدول الأوروبية، لا سيما (فرنسا وأسبانيا وإيطاليا)، لعدة اعتبارات أبرزها؛ رؤيتها بأن الانضمام إلى حارس الازدهار سيفاقم من التصعيد العسكري في المنطقة، كما أن الانضمام إلى قوة أمنية مشتركة يتطلب موافقة برلمانية سابقة، ناهيك عن تفضيل البعض الانضمام إلى المهام التي يقودها حلف شمال الأطلسي أو العمليات التي ينسقها الاتحاد الأوروبي⁹⁸.

وبالفعل ومنذ 12 يناير 2024، نفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضربات استهدفت مواقع عسكرية تابعة للحوثيين⁹⁹، بلغت نحو 800 غارة حتى نوفمبر 2024، مع تسجيل لجوء واشنطن إلى استخدام القاذفات الشبحية لأول مرة في 17 أكتوبر¹⁰⁰، لكنها لم تنجح في القضاء على التهديد الحوثي في البحر الأحمر.

د. المقاربة الروسية:

أسهمت اعتبارات عدة في إعادة صياغة المنظور الروسي للبحر الأحمر كمنطقة حيوية في إطار ضمن إقليم الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي، والمنعكس في إصدار موسكو وثيقة السياسة الخارجية لعام 2016، ومن بعدها استراتيجية الأمن القومي الروسي في العام 2021، أبرزها ما تُمثله منطقة البحر الأحمر وممرها البحري من أهمية جيواستراتيجية بالغة صنعت حالة من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية المنافسة ومن بينها موسكو، من أجل البحث عن موطن قدم لها في المنطقة، تتحول لورقة ضغط على القوى الدولية أبرزها الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما يُمكن الاستدلال عليه بما نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، في أكتوبر 2024، حول تزويد الكرملين جماعة الحوثي بالبيانات اللازمة

لتوجيه ضرباتهم ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، بعدما لجأت السفن إلى تعطيل جهاز الإشارات الخاص بها، خلال مرورهم عبر مضيق باب المندب، تجنّبًا لاستهدافهم من جماعة الحوثيين¹⁰¹.

بالإضافة إلى حماية حركة صادراتها من الطاقة المارة عبر البحر الأحمر، مع تشكيل النفط الروسي نحو 74٪ من حركة النفط العالمية المتجه جنوبًا عبر قناة السويس خلال النصف الأول من العام 2023¹⁰²، ناهيك عن استناد التحركات الروسية إلى العقيدة السياسية للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الذي يعمل على استعادة إرث الاتحاد السوفيتي في أفريقيا عبر توسيع علاقات موسكو مع دول القارة. ومن ثمّ، عملت موسكو عبر عدة أدوات على استعادة نفوذها في البحر الأحمر مرة أخرى؛ أولها: نسج شبكة من العلاقات التعاونية مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر، تستعيد من خلاله إرثها التاريخي، ويمنحها كذلك فرصة لإنشاء قواعد عسكرية على البحر الأحمر، استندت فيها إلى علاقاتها التاريخية مع بعض دول المنطقة، لا سيما وإريتريا.

تعود العلاقات الروسية الإريترية لعقود طويلة منذ استقلال إريتريا عام 1993 وبدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتبادل افتتاح السفارات خلال عامي 1994 و1996، ثم توقيع اتفاقية للتعاون العسكري التقني بين البلدين في العام 1997. وعلى مدار عقود ممتدة، تمكنت موسكو من الحفاظ على علاقة وطيدة مع أسمرّة، إلى أن تصدرت المنطقة اهتمام المجتمع الدولي في ظل التحولات الجيوسياسية السائدة، والتي دفعت موسكو لإعادة إحياء نفوذها في منطقة البحر الأحمر، لا سيما دول القرن الأفريقي؛ ففي العام 2023 زار الرئيس الإريترى روسيا مرتين؛ أولهما للمشاركة في أعمال القمة الروسية الاقتصادية والإنسانية الأفريقية، والثانية للمشاركة في يوم أسطول البحرية الروسية¹⁰³، كما وقعت موسكو في يناير 2023 مذكرة تفاهم مع أسمرّة من أجل ربط مدينة "مصوع" الإريترية الساحلية بقاعدة البحر الأسود البحرية سيفاستوبول، بما يُمهّد لإقامة قاعدة عسكرية روسية جديدة في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب¹⁰⁴.

بل من اللافت، أن أسمرة الدولة الأفريقية الوحيدة التي وقفت إلى صف موسكو خلال التصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الحرب الروسية على أوكرانيا في العام 2022¹⁰⁵، تبعها تصويت أسمرة ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة في خلال الحرب الأوكرانية في مايو 2022¹⁰⁶، تبعها إجراء مناورات بحرية مشتركة خلال الفترة (مارس - أبريل) 2024، شاركت فيها الفرقاطة الروسية "المارشال شابوشنيكوف" مع البحرية الإريتيرية¹⁰⁷.

ولم يقف الأمر عند أسمرة، بل تعددت المحاولات الروسية لضم السودان إلى إحدى نقاط تمركز موسكو على ساحل البحر الأحمر عندما فاجأ الرئيس السوداني السابق عمر البشير ضيفه بوتن خلال قمة جمعتهم في سوتشي الروسية في نوفمبر 2017، بعرض مقترح لاستضافة الخرطوم مركز دعم لوجستي روسي، أصدر على إثره بوتن قرار الشروع في بناء مركز لوجستي روسي في ولاية البحر الأحمر في ديسمبر 2020، لكن جاءت الثورة السودانية وسقوط نظام عمر البشير، والتي تبعها دخول السودان في أزمات متوالية سياسية وأمنية، مما أعاق المخطط الروسي. كما وردت تقارير عن عرض قدم من جانب إقليم أرض الصومال لاستضافة قاعدة عسكرية روسية مقابل اعتراف الأخيرة به عام 2017، لم يكتب له كذلك النجاح¹⁰⁸.

كما تُسجل العلاقات الروسية الصومالية قدر كبير من التقارب خلال السنوات الأخيرة تنعكس في عدد من المؤشرات كعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام 2016 خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس حسن شيخ محمود، والتي يبدو أنها تتجه نحو مزيد من التقارب خلال فترته الرئاسية الحالية، إلى جانب مشاركة الرئيس الصومالي في القمة الأفريقية الروسية المنعقدة في العام 2023، بالإضافة إلى إعراب موسكو عن دعمها القيادة الصومالية في بناء الدولة وتعزيز وحدتها واستقرار الوضع الداخلي ومكافحة الإرهاب، وامتناعها كذلك عن التصويت في مجلس الأمن الدولي للإبقاء على قرار حظر الأسلحة على الصومال، دعمًا للحكومة الصومالية في نوفمبر 2022¹⁰⁹.

أما بالنسبة لثاني الأدوات فتتمثل في دبلوماسية الزيارات الرئاسية والجولات الخارجية الموكية لوزير الخارجية الروسي، والتي ضمت دول القرن الأفريقي مثل إثيوبيا وإريتريا، ناهيك عن دبلوماسية القمم والمنتديات الروسية الأفريقية التي باتت جميعها قناة رئيسية لتعزيز الانخراط الروسي في أفريقيا عبر مختلف المجالات؛ حيث جاء انعقاد القمة الروسية الأفريقية الثانية في روسيا في مدينة سان بطرسبرج خلال الفترة (27 - 28 يوليو) 2023 تحت شعار "من أجل السلام والأمن والتنمية"¹¹⁰، عقب أربع سنوات من القمة الأولى في سوتشي التي عُقدت خلال الفترة (23 - 24 أكتوبر) عام 2019¹¹¹. وفي يوم 9 نوفمبر 2024، انطلقت فعاليات المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى الشراكة بين روسيا وأفريقيا في سوتشي الروسية، لتابعة قرارات القمة الروسية الأفريقية الثانية¹¹².

ناهيك عن اتفاقيات التعاون العسكري الروسي الأفريقي التي عززت من الوجود العسكري بشكل كبير في القارة، بما في ذلك انخراط مجموعة فاغنر الروسية العسكرية الخاصة - التي حل محلها الفيلق الأفريقي - في العديد من دول القارة عبر ملف مكافحة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار في العديد من مناطق الأزمات، من بينها السودان. فعلى سبيل المثال، تصدرت روسيا قائمة الدول الموردة للمعدات العسكرية إلى أفريقيا خلال الفترة (-2018 2022)، بواقع 40٪ من المبيعات على التوالي، بينما أضاف تقرير SIPRI لعام 2024 بأنه خلال الفترة (2019 - 2023) زودت موسكو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 24٪ من المعدات العسكرية¹¹³، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). بالإضافة إلى المشاركة الروسية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بواقع 78 مراقباً عسكرياً، من بينهم 5 في جنوب السودان، و2 في شمال السودان¹¹⁴.

ولقد احتلت منطقة الخليج العربي اهتماماً من قبل موسكو؛ حيث سبق وأن طرحت روسيا مقترحاً في يوليو 2019، حول إنشاء نظام للأمن الجماعي الإقليمي في منطقة الخليج يكون هدفه على الأمد البعيد إنشاء منظمة للأمن والتعاون بالخليج، تضم الدول الإقليمية المعنية بالإضافة إلى روسيا والصين والولايات المتحدة، بصفة أعضاء مراقبين أو منتسبين (على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي)¹¹⁵، وهو

المقترح الذي أعادت موسكو طرحه في ظل التوترات الإقليمية القائمة منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة وعلى جنوب لبنان؛ حيث ناقش نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف ونائب وزير الخارجية العماني للشؤون السياسية خليفة الحارثي في 25 يونيو 2024، آفاق إنشاء نظام أمن جماعي والتنمية المستدامة في منطقة الخليج¹¹⁶.

كما تحرص موسكو على تعزيز مشاركتها الأمنية البحرية عبر المشاركة في مناورات عسكرية تهدف لتأمين الأمن البحري وتعزيز التعاون العسكري بينها وبين الدول المشاركة، كالتدريبات العسكرية الروسية مع إيران والصين في خليج عمان وبحر العرب، وبمشاركة مراقبين عن القوات البحرية لباكستان وكازاخستان وأذربيجان وسلطنة عمان والهند وجنوب أفريقيا، وذلك في مارس 2024، والتي جاءت تحت اسم "حزام الأمن البحري 2024"¹¹⁷.

ه. المقاربة الصينية:

تعد الممرات البحرية في الشرق الأوسط ابتداءً من الخليج العربي وخليج عمان، انتهاءً بالبحر الأحمر، إحدى المناطق الرئيسية المندرجة في استراتيجية الحزام والطريق الصينية التي أطلقتها بكين في العام 2013¹¹⁸، من أجل تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول خطوط النقل البرية والبحرية الحيوية المعروفة بـ "عقد اللؤلؤ"، وذلك بدءاً من محيط بكين الجغرافي، لتمتد تدريجياً إلى المناطق الحيوية والاستراتيجية في دول الخليج والشرق الأوسط مروراً بأفريقيا وأوروبا¹¹⁹؛ بهدف تعظيم حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية من جانب، ومن أجل تعظيم النفوذ الصيني في المناطق الحيوية والاستراتيجية حول العالم، ورفع الكلفة الاقتصادية والأمنية على منافسها الأبرز الولايات المتحدة، وإعاقة أي محاولات أمريكية وغربية لعزل بكين وتقويض قدراتها الاقتصادية والعسكرية من جانب آخر، وهو ما تطلب نسج بكين لشبكة من العلاقات الخارجية لضمان تنفيذ الاستراتيجية بفاعلية عبر مختلف ملفات التعاون، وهو ما انعكس في توقيع بكين اتفاقية مع جيبوتي في العام 2017 تمكنت بموجبها من بناء أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها، كما وقع

اختيار الصين على أوبوك في جيبوتي عام 2023 لبناء مركز إطلاق الأقمار الصناعية على مسافة قصيرة من قاعدتها العسكرية، كخطوة من أجل وضع بكين في سوق الأقمار الصناعية الأفريقية المتنامية¹²⁰.

يُضاف إلى ذلك، باتت بكين أكبر مُقرض فردي لإريتريا، بما في ذلك تمويل طريق بطول 500 كيلومتر (311 ميلاً) بين ميناءي مصوع وعصب، ناهيك عن فوز شركة هندسة الموانئ الصينية بعرض بناء محطة الحاويات الجديدة في ميناء جدة الإسلامي في المملكة العربية السعودية¹²¹، كما سبق وأن وقعت بكين في العام 2021 اتفاقية شراكة مع إيران لمدة 25 عامًا دون إثارة أي توتر في علاقاتها مع السعودية، بل زار الزعيم الصيني شي جين بينج الرياض في عام 2022، التي على إثرها تم رفع العلاقات الثنائية إلى مكانة الشراكة نفسها مع إيران، ضاعفت الشركات الصينية استثماراتها في البنية التحتية الحيوية حول قناة السويس¹²².

على الجانب الآخر، سجلت البحرية الصينية انتشارًا متزايدًا على مدار العقد الماضي عبر المحيط الهندي امتدادًا إلى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، لغرضين رئيسيين؛ أولهما: المشاركة في التدريبات البحرية مع باكستان وإيران، بينما تتمثل ثانيهما: في مهمة الدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن وبقالة الساحل الصومالي خاصة عقب استعادة نشاطها منذ نهاية العام 2023، والتي بناءً عليها أبحر الأسطول الـ46 للبحرية الصينية الذي ضم أكثر من 700 ضابط وبحار متجهًا إلى خليج عدن في 21 فبراير 2024، ليحل محل الأسطول الخامس المتمركز في خليج عدن منذ سبتمبر 2023، إلى أن تولى في مارس 2024 مهام المرافقة في خليج عدن، فكانت أولى مهام المرافقة هي مرافقة سفينة الشحن العامة الصينية كاي تو التابعة لشركة كوسكو إلى نقطة محددة في خليج عدن، كما نفذ الأسطول الـ46 مهمة تدريب قتالية في 5 أبريل¹²³.

ومع التصعيد الحوثي تجاه حركة السفن في البحر الأحمر، كان من اللافت تجنب جماعة الحوثيين استهداف السفن الصينية، بل ولجوء بعض السفن المارة عبر البحر الأحمر للتعريف بأن طاقمها كله من الصينيين حتى تتجنب استهدافها¹²⁴، وهو ما يُمكن تفسيره بما ورد من معلومات بشأن توصل الصين وروسيا إلى اتفاق مع جماعة

الحوثي مفاده عدم استهداف السفن الصينية والروسية المارة في البحر الأحمر وخليج عدن¹²⁵، ناهيك عن حفاظ بكين على علاقات ودية مع جماعة الحوثيين وباقي الأطراف اليمنية، ورفضها المتكرر لانتهاك السيادة اليمنية عبر الضربات الأمريكية والبريطانية. ومع وقوع حادثتين تعرضت فيهما سفينتان صينيتان لهجومين بعد أن ظن المهاجمون أنها سفن تابعة لدول أخرى، كررت بكين دعوتها إلى جميع الأطراف بإيقاف الهجمات التي تستهدف سفن الشحن في البحر الأحمر وحماية وتأمين خطوط الملاحة الدولية، مؤكدة على أن إيقاف الحرب في غزة يُعد مفتاحًا لخفض التصعيد في البحر الأحمر¹²⁶.

و. المقاربة اليابانية:

تم رصد الاهتمام الياباني بالممرات البحرية في الشرق الأوسط منذ العام 2020، حينما أطلقت طوكيو في 22 يناير من هذا العام وحدة طائرات دورية تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية، بهدف جمع المعلومات الاستخباراتية في الشرق الأوسط؛ حيث تضم الوحدة طائرتين من طراز P-3C حلقتا من جيبوتي إلى خليج عدن، لتكون أول مهمة طويلة الأمد لجمع المعلومات الاستخباراتية خارج اليابان لقوات الدفاع الذاتي، والتي تبعتها إرسال طوكيو في فبراير 2020، المدمرة اليابانية "تاكانامي" التي تحمل 200 بحار، إلى خليج عمان؛ لحماية الملاحة وحراسة ناقلات النفط¹²⁷.

2. التكتلات الدولية والإقليمية:

تعددت الكيانات/التكتلات الدولية والإقليمية التي تشكلت بهدف ضبط المشهد الأمني في الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، أبرزها التالي:

أ. المبادرات الإقليمية لحماية حركة الملاحة في الممرات البحرية:

على مدار عقود ممتدة، عرفت منطقة البحر الأحمر وخليج عدن العديد من مبادرات التعاون لحماية حركة الملاحة، وضبط الوضع الأمني في الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، لكن واجه ترجمتها العديد من التحديات التي أحالت تفعيل

هذه المبادرات الأمنية على أرض الواقع، وبالتالي الإخفاق في تشكيل قوة إقليمية فاعلة لتولي هذه المهام، والسماح لقوى خارجية بطرح مبادرات أمنية؛ كالمبادرة التي قادتتها القوات البحرية لدول الخليج والدول المطلة على البحر الأحمر في عام 2009 لإنشاء قوة بحرية عربية تتولى حماية الممرات البحرية¹²⁸، وكالمبادرة السعودية لتشكيل "مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن" المعلن عنها في العام 2018، وأُخذت أولى خطوات تأسيسه في العام 2020¹²⁹، والذي لم يرَ النور منذ ذلك الوقت، كما سبق وأن أقر قادة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2014، تأسيس مجموعة الأمن البحري 81، بهدف الحفاظ على أمن الممرات البحرية الحيوية¹³⁰؛ مما أثار التساؤلات حول السبب في توالي الإخفاقات من تطبيق المبادرات الأمنية الإقليمية لحماية الممرات البحرية في الشرق الأوسط، رغم ضخامة التحديات الأمنية وخطورتها على الدول المشاطئة لها، وعلى حركة التجارة الدولية، خاصة مع تصاعد التهديد الحوثي لحركة الملاحة الدولية قبل أكتوبر 2023، وكذلك ما بعدها.

ب. المبادرات الدولية لحماية حركة الملاحة الدولية:

تعددت المبادرات الدولية التي تشكلت في منطقة الشرق الأوسط من أجل حماية الأمن البحري، كـ"التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية The International Maritime Security Construct IMSC ومقره في البحرين والمشكل عام 2019، بهدف حماية الملاحة الدولية وضمان التدفق الحر للتجارة ومحاربة الإرهاب والرد على التهديدات التي تواجه الملاحة البحرية في المنطقة الممتدة من الخليج العربي وحتى البحر الأحمر مروراً بمضيق هرمز وبحر عُمان ومضيق باب المندب، وذلك في أعقاب التصعيد الإيراني باستهداف ناقلات النفط، ردًا على العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، والذي يأتي تحت قيادة واشنطن وبمشاركة من عدد البلدان كبريطانيا وأستراليا والسعودية والإمارات وألمانيا¹³¹.

بالإضافة إلى المبادرات الأوروبية لإسهام في حماية وتأمين الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، التي تُعد أحد الأهداف الرئيسية في استراتيجية الأمن البحري المحدثة للاتحاد الأوروبي، والتي تعترف بأن المصالح الاستراتيجية للاتحاد

الأوروبي والازدهار الاقتصادي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بحرية الملاحة في الممرات المائية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط¹³²، خاصة مع زيادة التنافس الدولي والإقليمي على تعظيم السيطرة على نقاط الاختناق البحرية، والتي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تحديد شمال غرب المحيط الهندي "منطقة بحرية ذات أهمية" في العام 2022، بحيث يغطي محيطًا كبيرًا من مضيق هرمز إلى مدار الجدي ومن البحر الأحمر باتجاه المركز من المحيط الهندي. ولم يكن الاهتمام الأوروبي بالممرات البحرية وليد العام 2022، وإنما فرضت التهديدات البحرية خاصة مع تنامي ظاهرة القرصنة وتفاقم حالة عدم الاستقرار في القرن الأفريقي إلى إطلاق عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي، من أجل مكافحة القرصنة، وعمليات التهريب، إلى جانب حماية شحنات برنامج الغذاء العالمي وغيرها من عمليات الشحن المعرضة للخطر، كما إنها تُعد عنصرًا مهمًا في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي؛ نظرًا لما تقدمه من دعم لبعثتين بحريتين آخرين في المنطقة قبالة الصومال وهما؛ European Union Training the European Union Capacity Building (Mission in Somalia (EUTM–Somalia¹³³ (Mission in Somalia (EUCAP–Somalia

كما تشارك 8 دول في الاتحاد الأوروبي هم (بلجيكا والدنمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال) في إطلاق مهمة مراقبة بحرية مؤقتة في العام 2020 أطلق عليها "عملية أجينور" كجزء من مهمة "المراقبة البحرية الأوروبية" في مضيق هرمز المسماة (EMASoH)، التي تهدف إلى نزع فتيل التوترات والإسهام في بيئة ملاحية آمنة، في منطقة عملياتها الممتدة في الخليج العربي وخليج عمان¹³⁴، والتي بالفعل لعبت دورًا في خفض التصعيد على مستوى المنطقة من خلال إجراء مرافقات للقوافل التجارية ومكالمات الطمأنينة، قبل إنهاء عملياتها في أواخر يوليو 2024، وتسليم مهامها لضمان حماية البحر الأحمر وباب المندب إلى عملية أسبيدس¹³⁵.

فمع تصاعد التهديد الحوثي في البحر الأحمر منذ نوفمبر 2023، أثر الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة أمنية أوروبية بعيدة عن تحالف "حارس الإزدهار" الأمريكي، لتولي مسئولية حماية حركة التجارة الدولية، والقيام بمهام الدفاع عن حركة السفن من أي تهديدات تواجهها، والذي يأتي اتساقًا مع استراتيجية الأمن البحري للاتحاد

الأوروبي، وخطة عملها المعدلة لعام 2023، رغم ما سببته المسألة من انقسام أوروبي حول سبل مواجهة التهديد الحوثي انعكس في الفيتو الأسباني ضد مقترح مسئول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" بشأن توسيع تفويض عملية أتلانتا التابعة للاتحاد الأوروبي ليشمل التنسيق مع مجموعة العمليات التي تقودها الولايات المتحدة في حماية الأمن البحري في البحر الأحمر تحت مسمى (حارس الازدهار)¹³⁶، إلى أن أفضت المناقشات بتشكيل عملية "أسبيدس" للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في فبراير 2024، للمساعدة في حماية الملاحة الدولية في البحر الأحمر من هجمات الحوثيين في اليمن، ولكن مع التأكيد على عدم مشاركتها في أي ضربات عسكرية موجهة إلى جماعة الحوثي¹³⁷.

وخلال الثلاثة الأشهر الأولى من إطلاق أسبيدس، تمكنت قوى المهام الأوروبية من حماية أكثر من 120 سفينة تجارية من مختلف الأنواع (سفن حاويات، سفن شحن، ناقلات نفط) في أثناء مرورها عبر مضيق باب المندب، إلى جانب تدمير 12 درونز وطائرة مسيرة بحرية واحدة واعتراض أربعة صواريخ باليستية¹³⁸. وبخلاف الأطر الإقليمية التي تشكلت للرد على التهديد الحوثي في البحر الأحمر، انصرفت بعض الدول بشكل منفرد للعب دور في الحد في التصدي للتهديدات عبر البحر الأحمر وخليج عدن؛ كالهند التي نشرت نحو 12 سفينة حربية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر¹³⁹.

ختامًا، حالة من الفوضى وعدم الاستقرار تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها الممرات البحرية التي سجلت مستوى عاليًا من التنافس والصراع وصل لحد السعي وراء فرض السيطرة على المضائق البحرية، والتحكم في حركة المرور في الممرات البحرية، وهو ما ألقى بظلاله على حركة التجارة الدولية وعلى الاقتصاد العالمي، كما أنه فاقم من أزمات دول الشرق الأوسط. ومع تعدد المبادرات الدولية والإقليمية لضبط المشهد الأمني البحري، تنكشف حالة القصور، بل والإخفاق الإقليمي في بلورة منظومة أمنية عربية وإقليمية قادرة على وضع إطار ضابط لحركة الملاحة في هذه الممرات، وبالتالي قطع الطريق أمام أي محاولات خارجية عن دول المنطقة لفرض نفوذها في المنطقة، وبالتالي تعميق أزمات المنطقة.

قائمة المراجع:

1. مضيق هرمز .. العنق الرئيسي للنفط في العالم، الجزيرة، 28 ديسمبر 2023، متاح على: <https://2u.pw/pgkDscK>.
2. محمود رضا الزامل، "مضيق هرمز" قلب الصراع وبوابة النفط العالمي .. ممر مائي يعبر منه ثلث إمدادات العالم من المشتقات النفطية .. يربط الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب .. والأسطول الأمريكي الخامس يضمن حماية السفن التجارية في المنطقة. اليوم السابع، 12 يوليو 2019، متاح على: <https://2u.pw/xUrhQqIL>.
3. مضيق هرمز .. العنق الرئيسي للنفط في العالم، مرجع سبق ذكره.
4. المرجع السابق.
5. المرجع السابق.
6. Sam Meredith, why oil and gas markets are dreading the risk of supply disruption in the Strait of Hormuz, CNBC, 8 Oct 2024, available at: <https://www.cnbc.com/2024/10/08/strait-of-hormuz-what-supply-disruption-could-mean-for-oil-markets.html>.
7. Eva Levesque, Fears for Strait of Hormuz oil gateway in Iran-Israel face-off, Arabian Gulf Business Insight, 8 October 2024, available at: <https://www.agbi.com/analysis/oil-and-gas/2024/10/fears-for-strait-of-hormuz-oil-gateway-in-iran-israel-face-off/>.
8. Idem.
9. Sam Meredith, OP.CIT.
10. Geopolitical conflict threatens yet another shipping choke point, INGTHINK economic and financial analysis, 18 April 2024, available at: <https://think.ing.com/articles/shipping-gulf-oil-strait-hormuz-iran-trade/>.
11. . سوليكا علاء الدين، صراع المضائق: من يهدد شرايين التجارة العالمية؟، مجموعة الاقتصاد والأعمال، متاح على: <https://www.iktissadonline.com/node/8726>.
12. . Zahra Ahmed, 10 Major Gulf of Oman Facts, Marine Insight ,24 January 2024, available at: <https://www.marineinsight.com/know-more/gulf-of-oman-facts/>.
13. . أمن دولي - أهمية الخليج العربي والبحر الأحمر خلال الحروب والأزمات (ملف)، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 31 أكتوبر 2023، متاح على: <https://2u.pw/KxEkYzky>.
14. Strategic Importance of Bab al-Mandeb Strait and the Red Sea, SRIRAM's IAS, 18 December 2023, available at: <https://www.sriramsias.com/upsc-daily-current-affairs/strategic-importance-of-bab-al-mandeb-strait/>.
15. مضيق باب المندب .. "باب الدموع" وبوابة البحر الأحمر نحو خليج عدن، الجزيرة، 24 أبريل 2024، متاح على: <https://www.aljazeera.net/en/86%D8%AF%D8%A8%85%D9%84%D9%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%19/11/cyclopedia/2014>.
16. المرجع السابق.
17. Yemen and the Red Sea: Rising Tensions Threaten Peace Process and International Security, Armed Conflict Location & Event Data, 2024, available at: <https://acleddata.com/conflict-watchlist-2024/yemen/>.
18. أحمد سلطان، التصعيد في مضيق باب المندب: تداعيات خطيرة على إمدادات الطاقة العالمية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 أغسطس 2024، متاح على: <https://ecss.com.eg/47695>.
19. المرجع السابق.
20. 80% من بضائع العالم تنقل بحراً.. إليك خارطة بأهم المضائق، العربية، 4 يناير 2024، متاح على: <https://www.alarabiya.net/86-%D8%A8%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%85%D9%80-%D9/04/01/aswaq/special-stories/202484-%D8%A8%D8-82%D9%86%D9%85-%D8%A8%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D983-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%8A%D9%84%D9%8B-%D8%A7%D9%AD%D8%B1%D8%A7%D982-%85%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%87%D9%87%D8%A8%D8%A3%D9>.
21. Securing the Red Sea: A Global Response, U.S. Department of State, 19 April 2024, available at: <https://www.state.gov/securing-the-red-sea-a-global-response/>.

- Recent threats in the Red Sea Economic impact on the region and on the EU, European Parliamentary Research Service, March 2024, available at: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760390/EPRS_BRI\(2024\)760390_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760390/EPRS_BRI(2024)760390_EN.pdf).
37. Idem.
38. ما هي أبرز حوادث استهداف السفن في باب المندب والخليج؟، إيلاف، 15 ديسمبر 2023، متاح على: <https://elaph.com/Web/html.1521757/12/News/2023>.
39. Red Sea, Gulf of Aden and Persian Gulf - situation update 30 September 2024, gard, 22 April 2024, available at: <https://www.gard.no/articles/red-sea-situation-update/>.
40. إيران تحتجز سفينة في الخليج اتهمتها بتهريب الوقود، الجزيرة، 28 يناير 2024، متاح على: <https://www.ajnet.me/news/86-%D8%A%D8%A%D8%AC%D8%B2-%8A%D8%B1%D8%A7%D9%D8%A5%D9%/28/1/2024-84-%84%D8%A%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%86%D8%A9-%D9%8A%D9%81%D9%8B3%D9.87%D8%A7%85%D8%A%D9%87%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D8%A%D9%D9>.
41. Mike Schuler, After Five Months of Calm, Somali Pirates May Be Back on the Hunt, gCaptain Forum, 23 October 2024, available at: <https://gcaptain.com/after-five-months-of-calm-somali-pirates-may-be-back-on-the-hunt/>.
42. بسمة سعد، مرجع سبق ذكره.
43. Maritime Piracy Resurfaces Amidst Diversion of Ships From Sea To Cape of Good Hope Route, marine insight, 5 October 2024 available at: <https://www.marineinsight.com/shipping-news/maritime-piracy-resurfaces-amidst-diversion-of-ships-from-red-sea-to-cape-of-good-hope-route/>.
44. تقرير أخير لخبراء مجلس الأمن يفضح الحوثيين.. علاقتهم بالقاعدة وحقيقة التصنيع العسكري المحلي وملفات أخرى شائكة، مآرب برس، 1 نوفمبر 2024، متاح على: https://www.marebpress.net/news_details.php?sid=207261.
45. المرجع السابق
46. البحرية الأمريكية تعلن اعتراض شحنة أسلحة من إيران كانت متجهة للحوثيين باليمن، فرانس 24، 15 فبراير 2024، متاح على: <https://2u.pw/hiHeePAD>.
47. تضم منطقة شرق أفريقيا في مؤشر الجريمة العالمي كل من إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والصومال وكينيا والسودان وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا. East Africa, the Global Organized Crime Index, available at: https://ocindex.net/continent/africa/east_africa.
48. East Africa, the Global Organized Crime Index, available at: https://ocindex.net/continent/africa/east_africa.
49. Djibouti, the Global Organized Crime Index, available at: <https://ocindex.net/country/djibouti>.
50. Ethiopia, the Global Organized Crime Index, available at: <https://ocindex.net/country/ethiopia>.
51. Eritrea, the Global Organized Crime Index, available at: <https://ocindex.net/country/eritrea>.
52. Yemen, the Global Organized Crime Index, available at: <https://ocindex.net/country/yemen>.
53. تحليل إحصائية جرائم التنظيمات الإرهابية في شرق إفريقيا خلال شهر سبتمبر 2024، مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، 6 أكتوبر 2024، متاح على: <https://2u.pw/4bzIHq0p>.
54. the Global Organized Crime Index, Institute for Economics & Peace, 2024, available at: <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2024/02/GTI-2024-web-290224.pdf>.
55. Chiara Gentili, Countering the arms race in Somalia, The Global Initiative, 23 May 2024, available at: <https://globalinitiative.net/about-us/our-story/>.
56. تقرير فريق الرصد الرابع والثلاثين رقم 2024/S/556، مجلس الأمن، يوليو 2024، متاح على: <https://documents.un.org/doc/undoc/pdf/n2419189.pdf/89/191/gen/n24>.
57. Fouad Muss'id, Israel's Militarization of Bab Al-Mandab, Abaad Studies & Research Center, 6 Jan 2024, available at: <https://abaadstudies.org/en/strategies/topic/60091>.
58. Kobi Cohen-Hattab, Pioneers of Independent Jewish Shipping: The Emergence of Private Jewish Shipping

email&utm_source=lo_flows&utm_campaign=article_link&utm_term=article_email&utm_content=20241015.

79. Idem.

80. Idem.

81. بدء مناورات بحرية مشتركة بين إيران وروسيا والصين في خليج عمان، الغد، 12 مارس 2024.

82. الحرس الثوري الإيراني يجري مناورات عسكرية غربي البلاد، سكاى نيوز، 11 أغسطس 2024، متاح على: <https://2u.pw/nyBpKR5f>.

83. The IRGC Navy's long-term strategy of asymmetrical warfare, OP.CIT.

84. محمد بن صديق، أمن المضائق والممرات البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، مجلة شؤون عربية، 3 يونيو 2021، متاح على: <https://8A%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%85%D9%arabaffairsonline.com/%D8%A3%D9>

<84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%D9>

<84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%D9>

<84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%D9>

<84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%D9>

85. عارف عبد البصير، أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة دور الصين؟، الجزيرة، 13 مارس 2023،

متاح على: <https://www.ajnet.me/midan/reality/politics/2023>؛

<84%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D8%A7%D9%13/3/https://www.ajnet.me/midan/reality/politics/2023>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

<85%D8%B5%D8%A7%84%D9%84%D9%89-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%D9>

الباب الثالث

ترتيبات الأمن والتعاون الإقليمي

10

معضلات مترابطة: الاتجاهات الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد حرب غزة الخامسة

د. محمد عز العرب*

”يشير اتجاه في الكتابات إلى أن أحد التحولات الرئيسية فيما يخص التفاعلات بين القوى الإقليمية، سواء دولاً أو فواعل مسلحة ما دون الدولة، هو إطالة أمد المعارك والحرص من جانب أطرافها على التصعيد المستمر، إذ إن لجوء إسرائيل إلى شن هجمات مكلفة على جبهات الإسناد ليس حالة طارئة أو تقديراً مؤقتاً خاصاً بنتنياهو، بل هو اتجاه طويل الأمد لدى القيادة الإسرائيلية، تهدف من خلاله إلى فك الارتباط العملياتي بين فصائل المقاومة الفلسطينية وجبهات الإسناد، كجزء من رهانها على إخضاع الفلسطينيين وفرض شروطها عليهم بالقوة“

المقدمة:

تظل حرب غزة الخامسة أحد الأحداث الرئيسية التي تشكل اتجاه التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة، ليظل ما بعدها يختلف عما قبلها على نحو ما شكلته تطورات كبرى في مراحل تاريخية سابقة¹، مثل غزو العراق للكويت (2 أغسطس 1990)، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003)، والحراك الثوري العربي بموجتيه الأولى (2011) والثانية (2019). وقد مست حرب غزة جوهر التفاعلات داخل دول الإقليم، فضلاً عن وضعية التوازن الإقليمي ومستقبله، ولا سيما أن سيناريوهات هذا المستقبل واحتمالاته المختلفة سوف تتوقف على الطريقة التي تنتهي بها الحرب، والحد من التصعيد في الجبهة الجنوبية اللبنانية في سياق "الحرب غير المتناظرة أو اللا متماثلة" بين إسرائيل والفواعل العنيفة في الإقليم.

وتتجاوز تأثيرات حرب غزة الخامسة حدود ساحات المواجهة في قطاع غزة والضفة الغربية والضاحية الجنوبية ببيروت، لتشمل أبعاداً أخرى في مناطق جغرافية متعددة، وتعكس معضلات مترابطة لإيران وإسرائيل والولايات المتحدة والفواعل المسلحة العنيفة ودول الإقليم ككل، إذ تصدع "الردع الاستراتيجي" في الإقليم من كل الأطراف ولكل الأطراف، مع أفول نسبي في نفوذ الميليشيات المسلحة في الشرق الأوسط، وهو ما تزامن مع جمود الصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية، وإعطاء نافذة فرصة لاستعادة نشاط التنظيمات الإرهابية. فضلاً عن إحداث تأثيرات اقتصادية واجتماعية ضاغطة لحرب غزة على الدول العربية المجاورة، وتعد فرص الوصول إلى "اليوم التالي" في غزة مع نظيره في الضفة الغربية وإسرائيل.

أما فيما يخص أثر حرب غزة على التفاعلات البينية العربية الإقليمية فهي تتمثل في التحول من حرب في الإقليم إلى حرب إقليمية²، أو ما يطلق عليه في الإعلام الإسرائيلي "حرباً بين الحروب" حيث يخوض الجيش الإسرائيلي الحرب على سبع جبهات، وانتهاء عصر الحروب القصيرة بين إسرائيل وجبهة المقاومة بقيادة إيران، وتزايد الحديث عن "الحقبة الإسرائيلية" في الإقليم، و"الاستثناء الإسرائيلي" في اتجاه التهدة الإقليمية التي سادت الشرق الأوسط خلال الفترة (2021 - 2023)، وإشكاليات علاقات إسرائيل "التطبيعية" مع الدول العربية، وارتباك السياسة الإيرانية في إدارة شئون الوكلاء بالإقليم، سواء بالرد على الاستهداف أو التغاضي عن الرد.

كما امتد أثر حرب غزة إلى علاقات القوى الدولية الكبرى بالمنطقة، وأبرزها عدم انفراد الولايات المتحدة بترتيبات شؤون الإقليم، وخطر انجرار الولايات المتحدة إلى حرب شرق أوسطية أخرى، ومحدودية التأثير الروسي والصيني على تفاعلات الأحداث في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بوجه خاص، وعودة القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال النظام الدولي، ومحورية الانشغال الدولي بتأمين حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية بعد استهدافها من قبل مليشيات مسلحة وجماعات إجرام منظم، وتزايد الطلب من القوى الدولية على علاقات استراتيجية بالشركاء الإقليميين، والدخول في مرحلة من عدم اليقين في الإقليم بعد صعود ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة.

في هذا السياق، يتناول هذا الفصل عدة محاور رئيسية لتلك الاتجاهات الاستراتيجية لحرب غزة الخامسة وأبعاد تأثيراتها في الإقليم، أولها ما يتعلق بالأوضاع الداخلية في منطقة الشرق الأوسط، وثانيها يتطرق إلى التفاعلات البينية العربية الإقليمية، وثالثها يخص واقع علاقات القوى الدولية بالمنطقة.

أولاً - حرب غزة الخامسة والأوضاع الداخلية في منطقة الشرق الأوسط

أسهمت حرب غزة الخامسة في جملة من التأثيرات طالت الأوضاع داخل دول المنطقة، على النحو التالي:

1. تصدع "الردع الاستراتيجي" في الإقليم:

يعد أحد التأثيرات الناتجة عن حرب غزة الخامسة تراجع تأثير أو خطر فشل الردع سواء في العلاقة بين القوى الإقليمية وبعضها، أو بين بعض الفواعل المسلحة ما دون الدولة من جهة والقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى³. إذ إن حرب غزة هزت مجموعة من المسلمات المستقرة في الشرق الأوسط، حيث هددت هجمات 7 أكتوبر وجود إسرائيل كدولة في ذاتها وليس فقط التسبب في وقوع أكبر قدر من الخسائر البشرية خلال يوم واحد منذ حرب أكتوبر 1973، ولهذا استمرارها في استخدام أقصى درجات العنف لتفريغ سكان غزة والدفع بمخطط التهجير رغم التحذيرات سينذر بزيادة حدة التصعيد، خاصة مع استمرار فشلها في هزيمة فصائل المقاومة بغزة⁴.

ويلاحظ مواصلة سياسة الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل تجاه قيادات المقاومة، سواء في حزب الله أو حركة حماس مثل نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، في الضاحية الجنوبية لبيروت في يناير 2024، وكذلك اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أثناء حضوره مراسم تنصيب الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان، في طهران في يوليو 2024، وحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، وكذلك القائد العسكري لحزب الله، فؤاد شكر، وأيضاً إبراهيم عقيل، قائد العمليات الخاصة في الحزب، الذي تولى مسئوليات فؤاد شكر، إلى جانب قادة من وحدة الرضوان، وهي وحدة النخبة لدى حزب الله في محاولة منها لدفع الحزب إلى وقف إسناد غزة، وفك الارتباط بها، مع العمل على شلل أجهزة اتصالات حزب الله⁵. فضلاً عن مواصلة استهداف قيادات الصف الثالث والرابع في حركة حماس وحزب الله. ورغم ذلك لا تزال المقاومة متواصلة في مواجهة إسرائيل، وهو ما يبرهن على فشل نظرية الردع الاستراتيجي التي تدعّمها إسرائيل⁶.

كما أن مليشيا الحوثي تواصل تهديداتها للولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية دون أن تخشى -على الأقل ظاهريًا- من ردود فعل واشنطن أو تل أبيب أو حتى المجتمع الدولي في أعقاب استهداف بعض السفن التجارية، ولا سيما في ظل احتمالية فرض عقوبات على تلك المليشيا وعودة وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية، وهو ما ألغته إدارة بايدن في بداية عام 2021، الأمر الذي يسلب الضوء على تراجع تأثير الردع الموجه لتلك المليشيا الانقلابية وغيرها من الأطراف التابعة لما يسمى بمحور المقاومة، لدرجة أنها ترهن وقف هجماتها ضد إسرائيل بالوقف الفوري لحرب غزة، مع الأخذ في الاعتبار هدوء هجمات الحوثي بعد الاستهداف الإسرائيلي لميناء الحديد⁷.

ومن المتوقع أيضًا استمرار عمليات استهداف القواعد الغربية العسكرية خاصة الأمريكية بشكل خاص من قبل الجماعات المسلحة كما حدث في العراق وسوريا، وكذلك من قبل التنظيمات الإرهابية. وفي حال استمرار حرب غزة والتصعيد في لبنان من المتوقع اتساع دائرة الاستهداف والضغط على الوجود الأمريكي في المنطقة، هذا بجانب استغلال طهران لهذا الأمر وإثارة وكلائها لاستهداف القوات الأمريكية للضغط نحو خروجهم من المنطقة، وإثارة الحديث عن جدوى وجودها بالأساس. في حين أن هناك اتجاهًا معاكسًا لذلك، إذ يطرح العودة الأمريكية إلى الشرق الأوسط لحماية مصالحها والتصدي للتهديدات الموجهة إليها، وللعمل على إعادة الردع مرة أخرى، ولا سيما بعد حرب غزة، ثم نقل مركز ثقل عملياتها العسكرية من قطاع غزة نحو الشمال⁸.

إذ يسعى رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى الاستثمار في التصعيد على الجبهة اللبنانية للتعويض عن الفشل الذي واجهه على مدى عام في غزة، حيث أخفق في تحقيق أي من الأهداف التي وضعها للحرب هناك، ويصبح تفكيره منصبًا على إضعاف حماس وحزب الله، وهو ما من شأنه أن يجرد إيران من وسائل الردع التي عملت على تقويتها في مواجهة إسرائيل. فالمرحلة المقبلة تشهد الصراع على توازن ردع جديد في الشرق الأوسط⁹.

كما حدث تآكل لاستراتيجية الردع الإيرانية، إذ أدت الحرب التي شنتها إسرائيل في مرحلة ما بعد تنفيذ عملية "طوفان الأقصى" إلى تآكل استراتيجية الردع التي عملت إيران على تبنيها وتعزيزها على مدى أكثر من أربعين عامًا، بهدف تقليص احتمالات تعرضها لهجوم عسكري أو انخراطها في حرب مباشرة مع أي طرف كان¹⁰. ففي رؤية طهران، فإن هذه الاستراتيجية وجهت رسائل مباشرة إلى كل الأطراف المعنية، لا سيما الخصوم الإقليميين والدوليين، بأن كلفة أي عمل عسكري ضدها سوف تكون مرتفعة على نحو يفوق أية مكاسب استراتيجية قد تحصل هذه الدولة أو تلك من تبني الخيار العسكري في إدارة العلاقات مع إيران.

لكن وبعد مرور أكثر عام على عملية "طوفان الأقصى" واندلاع الحرب في قطاع غزة، بدا أن هذه الاستراتيجية لم تحظ بالأهمية نفسها التي كانت تتسم بها قبل ذلك. إذ تعرضت إيران لهجوم عسكري مباشر بالفعل من جانب إسرائيل في 19 أبريل 2024. ورغم أنه كان هجومًا محدودًا ومنضبطًا إلى حد كبير¹¹، في ظل الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، من أجل عدم توسيع نطاق الحرب الحالية؛ إلا أنه في النهاية وضع تلك الاستراتيجية محل اختبار، وأثبت أنها في حاجة إلى إعادة نظر، خاصة أن إسرائيل تعمدت في هذا الهجوم اختبار هدف حيوي جدًا بالنسبة لإيران، وهو القاعدة الجوية في أصفهان "هشتم شكاري" المسئولة عن تأمين مفاعل "ناتانز"، وهو المفاعل الأبرز في البرنامج النووي الإيراني، خاصة أن عمليات تخصيب اليورانيوم تجري فيه على نطاق واسع.

2. أفول نسبي في نفوذ الميليشيات في الشرق الأوسط:

تشير تفاعلات عام 2024 إلى تراجع في نفوذ وتأثير الميليشيات أو الحركات أو الجماعات المسلحة في الإقليم مقارنة بوضعها في فترات سابقة، وخاصة بعض تلك الحركات المرتبطة بإيران والمعادية لإسرائيل¹²، لا سيما أن هناك توجهًا إسرائيليًا صارمًا بضرورة تحويل حرب غزة من تهديد إلى فرصة للقضاء على قوة وقدرات الفواعل المهددة لأمنها القومي انطلاقًا من مباراة صفرية تتضمن مكسبًا أو خسارة في ظل صيغة "حرب بين الحروب". وقد نجحت إسرائيل في

إضعاف القدرات التسليحية والصاروخية لحماس، وقتل الآلاف من عناصرها على مدى عام. ومن المتعذر أن تقبل إسرائيل والولايات المتحدة بحماس كطرف شريك في العملية السياسية لإدارة القطاع في مرحلة ما بعد سكوت المدافع، أي ترتيبات "اليوم التالي"¹³.

لذا، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه على "حماس أن تغادر" وألا يكون لها أي دور في إعادة إعمار غزة، متعهدًا بمواصلة القتال حتى يحقق "النصر الكامل". وأشار إلى أنه "إذا بقيت حماس في السلطة فستعيد جميع صفوفها وتهاجم إسرائيل مرة تلو أخرى، لذا على حماس أن تغادر"¹⁴. وتعتبر أصوات داخل الحكومة الإسرائيلية أن اتفاق التهدئة مع حماس "قصة قديمة"، أي انتهى السعي إليه للإفراج عن الرهائن. كما نجحت إسرائيل في استهداف كوادرو وقيادات حزب الله وقصف بناه التحتية ومقراته العسكرية، والقيام بعملية غزوبري للأراضي اللبنانية، وازدياد احتمالات تحول هذا التصعيد إلى حرب مباشرة وواسعة النطاق بين تل أبيب والحزب، ولا سيما في ظل مصادقة الجيش الإسرائيلي على المزيد من العمليات العسكرية ضد الحزب حتى بعد استهداف نصر الله وقيادات محورية بالحزب.

ويمكن القول إن "حزب الله" لم ينته بعد، لكنه على الأرجح لن يكون التنظيم نفسه الذي كان عليه قبل بضعة أسابيع فقط من تصعيد الهجمات ضده في سبتمبر وأكتوبر 2024. وسيتم ترقية مقاتلين أصغر سنًا، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت لكي يكتسبوا الخبرة التي كانت لدى أسلافهم، وهو ما يُشير إليه أحد تقديرات مراكز البحث والتفكير الأمريكية¹⁵. وسيخلف شخص ما نصر الله، لكنه بلا شك سيكون أقل كاريزما ومهارة من الزعيم الراحل، وهناك تصريح لرئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل قتلت نصر الله وخليفته وخليفة خليفته¹⁶. ولن يكون من السهل تعويض الأنفاق والبنية الأساسية الأخرى التي بناها "حزب الله" على مدى سنوات عديدة، وبتكاليف باهظة.

بعبارة أخرى، إن هدف إسرائيل التوجه نحو تفكيك محور المقاومة، وبخاصة فصائل المقاومة في العراق وسوريا واليمن، ومن ثم إعادة تغيير مصفوفة القوة المناوئة لإسرائيل في الشرق الأوسط. وفي الرؤية الإسرائيلية، فإن ثمة بيئة خصبة في التوقيت الحالي لاستهداف محور المقاومة، والتي بدأت تعاني من اضطرابات داخلية، وإحباط نفسي بعد اغتيال نصرالله، فضلاً عن احتمال صعوبة التنسيق الإقليمي فيما بينها في التوقيت الحالي. وفي ضوء ذلك، يتوقع أن تتجه إسرائيل إلى الاستمرار في توجيه مزيدٍ من الضربات الوقائية ضد محور المقاومة. وإذا كان هذا السيناريو يَحتمل أن يقود إلى صدام مباشر مع طهران إلا أن الأخيرة، وفي ظل رغبة الرئيس الإيراني الجديد مسعود يزشيكان في إعلاء خيار الحوار والتفاوض مع الغرب، قد تبدي حرصًا على ضبط الصراع مع إسرائيل، وعدم وصوله إلى حافة الهاوية.

3. جمود الصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية:

وهو لا يعني "السكون"، وإنما عدم الخروج عن النموذج العام للصراع في المنطقة، والذي يشمل عدم حسم الصراع لصالح أحد الأطراف في السودان وليبيا واليمن وسوريا. ويضعف من استمرار هذا الملمح انشغال القوى العظمى والكبرى بأولويات أهم -آنذاك- هي تفاعلات الحرب الروسية الأوكرانية، فضلاً عن حركة المتغيرات الإقليمية التي كانت -آنذاك- تشهد نزوعًا واضحًا إلى التهدئة بين قوى رئيسية في النظام العربي ومحيطها الإقليمي، كما تمثل بصفة خاصة في التقارب بين هذه القوى وبين كل من تركيا وإيران، وهو تطور مهم بالنظر إلى الدور الذي تؤديه هاتان الدولتان في أهم الصراعات العربية (تركيا في سوريا وليبيا، وإيران في سوريا واليمن)¹⁷.

وقد أدى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية من ناحية، وتواصل حرب إسرائيل على قطاع غزة وحزب الله في لبنان من جهة أخرى، إلى تراجع الاهتمام على المستويين الدولي والإقليمي بالسبل الكفيلة لتسوية الصراعات المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا والسودان¹⁸. وعلى الرغم من أن عددًا من التقارير الدولية تشير إلى أن السودان مقبل على أزمة مجاعة حادة تتجاوز ما يجري في غزة، إلا أن الأنظار الدولية تتوجه إلى قطاع غزة بسبب تشابكات الأطراف المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية¹⁹.

4. إعطاء نافذة فرصة لاستعادة نشاط التنظيمات الإرهابية:

يمكن القول إن التنظيمات الإرهابية الرئيسية في الشرق الأوسط في حالة "كمون" وليست في حالة "نوم". وتستغل هذه التنظيمات حالة الفوضى الممتدة والصراعات غير المحسومة والحرب القائمة بين إسرائيل ومحور المقاومة للقيام بموجة جديدة محتملة من العمليات التي تضاعف من حالة عدم الاستقرار في الإقليم، ومن أبرز التقديرات معاودة تنظيم إرهابي مثل القاعدة لتنشيط عملياته في أقاليم جغرافية فرعية عبر تدريب جيل جديد من الإرهابيين، وتحديدًا في سوريا والعراق واليمن، وهي بؤر تتنامى فيها مشاعر السخط ضد إسرائيل²⁰.

وقد تتجه بعض التنظيمات السنية الجهادية إلى التحالف مع الميليشيات الشيعية في تنفيذ عمليات إرهابية ضد المصالح الإسرائيلية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في بعض الدول العربية التي تتبنى مواقف متوازنة حيال الصراع الإسرائيلي-الإيراني في المنطقة. على جانب آخر، تفترض تحليلات أخرى أن تستثمر بعض التنظيمات الجهادية مثل داعش الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة وحزب الله في تصعيد داعش عملياتها ضد الميليشيات الشيعية الداعمة للنظام السوري داخل سوريا، وهو الأمر الذي يتوقع معه زيادة حالة عدم الاستقرار والاضطراب الأمني التي تظهر أيضًا في العراق وربما بدول أخرى في المنطقة.

5. إحداث تأثيرات اقتصادية واجتماعية ضاغطة لحرب غزة على الدول العربية المجاورة:

أدت حرب غزة الخامسة -ضمن عوامل أخرى- إلى إحداث تأثيرات اقتصادية في دول الجوار²¹، عبر تزايد وتيرة مستويات التضخم وارتفاع الأسعار وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في دول الإقليم، مع اختلاف وتباين قدرة كل دولة على امتصاص هذه الصدمات الاقتصادية والمستمرة منذ جائحة كورونا (نهاية 2019)، ثم تفاقمها نتيجة تداعيات الحرب الأوكرانية، وهو ما برز جليًا بعد استهداف حركة الملاحة العالمية في البحر الأحمر وخليج عدن.

وفي هذا السياق، تشير العديد من الكتابات إلى أن مصر هي الدولة المتضررة الرئيسية في الإقليم من اندلاع تلك الحرب على نحو أدى إلى تأثير إيرادات قناة

السويس²² مع تحول شركات الشحن إلى مسارات ملاحية بديلة لتجنب هجمات الحوثيين في اليمن على السفن المارة في البحر الأحمر²³. وهنا، قال الرئيس السيسي خلال حفل تخرج دفعة من طلبة كلية الشرطة في 29 سبتمبر الماضي إن مصر فقدت نحو 6 مليارات دولار من إيرادات قناة السويس، جراء حرب إسرائيل على غزة وتداعياتها على المنطقة، بل إن هناك دراسات تشير إلى مخاطر حقيقية في ضوء استمرار الصراع وتوسعه²⁴.

وقد تأثر استيراد مصر من الغاز الطبيعي من إسرائيل بعد تأثر أحد الحقول²⁵. كما أن لبنان تواجه أزمة اقتصادية حادة للعام السادس على التوالي بعد الجمود السياسي، وتداعيات جائحة كورونا وانفجار المرفأ، والأزمة السورية المستمرة، وتزايد ملامح أزمة لبنان بعد حرب غزة، حيث تأثر السكان القاطنون في الجنوب من المواجهات المستمرة بين إسرائيل وحزب الله²⁶، وطالت بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والزراعة والاستثمار الأجنبي. وينطبق الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي على الأردن أيضاً بعد حرب غزة، ولا سيما مع استضافة الأردن أكثر من 2,3 مليون لاجئ فلسطيني. فالمنطقة ينتظرها المزيد من التأزم في العام الثاني من الحرب²⁷.

6. معضلة استراتيجية الخروج Exit Strategy من حربي غزة ولبنان، وهو ما يعقد فرص الوصول إلى "اليوم التالي" في غزة مع نظيره في الضفة الغربية وإسرائيل:

على الرغم من عدم وضوح الأمد الزمني لانتهاء الحرب التي تشنها إسرائيل ضد حركة حماس؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، بدءوا البحث في مستقبل القطاع، ولامح إدارته²⁸، في مرحلة ما بعد الحرب إذ تتعدد في أكثر من اتجاه، وخاصة عودة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع في ظل إصرار رئيس الوزراء نتنياهو على البقاء في محور فيلادلفيا، وعدم الانسحاب من قطاع غزة، ورفض السماح بعودة النازحين من جنوب القطاع إلى شماله، فضلاً عن التباين بشأن هوية المعتقلين الذين تطالب حماس بالإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية، وكذلك المطالبة الإسرائيلية بإبعاد هؤلاء إلى دول أخرى²⁹.

وفي هذا السياق، يُمكن القول إنه رغم تعدد المشاهد المستقبلية، التي يبدو عليها مستقبل قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب الدائرة حاليًا؛ إلا أن الواضح هو "غموض مستقبل" القطاع، في ظل هذا التعدد، وفي ظل تقاطع الاستراتيجيات الدولية بخصوص كيفية إدارة هذا القطاع بعد الحرب. ويظل الوصول إلى اليوم التالي في غزة مرهونًا بوضع اليوم التالي في الضفة الغربية ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعادة هيكلتها وحوارها مع بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى. كما يرتبط بذلك ترتيبات اليوم التالي في إسرائيل، وهو استمرار بقاء أو غياب نتنياهو عن الحكم في إسرائيل.

فالحرب في غزة ستظل لفترة غير منظورة حتى نهاية عام 2024، يتم فيها استكمال تدمير شبه كامل لشمال غزة وتهجير سكانه إلى الجنوب في محاولة للضغط على حماس لإطلاق المزيد من الرهائن وخاصة العسكريين منهم، مع ترجيح خسارة حماس غزة وخسارة نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية إلى درجة أن هناك تحليلات ترى أن اليوم التالي لإسرائيل ربما أهم من اليوم التالي لغزة. ومن ثم فإن اليوم التالي آتٍ لا محالة مهما تأخر، ولا يمكن تصور تجاوزه الأمد الزمني لنهاية عام 2024، غير أن مرحلة اليوم التالي في غزة ستكون بالغة التعقيد. كما أن إسرائيل تتخوف من تكرار سيناريو 7 أكتوبر في الضفة الغربية داخل إحدى المستوطنات أو من الضاحية الجنوبية ببيروت أو حتى داخل إسرائيل³⁰.

ويشير اتجاه في الكتابات إلى أن نتنياهو يرغب في إطالة أمد الحرب في غزة لتحقيق رؤيته لليوم التالي في غزة، التي تركز على نسخ نموذج "الضفة الغربية"، أي "الاحتلال القليل التكلفة"، من طريق ترك إدارة الشأن اليومي للفلسطينيين، مع فرض السيطرة الأمنية والتحكم بحدود القطاع، والقيام بعمليات أمنية "جراحية" حين تقتضي الحاجة ذلك، كما يحدث في العملية العسكرية المسماة "مخيمات الصيف" التي تشنها إسرائيل حاليًا على مدن شمال الضفة الغربية ومخيماتها³¹.

ثانياً- حرب غزة الخامسة والتفاعلات البينية العربية الإقليمية

أثرت حرب غزة الخامسة على التفاعلات بين الدول العربية من ناحية والقوى الإقليمية ممثلة في إسرائيل وإيران وتركيا من جهة أخرى، على النحو التالي:

1. التحول من "حرب في الإقليم" إلى "حرب إقليمية":

حدث تحول من توصيف ما يجري في مرحلة ما بعد هجمات 7 أكتوبر 2023 باعتبارها "حرباً في الإقليم" بين إسرائيل من جهة وحماس وبقية حركات المقاومة الفلسطينية الأخرى، إلى حرب إقليمية أو "حرب بين الحروب"، وهو ما يعني أن الحرب التي كانت مقتصرة على حركة حماس الفلسطينية وإسرائيل، وممارسات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ستتوسع لتشمل صراعاً بين إسرائيل وإيران سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلاء طهران في المنطقة، بما يعكس قدرة إسرائيل على خوض حروب في جبهات مختلفة في توقيت متزامن، وهي حرب غزة في مواجهة حماس، واستهداف عناصر المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومواجهة حزب الله في الجبهة اللبنانية الجنوبية، والتصدي لتهديدات مليشيا الحوثي في اليمن، ومحاربة الميليشيات الشيعية في سوريا والعراق، وخوض مواجهات مع إيران التي تقود محور المقاومة³².

فالتصعيد الجاري يضع المنطقة رهينة لاحتمالات توسع الحرب إقليمياً وخاصة بعد اغتيال قيادات مختلفة من حزب الله وخاصة أمينه العام حسن نصر الله إلى جانب قادة آخرين في الحزب، ومسئول فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني في لبنان، وهو ما يعكس التصعيد المتدرج. هذا المنحى الجديد من الهجوم والهجوم المضاد سيشكل دائرة مغلقة تتصاعد حدتها ويتسع مداها إلى حرب إقليمية³³. ورغم تفوق الجانب الإسرائيلي، فإن حماس ستظل تقاومها في غزة، وسيظل حزب الله يقاومها في جنوب لبنان وفي شمال فلسطين المحتلة، وسيظل الحوثيون يمنعون الملاحقة القادمة إليها عبر البحر الأحمر. في الأثناء، تستمر إيران في تطوير قدراتها الصاروخية وتقترب أكثر من الحصول على الكمية الكافية من اليورانيوم المخصب لتجاوز العتبة النووية. لكن تشير التفاعلات حتى منتصف نوفمبر 2024، إلى أن التصعيد "محسوب" بين إسرائيل وإيران وعدم الانزلاق خارجه³⁴.

2. انتهاء عصر الحروب القصيرة بين إسرائيل وجبهة المقاومة:

يشير اتجاه في الكتابات إلى أن أحد التحولات الرئيسية فيما يخص التفاعلات بين القوى الإقليمية، سواء دولاً أو فواعل مسلحة ما دون الدولة، هو إطالة أمد المعارك والحرص من جانب أطرافها على التصعيد المستمر³⁵، إذ إن لجوء إسرائيل إلى شن هجمات مكلفة على جبهات الإسناد ليس حالة طارئة أو تقديرًا مؤقتًا خاصًا بنتنياهو، بل هو اتجاه طويل الأمد لدى القيادة الإسرائيلية، تهدف من خلاله إلى فك الارتباط العملي بين فصائل المقاومة الفلسطينية وجبهات الإسناد، كجزء من رهانها على إخضاع الفلسطينيين وفرض شروطها عليهم بالقوة.

في المقابل، تُصر جبهات الإسناد على هذا التوازن الجديد حتى تحرم إسرائيل من تحقيق هدفها بالمراهنة على الخيار العسكري³⁶. وفي هذا السياق، تُشير بعض الكتابات إلى تزايد خطر الحرب الأبدية في الشرق الأوسط، نظرًا لأن التصعيد الجاري في الإقليم يقود إلى حرب ممتدة باهظة التكلفة، وهو ما تُشير إليه الخبرات السابقة للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، حيث لم يتحقق الاستقرار، وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل التي قتلت عباس موسوي عام 1992 وعماد مغنية عام 2008، وحينها لم يتم القضاء على حزب الله، ومن غير المتوقع أن يكون الأمر مختلفًا هذه المرة³⁷.

3. الحديث عن "الحقبة الإسرائيلية" في الإقليم:

يسود اتجاه في الكتابات إلى أن إسرائيل عملت على تحويل أزمة "هجمات 7 أكتوبر" إلى فرصة³⁸، وبدأت تصدر صورة ذهنية مختلفة عنها وهي قدرتها على البطش بمن يختلف معها وليس مجرد من يمثل تهديدًا لها، ولا تقتصر تلك الرسالة على الفواعل المسلحة ما دون الدولة بل هي موجهة بالأساس للدول وخاصة التي توترت العلاقات معها بشكل كبير بعد حرب غزة الخامسة. وفي هذا السياق، يمثل ما تقوم به إسرائيل إشارة لمصر لا سيما في ظل بقائها في محور فيلادلفيا وعدم خروجها منه مهما كانت الأسباب، وفقًا لتصريحات نتنياهو.

وكذلك الحال مع رسالته لإيران خلال كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا بقوله: "ليس هناك أي مكان في إيران لا يمكن لذراع إسرائيل الطويلة الوصول إليه. ينطبق الأمر ذاته على الشرق الأوسط برمته"³⁹.

وقال نداد شوشاني، المتحدث باسم الجيش، في تصريحات بتاريخ 28 سبتمبر 2024، إن "إسرائيل في حالة تأهب قصوى لصراع أوسع نطاقًا، لكنها تأمل أن يؤدي مقتل زعيم حزب الله إلى دفع الجماعة المدعومة من إيران لتغيير مسارها". وأردف: "نحن في خضم تصعيد أوسع نطاقًا.. قواتنا في حالة تأهب قصوى، وأجهزة المخابرات لدينا مستنفرة وترصد التهديدات". وتحليل تلك التصريحات يمكن القول إن إسرائيل تمر بحالة من التوحش لتصفية الحسابات مع خصومها في الشرق الأوسط. ويبدو أن تنياهاهويراهن على عاملين: فوز ترمب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل، واستمرار حكومته حتى موعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة في أكتوبر 2026.

وفي هذا السياق، تعمل إسرائيل على إعادة إحياء مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، والذي كان مطروحًا في فترات سابقة، ولكنه يتزامن مع مزاعمها بتحقيق انتصارات سياسية وعسكرية في غزة والجبهة اللبنانية⁴⁰. ومن ثم فإن حالة التمدد الإسرائيلي تتطلب مشروعًا عربيًا يواجهه⁴¹.

4. "الاستثناء الإسرائيلي" في اتجاه التهدة الإقليمية:

شهدت السياسات الخارجية لعدد من دول الإقليم، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، استدارة ملحوظة نحو تعزيز التقارب مع دول كانت تمثل خصوصًا لها، فوق جغرافيا متحركة، على نحو ما عبرت عنه مؤشرات مختلفة، منها إجراء اتصالات والقيام بزيارات وعقد محادثات بين وفود رسمية، معلنة وغير معلنة، في توقيتات متزامنة، وتشكيل لجان للمتابعة، للنقاش بشأن القضايا العالقة أو المسائل الخلافية في العلاقات الثنائية أو التحديات الضاغطة على الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، بل تم التوصل لتفاهات سياسية والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وزيادة منسوب

العلاقات التجارية والتدفقات الاستثمارية، وتجاوز "المقاربات الصفرية"⁴²، حتى اندلعت هجمات 7 أكتوبر لتتجه التفاعلات الإقليمية إلى مسار تصعيدي، ولا سيما في ظل النسق العقيدي الحاكم للقيادة السياسية في إسرائيل.

فقد صار أحد الملامح الرئيسية لتفاعلات الشرق الأوسط، إجراء العديد من القوى الإقليمية الرئيسية مثل مصر والسعودية والإمارات وتركيا وقطر وسوريا مراجعة لسياساتها الخارجية بما يخالف ما كان قائمًا منذ سنوات، وهو ما عبرت عنه مؤشرات عدة منها قيام القيادات السياسية بزيارات رسمية لدول كانت تمثل خصوصًا لها، والتوقيع على اتفاقيات سياسية كاتفاق العلا بين دول الرباعي العربي وقطر، وتدشين أطر مؤسسية مشتركة كمجالس التنسيق الاستراتيجي بين قطر والسعودية ومصر وتركيا، وإجراء المحادثات الاستكشافية لتجاوز القضايا الخلافية، والاتجاه لبدء محادثات سياسية بين الدول الخصوم كتركيا وسوريا، في حين تظل إسرائيل هي الاستثناء من التهدة الإقليمية في ظل استمرار تفكير قيادتها بمواصلة حرب غزة.

إن المعطيات القائمة (باستثناء حرب غزة) تعزز من خيار التهدة، بين الأطراف المتخاصمة لفترة من الوقت، إذ إن بدء النسق العقيدي لعدد من القيادات السياسية في منطقة الشرق الأوسط يتغير وصار المحدد الإدراكي مفاده تكلفة السلام أقل من تكلفة الحرب، وأن تسوية القضايا الخلافية يمكن أن تكون مكسبًا لمختلف الأطراف، وهو ما عكسته خبرة الصراعات المسلحة التي شهدتها دول الإقليم خلال العشرية الماضية. ولكن من الملاحظ أن تلك التهدة لا تقود بالضرورة إلى مصالحة كاملة، حيث تعد فجوة الثقة لا تزال قائمة بين بعض تلك الأطراف، وهو ما يتطلب إجراءات محددة للتحويل من انهيار الثقة إلى استعادة وبناء الثقة وصولًا إلى تمتين الثقة.

فضلاً عن تعدد القضايا الخلافية التي قد تشهد توافقًا في بعضها وخلافًا في بعضها الآخر، مما يؤثر أيضًا في مسار المصالحة. علاوة على تعدد الأطراف المؤثرة في صنع القرار داخل عدد من دول الإقليم، مما يؤدي إلى تباينات في الرؤى تؤدي إلى

تعثر الجهود التصالحية. فقد أصبح من الممكن رؤية تغير متدرج بالعين المجردة في الشرق الأوسط، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب مراقبة السلوكيات التي تراعي قواعد أو مصالح "عرب" الشرق الأوسط للتأكد من جدية خيار التهدئة والعمل على تفكيك الأزمات⁴³. وتظل إسرائيل هي الاستثناء من التوجه نحو التهدئة.

5. إشكاليات علاقات إسرائيل مع الدول العربية:

إن استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في الحرب في غزة والتصعيد في لبنان يفرض قيوداً متعددة على الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أو تفكر في تحسين العلاقات معها، حيث تواجه ضغوطاً متزايدة من شعوبها لقطع هذه العلاقات، بسبب الحرب الحالية بين إسرائيل وحماس، والاستهداف الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة، دون تمييز بين مدنيين ومسلحين، بنية قتالية وبنية مدنية، في ظل توجه نحو رفع تكلفة الهجوم على إسرائيل، إذ يتعين -وفقاً لرؤية اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل- معاينة المواطنين الفلسطينيين لقيامهم باحتواء حماس، والسماح لها بتنفيذ هجمات 7 أكتوبر⁴⁴.

وقد شهدت العديد من الدول العربية احتجاجات حاشدة تعبر عن الدعم الشعبي للفلسطينيين، ما يضع الحكومات العربية في موقف محرج⁴⁵. ومع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية فإن تحقيق الإدارة الأمريكية مزيداً من التطبيع العربي مع إسرائيل قد يتباطأ أو يتوقف لفترة من الزمن. وربما تراهن القيادة السياسية في إسرائيل على نجاح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لممارسة ضغوط على الدول العربية أو مساومتها في بعض الملفات المرتبطة بمصالحها الوطنية للمضي قدماً في اتجاه التطبيع مع إسرائيل، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تياراً سائداً في حماس وإيران يرى أن هجمات 7 أكتوبر كانت لفرملة قطار التطبيع بين السعودية وإسرائيل⁴⁶.

6. ارتباك السياسة الإيرانية في إدارة شؤون الوكلاء بالإقليم:

تواجه إيران خيارات صعبة فيما يخص ردها على الرد الإسرائيلي باستهدافها بشكل مباشر من ناحية، واستهداف رموز وكلائها في الشرق الأوسط باعتبارها "المدرّب" الذي يضع الخطط للاعبين في الإقليم دون أن تنخرط بشكل مباشر في المواجهات المسلحة لإدراكها هشاشة وضعها الداخلي من ناحية أخرى⁴⁷. وفي حالة قيامها بتكليف أحد من وكلائها، سواء في اليمن أو العراق أو سوريا، برفع منسوب التصعيد ضد إسرائيل، فقد تتجه الأخيرة نحو رفع كلفة تلك العمليات، سواء تجاه إيران عبر استهداف مزيد من قياداتها العسكرية والسياسية أو الرد الانتقامي في مواجهة هؤلاء الوكلاء، على نحو ما جرى بالنسبة لقيادات حماس وحزب الله وربما للمليشيا أنصار الله الحوثي⁴⁸. وفي حال غياب الرد الإيراني وانشغالها بقضايا أخرى مثل التفاوض بشأن برنامجها النووي، فقد يؤدي ذلك إلى تبديد صورة القوة الإقليمية الرئيسية الساندة لوكلائها وخاصة في أوقات الأزمات.

ثالثاً - التأثيرات الدولية على الإقليم بعد حرب غزة الخامسة

يتمخض عن حرب غزة الخامسة حزمة من التأثيرات الدولية، كالتالي:

1. عدم انفراد الولايات المتحدة بترتيبات شؤون الإقليم:

يؤثر استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وتوسعها إلى الجبهة اللبنانية واليمينية على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، التي عادت لتحتل أهمية متزايدة على أجندة الإدارة الأمريكية بعد فترة من التراجع لصالح الاهتمام الأمريكي بمنطقة الإندو-باسيفيك. حيث يهدد الدعم الأمريكي لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها أمن الأمريكيين والقوات الأمريكية في المنطقة، بجانب ارتفاع نسب المعارضة الشعبية للولايات المتحدة، والتي تفرض على الحكومات العربية تبني سياسات تتعارض مع أهداف واشنطن في الشرق الأوسط⁴⁹.

فقد اتضح للنخب السياسية في الشرق الأوسط استغلال إسرائيل ضعف المواقف الدولية من الحرب التي تشنها على غزة منذ عام، وعدم تأثير الاحتجاجات الشعبية، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية، المؤيدة لما يُسمى " حرب إسرائيل على الإرهاب "، بالانتخابات الرئاسية في 5 نوفمبر 2024، لتجاهل التحذيرات من المخاطرة بحرب إقليمية واسعة، وشن عمل عسكري واسع ضد حزب الله، وحتى لتكرار سيناريو غزة في لبنان، بما يجعل واشنطن وسيطًا غير نزيه ولا يمكن التعويل عليه، بل هو متواطئ مع ما يخدم مصالح إسرائيل⁵⁰.

على الجانب الآخر، برهنت حرب غزة الخامسة على محدودية التأثير الروسي والصيني على تفاعلات الأحداث في الشرق الأوسط: على الرغم من الطلب المتزايد من دول الإقليم على دور موسكو وبكين للقيام بأدوار في عدد من الملفات والقضايا والصراعات في الشرق الأوسط، إلا أن الدولتين أو القوتين الدولتين لا تملكان الكثير من الأوراق الضاغطة. وقد كشفت حرب غزة التحركات الأمريكية، رغم عدم فاعليتها في التوصل إلى اتفاق تهدئة ووضع نهاية للحرب، مقارنة بروسيا المشغولة -بالطبع - بحربها في مواجهة أوكرانيا وتعزيز وجودها في الساحل الأفريقي والحفاظ على مصالحها في بعض بؤر التوتر في سوريا وليبيا، في حين لم يظهر تأثير لبكين باستثناء استضافة محادثات بين الفرقاء الفلسطينيين "فتح وحماس" سعيًا لإنهاء الخلاف بينهما وتحقيق مصالح وطنية⁵¹.

2. خطر انجرار الولايات المتحدة إلى حرب شرق أوسطية أخرى:

هناك احتمال في حال حدوث مواجهة عسكرية مباشرة متصلة وموسعة بين إسرائيل وإيران، بأن تنخرط الولايات المتحدة للدفاع عن مصلحة إسرائيل، في حقبة التزم فيها قادة الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بوضع حد للحروب التي لانهاية لها، وهو ما يتطلب التفكير في وسائل من شأنها تهدئة التوترات في هذه المنطقة المضطربة، وكان ينبغي على الولايات المتحدة أن تضغط أكثر من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة قبل التصعيد على الجبهة اللبنانية منذ أغسطس 2024. فالتصعيد لا يمكن ضبطه من جانب أي أطراف دولية أو قوى دولية حتى

الربع الأخير من العام 2024، وهو ما يقود إلى استنزاف قدرات كل الأطراف⁵². ومع وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، ووفق ما أعلنه خلال فترة ترشحه فإنه سيعمل على وقف الحرب في غزة ولبنان، وإن كان سيظل مرهوناً بالثمن الذي سيحصل عليه رئيس الوزراء نتيناهو مقابل سكوت المدافع.

3. عودة القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال النظام الدولي:

يعد أحد التداعيات الرئيسية لحرب غزة الخامسة تصاعد الاهتمام الدولي والزخم العالمي بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية احتلال ونموذجاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها، بل هي آخر الحالات التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل الاستقلال الوطني. وقد ظهر ذلك على مستوى الرأي العام في المظاهرات الشعبية التي شهدتها أغلب عواصم العالم⁵³، وفي الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 22 يوليو 2024 والذي أفاد بأن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي بموجب القانون الدولي⁵⁴. وفي ازدياد عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، وبحقها في الانضمام للأمم المتحدة⁵⁵. وكذلك، في تبلور توافق دولي على أن نهاية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتمثل في حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967.⁵⁶

4. محورية الانشغال الدولي بتأمين حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية:

يبدو أن القوى الدولية، في الغرب والشرق، تخشى من تأثير التوترات والاضطرابات في الشرق الأوسط على مصالحها الاقتصادية وعلاقتها التجارية مع شركات الشحن العالمية، وهو ما برز جلياً بعد أسابيع قليلة من حرب غزة الخامسة وفي سياق ما يطلق عليه "وحدة الساحات". وفي هذا السياق، عندما قامت مليشيا الحوثي باستهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في فترة معينة، أعلنت شركات الشحن العالمية مقاطعتها للسير في البحر الأحمر وقناة السويس مثل "نيوبون يوسين" اليابانية، و"يوروناف" البلجيكية، و"يانج بينج" التايوانية، و"إتش إم إم" الكورية الجنوبية، و"أورينت أوفر سيس لاين" الستغافورية، و"هاباغلويد" الألمانية، في

حين عدلت شركات أخرى عن قرارها بعد هدوء الأوضاع مثل "سي إم آيه سي جي إم" الفرنسية و"إيفر غريد" التايوانية و"ميرسك" الدنماركية⁵⁷.

5. تزايد الطلب من القوى الدولية على علاقات استراتيجية مع الشركاء الإقليميين:

عكست مرحلة ما بعد حرب غزة والتصعيد في لبنان سعي القوى الدولية الكبرى مثل واشنطن وبكين وموسكو لترسيخ علاقات محورية مع الرياض وأبوظبي والدوحة والقاهرة ومسقط والمنامة، في سياقات مختلفة تتصل بمصالح الأطراف الدولية من ناحية ومنع تدهور الأوضاع المتصلة بالاستقرار الإقليمي من ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار تراجع المصادقية الأمريكية بشأن مساندتها لحلفائها⁵⁸. فعلى سبيل المثال، تتواصل واشنطن مع القاهرة للتوصل إلى اتفاق تهدئة بشأن حرب غزة، مع محاولات للضغط على الدوحة لكي تضغط بدورها على قيادات حماس في الخارج وخاصة المقيمة على أراضيها. كما تعمل فرنسا على التهدئة وفرملة التصعيد في لبنان.

6. الدخول في مرحلة من عدم اليقين في الإقليم بعد صعود ترامب إلى الحكم:

إن منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد فوز ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية يبدو أنها تتجه نحو استهداف إسرائيل قيادات حماس وكوادر حزب الله، واحتمالات الرد من أطراف إقليمية بشكل متقطع، مع غياب الإرادة السياسية الإسرائيلية للتهدئة، بعد المماثلة والتسويق والتهرب وخاصة من قبل نتنياهو وائتلافه الحاكم من الوصول إلى اتفاق للتهدئة، وكذا إرسال وزارة الدفاع الأمريكية بين حين وآخر مقاتلات وسفنًا حربية إضافية في الشرق الأوسط، فضلاً عن زيادة الاستعداد العسكري بالشرق الأوسط بنشر دفاعات صاروخية إضافية؛ كل ذلك يبنى بخطورة التصعيد الإقليمي واتساع دائرة الصراع⁵⁹.

فالقوى الإقليمية الرئيسية مثل القاهرة والرياض وأبوظبي وعمان لا تريد نقل المعركة إلى أبعاد جديدة، ستكون لها تداعيات كبيرة على المنطقة بأسرها، ومن الصعب للغاية التكهن بتوقيت وآلية الخروج منها، ولا سيما بعد وصول دونالد

ترامب للحكم⁶⁰، والذي قد يعمل على الإجهاز على القضية الفلسطينية والتضييق المالي على السلطة الفلسطينية وتعزيز الخيار العسكري في مواجهة إيران، والعمل على مساومة القوى العربية الرئيسية بملفات محورية مقابل تجاوزها عن شرط حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، وفقاً لأسوأ سيناريو محتمل، إلى درجة أن البعض يربط بين حرب غزة ووفاء " حل الدولتين " ⁶¹.

ختاماً، إن الاتجاهات أو التأثيرات الاستراتيجية لحرب غزة على الشرق الأوسط لم تنته بعد، ويمكن أن تبرز تأثيرات مغايرة في المرحلة المقبلة لما كان سائداً في العام الأول للحرب، وفقاً لظهور متغيرات جديدة وتلاشي متغيرات قائمة، بما قد يؤدي إلى تغيير شكل الإقليم والتفاعلات بين أطرافه، وتظل مسألة وقف حرب غزة مرهونة بحدوث مراجعات لدى أطراف عديدة، في نفس الوقت، ومنها الولايات المتحدة وإسرائيل وحماس وحزب الله وبقية أطراف محور المقاومة بقيادة إيران، فضلاً عن الدول العربية.

قائمة المراجع:

1. انظر في هذا الإطار مقالات: نبيل فهمي، "لحظة فارقة للعالم العربي"، الشروق، 1 أكتوبر 2024. د. عبد المنعم سعيد، "السابع من أكتوبر"، الأهرام، 7 أكتوبر 2024. جميل مطر، "ما فعلته بنا وبغيرنا حرب غزة"، الشروق، 8 أغسطس 2024.
2. "The Gaza war and its impact of Middle East", GIGA (German Institute for Global and Area Studies) forum, 3 April 2024, available at: <https://www.giga-hamburg.de/en/events/giga-forum/the-gaza-war-and-its-impact-on-the-middle-east>.
3. Ross Harison, "After The Gaza war the risks of deterrence and the chances of peace", The National Interest, 20 November 2023, available at: <https://nationalinterest.org/feature/after-gaza-war-risks-deterrence-and-chances-peace-207379>.
4. أنظر في هذا الإطار مقالات: د. علي الدين هلال، "تحولات استراتيجية في الشرق الأوسط"، الأهرام، 21 أبريل 2024. د. محمد فايز فرحات، "حسابات المكسب والخسارة في أزمة غزة"، الأهرام، 3 يونيو 2024. د. محمد فايز فرحات، "موجة جديدة من تآكل نظرية الردع الإسرائيلية"، الأهرام، 12 أغسطس 2024.
5. "إسرائيل تغتال 11 من قادة حزب الله بينهم قائد العمليات"، الأهرام، 21 سبتمبر 2024.
6. د. أحمد يوسف أحمد، "لماذا فشلت استراتيجيات الردع في الشرق الأوسط؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 22 أغسطس 2024، على الرابط: <https://2u.pw/QpRA4aFO>.
7. نرمين ناصر، "فشل الاستراتيجية الأمريكية: الحوثيون وتهديد الملاحة البحرية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 سبتمبر 2024. على الرابط: <https://ecss.com.eg/48260>.
8. فراس فحام، "رسائل إيران الخشنة إلى أمريكا باستهداف قواعدها في العراق وسوريا"، الجزيرة نت، 18 أغسطس 2024، على الرابط: <https://2u.pw/UG4IXmZw>.
9. "العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد استهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله واغتيال أمينه العام"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 سبتمبر 2024، على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/israeli-aggression-in-lebanon-after-nasrallah-assassinated-in-strikes.pdf>.
10. "الضربات الإسرائيلية أضعفت قوة الردع الإيرانية"، أندبندنت عربية، 1 نوفمبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/zeStPIAT>.
11. "هندسة الضربة: كيف أجبر هجوم أصفهان إيران على الصمت"، سكاي نيوز عربية، 19 أبريل 2024، على الرابط: <https://2u.pw/A1r8iAt6>.
12. "تراجع ملحوظ لقوة ودور الميليشيات والفصائل المسلحة في المنطقة"، سكاي نيوز عربية، 22 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/TN1K9XxR>.
13. "عام من أحداث 7 أكتوبر.. قراءة أولية في تداعيات الصراع ومساراته وأفاقه المحتملة"، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 7 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://linkshortcut.com/WRzbm>.
14. "نتنياهو يتعهد أمام الأمم المتحدة بمواصلة القتال حتى تحقيق النصر الكامل، ووفود دبلوماسية تغادر القاعة أثناء خطابه"، بي بي سي عربي، 27 سبتمبر 2024، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cgj483g5dxdo>.
15. مائير لينيت، "حزب الله ضعيف لكنه لا يزال يشكل خطراً"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hzb-allh-dyf-lknh-la-yzal-yshkl-khtraan>.
16. "نتنياهو يؤكد اغتيال صفى الدين: قتلنا نصر الله وخليفته وخليفته خليفته"، الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/ggRpIRSN>.
17. أحمد يوسف أحمد، "الصراعات الداخلية العربية والجمود المستمر 2024"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 يناير 2024، على الرابط: <https://linkshortcut.com/vreAO>.
18. مصطفى الفقي، "السلام الهش والنزاعات المسلحة"، أندبندنت عربية، 3 يونيو 2024، على الرابط: <https://2u.pw/wkECaxCX>.

19. "الأمم المتحدة تحذر من تفاقم الجوع في غزة والسودان ومالي"، الشرق الأوسط، 31 أكتوبر 2024. "مديرو وكالات تابعة للأمم المتحدة يؤكدون أن السودان يواجه كارثة جوع غير مسبوقه"، اليونيسيف، 27 يونيو 2024، على الرابط: <https://2u.pw/878RUqgx>.
20. هارون زيلين، "حرب غزة أطلقت العنان لتنشيط تنظيم القاعدة الضعيف"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 4 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-ghzt-atlqt-alnan-ltnshyt-tnzym-alqadt-aldyf>.
21. "التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة"، الإسكوا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ملخص سياسات 2، 2023، على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/expected_socioeconomic_impacts_of_the_gaza_war_on_neighbouring_countries_in_the_arab_region-ar.pdf.
22. "The Gaza war main impacts impact on Egypt", Crisis Group, 22 May 2024, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt-israelpalestine/gaza-wars-main-impacts-egypt>.
23. "الحرب في غزة تثقل كاهل اقتصاديات دول الجوار.. تحديات اقتصادية عميقة"، سكاي نيوز عربية، 7 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://linksshortcut.com/GudhM>.
24. "السياسي يتحدث عن خسارة مصر مبالغ ضخمة بسبب التوترات الجيوسياسية"، العربية نت، 29 سبتمبر 2024، على الرابط: <https://linksshortcut.com/kbBBi>.
25. "الفجوة بالأرقام.. مصر تعود لاستيراد الغاز المسال بمليارات الدولارات"، العربية نت، 6 يوليو 2024، على الرابط: <https://2u.pw/EmG11N7H>.
26. "كيف يواجه لبنان أزمة النازحين المتفاقمة بسبب الحرب بين إسرائيل وحزب الله؟"، بي بي سي عربي، 15 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cq64djdnd5850>.
27. "After a Year of Middle East Turmoil, the Region Awaits More", Crisis Group, 09 October 2024, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/after-year-middle-east-turmoil-region-awaits-more>.
28. جميل مطر، "مستقبل غزة.. نفكر بيوم تال واليوم السابق لم يغادر تماما"، الشروق، 9 مايو 2024.
29. روبرت ساتلوف ودينيس روس وديفيد ماکو فسكي، "أهداف الحرب الإسرائيلية ومبادئ الإدارة في غزة في مرحلة ما بعد حماس"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 17 أكتوبر 2023، على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ahdaf-alhrb-alasraylyt-wmbady-aladart-fy-ghzt-fy-mrhlh-ma-bd-hmas>.
30. مأمون فندي، "شكل اليوم التالي للحرب"، الشرق الأوسط، 6 نوفمبر 2023.
31. هاني سليمان، "نهاية اللعبة في قطاع غزة: رؤية تتنبأه لليوم التالي للحرب وتحدياتها"، مركز الإمارات للسياسات، 2 سبتمبر 2024، على الرابط: <https://epc.ae/ar/details/brief/nihayat-alluba-fi-qitae-gaza>.
32. "خطر وقوع حرب إقليمية في الشرق الأوسط"، مجموعة الأزمات الدولية، 27 فبراير 2024، على الرابط: <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/danger-regional-war-middle-east>.
33. عبدالمنعم سعيد، "الحرب الإقليمية الآن"، الأهرام، 2 أكتوبر 2024.
34. عمرو حمزاوي، "لعبة التصعيد المحسوب بين إسرائيل وإيران وخطر الانزلاق خارجها"، الشروق، 20 أبريل 2024.
35. آساف أوريون، "إسرائيل والحرب طويلة المدى"، انبندنت عربية، 18 سبتمبر 2014، على الرابط: <https://2u.pw/qE2bAbCZ>.
36. شادي إبراهيم، "كيف أنهى طوفان الأقصى معارك إسرائيل الخاطفة وأقحمها في حرب بلا نهاية"، الجزيرة نت، 1 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://linksshortcut.com/qaawy>.
37. فواز جرجس، "تزايد خطر الحرب الأبدية في الشرق الأوسط"، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، ترجمة (فاطمة زيدان)، المصري اليوم، 2 أبريل 2024.
38. محمد كمال، "في تفسير ما يحدث بالمنطقة"، المصري اليوم، 2 أكتوبر 2024.
39. "تتنبأه يتعهد أمام الأمم المتحدة بمواصلة القتال حتى تحقيق النصر الكامل ووفود دبلوماسية تغادر القاعة أثناء خطابه"، بي بي سي عربي، 27 سبتمبر 2024، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cgj483g5dxdo>.
40. محمد فايز فرحات، "أي شرق أوسط جديد؟"، الأهرام، 14 أكتوبر 2024.

41. عبدالله أبوضيف، "خبراء ومستوطنون خلال ورشة المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: التمدد الإسرائيلي يحتاج إلى مشروع عربي مواجه"، المصري اليوم، 25 أكتوبر 2024.
42. محمد عزالعرب، "الاستدارة الإقليمية: كيف تصاعدت التهدة بين القوى الرئيسية في الشرق الأوسط؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 15 فبراير 2024، على الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21120.aspx>.
43. محمد عباس ناجي، "تفكيك الأزمات: دوافع الاتجاه نحو التهدة في الشرق الأوسط"، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية)، العدد 349، 2023، ص 9.
44. "The Gaza War Reverberates Across the Middle East", Crisis Group, 04 November 2023, available at: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/gaza-war-reverberates-across>.
45. "مظاهرات في مدن عربية تدعم المقاومة وتطالب بوقف الحرب على غزة"، الجزيرة نت، 16 فبراير 2024، على الرابط: <https://2u.pw/>.W4pGKoEt
46. "خامنئي: أحد أهداف هجوم 7 أكتوبر هو إحباط التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية"، 3 I 24 News، 24 يونيو 2024، على الرابط: <https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/artc-90c169b4>.
- "مسئول كبير في حماس: أردنا وقف التطبيع بين إسرائيل والسعودية"، 13 I 24 News، 3 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/pSolhp5f>.
47. "إيران بين خيارات الرد على الهجوم الإسرائيلي ومخاطر التصعيد"، الجزيرة، 28 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/ecjAylih>.
48. "إسرائيل قد توافق على الانتقام من إيران.. على أرض اليمن أو في سوريا"، العربية نت، 3 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://2u.pw/Z9IToZ1Q>.
49. محمود حمدي أبو القاسم، "حرب غزة والنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رسانة"، 13 فبراير 2024، على الرابط: <https://2u.pw/4jw8elic>.
50. أنظر في هذا الإطار تحليلات كل من جميل مطر، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: تجسيد لحال عجز أم تواضع؟"، الشروق، 13 يوليو 2024. عمرو عبدالعاطي، "الاحتياز الأمريكي المطلق لإسرائيل وتداعياته على علاقاتها بالمنطقة وموقعها الدولي والأخلاقي"، شئون عربية، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد 197، 2024.
51. "أين تقف روسيا والصين من الصراع بين إسرائيل وإيران؟"، بي بي سي عربي، 27 أكتوبر 2024، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c8dmmqzn1jlo>.
52. عمرو حمزاوي، "الشرق الأوسط.. حرب الاستنزاف الجديدة"، الشروق، 26 أكتوبر 2024.
53. مهي يحيى، "الحرب الدائرة في غزة وتأثيراتها على سائر مناطق العالم"، مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، 11 ديسمبر 2023، على الرابط: <https://www.carnegieendowment.org/posts/2023-the-gaza-war-and-the-rest-of-the-world?lang=ar/11>.
54. "العدل الدولية: احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية يجب أن ينتهي"، الشرق، 19 يوليو 2024، على الرابط: <https://2u.pw/BYQq12cZ>.
55. "خبراء من الأمم المتحدة يحثون جميع الدول على الاعتراف بدولة فلسطين"، الأمم المتحدة، 3 يونيو 2024، على الرابط: <https://www.ohchr.un-experts-urge-all-states-recognise-state-palestine/06/org/ar/press-releases/2024>.
56. علي الدين هلال، "الحرب في غزة والتوازن الإقليمي"، الأهرام، 11 أغسطس 2024.
57. "11 شركة شحن عالمية تتجنب البحر الأحمر مع تزايد هجمات الحوثيين"، العربية، 19 ديسمبر 2023، على الرابط: <https://n9.cl/tbgsww>.
58. محمد كمال، "الاتزان الاستراتيجي والحلف الإقليمي"، المصري اليوم، 22 أبريل 2024.
59. عبداللطيف المناوي، "لماذا يخشى العالم عودة ترامب؟"، المصري اليوم، 19 سبتمبر 2024.
60. محمد كمال، "في انتظار ترامب"، المصري اليوم، 7 أكتوبر 2024.
61. Anthony H. Cordesman, "The War in Gaza and the Death of the Two-State Solution", CSIS, 11 October 2023, available at: <https://www.csis.org/analysis/war-gaza-and-death-two-state-solution>.

الهندسة الإقليمية: نحو نظام تعاوني أمني وإقليمي

11

د. إيمان زهران*

*متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

”أتاح تفكك العديد من الدول بإقليم الشرق الأوسط لكثير من القوى الصاعدة فرصًا جديدة لخدمة مشروعاتها الخاصة من خلال تشكيل تحالفات مع قوى محلية. واشتمل هذا الانخراط على التمويل المُعلن والخفي، وتسليح الحلفاء المحليين، وكذلك حملات البروباغندا من خلال المنافذ الإعلامية المحلية والعبارة للحدود، وفي بعض الحالات المتطرفة للغاية من خلال العمل العسكري، مما أدى إلى خلق "حروب بالوكالة"، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حالة الاستقرار بدول الإقليم، وهو ما ظهر في النزاعات الإقليمية ذات الخطوط المتقاطعة والمتداخلة“

المقدمة:

مثلت العقود الأربعة السابقة تداخلاً وتفاعلاً مطرداً بين مختلف وحدات الإقليم، تخللته مؤشرات قياس كمية في قطاعات حيوية (سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وأمنية)، مما دفع بأهمية استدعاء "منهاجية" تتسم بالكثير من المرونة لتحليل مستقبل "الظاهرة الإقليمية"، خاصة في ظل زخم وتشابك المشهد التفاعلي القائم، الذي أوجد الحاجة إلى التمييزين منظورين للنظام الإقليمي:

1. **منظور اختزالي - Reductionism**: يرى السياق الإقليمي عبارة عن وحدات مستقلة ومتباينة لكنها مترابطة بشبكة من التفاعلات ذات الصياغات التكتيكية العابرة والنفعية.

2. **منظور شمولي - Holism**: يرى السياق الإقليمي عبارة عن "نسق" واحد تنطوي بداخلها وحدات تتباين في بعض السمات، لكنها تتسق بتفاعلاتها المكثفة والمطرده، لتصبح تلك التفاعلات بين الوحدات بمثابة الأساس الذي يُبنى عليه التحليل للظاهرة الإقليمية، بينما تُصنف "تباينات الوحدات" تنوعاً وإثراء لبنية النظام الإقليمي.

وعليه، ثمة انتقال بالتحليل السياسي تدريجياً من نموذج "كرة البلياردو - Billiard Ball Model" الذي لا يولي العوامل الداخلية أهمية في تحليل التفاعلات الإقليمية، إلى نموذج "بيت العنكبوت - Cobweb" حيث إنتقال الحركة من مكان إلى آخر بفعل الترابط بين الوحدات، وذلك وفقاً لما يُعرف بـ "تماهي الحدود - Blurring Boundaries" أي تعقد وصعوبة تحديد ما هو متغير داخلي (يدخل في نطاق السيادة)، وما هو متغير خارجي (يدخل في نطاق البيئة الإقليمية)، على نحو يُعيد تقييم المشهد التفاعلي الحالي ويفرض عددًا من التساؤلات حول ترجيحات بناء نظام تعاوني أمني وإقليمي، أم من الصعوبة الرهان على الوصول بالإقليم لتلك الفرضية في إطار ما يُعرف بـ "الإقليمية الجديدة - الهندسة الإقليمية"؟!

أولاً- ماهية الإقليمية

تؤسس فكرة الإقليمية لوصف صورة من صور العمل الجماعي في إطار عدد من الدعائم، أبرزها: الأسباب السياسية الكامنة برغبة الدول في بلوغ مكانة سياسية كبرى / أو إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تجمع مشترك، سواء عن طريق اتحاد اقتصادي أو كتل سياسي إقليمي أو لأسباب أمنية تتجسد في الحاجة إلى تأمين الترتيبات الأمنية المشتركة في ظل تعاظم الاضطرابات، فضلاً عن عدم الثقة بقدرات المؤسسات الأممية وفي مقدمتها "الأمم المتحدة" في تحقيق الأمن والسلم المنشود¹.

وبالنظر لكون الترتيبات الإقليمية باتت تأخذ أنماطاً تفاعلية عدة منها: **أولاً- تفاعلات منضبطة**: إذ تكون ضمن إطار هيكل قيادي "للمنظومة الإقليمية" حيث تتركز القوة ومواردها في دولة واحدة أو عدد من الدول، كما أن تفاعلاتهم تقوم على المشاركة، إذ تنتشر القوة بين عدد كبير نسبياً بين أطراف النظام ليقوم بين الأعضاء توازن قوي مبني على مصالح مشتركة بالتعاون فيما بينها. **وثانياً- تفاعلات تنافسية**: تتسم بانتشار القوة بين عدد كبير من أطراف "المنظومة الإقليمية" فيسود التنافس بدل التعاون، كما أن التوازن النسبي للقوى بين الأطراف يظل ضامناً لعدم تطور التنافس لصراع قد يهدد استقرار ونمطية المنظومة الإقليمية برمتها. وعليه، أفرزت مجمل التفاعلات القائمة أهمية الانتقال بالمستوى الاستشرافي لاختبارات ما يُعرف بـ "إعادة الهندسة الإقليمية"، وهل يمكن أن تفضي الترتيبات القائمة إلى نظام تعاوني إقليمي أم لا، وهو ما يقتضي عددًا من الخطوات²:

- **الخطوة الأولى**: تتطلب عملية إنجاز تلك الخطوة أهمية توافر شرط التقارب الجغرافي والثقافي والأيدولوجي بين الأطراف المتفاعلة في الإقليم الواحد. كما أن هذه الخطوة تبدأ الأطراف خلالها بمناقشة القضايا المشتركة فقط، والعمل على تكثيف الزيارات المتبادلة، وزيادة التفاعلات، وإقامة المؤتمرات ذات الصياغات المتعددة "العمل الجماعي"، إذ إن تلك الخطوة تُعد أول خطوات "هندسة الإقليم" ويكون فيها التنسيق على مستوى ثانوي / محدود.

■ **الخطوة الثانية:** في تلك الخطوة يجري العمل على زيادة حجم التفاعلات، والانتقال من المستوى الثانوي / المحدود إلى المستوى المؤسسي، إذ يتم نقل عملية إدارة هذه التفاعلات إلى مؤسسات "فوق قومية"، لتعمل هذه المؤسسة على احتواء التهديدات بشكل جماعي، وتقليص المخاوف الأمنية من خلال العمل على التنسيق متعدد الأطراف بالإقليم.

■ **الخطوة الثالثة:** تُبنى على فكرة العمل حول ترسيخ "الهوية المشتركة" لمجتمعات الإقليم، إضافة إلى العمل على ترسيخ الثقة المتبادلة بين الأطراف وتحول ولاءات الأطراف إلى "نسق فوق قومي" يتم من خلال توحيد لغة التعبير عن المصالح والمواقف إزاء قضايا الإقليم وآليات إدارتها.

وعليه، تنقسم الرهانات القادمة إلى سيناريوهين: أما السيناريو الأول: الانتقال بالإقليم استناداً لحجم الزخم القائم والتهديدات المتلاحقة (التقليدية + غير التقليدية) نحو نظام تعاوني في شتى المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والنوعية يبنى على معادلات متسقة أقل ميلاً لاستعمال القوة وأكثر ميلاً للتعاون، ومن ثم إنجاز التصورات نحو تحقيق الأمن والاستقرار، أو السيناريو الثاني: المتمثل في أن تَعْلَقَ المنطقة في فوضى ممتدة وفصول متتالية من محاولات القوى الفاعلة ذات الثقل إيجاد مخرج آمن لإعادة توطئة استقرار الإقليم، خاصة في ظل التداعيات المتباينة المصاحبة لأحداث 7 أكتوبر 2023 "طوفان الأقصى" والمسارات المتلاحقة نحو احتمالات اتساع الجبهات الصراعية على النحو المشكك في فرضية "الهندسة الإقليمية".

ثانياً - فرص البناء التنظيمي

شهدت العقود الأربعة السابقة عددًا من التحولات في بنية النظام الدولي من ناحية، وبنية النظام الإقليمي الشرق أوسطى من ناحية أخرى، دفعت نحو إعادة تقييم نطاق التفاعلات المتبادلة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وذلك بالنظر إلى نطاق التأثير المباشر وغير المباشر في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية ذات الثقل، أبرزها: الثورة الإيرانية عام 1979، وتنامي الحركات والفواعل ذات المرجعية

الإسلامية، وظهور تيار التقارب الحذر بمختلف المستويات بين العرب وإسرائيل، وانهيار الكتلة الاشتراكية وتصوراتها الفكرية، وتداعيات حروب الخليج وما لحق بذلك من تزايد الإنفاق الدفاعي بالمنطقة، وكذلك الوجود العسكري الأجنبي ولا سيما القواعد الأمريكية بالمنطقة وكذا حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وتنامي الركيزة الصينية وإعادة تموضع الدور الروسي، والأزمة الاقتصادية العالمية وما لحق بها من فصول "كساد نوعي" جراء الأزمات غير التقليدية مثل كوفيد-19، واستمرار الضغط المتزايد على الأدوار التقليدية للدولة الوطنية مقابل تنامي أدوار الظل للفاعلين من دون الدول، وهشاشة مفهوم السيادة مع تسيد مفاهيم (التدخل الإنساني، حقوق الإنسان.. إلخ)، فضلاً عن تأثيرات العلمنة نتيجة لتسارع التدفق المالي والسلعي والفكري، وصولاً لحالة "طوفان الأقصى" وما لحق به من جبهات صراعية ممتدة وأزمات حيوية متلاحقة.

اتساقاً مع تلك التحولات الجذرية، فوحدة الشرق الأوسط ليست بمنأى عن الارتدادات المتباينة لمجمل التفاعلات القائمة والمحتملة، الأمر الذي دفع لتصاعد النقاشات الأكاديمية حول أهمية الانتقال إلى ترتيبات إقليمية جديدة على كافة المستويات الحيوية (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، التنموية، المجتمعية، الإنسانية)، وذلك بالنظر إلى عدد من المحددات الداعمة لفرضية أهمية الإسراع في عملية "البناء التنظيمي للإقليم"، حيث:

1. تعثر تسوية الصراعات الإقليمية: إذ إن تلك الصراعات نشبت منذ البداية على خلفية الانقسامات المجتمعية ومطالبات فرقاء الداخل بالمشاركة في السلطة والثروة، وكذا الاعتراف بالهويات المهمشة، وما لحق بذلك من إملاءات من قوى خارجية، ساهمت بشكل رئيسي في عرقلة عمليات التسوية السلمية، إذ أصبحت هناك صعوبة في خلق تفاهات مشتركة يُبنى عليها توافق مرن بين مصالح القوى الداخلية والخارجية في آن واحد، ولا سيما مع انتشار الحروب بالوكالة في الإقليم.

على صعيد آخر، كثفت القوى الخارجية بصمتها العسكرية والسياسية بكافة الصراعات الداخلية بالمنطقة وذلك بدرجات انخراط متباينة وأوزان نسبية مختلفة،

مما جعل أغلب الأدبيات السياسية تصف صراعات الإقليم بأنها " ذات طبيعة محلية خضعت للتدويل "، وهو ذلك النمط الذي يندرج تحت فصل " الصراعات الهجينة "، وتنامت معه أنماط الحروب بالوكالة، كما أن " لعبة المقايضة " أصبحت إحدى أبرز الأوراق المتداولة بين القوى الخارجية على مناطق الصراع لتشكل جزءاً أساسياً من ديناميات " تقاسم النفوذ " في إقليم الشرق الأوسط.

2. **نشاط التهديدات العابرة للحدود:** فقد باتت مناطق الإقليم بمثابة بيئة رخوة منتجة للكثير من التهديدات والاضطرابات غير التقليدية لتضاف لأزمات الدول الفاشلة. إذ شهد العقد الأخير تصاعداً حاداً لظواهر عابرة للحدود امتدت تأثيراتها إلى العمق الأوروبي عبر المتوسط، مثل حالة التنظيمات الإرهابية خاصة " داعش " وعملياتها النوعية " الذئاب المنفردة "، وجماعات الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.. إلخ. وذلك على النحو الذي يتعرّمه " الفصل التحليلي " بين ما يجري في الصراع السوري أو اليمني أو الليبي، فضلاً عن التطورات بالأراضي الفلسطينية والجنوب اللبناني عن نظرائه في العراق وكتلة شمال وشرق أفريقيا، وانتقاله بالتبعية إلى أوروبا.

3. **تنامي أدوار الفاعلين المسلحين من دون الدول:** أصبح هناك تواجد فاعل للمليشيات مسلحة تُنازع الدولة الشرعية حقها في احتكار الإدارة، وكذا ممارسة التقويم والعنف كما الحال في لبنان والعراق، فضلاً عن أن هناك جماعات عرقية تحارب من أجل استقلال كامل أو جزئي في العراق وتركيا والسودان، وكذلك جماعات إرهابية نشيطة في أغلب بلدان الإقليم، على نحو يعرقل أدوار " الدولة الوطنية " في حل قضاياها التي آلت بها لأن تكون " دولاً فاشلة " غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية. ومن ثم هناك " نافذة " نحو إعادة تقييم أوضاع الإقليم والاتجاه نحو " البناء التنظيمي "، كمحاولة لاحتواء تنامي التوجهات الرامية لتزايد تأثير " الفاعلين من دون الدول " على مستقبل التفاعلات السياسية والمعادلات الأمنية بالمنطقة، وذلك بالنظر إلى المشاهد التالية:

أ. التغيرات السياسية: بالنظر إلى خريطة الصراعات المسلحة بالإقليم وأطرافها، فإن مستقبل الفاعلين المسلحين من غير الدول في المنطقة مرهون بإنهاء الصراعات والحروب الأهلية الدائرة في عدد من الدول العربية، إما في إطار مصالحات وطنية شاملة تحظى بمشاركة المليشيات والتنظيمات المسلحة، ودعم ومباركة الأطراف الفاعلة والمؤثرة في مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، أو بتصفية تلك الحركات وإخراجها من كافة معادلات التسوية السياسية.

ب. التوترات الإقليمية: ساعدت التوترات التي تشهدها المنطقة وما تلا ذلك بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 في تصاعد أنماط حركات المقاومة في إطار ما يُعرف بـ "جبهة الإسناد"، وإعادة إنتاج التنظيمات المسلحة وتحفيز تعزيز نشاط المليشيات القائمة، ولا سيّما القائمة على أسس دينية. وهو ما يتضح بالنظر لتوسع الجبهات الصراعية كارتداد مباشر لحرب غزة، وما صاحبها من توترات بين المحاور الإقليمية الصاعدة وذات الثقل حول الارتدادات المتباينة للسياسات الميدانية والعسكرية وأثرها على الأمن الحيوي بالمنطقة (أمن الطاقة، الأمن الغذائي، أمن المياه، الأمن الإنساني.. إلخ).

ج. التحولات الاقتصادية: فتردي الأوضاع الاقتصادية، وضعف قدرات الدولة الوطنية، وهشاشتها في استيعاب الارتدادات السلبية للصدمات الخارجية، ساهم بشكل كبير في تشكيل دوافع الأفراد للانضمام إلى التنظيمات المسلحة والمليشيات العسكرية، إذ تسعى تلك التنظيمات للحلول محل الدولة واستغلال المساحات الشاغرة للدور الوظيفي التقليدي في حفظ الأمن والنظام وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لمواطنيها.

د. التأثيرات الإقليمية والدولية: فالتدخلات الإقليمية والدولية قد تؤدي إلى تشكيل مليشيات أو تقديم الدعم للمليشيات القائمة، فقد لعبت بعض الأطراف الخارجية دورًا مهمًا في تعزيز ظاهرة الفاعلين المسلحين من دون الدول في المنطقة، عبر تقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري لهؤلاء الفاعلين، فعلى سبيل المثال، تُعد إيران من أبرز الداعمين الخارجيين للفاعلين المسلحين من دون الدول في المنطقة.

خاصة وأن هناك بعض الأحداث التي أسهمت في انتشار هذه الظاهرة، بداية من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما تلا ذلك من تداعيات ما سُمي بـ"الربيع العربي" بدءاً من عام 2011، وانتشار هذه الظاهرة في عدد من الدول العربية، مثل: "مليشيا الحشد الشعبي" في سوريا والعراق، و"مليشيا الحوثيين" في اليمن، و"مليشيا الدعم السريع" في السودان، وعدة مليشيات مسلحة في مناطق متفرقة بليبيا.

هـ. التطورات التكنولوجية: فقد عززت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وأنظمة الدفاع والهجوم من طبيعة وقدرات الفواعل من دون الدول وتنامي أدوارها فوق الوطنية، وما يتبعه من إعادة ترسيم للخرائط الميدانية، وزخم التوظيفات النوعية للمشتريات العسكرية، فضلاً عن التغيير الثقافي والعملياتي داخل الجيوش النظامية للتكيف مع التغيير في تطبيقات العقيدة العسكرية. بالإضافة إلى تزايد الحروب السيبرانية، التي أصبحت أحد الأبعاد الأساسية في أي حروب مُستقبلية، وهو ما تم اختباره في عدد من الجبهات الصراعية، مثل: الحرب في غزة ولبنان، والحرب الروسية-الأوكرانية، والتصعيد العسكري في السودان، والتنافس الجيوستراتيجي في أفريقيا، علاوة على ما أظهرته هذه الأزمات من ميل بعض الدول إلى توظيف الفاعلين المسلحين من دون الدول في شن حروب سيبرانية.

4. **العلاقة مع القوى الكبرى والصاعدة:** أضحت مناطق الإقليم بمثابة "ساحات جيوسياسية" لإعادة ترسيم حالة التغيير في موازين القوى الإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من المنطقة مقابل الاستدارة نحو الشرق الآسيوي وخاصة منطقة الإندو-باسيفيك، فإنه بالمقابل تحرك روسيا وعدد من القوى الصاعدة كالصين لإعادة التموضع بالشرق الأوسط وفقاً لعدد من الأدوار المتباينة، سواء بالانخراط في الصراعات القائمة كحضور موسكو في كل من سوريا وليبيا على سبيل المثال، فضلاً عن توظيفات القوى الإقليمية الصاعدة -غير العربية- تنامي حدة الصراعات بالدول المأزومة بالمنطقة لإنجاز مخططاتها نحو مزيد من التغلغل بالدول العربية الهشة.

ومن ذلك على سبيل المثال، التدخل التركي في كل من سوريا وليبيا، وكذلك التدخل الإيراني عبر تعزيز أذرعها في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان.

5. **مستوى التماسك:** تُبنى تلك النقطة على إشكالية "التوترات الداخلية" بين دول المنطقة، وانعكاس ذلك التوتر على إدارتهم لملفات الإقليم، خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية بالمنطقة، بالإضافة إلى الخلافات الحدودية، وكذلك إشكالية التقارب مع إسرائيل كأحد المتغيرات الداعمة لحالة "الحلحلة" بمستقبل الهندسة المقترحة للإقليم، خاصة مع تأزم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بقطاع غزة والضفة الغربية بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، وما لحق بذلك من اتساع للجبهات الصراعية اشتملت على جغرافيا "محور الإسناد".

6. **العوامل الداخلية:** ثمة معضلة تعصف بالهيكل التنظيمية بالدول المأزومة بالإقليم، وهي تتمثل في تعدد مراكز السلطة والأمن في أقاليم الدولة، فضلاً عن تعاضم أدوار القوى المجتمعية وذلك كحالة شمال اليمن وجنوبه، وكذلك شرق وغرب ليبيا، مما قد يهدد بنية الدولة المركزية بالمنطقة. في المقابل، بالنظر للحالة السورية، فقد استطاعت أن تكسر - بشكل نسبي - تعددية مراكز القوى بعد الدعم الروسي وتقويض المعارضة المسلحة، فضلاً عن انحسار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

تأسيساً على ذلك، فقد أنتجت المحددات الداعمة لفرضية "البناء التنظيمي" المشار إليها أعلاه الحاجة لإحداث تحول جوهري في واقع المنطقة، وذلك بالنظر إلى المعايير الثلاثة التالية³:

1. **المعيار الأول "اللحظة الناضجة - Ripe Moment":** إذ بات من المهم التوصل إلى "اللحظة الناضجة" التي تحدث عنها وليام زارتمان، حيث يُدرك الكافة عدم توافر خيارات غير التفاوض كأداة أقل تكلفة من الحرب أو الصراع، وذلك في ظل تبلور ضغوط داخلية سواء من الرأي العام بالمنطقة أو النخب السياسية حول أهمية طرح

مسارات سياسية / أو ما يُعرف بـ "نموذج توافقي" ينطوي على هيكلية وتشكيل نموذج مرجح لكافة الأطراف بالإقليم win-win situation.

2. المعيار الثاني "الفرص المتاحة Available opportunities": تتعلق بوضعية التشابكات الإقليمية على مستوى قضايا التسوية في مناطق الصراعات، وبحث وضعية قضايا العدالة، ونزع السلاح بالدول المأزومة، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، وتقاسم السلطة، وكذلك هيكل العلاقات مع فواعل المنطقة سواء الدولة الوطنية غير العربية أو الأطراف من دون الدول. على سبيل المثال، توظيف استئناف العلاقات السعودية مع إيران، وكذلك كسر جمود العلاقات العربية التركية، نحو ترسيم نموذج إقليمي تعاوني وفقاً لثوابت جيوسياسية واضحة بشتى المجالات الأمنية والاقتصادية والتنموية.

3. المعيار الثالث "أطروحات التعافي Resilience": إذ جميعها ينهض من فرضية خلق توازنات مرنة بين الدولة والمجتمع بالإقليم، وتجنب الاختلالات ومكامن الهشاشة التي كشفت عنها الأحداث المتتالية التي عصفت بإقليم الشرق الأوسط منذ "الاحتجاجات العربية - 2011" وما تلاها من صراعات نوعية بدول المنطقة، لتؤسس بذلك لحدسية إعادة تقييم فكرة "الدولة المسيطرة" والوقوف على إطار تعاوني يُفضي إلى مواجهه تحديات ما بعد الصراع، ومعالجة المشكلات التي واجهت "النموذج الدولي" بالإقليم، وصياغة علاقات توافقية ومترنة مع مجتمعات المنطقة لدعم حالة الاستقرار العام، وخروج دول المنطقة من مسوغات الصراع وحواضنه المجتمعية.

وعليه، ثمة أطروحات قد تعزز فرص التكامل والبناء الإقليمي خاصة في مساري الأمن والاقتصاد، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

1. فرص "البناء الأمني":

تُبنى تلك الأطروحة على مُركب كوبنهاجن نحو "الأمن القطاعي" التي عبر عنها كل من باري بوزان وأولى ويفر في كتابهما "الأقاليم والقوى: هيكل الأمن الدولي"⁴، الصادر عام 2003، فوفقًا لذلك المفهوم: "هناك تحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في العلاقات الدولية، بحيث تنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ويتم التركيز على التفاعلات الأمنية التي تهدد وتخترق الحدود الوطنية، ويجري تحديد الاستقرار الأمني القومي وفقًا لما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة".

وتفنيديًا للمفهوم، هناك مجموعة من الدول التي يرتبط تحقيق أمنها بباقي الدول بالإقليم، وعليه ثمة أربعة مستويات لتحليل "مركب الأمن القطاعي"، هي:

1. المستوى الداخلي للدول بما يشمل من صراعات داخلية، ودرجة الاستقرار السياسي، ومستوى الحداثة، والأقليات، والتحديات الأمنية، والوضع الاقتصادي.
2. طبيعة العلاقات بين دول الإقليم، إما تعاونية أو صراعية، والتي قد تكون لأي سبب: قد تكون لمشاكل الحدود، أمن الطاقة، أمن مائي، جيوسياسي، نفوذ أقليات.
3. العلاقات بين الإقليم والأقاليم المجاورة له، خاصة القوى الواقعة على حدوده.
4. دور القوى الدولية ومدى تدخلها في الإقليم، ونفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي هناك.

وبالنظر لحالة "البناء الإقليمي" بالشرق الأوسط، فعلى الرغم من كم التحديات السياسية والأمنية التي تعصف بالمنطقة خاصة فيما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، وتنامي سيناريوهات اتساع الجبهات الصراعية بالمنطقة، لكن لا يزال الإقليم يحظى بـ "ميزة تفضيلية" قد تدفع برهاننا نحو بناء "نظام تعاوني أمني"، وذلك بالنظر إلى:

- التوازن المرن / والمقبول بين القوى التقليدية ذات الثقل والصاعدة حول كافة القضايا الحيوية بالإقليم.
 - التأكيد على أولويات الآليات الدبلوماسية من جانب الدول ذات الثقل -خاصة مصر- في إنهاء كافة الترتيبات العالقة لملفات التسوية السلمية بالدول المأزومة بالإقليم.
 - انتهاء الاستقطاب الخليجي-الخليجي وعودة قطر للحاضنة العربية.
 - تطابق قنوات الاتصال واتساع مساحات الحوار، خاصةً مع استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، ورأب الصدع العربي-التركي، وذلك في ظل تنامي اتجاه عربي نحو بناء علاقات متوازنة مع القوى الصاعدة بالإقليم.
- تأسيسًا على ما سبق، أفرزت مُجمل التهديدات القائمة عددًا من الرهانات حول احتمالية نجاح "بناء تنظيمي أمني". فعلى سبيل المثال، ثمة أطروحات حول إنشاء "ناتو إقليمي عربي"، وذلك على غرار حلف شمال الأطلسي "الناتو"، كمسعى عربي لملء الفراغ الناتج عن التطورات المتلاحقة للعمليات العسكرية الإسرائيلية بدول الإقليم فيما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، فضلًا عن تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والاستدارة نحو الشرق الآسيوي، بالإضافة إلى الانخراط الروسي بالتصعيد في أوكرانيا ومحاولة استعادة النفوذ في إطار استراتيجيتها "روسيا العظمى"، وكذلك تطلع قوى أخرى للمنافسة على أدوار سياسية وعسكرية في الشرق الأوسط وفي مقدمتهم الصين، ومواجهه كافة التحديات الجيوسياسية بالمنطقة والتصدي لمجمل التهديدات السياسية والأمنية المتصاعدة بالإقليم العربي. وبالرغم من أن الخبرة التاريخية للإقليم العربي تكشف عن فشل كافة المبادرات الرامية لتشكيل تحالفات للأمن الجماعي خلال العقود الماضية، بدءًا من محاولات تشكيل "حلف بغداد" في خمسينيات القرن العشرين الماضي وكذلك إبرام معاهدة الدفاع المشترك عام 1950 وما لحق به من إنشاء مجلس الدفاع المشترك، وصولًا إلى محاولة تشكيل "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" (MESA)؛ إلا أن الحديث عن تلك التحركات في ظل جُملة المُتغيرات الإقليمية والدولية، قد تمنح فرصة لإعادة النظر مرة أخرى في تبني

مصنوفة عمل موحدة لتطبيقات الأمن الجماعي عبر إشراك القوى الصاعدة - ذات الأثر- في الترتيبات الأمنية المرحلية بالإقليم.

2. فرص "البناء الاقتصادي":

تُبنى تلك الأطروحات على الرغبة في الدفع بإعادة التفعيل لمشروعات "التكامل الاقتصادي"، وذلك بالنظر إلى تفاقم حجم التهديدات الاقتصادية جراء ارتداد الأزمات التالية (أزمة جائحة كوفيد-19، الحرب الروسية الأوكرانية، الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وما لحق بها من توترات في عدة مناطق عربية)، إذ جميعها شكلت صدمات إضافية للإقليم، وأضفت مزيداً من التحديات على معدلات النمو باقتصاديات الإقليم وما وراءها، وذلك بالنظر إلى⁵:

- تأثير الصراع القائم واحتمالات التمدد بالمستقبل على اقتصاديات المنطقة في الأجلين القريب والممتد، ومشروعات التكامل التنموي بالإقليم.
- انعكاسات انخفاض إنتاجية النفط، وذلك مع تقييد نشاط القطاع غير النفطي في دعم النمو في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط.
- استمرار التشدد في السياسات النقدية في عدد من الاقتصادات، وما يلحق به من تصاعد في الاضطرابات الاجتماعية بالإقليم.
- ما يشير إليه عددٌ من التوقعات بتقرير مجموعة البنك الدولي⁶ من ارتفاع متواصل في معدلات التضخم عبر معظم اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستمرار الضغوط السعرية في بعض الحالات بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد، وانخفاض الاستهلاك والطلب المحلي، وعرقلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واضطراب حركة الصادرات والواردات، فضلاً عن هشاشة إيرادات المالية العامة.
- تنامي حالة "عدم اليقين" في ظل سيناريوهات تمديد جغرافيا الصراع الإسرائيلي مع عدد من الفواعل من دون الدول بالإقليم العربي، فضلاً عن

استمرار حدة الاضطرابات الأمنية في البحر الأحمر نتيجة للعمليات النوعية لمليشيا الحوثي في إطار ما يُعرف بـ "وحدة الساحات" و "حرب الإسناد". فعلى سبيل المثال، انعكست الاضطرابات الأمنية في البحر الأحمر على انخفاض إيرادات قناة السويس في جمهورية مصر العربية بنسبة 62٪ في النصف الأول لعام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023.⁷

■ ما خلفته الصراعات القائمة عبر المنطقة من آثار مجتمعية طويلة المدى، وذلك بالنظر إلى تعطيل تراكم رأس المال البشري وتقويض التماسك الاجتماعي في بلدان عديدة. فعلى سبيل المثال، رُصد خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة نزوح أعداد كبيرة من السكان من الشمال إلى الجنوب وللحدود المشتركة مع جمهورية مصر العربية، وما لحق بذلك من انخفاض حاد في مؤشرات التعليم والصحة، وكذلك في أغلب الدول المأزومة سياسياً وأمنياً بالإقليم. إذ تنعكس العواقب المعقدة والدائمة للصراعات القائمة على عرقلة تنمية رأس المال البشري وتصعد التماسك الاجتماعي.

وبالرغم من مُجمل التحديات المشار إليها أعلاه، إلا أنه بالمقابل لا يزال هناك العديد من المقومات التي يحظى بها الإقليم لإنجاز فرص البناء الاقتصادي أو ما يُعرف بـ "التكامل الاقتصادي" وخلق بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، خاصة بعد ترتيبات اليوم التالي لغزة، وذلك في حال تطابقت الإرادة السياسية والهيكل الإدارية لتنفيذ مرتكزات التكامل والبناء الاقتصادي بالإقليم، خاصة حال تم توظيف المقومات التالية وفقاً لاستشراف "فرص البناء"، وذلك على النحو التالي:

■ البناء على ما سبق: يُبنى على فرضية استثمار "الإطار المؤسسي" للأطر التعاقدية المتعددة، ومشروعات البناء والتكامل الاقتصادي بالإقليم. فعلى سبيل المثال، تتعدد المعاهدات والاتفاقيات والقرارات التي أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية والتي استمد منها العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجعيته منذ نشأة جامعة الدول العربية،

ومنها⁸: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام 1953، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، واتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية عام 1954، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمشروعات العربية المشتركة، والمنظمات العربية المتخصصة التي نشأت بعد قيام المجلس الاقتصادي عام 1950 كحالة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية التي بلغ عددها (122) اتفاقية منذ خمسينيات القرن الماضي والتي تهدف في مضمونها إلى تنشيط التبادل التجاري العربي، وتحرير عدد من السلع التبادلية ذات الميزة التفضيلية، بالإضافة إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي بدأت منذ عقد الثمانينيات في محاولة لإعادة بناء وصياغة محاولات التكامل الاقتصادي على أساس إقليمي، مثل: مجلس التعاون العربي عام 1989، ومجلس التعاون الخليجي عام 1981، واتحاد المغرب العربي عام 1989.

تعدد وتنوع الموارد الحيوية: يمتلك الإقليم موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة، سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصناعي. فنتيجة لاتساع مساحة الإقليم، فضلاً عن تنوع المناخ والتضاريس النوعية للتربة، فإن ذلك يسهم في تعدد وتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة، فضلاً عن حالة "الانفتاح الحذر" مع القوى الصاعدة بالإقليم خاصة إيران وتركيا، وكل ذلك من شأنه أن يسهم في تنوع الموارد وكذلك استثمار الموارد المتاحة وغير المُستغلة أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة، وذلك حال التوافق على هيكل نظام إقليمي تعاوني قابل للتطبيق.

اتساع أسواق الإقليم: تتعلق تلك الفرضية باتساع النطاق الجغرافي لمساحة الإقليم، وما يلحق به من اتساع الطاقة الإنتاجية كانعكاس لتنامي

التنوع في معادلات الطلب وإثراء حركة "الواردات الاستهلاكية" بالإقليم، وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار عددًا من النقاط، أبرزها، أولاً: التوافق حول انتهاج سياسة إنتاجية مشتركة تضمن تحقيق قدر ملموس من التنوع بدوائر الإنتاج المحلي وخفض الحاجة من الواردات خارج الإقليم، وتقييم الانماط الاستهلاكية بدول الإقليم ورصد حالة الأسواق تمهيداً لتوجيه "السياسات الإنتاجية" بما يتفق مع "التفضيلات الاستهلاكية".

■ الوفرة النوعية للكوادر: وذلك بالنظر لما يحظى به الإقليم من "ميزة تفضيلية" حيث امتلاك الدول كوادر مختلفة ومتنوعة على مختلف الأصعدة الإدارية أو الاقتصادية الاستثمارية أو التكنولوجية، وذلك بالنظر إلى اتساع رقعة التعليم الأكاديمية وتعدد مراكز البحث العلمي، فضلاً عن الانفتاح المرن على تجارب الخارج بالنظام الدولي. بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية "البناء / والتكامل"، مثل تنظيم حركة الاتصالات المختلفة، ووسائل النقل المتنوعة "البرية والبحرية والجوية".

وعليه، تأتي الحاجة لإعادة تقييم الفرص المتاحة للبناء والتكامل، وكذلك استشراف حجم التأثير المتبادل لـ "دبلوماسية الاقتصاد البيني" ورهانات تحققها الفعلي بالإقليم، خاصة بعد إنجاز ترتيبات اليوم التالي للدول المأزومة سياسياً وأمنياً بالمنطقة. فعلى سبيل المثال، برزت ملامح استشراف وتقييم أولوية التكامل الاقتصادي الإقليمي في عدد من القضايا النوعية مثل المياه والطاقة، كمشروعات إدارة المياه العربية بين كل من مصر والعراق وسوريا. كما تصاعدت تأثيرات الطاقة في تعزيز المصالح المشتركة بين الدول بالإقليم، وهو ما ظهر في تحركات القاهرة نحو إمداد بيروت بالغاز المصري عبر الأراضي السورية والأردنية، والحد من نقص الطاقة في لبنان. فضلاً عن إعادة إدماج سوريا في المنظومة العربية بعد إعلان الحكومة العراقية اعترافها استيراد الغاز الطبيعي من سوريا. بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي بين مختلف الدول العربية، مثل مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسودان، وإعادة النظر في إمدادات الكهرباء للدول العربية المأزومة (العراق، ولبنان، وسوريا)، فضلاً عن محاولات بحث سبل دمج القوى الصاعدة بالإقليم،

مثل إيران، وذلك جنباً إلى جنب مع بناء شركات اقتصادية وصناعية مشتركة تشمل القوى المؤثرة بالإقليم، وفي مقدمتها مصر والإمارات والسعودية، بالإضافة إلى الأردن والعراق وقطر، وغيرهم، وهو ما يفرض معه عدد من التوصيات لإنجاز متطلبات "فرص البناء والتكامل" حال التوافق حولها حيث:

- أولوية مشروعات "الربط" بين مختلف دول الإقليم، والدفع بتعزيز بناء شبكات نقل قوية، وذلك بالنظر لتجربة دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.
- الاستخدام الأمثل لحالة التنوع بالموارد بكافة الدول الإقليم، وتقييم خريطة المشروعات الاستثمارية المتاحة والمُحتملة وفقاً لما يمتلكه كل دولة من "ميزة تنافسية".
- زيادة حجم التجارة البينية، واتساع حجم الأسواق المشتركة أمام المنتجات المحلية، بما ينعكس على تحقيق "وفورات تنموية" بين مختلف دول الإقليم.
- العمل على توفير المناخ التكاملي بين اقتصاديات الإقليم.
- الاهتمام بهيكله مؤسسات إقليمية قادرة على تنفيذ برامج التعاون، وإنجاز متطلبات فرص بناء تكتل إقليمي فعال.

ثالثاً - تحديات الهندسة الإقليمية

بالنظر إلى حجم الفرص المتاحة لتأسيس نظام تعاوني وأمني وإقليمي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والتنموية، إلا أنه بالمقابل ثمة عدد من المتغيرات التي قد تُشكل في مضمونها تحديات نوعية قد تُعرقها "الهندسة الإقليمية" بمساراتها الأمنية والاقتصادية، وذلك بالنظر إلى:

1. الديناميكيات الأمنية:

أولى تلك الاعتبارات والتي تتعلق بحجم وتأثير المتغيرات الأمنية بالإقليم ذي الأبعاد الاضطرابية، وذلك بالنظر إلى:

أ. متغير "طيف العلاقات - Relations of Spectrum": إذ تتحدد أبعاد ذلك المتغير وفقاً لعلاقات التقارب أو التنافرين مكونات الإقليم، والتي تُؤثر بشكل كبير على حالة العلاقات الأمنية وطبيعة المخرجات الإقليمية. أي أن يكون هناك استشراق لمستقبل العلاقات بدول الإقليم ومدى انعكاسه على فرص بناء نظام تعاوني. كما أن متغير "طيف العلاقات" لا يتم اختباره انطلاقاً من فرضية "توازن القوى"، "والبنية الفوضوية للنظام الإقليمي"، وإنما يتم وفقاً للأطر والقضايا النوعية التي قد ترتبط بالأبعاد الأيديولوجية، والخلفية التاريخية، والترسيم الجغرافي والديموغرافي، إذ جميعها عوامل تؤثر -إيجاباً أو سلباً- على حالة الاستقرار بالإقليم. فعلى سبيل المثال، على الرغم من حالة الانفتاح الحذر مع القوى الصاعدة بالإقليم (إيران - تركيا)، إلا أنه لا تزال هناك احتمالات قائمة بتقاطع "المشروعات الإقليمية" لكل منهما (مثل استراتيجية تركيا العظمى بالنسبة لأنقرة، أو ما يتعلق بهيكل الهلال الشيعي بالنسبة ل طهران) مع أولويات الاستقرار والبناء لدول الإقليم.

ب. متغير "التخومية - Adjacency"¹⁰: تُعرف بوجود علاقات الجوار الجغرافي التي تربط طرفين فأكثر ضمن علاقات تفاعلية سواء بالاتجاه الإيجابي أو السلبي. فمبادئ التخومية تتضمن حالات الأمن وعدم الأمن المشتقة من التقارب الجغرافي، على اعتبار أن هذا الأخير هو العامل الأول الذي يجعل الأطراف "المتجاورة المتعادية"

تنخرط في عمليات المنافسة الأمنية، وسباق التسليح، وتوازن القوى، وغيرها من الديناميكيات الأمنية عندما تكون حالة التشكك هي التي تحكم علاقات دول الجوار. في المقابل، تنخرط الأطراف "المتجاورة الصديقة" في علاقات التعاون الأمني، والتنسيق الاستراتيجي وإجراءات بناء الثقة المتبادل من أجل خلق منطقة آمنة ومستقرة، وإيجاد الرد الاستراتيجي الجماعي ضد مصادر التهديد المختلفة التقليدية منها وغير التقليدية. فالوحدات السياسية مرتبطة أمنياً بالوضع التخومي، أي وجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك الموجودة بين الدول المتباعدة جغرافياً.

ج. متغير "الاعتماد الأمني المتبادل - Mutual Security Dependence": يُبنى على فرضية احتمالات نشوب اضطراب سياسي أو توطئة استقرار أمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، أي أمن أو عدم أمن وحدة معينة ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجاباً أو سلباً على باقي وحدات النظام.

د. متغير "مبدأ القوة - Force Principle": يُعد ذلك المبدأ من أكثر المتغيرات تأثيراً على فرص البناء الأمني بالإقليم. ففي حال تحقق خاصية "توازن القوى"، سيسهم ذلك في تحقيق الاستقرار في الإقليم، والذي لن يتحقق فقط بدعم عملية التوازن في المصالح فحسب، ولكن كذلك التوازن في معيار القوة.

هـ. متغير "الاختراق - Pénétration": يُبنى بالأساس على حجم التدخلات الخارجية في الإقليم، إذ تؤثر مثل تلك "الاختراقات" على تغير طبيعة وشكل البيئة الأمنية للإقليم. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض القوى الإقليمية الصاعدة باختراق المركبات الأمنية والسياسية بدول الجوار الإقليمي، مثل حالة تركيا بالنظر إلى الشمال السوري، وكذلك بالنسبة لحالة إيران في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن، وكذلك في حالة احتدام التنافس بين طرفين إقليميين وما قد يلحق بذلك من لجوء كل طرف للتحالف مع قوى عظمى من خارج الإقليم، وما يلي ذلك من تبعات اختراق القوى العظمى من أجل دعم حلفائها في الإقليم وحماية مصالحها، وما يتبع ذلك من وضع ترتيبات أمنية مشتركة مع القوى الإقليمية بما قد يرضي اضطراباً نوعياً على فرضية "الهندسة الإقليمية".

2. انحسار فرص تنفيذ المشروعات الأمنية بالإقليم:

فرضت تبعات عملية "طوفان الأقصى" الحاجة لإعادة النظر مرة أخرى في أطروحات المشروعات الأمنية بالإقليم، خاصة مع تصاعد الأطروحات الرامية لتشكيل "شرق أوسط جديد" استنادًا إلى خطابات بنيامين نتنياهو ورئيس الحكومة الإسرائيلية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (سبتمبر 2023، وسبتمبر 2024) وأجندته الخاصة لإعادة صياغة الترتيبات الأمنية والإقليمية في المنطقة بقيادة إسرائيلية، على نحو ما يتعارض مع طموحات القوى الصاعدة الأخرى (إيران، وتركيا)، والقوى التقليدية (مصر، والسعودية، والإمارات)، وأجنداتهم حول قيادة الإقليم.

وبالنظر للتجربة التاريخية للمشروعات الأمنية بالإقليم، نجد أن أغلب التحركات المؤسسية لم تكتمل وفقًا للنسق الذي تمت هيكلته والأهداف المنوط بها، سواء محاربة موجات التطرف والإرهاب، أو محاصرة أجنادات القوى الصاعدة حول أقالمة الإقليم، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

أ. التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن: في إطار الخلل الحادث بدولة اليمن، تم تشكيل ذلك التحالف في مارس 2015 لاستعادة الشرعية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي. ويضم هذا التحالف قوات من السعودية والإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وقطر سابقًا.

ومن الجدير بالذكر أن "التحالف العربي لدعم الشرعية" انحسرت أدوارها في اليمن، خاصة مع تفكك "هيكل المشاركين" باستبعاد قطر من هذا التحالف بعد اندلاع الأزمة القطرية في يونيو 2017، بالإضافة إلى انسحاب ماليزيا من التحالف العسكري عقب انتهاء الانتخابات الماليزية وتحركات رئيس الوزراء مهاتير محمد داخليًا وخارجيًا، وتلتها باكستان، وتراجع السودان، وحياد كل من مصر والأردن، وصولًا لإعلان المغرب انسحابها من التحالف.

ب. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: تم تأسيسه بمبادرة سعودية، حيث تم الإعلان عنه في ديسمبر 2015 من جانب ولي العهد السعودي

الأمير محمد بن سلمان، بهدف توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب. ويضم 41 دولة أبرزها (السعودية، والإمارات، ومصر، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، والأردن، والسودان، والمغرب، وتونس، وليبيا، وجيبوتي، وقطر، وتركيا، وباكستان، وبنجلاديش، وماليزيا.. وغيرها).

وبالإضافة لما تم ذكره من مشروعات "أمنية" بالمنطقة، فقد تم طرح تصورات أخرى لمشروعات "الأمن الإقليمي"، تؤسس في هيكلها وفقاً لجوهر "التحالفات الرئيسية" في الشرق الأوسط، يتمثل أهمها في:

ج. مقترح أمريكي لإنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي - "MESA":
 عقب الانتهاء من قمة الدول العربية والإسلامية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2017، تمت الإشارة بإعلان الرياض الصادر عن القمة وبتأييد الدول الـ 55 المشاركة لفكرة تدشين تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "MESA" الذي تم وصفه بالنااتو العربي، على غرار حلف شمال الأطلسي. واشتمل التحالف على عدد من الأهداف السياسية والأمنية في المقام الأول، وتليها الاقتصادية والتجارية، ليحمل في طياته أهدافاً مرحلية مفادها إعادة التقييم لثقل الحلفاء بالمنطقة، وذلك من خلال:

■ سياسياً: صياغة أطر ومحددات مؤسسة لهذا التحالف ومحددة للإجراءات الخاصة بالـ (MESA) وأسس الحوكمة والتمويل وحل النزاعات وإجراءات العضوية لأعضاء جدد في المستقبل أو شركاء للاتحاد. فضلاً عما تذهب إليه واشنطن بذلك التحالف المأمول لإنهاء المقاطعة العربية لقطر، وتشكيل جبهة عربية أو ما تسميه بـ "محور الاعتدال" ضد إيران، وخطوة تمهيدية لتسهيل انضمام إسرائيل لهذا التكتل ضمن ما عُرف إعلامياً بـ "صفقة القرن".

■ اقتصادياً: وذلك بتدشين شبكة إقليمية للطاقة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتوفيرها وفقاً لمعدلات الطلب الإقليمي، وتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي، وخلق شبكة تهدف إلى بناء القدرات، وإبرام اتفاقات

للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول الراغبة، فضلاً عن الحديث حول توفير تمويل للاستثمارات من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي " Overseas Private Investment Corporation " OPIC، وبحث إمكانية إلغاء التعريفات الجمركية الإضافية مثل تلك المفروضة في إطار الأمر التنفيذي رقم (232) على واردات الحديد والألومنيوم.

■ أمنياً: حيث من المقرر أن تكون "مسارح العمليات" الخاصة بـ"تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" في مناطق الخليج العربي وبحر العرب والبحرين الأحمر والمتوسط، مع التركيز على تأمين المعابر المائية الاستراتيجية (مضيق هرمز وباب المندب)، وقناة السويس، وإلى جانب هذه المهام سيتولى التحالف مكافحة عمليات نقل الأسلحة إلى إيران ومليشياتها في المنطقة.

جدير بالذكر أن هناك عقبات حالت دون تدشين ذلك التحالف آنذاك، أهمها ما يتمثل في أولوية الأجندات الخاصة بالدول المشاركة بتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، فنجد أن عُمان والكويت -في ذلك التوقيت- كانتا تعانيان من مشكلات داخلية، على الرغم من ممارستهما دور الوسيط في الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي. أما الأردن فإنه منشغل بمشكلاته الداخلية. وفي البحرين هناك خلافات طائفية بين الشيعة والسنة. وذلك دون إغفال إشكالية استمرار الأزمة الخليجية-الخليجية وفشل كافة السيناريوهات في حلحلة تلك الأزمة في ذلك الوقت عند طرح ذلك المشروع.

د. مقترح قطري - إيراني لإنشاء منظمة للأمن والتعاون الإقليمي: تم طرح ذلك المقترح في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير 2018، من جانب أمير قطر، وذلك في إطار إيجاد مسارات آمنة لتسوية صراعات المنطقة، حيث دعا لتنحية خلافات دول الإقليم جانباً، وإبرام اتفاق أمني على شاكلة الاتحاد الأوروبي من أجل إبعاد المنطقة عن حافة الهاوية، وأيده في ذلك وزير الخارجية الإيراني آنذاك، محمد جواد ظريف، يربط ذلك المقترح بـ"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا". ولم تلق هذه المبادرة من

قطر وإيران أي تأييد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط في ذلك التوقيت، حيث إن إسرائيل ودول "التحالف العربي" تعتبر نفسها أعداء جيوسياسيين لإيران، ويختلفون مع قطر في إدارة كثير من الملفات السياسية في العالم العربي، وكلا الطرفين غير مستعد بعد لحوار بناء.

هـ. مقترح مصري لإنشاء قوة عربية مشتركة: تم الإعلان عنه بالبيان الختامي للقمّة العربية الـ26 التي عقدت في شرم الشيخ المصرية، في 29 مارس 2015، حيث قرر مجلس جامعة الدول العربية الموافقة على الفكرة التي طرحها الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنشاء قوة عربية مشتركة، هدفها حفظ وصيانة الأمن القومي العربي، ولكن استمرار الخلافات البينية العربية - العربية حال دون استكمال المشروع الأمني المصري.

و. مقترح سعودي لإنشاء "تحالف دولي لتنفيذ حل الدولتين": حيث أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان عن إطلاق "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين" وذلك خلال الاجتماع الوزاري بشأن القضية الفلسطينية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية سبتمبر 2024، على أن يضم عددًا من الدول العربية والإسلامية والشركاء الأوروبيين، دون تسمية الدول التي أكدت التزامها بالمشاركة. إلا أنه بالمقابل، لم يتم تحديد المعايير الخاصة بذلك التحالف ولا جدول خاص بأهدافه ومرتكزاته الحيوية، فضلاً عن كون الدعم الأمريكي والعديد من القوى الغربية ذات الثقل لإسرائيلي - ماديًا وسياسيًا - حال دون التفعيل المطلوب لذلك التحالف.

3. تنامي محفزات عدم الاستقرار بالإقليم:

أتاح تفكك العديد من الدول بإقليم الشرق الأوسط لكثير من القوى الصاعدة فرصًا جديدة لخدمة مشروعاتها الخاصة من خلال تشكيل تحالفات مع قوى محلية، واشتمل هذا الانخراط على التمويل المُعلن والخفي، وتسليح الحلفاء المحليين،

وكذلك حملات البروباجندا من خلال المنافذ الإعلامية المحلية والعبارة للحدود، وفي بعض الحالات المتطرفة للغاية من خلال العمل العسكري، مما أدى إلى خلق "حروب بالوكالة" تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حالة الاستقرار بدول الإقليم، وهو ما ظهر بالنزاعات الإقليمية ذات الخطوط المتقاطعة والمتداخلة، وذلك من خلال:

أ. استدعاء "نقاط التحول - Tipping points": إذ لا يزال الإقليم يعج بحالة من "الاضطراب المزمّن" عقب فترة كمون خاملة تخللتها مؤشرات عدة لمسار التهدة بالمنطقة مثل: اتفاقات التطبيع الإقليمي، والمصالحات الخليجية، وإعادة استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية، وتحسن العلاقات التركية - العربية، لتعصف عملية "طوفان الأقصى - 7 أكتوبر 2023" وما تبعها من تحركات ميدانية بمختلف الدول المأزومة (لبنان، وسوريا، والعراق)، وكذلك ما لحق بها من الهجمات المتباينة مع جماعة الحوثيين في البحر الأحمر، بحالة الاستقرار النسبي، لتتحول معها المنطقة تحولاً مباشراً ودراماتيكيًا، وهو التحول الذي تناول انعكاسه بالتحليل عدد من النظريات التفسيرية¹¹، مثل "نظرية أثر الفراشة" التي انتهت إلى فرضية مفادها أن تتابع أحداث محدودة قد تفجر موجات متتالية من التغييرات البعيدة جغرافياً. وكذلك "نظرية البجعة السوداء" التي أوضحت أن شرارات غير متوقعة تنتج عن أحداث عرضية، وتؤدي إلى تأثيرات كبيرة يمكن تفسيرها قبل وقوعها ومن ثم محاولة احتواء امتداد تداعياتها. أو "نظرية البجعة الرمادية" حيث تتعلق بوجود شرارات غير متوقعة تنتج عنها تأثيرات كبيرة لكن لها أدلة مسبقة تعرضت للتجاهل في ظل فوضى المعلومات أو الفجوة المعرفية¹².

في السياق ذاته، يأتي مكيانزم الإقليم ليؤسس -في إطار زخم الاضطرابات القائمة- لعدد من "نقاط التحول"، تُشكل في مضمونها تحديات عميقة تدفع بعرقلة البناء التنظيمي / أو مشروع "الهندسة الإقليمية"، وذلك بالنظر إلى:

- هشاشة الدولة الوطنية: وفقاً للتقرير السنوي "مؤشر الدولة الهشة" الصادر عن مؤسسة "صندوق السلام"، تُعرف الدولة "الهشة" بكونها¹³:
- "هيئة سياسية مفككة حيث تفتقد الحكومة المركزية لقدرتها المركزية على

السيطرة والسيادة على كافة أراضيها. ويلحق بذلك عدد من السمات التي تُشكل معياراً لاختبار مدى هشاشة الدول، والمتمثلة في، "أولاً: ضعف قدرة الدولة الشرعية على اتخاذ قرارات عامة. ثانياً: فقدان الدولة ومؤسساتها لشرعية احتكارها استخدام القوة، ومن ثم غير قادرة على حماية مواطنيها وأراضيها. ثالثاً: عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة الأساسية للشعب. رابعاً: تلاشي مصداقية الكيان الممثل للدولة خارج حدودها". وفقاً لذلك، فهناك دول تم توصيفها دولياً بـ "الدولة الهشة"، مثل: لبنان، سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، بالإضافة إلى الصومال وجنوب السودان، على نحو ما قد يُعرقل فرضية بناء نظام تعاوني إقليمي.

■ تقاطع "المشروعات الإقليمية": تتعلق تلك النقطة بالمشروع الإقليمي الخاص بالقوى الصاعدة وواقع تحركاتهم الجيوسياسية بالإقليم، خاصة تركيا وإيران. فعلى الرغم من الانفراجة الحذرة في العلاقات العربية مع كلا الدولتين، لا يزال كل منهما يحمل أجندته الخاصة بالإقليم، سواء "العثمانية الجديدة"، أو ما يتعلق باستراتيجية "الهلال الشيعي"، دون إغفال واقع المشروع الإقليمي الإسرائيلي (من النيل للفرات)، وتطبيقاته الجيوسياسية بخريطة المنطقة فيما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 على نحو ما قد يدحض بمستقبل "الهندسة الإقليمية".

ب. مأزق "اللاعبين الإقليميين – Regional players": بالرغم من مرور حوالي عقد - إن لم يكن أكثر- على الانخراط الإيراني والتركي بكافة التدخلات السياسية والعسكرية في أزمت المنطقة، إلا أنه ليس هناك بوادر لانتهاه هذا الانخراط على المدى المنظور رغم "الاستئفاف الحذر" للعلاقات مع الكتلة العربية. وعلى العكس من ذلك استطاعت هذه الأطراف تحويل نفوذها في المنطقة العربية إلى ورقة تفاوضية مع القوى الكبرى، خاصة مع إدراكها لقابلية المساومة على المصالح العربية لصالح تفضيلات أخرى (إقليمية ودولية) وذلك في إطار "لعبة التوازنات الجيوسياسية" وذلك مع تزايد حدة "التنافس الدولي" بالإقليم، وهو ما يضاعف من تعقيدات المنطقة خاصة بالدول المأزومة (سوريا، لبنان، اليمن، ليبيا، السودان).

ج. إعادة إنتاج "الكولونيالية - Colonialism": إذ لم يعد التنافس بين القوى الكبرى في الإقليم مجرد تصورات نظرية، بل أصبح واقعًا ملموسًا تؤثر له عدد من التحركات المتباينة والفاعلة لكل من روسيا والصين في إطار التحولات القائمة نحو التحلل من الأحادية السياسية والهيمنة الأمريكية والانطلاق نحو نظام جديد أكثر تعددية، وذلك عبر توظيف كافة أدوات "القوة الذكية" التي تجمع في معادلاتها كافة الصياغات والأدوات (الناعمة + الصلبة). فعلى سبيل المثال، هناك تدخلات روسية بالإقليم عبر توظيف قدراتها العسكرية بصراعات الإقليم كحالة سوريا وليبيا، فضلًا عن "بصمتها" عبر تشكيلات القواعد العسكرية بالمنطقة. وفي المقابل، توازن الصين علاقاتها بالمنطقة عبر "الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية" وذلك بالنظر لمشروعات الممر الاقتصادي وطريق الحرير الجديد وشبكات الطرق والسكك الحديدية ومشروعات تطوير الموانئ، بما يؤسس لرغبة كلا الدولتين في مقايضة تلك التحركات بمزيد من "الفرص التفضيلية" بمجالات النفط والغاز والاستثمارات وحركة التجارة المتبادلة، فضلًا عن اختبارات التمدد الخارجي عبر إعادة ترسيم شبكة التحالفات بالمنطقة، وكذلك رهانات الإحلال والخيارات المتاحة للتموضع الجيوسياسي بالإقليم، على نحو ما قد يدفع بمزيد من التناقضات السياسية والأمنية، خاصة في ظل ما تفرضه المنطقة من أهمية نوعية وحيوية كونها تُشكل نقطة ارتكاز رئيسية وتلاقٍ بين كتلي الشرق والغرب، وهو ما ينعكس سلبيًا على جدلية مستقبل "الهندسة الإقليمية".

ختامًا، فرضت ديناميكيات الواقع الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي العاصف بالمنطقة ككل، أهمية التقييم وإعادة النظر في مستقبل الأطروحات الرامية لبناء نظام تعاوني وأمني وإقليمي في ظل التراجيح المتباينة ما بين الإتاحة أو العرقلة استنادًا إلى حالة الضبابية وعدم اليقين القائمة، نتيجة للمحددات التالية:

■ تشابك مكيانزم التحولات الصراعية فيما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 وحدودها، والتقاطعات التي قد تحدث بين الفاعلين، سواء على مستوى الدول القومية أو الأطراف الفاعلة من دون الدول، مثل حالة حزب الله وجماعة الحوثيين وحركة حماس، وتخبط أجنادات الصراع الأساسية، وإعادة ترسيم خريطة التحالفات المترتبة عن ذلك، سواء على مستوى الإقليم أو استدعاء الخارج من قوى النظام الدولي، وكذلك ما يتعلق باختبارات "آلية الإنذار المبكر" وكيفية مجابهة ردود الفعل المُحتملة نتيجة الاضطرابات القائمة، فضلاً عن التساؤلات المرحلية حول ما إذا كانت الأطراف ستلجأ للمواجهة المباشرة أم فقط صراعات نوعية بالمناطق الرمادية، وهل ستتبع بالترتيبات اللاحقة استراتيجيات الاحتواء والتكيف أم المقايضة بالتصعيد؟!

■ تعثر النظريات الأكاديمية -الدولية والإقليمية- في فهم وتحليل التحولات التي تشهدها المنطقة، إذ يبدو أن الأدوات المعرفية التي يمتلكها حقل العلاقات الدولية لم تعد صالحة للتنبؤ وقراءة مآلات التحولات القائمة ومعرفة مساراتها المُحتملة مع سيولة التطورات الحيوية بأنماط الصراع وعدم ثباتها، وتنوع فواعله، وتقاطع مداراته، فضلاً عن تداخل عناصره (الداخلية + والخارجية)، وصعوبة ثبات معادلات الردع والردع المضاد... إلخ.

■ تؤسس تفاعلات الإقليم لما يُعرف بحالة "السيولة الفوضوية"، أو على الأقل عدم الاستقرار، نتيجة لتنامي مشاريع الهيمنة الإقليمية، وفي ظل حالة "استعصاء الهيمنة" في المنطقة، فثمة "توافق ضمني" بين القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على أن الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب وجود نظام إقليمي متوازن القوى، مع مراعاة حفظ التفوق الإسرائيلي، لكن لا تزال القوى الدولية تختلف في تعريف هذا التوازن الإقليمي المنشود، وكذلك الاختلاف حول الإطار الزمني اللازم لإنجازه، خاصة وأن هناك أطرافاً دولية مُستفيدة من حالة السيولة القائمة

مرحلياً في النظام الإقليمي، والتي تمثل انعكاساً لحالة السيولة القائمة بتفاعلات النظام الدولي قيد التحديث.

تأسيساً على ذلك، على الرغم من تنامي العديد من المقترحات الرامية لتأسيس نظام تعاوني أمني وإقليمي جديد يستوعب كافة المتغيرات والتفاعلات القائمة والمُحتملة بين مختلف الأطراف المنخرطة، سواء من داخل الإقليم أو القوى الصاعدة من خارجه، بما يضمن أمن واستقرار الإقليم، وذلك استناداً إلى الخبرة التاريخية لاتفاقية هلسنكي وخلقها أسساً جديدة بُنيت عليها ترتيبات التعاون والأمن بين الدول الأوروبية؛ إلا أنه في المقابل وعلى الرغم من انحصار فرص إنجاز ذلك التصور، ففي حال تحقيقه ثمة احتمال بالدفع بالمزيد من التهميش للنظام العربي الذي شكّل مع نشأة الجامعة العربية، مقابل قوى صاعدة من خارج الدائرة العربية تُشكّل "ثقلًا نوعيًا" في كافة المعادلات السياسية والأمنية بالإقليم على نحو ما قد يدفع بعدد من التخوفات، أبرزها:

- تهميش "المصالح الأمنية العربية" لصالح فواعل النظام التعاوني الجديد قيد التشكيل.
- ارتفاع منسوب الاختراق للمنظومة العربية التي تعاني بالأساس من التصدع الداخلي.
- انخفاض الوزن النسبي العربي في أغلب معادلات الصراع والتسوية الرامية لهيكلية استقرار المنطقة والإقليم ككل.

وعليه، على الرغم من تنامي التحديات التي قد تعيق وتعرقل أطروحات "الهندسة الإقليمية"، وغياب التصور الشامل لبناء نظام تعاوني أمني وإقليمي في ظل تآكل سيادة الدول وتحديات إعادة بناء الدولة المركزية، إلا أنه بالمقابل لا تزال هناك "نافذة للفرص" لتطويق ومحاصرة المخاطر المترتبة على التحولات القائمة في البيئتين الدولية والإقليمية، وتعزيز فرص "البناء الإقليمي" وذلك من خلال:

- أولاً: إرساء أسس التعاون الإقليمي واستيعاب التنوعات المجتمعية وتحويلها إلى مصدر قوة بما يقلص من حالة الانكشاف الداخلي والخارجي.
- ثانياً: تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف (كإطار رسمي) بترتيبات التسوية السياسية، ودبلوماسية "المسار الثاني" (كإطار غير رسمي) لحلحلة جوانب الصراع المستعصية خاصة مع الأطراف من دون الدول والجماعات المسلحة.
- ثالثاً: إنجاز متطلبات التكامل الاقتصادي وتوظيف كافة أدوات الثورة الصناعية الرابعة بما يخدم أجندة النسق التعاوني لمستقبل "الهندسة الإقليمية".
- رابعاً: إنشاء آلية فعالة ومُلزمة لحل النزاعات بالإقليم، والاعتراف بتنوع الهويات دون انتقاص من الانتماء الوطني، وخلق بيئة مواتية لاستيعاب وتلبية المطالبات الحيوية من الأمن والمشاركة في السلطة والموارد، تمهيداً للخروج الكامل من "الدائرة المفرغة" للصراعات القائمة والمُحتملة.

قائمة المراجع:

1. الطيب البدري طه، "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 15، العدد 2، 2020.
2. ناصف يوسف، "الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1996، متاح على: <https://n9.cl/v0c8w0>.
3. خالد حنفي وآخرون، "الصراعات المستعصية، لماذا يتعثر السلام في الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، سلسلة كتب المستقبل، الطبعة الأولى، 2021.
4. Barry Buzan and Ole Wæver, "Regions and Powers: The Structure of International Security", Cambridge University Press, New York, 2003, available at: <https://n9.cl/77ma7d>.
5. "Regional Economic Outlook: The Middle East And Central Asia", International Monetary Fund, April 2024, available at: <https://n9.cl/svxe9>.
6. ENA Economic Update, "October 2024: Growth in the Middle East and North Africa", available at: <https://n9.cl/ebqgr>.
7. Ibid.
8. أحمد محمد فرج قاسم، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، آراء حول الخليج، 1 ديسمبر 2011، متاح على: <https://n9.cl/pjg2n>.
9. Barry Buzan, "People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations", Wheatsheaf Books, London, 1982, P. 58.
10. نوال بومليك وزهرة تيغزة، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 471.
11. خالد حنفي علي، "حالة الشرق الأوسط: دورة نقاط التحول ومحاولة فهم الاضطراب المزمع"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 مارس 2024، متاح على: <https://n9.cl/0p92b>.
12. Ulf Engel, "Black Swan, Grey Swan? Pandemic Scenarios and African Peace and Security Futures", African Futures, 2022, available at: <https://n9.cl/bowpv>.
13. "What Does State Fragility Mean?", Fragile States Index, The Fund for Peace, available at: <https://n9.cl/dj0i3>.